إفريقيا

فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقى

رؤية مستقبلية

دراسة وثائقية وتحليلية فى إطار العلاقات السياسية الدولية

دكتور عادل عبد الرازق



إفريقيا

فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الإفريقى

" رؤية مستقبلية "

دراسة وثائقية وتحليلية فى إطار العلاقات السياسية الدولية

دكتور عادل عبد الرازق



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٧

عبد الرازق، عادل .
إفريقيا فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقى رؤية مستقبلية: دراسة وثائقية وتحليلية فى إطار العلاقات السياسية الدولية/ عادل عبد الرازق .
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.
٤٩٦ ص ؛ ٢٤ سم .
تدمك ٦ ٥٨٧ ٤١٩ ٩٧٧
١ ـ منظمة الوحدة الإفريقية .
٢ ـ إفريقيا ـ السياسة الخارجية.
(أ) ـ العنوان .

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٩٩٤/ ٢٠٠٧

I.S.B.N 977 - 419 - 587 - 6

ديوى ٢٤٩, ٣٤١

إهــداء

- إلى من ملك فؤادى ونال حبى لاستقامته ونزاهته وصراحته وزهده وحبه للخير وللعلم فكان بحق رجلاً فى جامعة وجامعة فى رجل، فإذا وزن بميزان العلماء فاقت حكمته وعلمه كل العلماء إلى شقيقى الأصغر سناً والأكبر حكمة واقتداراً.

الأستاذ/ أحمد عبد الرازق.

- وإلى نجله/ عادل الذى يتمتع:

من الصغر بصفاء القلب والوجدان وليس هذا بغريب عليه فنسبه يفوق ويعلو على كل الأنساب متمنياً له كل التوفيق والفلاح.

- وإلى فلذة كبدى ونبض قلبى وقرة عينى إلى:

نجلى/ محمد عادل وكريماتى شيريهان وشاهندا وأسماء وثريا - أهدى هذا الكتاب.

المؤلف

الإخراج الفنى :مادلين أيوب

تصميم الغلاف :أحمد الجناينى

تقديـم

يبدو جليًا للمطلعين والخبراء والمعنيين بالشأن الإفريقى، أن المكتبة العربية المتخصصة فى مناحى العلوم السياسية ومجالاتها المختلفة سواء المعنية بالحيز الإقليمى لمصر من الناحية الجغرافية، أو مجال تبعيتها القارية أن هناك ندرة فى المؤلفات والدراسات المعنية بالشأن الإفريقى وتداعياته من وجهة نظر مصرية خاصة ما يتصل بمنظمة الوحدة الإفريقية وإرهاصات التوحد الإفريقى وصولاً إلى أحدث أشكال الأمل الإفريقى فى التوحد والذى يتمثل فى الاتحاد الإفريقى وأجهزته. وحتى نكون منصفين فإن الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن الصالحى كان له السبق فى هذا المضمار.

وعلى ذلك فإن الأمر يصبح شاقًا وصعبًا على الطلبة الدارسين والمعنيين بشئون إفريقيا فى ضوء ندرة ما تضمه المكتبة المصرية من مؤلفات ودراسات تتناول إفريقيا سياسيًا واقتصاديًا خاصة تنظيماتها الهادفة للوحدة.

ومن هذا المنطلق، لا مجال للشك فى أن صاحب هذه الدراسة المتخصصة التى بين أيدينا الآن، قد أخذ على عاتقه أن يكد ويجتهد فى محاولة لسد هذا العجز الذى تعانيه المكتبة العلمية العربية فى مجال الدراسات الإفريقية، لذا فقد جاء هذا الكتاب واحدًا ضمن سلسلة متصلة أبدعها السيد/ المؤلف واضعًا

فيها خلاصة تجربته الثرية فى الشأن الإفريقى وخلاصة فكره وتحليله لمجريات وتطورات الأوضاع فى القارة السمراء التى يحيط بها صعيد عالمى يضطرم بالأحداث والتفاعلات السياسية.

ودونما تحيز، يجد قارئ هذا العمل نفسه وسط خضم من التفاصيل والأحداث كما سيجد بين دفتى الكتاب خلفيات صناعة الحدث، كما سيجد مقارنة بين أداء منظمة الوحدة الإفريقية وما يقوم به الاتحاد الإفريقى وقد جاء عنوان الدراسة «إفريقيا فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقى - رؤية مستقبلية ودراسة نقدية تحليلية فى إطار العلاقات السياسية الدولية» مع فصوله التى تتناول حركة الوحدة الإفريقية حتى المنظمة - الاتحاد الإفريقى وآلياته وأجهزته - التحديات الإفريقية والدولية والآليات الجديدة لمواجهة التحديات - الاتحاد الإفريقى والأوروبى دراسة مقارنة من حيث النشأة والتحديات الدولية والمتغيرات الدولية - الاستراتيجية الإفريقية للتنمية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية فى إفريقيا - بالإضافة لما تضمنه ختام الدراسة حول قدرة الاتحاد الإفريقى على مواجهة التحديات الإفريقية - رؤية مستقبلية.

ومن وجهة نظر شخصية، يعتبر هذا العمل متكاملاً إذ يتناول كل ما دار حول منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقى وكيفية صياغة شكل الاتحاد مع مقارنته مع نسخته الأصلية التى جاء على شاكلتها وهى الاتحاد الأوروبى حيث رأى الأفارقة أنه النموذج الذى يحتذى، رغم وجهة النظر الخاصة التى تقول بأن إفريقيا لها ظروفها وخصوصيتها التى تحتم أن تكون أشكال وحدتها على نفس وتيرة خصوصية الظرف الإفريقى وأن ما يلائم أوروبا ليس بالضرورة يجب أن يلائم إفريقيا.

ولا شك فى أن ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تتفق وما يراه العالمون ببواطن الأمور فى إفريقيا وما يراه الخبراء فى الشئون الإفريقية، فالاتحاد الإفريقى ولد كأمل إفريقى أكبر حجمًا من معطيات الواقع الإفريقى لذا فإنه حتى الآن مازال الأداء أقل من مستوى التوقعات خاصة مع ما يعانيه من صعوبات مالية لتمويل عملياته المختلفة فى مجال السلم و الأمن كما هو الحال

فى دارفور،كما أن بعض أعضائه وخلال سعيهم للفوز بمقعد دائم عن إفريقيا فى إطار توسعة مجلس الأمن، أدت تصرفاتهم إلى نوع من التباعد فى المواقف السياسية للدول الإفريقية بين مؤيدة لهذا الطرف ومساندة لذاك وإلى زيادة التدخل من خارج القارة، كما أن قرارات القمم الإفريقية فى أغلبها لا تنفذ كما هو الحال فى قرار قمة القادة والرؤساء الذين قرروا أن تصبح النيباد هى الذراع الاقتصادى للاتحاد الإفريقى مع نقل سكرتاريتها إلى أديس أبابا وهو أمر لم يحدث حتى الآن، وقد أدى بعض التطوير فى الاتحاد الإفريقى عما كان عليه الحال إبان فترة منظمة الوحدة إلى أن يصبح أداء بعض آلياته شكليًا وفى إطار اتجاهات المجتمع الدولى ومطالب ما ينادى به بمزيد من إشراك منظمات المجتمع الدولى، فعلى سبيل المثال ومن وجهة النظر الشخصية تحول المجلس الاقتصادى والاجتماعى للاتحاد الإفريقى إلى مجرد منتدى لممثلى المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية وهو الأمر الذى أدى إلى أن تكون توصياته مجرد أوراق وتوصيات لا يلتفت إليها أحد على عكس الحال الذى كان عليه هذا المجلس وقت أن كان تابعًا لمنظمة الوحدة الإفريقية.

كما أن الآليات والأجهزة الأخرى كالبرلمان الإفريقى مثلاً تعانى من الصفة الشكلية وليس الفاعلة تحت وطأة ما تعانيه من رؤى مختلفة ومتباينة للدول الأفريقية حول ماهية وشكل هذا البرلمان. ولعل إحدى صور القصور الذى يعانيه الاتحاد الإفريقى، ذلك الذى يتمثل فى جنسيات وتوزيع مناصبه وعدم السماح - أو على الأقل تعقيد الوضع - لجنسيات إفريقية معينة للعمل به وحتى إن حدث فإن ذلك يتم فى مناصب غير رئيسية وهو ما نراه مع حاملى جنسية الشمال الإفريقى بصفة عامة رغم أن الواقع يبين أن معظم إسهامات ميزانيته تأتى من دول الشمال الإفريقى.

وعلى هذا المنوال، يبدو الاتحاد الإفريقى - فى الواقع رفى خضم اهتماماته ومسئولياته السياسية - وقد نسى قضايا إفريقيا الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الإفريقية المستدامة وإشكالياتها وتحدياتها إذ لا نرى فى معظم القرارات إلا النذر اليسير المتعلق بالتنمية وحتى إن ورد بها ذلك فهو إما النذر اليسير أو على

استحياء، فقد ماتت قضايا اقتصادية كانت منظمة الوحدة تتبناها كالفقر والمديونية وتحول الأمر على يد الاتحاد الإفريقى إلى مجرد منتديات أو حوارات لا تنتهى إلى شىء واقتصرت الصورة على اهتمامات سياسية فقط وكأنه الهم الأول والأخير والذى أنشىء الاتحاد من أجله هو الشأن السياسى، ومع ذلك وكما ذكرنا آنفًا، لم ينجح الاتحاد فى حل أية من المشاكل السياسية بين أعضائه كما هو الحال بين السودان وتشاد، بقوة دفع ذاتى بل بإملاءات من خارج القارة كما حدث فى مشكلة جنوب السودان وما سيحدث فى مشكلة دارفور.

وحتى لا أطيل عزيزى المطلع والقارئ، فإن بين يديك عملاً ودراسة موثقة عن مجمل الأحوال الإفريقية أمس واليوم مع رؤية جلية تحليلية للغد، وكلى أمل أن يستفيد منها القارئ العادى والمتخصص الأكاديمى والمعنيون بالشأن الإفريقى.

حسن لاشين

من المعنيين بالشئون الاقتصادية

وقضايا التنمية الإفريقية

«وزارة التعاون الدولى»

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوضع الراهن إزاء التنمية فى القارة الإفريقية وما أفرزته مدركات كل طرف من تأثيرات سلبية أو إيجابية سواء على المستوى الإفريقى أو الدولى وما أنتجته ظاهرة العولمة من ضغوط على الدول الإفريقية أدى إلى تراجع دور الدول الإفريقية وازدياد تخلفها الاقتصادى. حيث نجد أن أغلب دول القارة الإفريقية قد نالت استقلالها فى حقبة الخمسينيات والستينيات إلا أن عقودًا مضت دون أن تحقق معدلاً مناسبًا ومرغوبًا فى تحقيق التنمية كما أن المساعدات الإنمائية يمكن أن تفيد فى الإسهام فى عملية التنمية ولكن التنمية لا تتحقق بالمساعدات فقط ذلك أن التنمية المبتغاه لابد أن تقوم على دعائم وأسس مملوكة للأفارقة، فالقارة لديها من الموارد ما يمكنها من البدء فى عمليات تنموية طموحة وأن استراتيجية التنمية وفقًا للقانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى تقوم على مبدأ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع إذ تعطى للدولة دورًا لضبط حركة الأسواق ومراقبة تنفيذ القوانين دون أن يكون لها السيطرة على ملكية أدوات الإنتاج أى أنها استراتيجية تقوم على وجود قطاع خاص رشيد تسبغ عليه الدولة حمايتها من دفاع وأمن وعدالة وتوفير بنية تحتية، فضلاً عن تواجدها فى المشروعات التى تمس غالبية أفراد المجتمع أو تلك التى تمثل مشروعات استراتيجية.

إن فلسفة استراتيجية التنمية وفقًا لوثائق منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقى تقوم على مجموعة من العناصر لعل أهمها التكامل الإقليمى وصولاً لتكامل اقتصادات القارة وأهمية دور القطاع الخاص فى عملية التنمية والدور الإنسانى لعملية التنمية، فالتنمية للإنسان وبالإنسان، إضافة إلى التمويل الوطنى على مستوى القارة وهو المصدر الأساسى للاستثمار، أما التمويل الأجنبى فهو مكمل للدور الوطنى وله كل الحماية وأيضًا عدالة توزيع الدخل وهى الأساس لتنويع قواعد الإنتاج ومحاربة الفساد وتبسيط الإجراءات أمر ضرورى لتحقيق التنمية، كما أن توسيع الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم وزيادة مؤسسات المجتمع المدنى وزيادة الوعى الاجتماعى تعد بمثابة أهم شروط استراتيجية التنمية المستهدفة.

فمنذ يوليو ٢٠٠١ قد شهدت لوزاكا ـ زامبيا حدثًا تاريخيًا حيث قرر مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية الانتقال إلى الاتحاد الإفريقى الذى كان محل بحث من قبل الحكومات والخبراء طوال عامين سابقين، وقد تعددت ردود الأفعال تجاه هذا الحدث فنظر إليه البعض على أنه استجابة لإرادة الشعوب الإفريقية فى قيام تكتل إفريقى شأنه شأن كافة التكتلات الأخرى فى العالم بينما نظر إليه البعض الآخر على أنه خطوة متسرعة لم تستكمل الدراسة حولها بواقعية وأن مصيرها الإخفاق مثل كافة المبادرات الإفريقية الأخرى فى القرن الماضى.

ومن ثم فإن الدراسة سوف تتعرض فى هذا المؤلَّف إلى إرهاصات حركة الوحدة الإفريقية منذ بدايات القرن الماضى والتى أدت إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية وآلياتها وأجهزتها وما حققته وما أخفقت فيه والتحديات التى واجهتها منذ إنشائها فى مايو ١٩٦٣م ثم يتعرض البحث إلى نشأة الاتحاد الإفريقى وآلياته وأهدافه. والتحديات التى تواجهه، كما تتعرض الدراسة فى عجالة إلى دراسة مقارنة للاتحاد الإفريقى والأوروبى والتحديات التى تواجه كلاً منهما إلى مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية فى إفريقيا والتى تعتبر الجناح الاقتصادى

للاتحاد الإفريقى ثم إلى قدرة الاتحاد الإفريقى على مواجهة هذه التحديات بآلياته الجديدة.

ومن ثم نتناول فصول البحث والدراسة على الوجه التالى:

مقدمة

الفصل الأول: منظمة الوحدة الإفريقية وتقييم دورها.

المبحث الأول: إرهاصات حركة الوحدة الإفريقية.

المبحث الثانى: تقييم دور منظمة الوحدة الإفريقية

الفصل الثانى: الاتحاد الإفريقى وأهدافه ومبادئه وآلياته وأجهزته.

المبحث الأول: إرهاصات نشأة الاتحاد الإفريقى.

المبحث الثانى: أهداف ومبادئ وآليات وأجهزة الاتحاد الإفريقى.

الفصل الثالث: التحديات التى تواجه القارة وآليات الاتحاد الإفريقى الفاعلة والجديدة لمواجهة هذه التحديات.

المبحث الأول: التحديات التى تواجه القارة الإفريقية.

المبحث الثانى: آليات الاتحاد الإفريقى الجديدة والفاعلة لمواجهة التحديات التى تواجه القارة الإفريقية.

الفصل الرابع: الاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى «دراسة مقارنة».

المبحث الأول: أوجه التشابه فى المتغيرات الدولية والإقليمية وفى آليات كل منهما والتحديات القائمة أمام كل منهما.

المبحث الثانى: التعاون بين الاتحاد الأوروبى والاتحاد الإفريقى.

الفصل الخامس: الاستراتيجية الإفريقية للتنمية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية فى إفريقيا (NEPAD).

المبحث الأول: إرهاصات وأقسام وخطوات المبادرة وأجهزتها الرئيسية ومحافل المشاركة الدولية معها.

المبحث الثانى: الخطوات التي اتخذت لتفعيل الأولويات القطاعية للمبادرة وإعداد برامجها التنفيذية ودور مصر فى صياغة المبادرة والترويج لها ودفع جهود تنفيذها.

الختام: قدرة الاتحاد الإفريقى على مواجهة هذه التحديات فى ظل العولمة (رؤية مستقبلية).

ملاحق ووثائق البحث والدراسة.

●●●

الفصل الأول

منظمة الوحدة الإفريقية وتقييم دورها

المبحث الأول
إرهاصات حركة الوحدة الإفريقية

دون الدخول فى تفاصيل فكرة القومية والوحدة الإفريقية والمدارس الفكرية الخاصة مثل إدوارد دييوا وماركوس جارفى ويادامور وغيرهم.

فإنه يمكن القول بأن مسيرة الوحدة الإفريقية كانت شاقة وطويلة ومضنية وشهدت القارة الإفريقية فى إطارها عدة تحركات تاريخية وفكرية وسياسية.. ولقد هجر القارة عنوة ملايين الرقيق عن طريق تصديرهم وحل محلهم مستعمر أبيض.. وعقدت الدول وشعوبها عديدًا من اللقاءات امتزج فيها الفكر واختمر الرأى وإن كانت المحصلة مع هذا التنوع، وذلك التباين.. محاولة لوحدة القارة.

ولقد بدأت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تتبلور فكرة الوحدة الإفريقية مما سمى «الجامعة الإفريقية» بمعنى تجمع الزنوج ضد الرجل الأبيض.. وانتشرت الفكرة بين الرقيق والزنوج الذين نقلوا لأوروبا وأمريكا وطالبوا برفض التفرقة العنصرية ومقاومتها والمساواة والاعتراف بالجنس الزنجى وحقوقه وسط الأوروبيين، وبدأت تنمو حركة الوحدة الإفريقية من خلال المؤتمرات التى بدأتها جمعية الوحدة الإفريقية فى يوليو سنه ١٩٠٠ بلندن (٢٣ - ٢٥ يوليو)، ولقد قيل إنها كانت بداية لظهور مفهوم الجامعة الإفريقية التى بدأت

تنمى الأفكار لدى الطليعة الإفريقية التى كانت موجودة فى أمريكا وأوروبا، وإن كان ذلك فى واقع الأمر يعد بمثابة تجمع ضد مظاهر التفرقة العنصرية واضطهاد غير البيض، بمعنى تجمع الزنوج ضد الرجل الأبيض، وبالتالى فقد انتشرت الفكرة بين الرقيق والزنوج خارج القارة رافضة التفرقة العنصرية ومطالبة بالحقوق التى أشير إليها. ولقد تلى ذلك العديد من المؤتمرات لعل من أهمها وأبرزها مؤتمرات: باريس عام ١٩١٩، لندن وبروكسل عام ١٩٢١، لندن ولشبونة عام ١٩٢٣، نيويورك عام ١٩٢٧ ومانشستر عام ١٩٤٥(١).

ويعتبر مؤتمر مانشستر البداية الفعلية والفاعلة فى مسيرة الوحدة الإفريقية خاصة أنه جاء فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، مفعماً بمشاعر الأفارقة ضد التفرقة العنصرية، وضد الاستعمار بصفة عامة، وفى محاولة للتجمع من أجل الصالح الإفريقى.

ولقد توالت التطورات حتى كانت أول محاولة رسمية لعقد اجتماع للدول الإفريقية التى نالت استقلالها، وذلك فى أكرا عام ١٩٥٨، وكانت تلك الدول ثمانية: مصر - إثيوبيا - السودان - ليبيا - المغرب - تونس - غانا - ليبيريا (منهم ٥ أفرو عربية).

وصدر عن المؤتمر بيانات رنانة كان لها أثرها فى العالم، حيث لم تكن الدول الكبرى على علم تام بكنه هذه الدول الإفريقية الحديثة، وإن كانت تخشى من التيار الذى تتزعمه كلٌ من مصر وغانا فى ذلك الوقت، وكانت البيانات تؤكد التزام الدول الإفريقية ليس فقط بمصالحها وإنما بمصالح الدول الأخرى وبأهمية استقلال القارة ككل.

وقد خرج المؤتمر بقرار توحيد وتنسيق السياسة الخارجية للدول الأعضاء، وتلى ذلك المؤتمر الإفريقى الثانى الذى عقد فى أديس أبابا ١٩٦٠، واشترك فيه مندوبون عن الحركات التحريرية، وأكدوا سياسة المؤتمر السابق. ووسط موجات الصحوة الوحدوية ظهرت وتحددت اتجاهات معينة تبلورت فى مجموعات ثلاث:

١ ـ مجموعة الدار البيضاء:

وتضم غينيا، وغانا، مالى، الجمهورية العربية المتحدة، المغرب، ليبيا، الجزائر (بحكومتها المؤقتة) وقد صدر عنها ميثاق الدار البيضاء فى يناير ١٩٦١، وأكدت قرارات المجموعة بل وميثاقها على الاستقلال الإفريقى كهدف، التنسيق والتعاون بين الدول الإفريقية، وحدد الميثاق هيكلاً تنظيمياً لتحقيق الأهداف.

٢ ـ مجموعة برازافيل:

وهى مجموعة الدول التى كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى واستقلت معظمها عام ١٩٦٠ وتضم ١١ دولة: الكونغو (برازافيل)، إفريقيا الوسطى، السنغال، جابون، موريتانيا، بنين (داهومى). النيجر، الكاميرون، ساحل العاج، تشاد، الكونغوليوبوفيل، وصدر عنها ميثاق اتحاد الدول الإفريقية والملجاشية فى سبتمبر ١٩٦١.

٣ ـ مجموعة منروفيا

وتضم مجموعة دول برازافيل بالإضافة إلى سيراليون والصومال وتوجو وليبيريا وإثيوبيا وليبيا وتونس، وقد صدر عنها ميثاق ٢٢ مايو ١٩٦١، من بين أهدافه العمل على مزيد من الوحدة السياسية والاقتصادية.

ويمكن تحديد نقاط التقاء أو تباعد المجموعات الثلاث فى التالى:

١ ـ اتسمت مجموعة دول الدار البيضاء بأنها ثورية فى سياستها الخارجية وتنادى بمحاربة الاستعمار وباتباع سياسة عدم الانحياز والتخلص من القواعد العسكرية، بينما مجموعتا برازافيل ومنروفيا معتدلتان فى سياساتهما الخارجية فبينما تستنكران الاستعمار وتطالبان بتصفيته، فإنهما لا تناديان بمحاربته، كما لا تدينان بمبدأ عدم الانحياز وتجنب الأحلاف بل على العكس.

٢ ـ مجموعة الدارالبيضاء اتخذت موقفاً إيجابياً من الجزائر بعكس برازافيل ومنروفيا.

وأمام هذا التباين والتعنت الإفريقى، ظهرت محاولات لتجميع دول القارة فى مجموعة واحدة، فسعت بعض الدول الإفريقية مثل غينيا، وإثيوبيا لمحاولة عقد اجتماع للدول الإفريقية المستقلة فى القارة.

وكانت مصر من أولى الدول المؤيدة للتحرك الإفريقى، بل سعت إلى إنجاح هذا التحرك، وذلك يعكس دور مصر تجاه إفريقيا منذ عام ١٩٥٢، ذلك أن إفريقيا تمثل إحدى الدوائر الأساسية فى سياسة مصر الخارجية، رغم أن القوى الاستعمارية كانت بالمرصاد لمنع اقتراب القوى الثورية من بعضها، فقد عملت بريطانيا على ألا يكون هناك تقارب بين الرئيس جمال عبد الناصر وبين الرئيس الغانى (كوامى نكروما).

ومجمل القول إنه نتيجة هذه التحركات الداعية للتجمع الإفريقى، انعقد المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الإفريقية فى أديس أبابا عاصمة إثيوبيا وذلك على مستوى وزراء الخارجية فى الفترة من ١٥ ـ ٢٣ مايو ١٩٦٣ وقد اشتركت فيه ثلاثون دولة مستقلة وتغيبت كلٌ من: المغرب، وتوجو، الأولى تحتج على اشتراك موريتانيا فى المؤتمر كدولة مستقلة بدعوى أن الأراضى الموريتانية تعد جزءًا من المملكة المغربية، بينما الثانية ترفض كثير من الدول الإفريقية الاعتراف بالنظام الجديد فيها لوصوله للحكم باغتيال رئيسها السابق.

ولعل فى غياب توجو ما يدعو للقول بأنه نبه بشدة للخطر المحدق بالدول الإفريقية نتيجة عمليات التدخل فى شئونها والاغتيال السياسى، لذلك جاء الميثاق ناهيًا عن تلك الاتجاهات شاجبًا إياها.

ولقد شارك فى المؤتمر أكثر من مائة ممثل للأحزاب والمنظمات التحريرية لبلاد القارة غير المستقلة فى ذلك الوقت.

وشكل المؤتمر لجانًا بعد أن وضع جدولاً للأعمال أهم ماورد به:

١ . إنشاء المنظمة والتعاون بين الدول الإفريقية فى مختلف الميادين.

٢ . التخلص من الاستعمار.

٣ ـ نزع السلاح.

٤ ـ بحث عن إنشاء جهاز يتولى التوفيق فى المنازعات بصفة دائمة مع بحث توثيق العلاقة بين إفريقيا والأمم المتحدة.

إلا أن اللجان المشكلة رغم توفيقها فى بعض الأمور لم تستطع الوصول إلى اتفاق محدد وعلى صيغة محددة وإطار محدد يضع الآراء والأفكار فى مجال تنظيمى.

ولعل السبب يرجع إلى الاتجاهات المتعددة التى ظهرت فى مؤتمر وزراء الخارجية والتى يمكن حصرها فى اتجاهات أربعة كالتالى:

١ ـ اتجاه يرى أن أفضل التنظيمات هو تنظيم إفريقى يصدر عنه ميثاق يرتبط بالمجموعات الإفريقية الراهنة، أو يتمشى إلى حد ما مع إعلان المؤتمر الأسيوى الإفريقى فى باندونج، أو يماثل ميثاق حلف الأطلنطى، ولقد تبنت تلك الآراء: ليبيا والسودان، وذلك الأمر كان من العسير تحقيقه، ذلك أن دول حلف شمال الأطلنطى لا يربطها جميعًا تجاور جغرافى، وإنما يربطها فكر أيديولوجى واحد من الصعب توافره فى إفريقيا، مع التباين القبلى والتركيبة المختلفة اقتصاديًا واجتماعيًا.

٢ ـ اتجاه أعلنه الرئيس وليام توبمان رئيس ليبيريا يرى إعلان مبادئ عامة تأخذ موافقة الجميع ليكون بمثابة نموذج من منظمة الدول الأمريكية.

٣ ـ اتجاه مجموعة دول البرازافيل: أعلنته نيجيريا وإثيوبيا، وهو خلق نوع من التعاون الاقتصادى، وزيادة تدعيمه خاصة فى مجالات النقل والمواصلات والخبرة الفنية.

٤ ـ اتجاه آخر حيث رأى الرئيس كوامى نكروما أن أفضل الأساليب للقضاء على المشكلات الإفريقية ولخلق نوع من الوحدة التى تحقق آمال الشعوب وللقضاء على الاستعمار هو الوحدة الفيدرالية، ولقد لاقى هذا الاتجاه تخوفًا من معظم الدول الناطقة بالفرنسية خصوصًا، أن غانا كانت مستمرة فى إيواء اللاجئين القادمين من تلك الدول ومدهم بالمعونات للعمل ضد بلادهم، ومن ثم لا تستقيم تلك النوايا مع الدعوة الفيدرالية.

ولقد نجحت مصر فى الدور الذى لعبته والذى كان مهما وحاسمًا فى إنجاح المؤتمر التأسيسى، فعندما احتدم النقاش حول المقترحات المقدمة لشكل الوحدة، ومن ثم شكل المنظمة، ووصل الأمر إلى مرحلة من المتناقضات، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى المؤتمر «أن جميع التقسيمات التقليدية التى حاول الاستعمار فرضها على القارة وتمزيقها إلى شمال الصحراء وجنوبها، إلى إفريقيا ناطقة بالفرنسية وأخرى ناطقة بالإنجليزية، قد انهارت جميعًا، ولم يبق على أرض إفريقيا غير لغة واحدة هى لغة المصير المشترك مهما اختلفت أساليب التعبير».

ولقد بذلت مصر جهدًا متصلاً فى أروقة المؤتمر للخروج بنتائج محددة.. وقد عبر عن ذلك الرئيس جمال عبد الناصر أيضًا بقوله «لتكن جامعة إفريقية، لتكن اجتماعات دورية لكل رؤساء دول إفريقيا وممثليها الشعبيين: ليكن أى شىء.. شىء واحد لا تريده الجمهورية العربية المتحدة هو أن نخرج من هنا بألفاظ حماسية أو بواجهات تنظيمية شكلية فى هذه الحالة نخدع أنفسنا ولا نخدع غيرنا.. وفى هذه الحالة يسىء إلى إفريقيا وإلى السلام.. بل وفى هذه الحالة نكون قد ضيعنا ما نملكه فعلاً وهو رؤية مشاكلنا واجتماع إرادتنا».

وبالفعل استطاع الجهد المصرى أن يساهم فى الخروج بمنظمة فعالة، وأمكن توقيع ميثاق المنظمة فى احتفال كبير فى ٢٥ مايو ١٩٦٣(٢).

وبالرغم من التأييد الذى لقيه مؤتمر أديس أبابا من القوى الدولية والصحافة العالمية مع بعض التحفظات الإنجليزية والفرنسية، إلا أن الميثاق كان موضع نقد، فقد قيل أن أحكامه عامة، وأنه أعد على عجل، ويضم متباينين، خاصة الدول الأفروعربية، ويضم اتجاهات راديكالية وأخرى معتدلة.

وفى الواقع أن الميثاق جاء معتدلاً فماذا ينتظرون من دول حديثة الاستقلال فى معظمها مزهوة به ولا يمكن أن تتنازل عن أجزاء أكبر من سيادتها فضلاً عن أنها بطبيعتها رافضة للمنظمات أو الهيئات القومية بعد أن عانت من الاستعمار،

ومن ثم فلا غرابة فى أن يأتى الميثاق بأحكام غير ملزمة أو مقيدة للدول الأعضاء، كما أن المنظمة لا تختلف كثيرًا عن باقى المنظمات الدولية وأن ميثاقها جاء حلاً وسطاً بين أكثر انصار الوحدة تعجلاً وبين الرافضين للخوض فى غمار تجربة الوحدة، ولعل ارتباط الميثاق بالأمم المتحدة يعطيه قوة أكبر خاصة وأنه يمثل فى نصوصه خطورة على الاستعمار والتفرقة العنصرية فى إفريقيا.

وإن كان ذلك لا ينفى أن الميثاق لم يخلق وحدة فذلك أمل مازال بعيداً، ولكنه أوجد نوعًا من الروابط الإفريقية، فمهما قيل إن المنظمة تضم دولاً متباينة فكرا واتجاهًا إلا أنه من الواضح أنها اتفقت على الحد الأدنى لنجاح الوحدة الذى تمثل فى الاتفاق على تصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية تلك التى هاجمها بجانب نكروما ونيريرى كل من ليبيا وهيلاسلاسى والرئيس الليبيرى إلا أنهم متمسكون بالاتجاه المعتدل أو المعتدل جدًا.

كذلك كان لمصر دور مهم فى الدعوة لضرورة تصفية الاستعمار فى إفريقيا ومناهضة التمييز العنصرى بكل صوره وأشكاله، وذلك ليس أمرًا جديدًا أو فريدًا فقد عبر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عن سياسة مصر فى هذا الاتجاه أكثر من مرة فمنذ قيام ثورة ١٩٥٢ أعلن: «أننا لن نستطيع بحال من الأحوال حتى ولو أردنا أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق القارة الإفريقية بين بضعة ملايين من البيض ومائتى مليون من الإفريقيين».

كما إن مصر أعلنت فى كل الاجتماعات الإفريقية التى سبقت قيام منظمة الوحدة الإفريقية سواء على المستوى الحكومى أو الشعبى مهاجمتها المستمرة للاستعمار والعنصرية فى إفريقيا.

فضلاً عما تضمنه ميثاق العمل الوطنى من أن : «شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لإفريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى».

ولا شك أن منظمة الوحدة الإفريقية كانت الحل الوسط بين فكرة الحكومة الإفريقية وبين فكر التعاون الإفريقى، ومما تجدر ملاحظته أن المنظمة قد أضافت لاسمها لفظ الوحدة فكانت منفردة بين باقى المنظمات الدولية بتلك الإضافة.

ولعل من المناسب التعرف على فكر المنظمة (أهدافها ومبادئها)، وكذلك كيانها وهيكلها التنظيمى إذ أن هذا الأمر يعكس صورة أداء المنظمة، وكذلك يعكس مدى قدرتها على مجابهة التحديات المستقبلية، وبالتالى فإن إجلاء هذا الأمر يوضح صورة المستقبل المرتكزة على هذه الأدوات وتلك الأفكار وعلى مدى فعاليتها(٣).

أولاً: أهداف ومبادئ المنظمة:

عكس الميثاق أهدافًا معينة وربطها بوسائل تحقيق أوردها فى مادته الثانية والثالثة وتتعلق بالآتى:

١ - تقوية وحدة دول إفريقيا وتضامنها.

٢ - تنسيق وتقوية تعاون دول إفريقيا لتحقيق حياة أفضل لشعوبها.

٣ - الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها.

٤ - القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله من إفريقيا.

٥ - تشجيع التعاون الدولى مع الأخذ فى الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى أهداف المنظمة يتضح أن الهدف الذى يحتل المرتبة الأولى هو تحقيق وحدة الدول الإفريقية، ذلك أنه بالوحدة يمكن تحقيق باقى الأهداف الأخرى التى تعد فى الواقع مبادئ لتحقيق الوحدة تضمن للدول المحافظة على استقلالها وتعمل على إزالة كل مظاهر وصور الاستعمار المتبقى فى القارة الإفريقية، ولهذا تناول الميثاق هذا الهدف فى بداية ديباجته، وفى نهايتها.

أما باقى الأهداف الأخرى ورغم وضوحها إلا أن الميثاق جاء خلواً من إنشاء جهاز أمن جماعى يتولى الاضطلاع بمهمة تحقيق هذه الأهداف، وإن تدارك

ذلك فى قرار أصدره مجلس وزراء المنظمة المنعقد بالرباط فى الفترة من ٥ - ١٢ يوليو ١٩٧٢ فى دورة اجتماعه العادية التاسعة عشرة، حيث أصدر عدة توصيات عن الإجراءات الخاصة التى تتخذ بشأن تصفية الاستعمار والنضال ضد الفصل والتمييز العنصريين، وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السابعة والعشرين.

ولقد أشار الميثاق إلى انه لتحقيق الأهداف يجب أن ينسق الأعضاء سياستهم العامة فى مبادئ التعاون السياسى والاقتصادى والثقافى والتربوى والصحى، كما وضع الميثاق مبادئ للوصول لتحقيق الأهداف تتلخص فى التالى:

١ - المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء.

٢ - عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت فى كيانها المستقل.

٤ - التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم.

٥ - الاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال السياسى فى جميع صوره، وكذلك ألوان النشاط الهدام التى تقوم بها الدول المجاورة أو أية دول أخرى.

٦ - التفانى المطلق لقضية التحرير التام للأراضى الإفريقية التى لم تستقل بعد.

٧ - تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل(٤).

ويلاحظ على هذه المبادئ:

أ - إنها جاءت مماثلة إلى حد كبير للمبادئ التى وضعت فى مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة الأول والذى عقد فى أكرا فى الفترة من ١٥ - ٢٢ إبريل ١٩٥٨، وإن أضيف مبدأ جاء على سبيل التأكيد، وهو الخاص بالاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال السياسى فى جميع صوره، ولقد كان هناك إصرار من نيجيريا وغيرها

من الدول على تأكيد هذا المبدأ نظراً للجو السائد فى إفريقيا وظهور جبهات لها اتجاهات ثورية تعمل على تخريب الأوضاع السياسية فى بعض الدول وإثارة الفتن ضد من تراه أنه صاحب أيديولوجية مخالفة أو مضادة.

ب. أن المبادئ الأربعة الأولى التى أوردها ميثاق المنظمة تجىء متسقة مع مثيلاتها فى ميثاق الأمم المتحدة، أما الثلاثة التالية فلها أهمية خاصة لإفريقيا واعتبرت المبادئ السياسية للعلاقات الخارجية لدول إفريقيا فهى تتناول الاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال السياسى التى أشير إليها وإلى التفانى المطلق فى قضية التحرير الكامل للأراضى الإفريقية التى لم تستقل بعد، ولقد تكرر ذكر هذا المبدأ أكثر من مرة، فمرة يجيىء ذكره فى ديباجة الميثاق، ومرة فى المادة الثانية من الميثاق. ولقد أصدر مؤتمر القمة الإفريقية التأسيسى فى أديس أبابا قراراً يتضمن برنامجاً شاملاً لمحاربة الاستعمار مؤكداً على الحاجة الملحة للإسراع بتحرير جميع الأقاليم الإفريقية التى لم تستغل بعد وقد تضمن القرار إمكانية تحقيق هذه الغايات بأسلوبين، باستخدام الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والأخرى باستخدام الوسائل العسكرية، كما جاء النص على تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل، ولعل السبب وراء ذكر هذا المبدأ أن معظم دول القارة عانت من الاستعمار وارتباطها به حتى بعد الاستقلال، ومن ثم فإنها ترى أن انسب صيغة ملائمة لدول حديثة الاستقلال مازالت فى مراحل النمو ومطمع الاستعمار الجديد أن تكون بمنأى عن صراع القوى الكبرى ساعية للحفاظ على حريتها محددة موقفها وهو عدم الانحياز فى مجال العلاقات الدولية إلا أن الواقع الإفريقى المعاصر مال للقول بأن صراع القوى الكبرى فى أفريقيا مستمر، وأن تجنب الانضمام إلى أى من المعسكرين أو أبعاد تيار التدخل الأجنبى أمرًا لا تملكه الدول الإفريقية حديثة الاستقلال فهو مفروض عليها سمتها فى ذلك سمة معظم دول العالم الثالث.

ثانيًا: أحكام العضوية:

لا تتعدى صور العضوية إحدى صورتين سمتها فى ذلك سمة كل المنظمات الدولية.

أ. العضوية الأصلية: وهى تلك المتعلقة بالدول التى اشتركت فى مؤتمر التأسيس، وفى وضع وإقرار ميثاق المنظمة، ولقد بلغت هذه الدول ٣٢ دولة.

ب. العضوية اللاحقة: وهى الصورة الثانية من صور العضوية وتتعلق بالدول التى تلحق بالمنظمة وتنضم لعضويتها بعد إنشائها، ولقد كان ميثاق المنظمة حريصًا على تحقيق أمل المنظمة الإفريقية بجعل باب العضوية مفتوحًا للدول المستقلة ذات السيادة وقد تلاحقت الدول التى نالت الاستقلال للحصول على عضوية منظمة الوحدة الإفريقية، وكذلك عضوية الأمم المتحدة فانضمت للمنظمة إحدى وعشرون دولة حتى وصل عدد الأعضاء ٥٣ دولة.

وصور العضوية فى أية منظمة دولية لا تخرج عن هاتين الصورتين، بل إن منظمة الوحدة الإفريقية اتجهت إلى التحرر من بعض القيود الموضوعية على الانضمام. ومن ثم فإن شروط الانضمام للمنظمة كانت معتدلة تمامًا وباستعراض الشروط الموضوعية نجد أن الميثاق قد أوضحها فى أكثر من مادة وحددها فى التالى:

١ . أن يكون الراغب فى الانضمام دولة: ومؤدى ذلك امتناع الأقاليم والمستعمرات التى لم تكن قد استقلت عن الدخول فى عضوية المنظمة فالعضوية قاصرة على الدول التى تتوافر فيها عناصر الدولة طبقًا لما هو متفق عليه فى إطار القانون الدولى، وليس معنى ذلك أن المنظمة أوصدت الباب فى وجه الحركات التحريرية ، بل على العكس فلقد أفسحت لها المجال لحضور اجتماعاتها والمناقشة وإبداء الرأى دون حق التصويت ولها صفة المراقب.

٢ . أن تكون الدولة إفريقية: وهذا الشرط من الشروط المميزة للمنظمة عمن سواها من المنظمات المماثلة، إذ يصبغها بصبغة إقليمية بحتة، ويستدعى الأمر تحديد دقيق (للإفريقية)، وهل المقصود بها المدلول الجغرافى أم أنها تعنى الأيديولوجية الإفريقية والالتزام بروح الميثاق وليس نصه فحسب، ولو أن النص قد ذكر هذا اللفظ أكثر من مرة وما يعنيه واضعو الميثاق ليس المدلول

الجغرافى للفظ فلقد قطع الميثاق أن المدلول الجغرافى لإفريقيا لا يمتد للدول داخل القارة فحسب بل يشتمل الجزر المجاورة لشواطئ القارة، ولكن ما ذهب إليه واضعو الميثاق هو الأيديولوجية الإفريقية التى قامت عليها أهداف ومبادئ المنظمة من مكافحة للاستعمار والتمييز العنصرى والقضاء عليها وتدعيم التحرر الإفريقى، وتحقيق آمال الشعوب الإفريقية.

كما لا يمكن الاستهانة أيضاً بما أشار إليه الميثاق من المعنى المتعلق بالمدلول الجغرافى فى العضوية ذلك أن الجزر المجاورة لشواطئ القارة تمثل أهمية كبرى بالنسبة لإفريقيا بوجه عام ولمنظمة الوحدة الإفريقية بوجه خاص فمازال عالقاً فى التاريخ والوجدان الإفريقى أن تلك الجزر كانت التكأة التى استخدمها المستعمر لدخول إفريقيا واستخدمها كقواعد ثابتة وحاملات للطائرات من (فرناندز بوغريا) التى بدأ منها استعمار نيجيريا أو من (زنجبار) فى الشرق، ومما يجدر ملاحظته أن هذا التحديد الجغرافى جاء متمشيًا مع التحديد الذى راعاه المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة عند تحديد اختصاص ونطاق عمل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.

٣ - أن تكون الدولة مستقلة ذات سيادة: وهذا الشرط قائم فى المنظمات الدولية وخاصة ذات الطابع العام، والأمر لا يختلف فى منظمة الوحدة الإفريقية وإن كان الميثاق لم يحدد مفهوم ومعايير الاستقلال والسيادة ذلك أن هذه الأمور لا يثار حولها جدل إذا ما أرجعناها إلى أصول القانون الدولى العام. وهذا الشرط يتمشى وأصول المنطق إذ من غير المعقول أن تنضم دولة غير مستقلة للمنظمة وتعلن تمسكها بالميثاق الذى يشير إلى احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وتلك أصلاً لا تتمتع بالاستقلال ونفس الشىء بالنسبة للسيادة، فالاستقلال ما هو إلا مظهر من مظاهر السيادة.

وبجانب تلك الشروط الموضوعية فهناك شروط أخرى تتعلق بالإجراءات وهى تلك الشروط الشكلية التى تتعلق برغبة الدولة للانضمام وضرورة الإعراب كتابة عن تلك الرغبة وأن تعلن بالتالى الدول الأعضاء موافقتها على قبول الدولة الجديدة.

عوارض العضوية:

تنتهى العضوية فى المنظمات الدولية بإحدى الصور التالية: **الانسحاب، الوقف،** الطرد أو الفصل، **فقد العضوية بسبب عدم التصديق على التعديلات الدستورية. إلا أن منظمة الوحدة الإفريقية لم تأخذ إلا بصورة واحدة فقط، وهى الانسحاب وسكتت تمامًا عن الوقف والطرد والفصل ولم تشر إلى إنهاء العضوية بسبب عدم تصديق أية دولة عضو على التعديلات الدستورية التى يمكن أن تتم فى الميثاق.**

ولعل غياب باقى صور إنهاء العضوية جاء معتمداً من واضعى الميثاق الذين راعوا حداثة المنظمة والحرص على خلق مظهر من مظاهر الوحدة والبعد عن الخلافات، واضعين فى اعتبارهم أن بقاء العضو داخل إطار المنظمة قد يصلح من شأنه أكثر من طرده وإن كان هذا المنطق مقبول فى بداية نشأة المنظمة إلا أنه بعد وصول عددها إلى خمسين عضواً وبعد مرور قرابة العشرين عامًا على قيامها يصبح من المناسب إعادة النظر فى مسألة غياب عنصر التأديب، وقد لا يصل للفصل ولكن من المفضل أن تكون هناك جدية وإحساس بالمسئولية تجاه المنظمة.

ولقد تميزت منظمة الوحدة الإفريقية بعدم اعتراضها على أى طلب انضمام قُدم إليها ممن تنطبق عليه الشروط على خلاف ما حدث فى جامعة الدول العربية، وكذلك الأمم المتحدة. ولقد جاء هذا من منطلق الحفاظ على الوحدة الإفريقية شكلاً ومضمونًا فى بداية عهدها خصوصًا وأن التناقضات بين تلك الدول قد تخف من حدتها داخل إطار منظمة واحدة، وذلك كحد أدنى وإن كان عام ١٩٨٢ اتسم بهزات كادت أن تعصف بكيان المنظمة وجاء ذلك نتيجة إعلان السكرتير العام الإدارى قبول وفد البوليساريو ممثلاً لجمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية مما أدى إلى انقسام أعضاء المنظمة وعدم إمكانية اجتماع قمتها لعدم توافر النصاب القانونى اللازم للاجتماع وبالتالى صدور القرارات(٥).

ثالثاً: الهيكل التنظيمى للمنظمة:

يتكون هيكل منظمة الوحدة الإفريقية من أجهزة رئيسية وأخرى فرعية، وهو فـى ذلك يساير هياكل المنظمات الدولية المتعددة الأجهزة وإعمالاً لمبدأ التخصص وتقسيم العمل وتعدد الأنشطة. أما عن الأجهزة الرئيسية للمنظمة فقد حددها الميثاق فى أربعة أجهزة هى:

١ . مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

ويعتبر من أهم الأجهزة فى المنظمة فهو يملك أهم الاختصاصات ويعد الجهاز الأعلى فى المنظمة ويشكل من رؤساء الدول الأعضاء ورؤساء الحكومات ومن ممثليهم المعتمدين، ولقد كان النص على هذا التشكيل متعمداً، ذلك أن رئيس الدولة بالنسبة لبعض الأعضاء كان أجنبياً وليس إفريقياً فضلاً عن أن واضعى الميثاق يعلمون تماماً الالتزام الإفريقى بحضور الرؤساء أنفسهم لن يكون دقيقاً، لذلك سمحوا بحضور ممثلين عن الرؤساء، وذلك بلاشك يمثل عيباً خصوصاً مع ما تثبته دائماً جدوى دبلوماسية القمة فى المجال الإفريقى إلا أنه للإنصاف نذكر لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات مواظبته بدقة على عقد دوراته العادية التى تعقد مرة كل عام، فضلاً عن إمكانية عقد دورات غير عادية فى أى وقت إذا استلزم الأمر ذلك. أما عن اجتماعات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فإن منظمة الوحدة الإفريقية كواحدة من تلك المنظمات الدولية تنطبق عليها القواعد العامة فقد تحددت دورات اجتماع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات مرة كل عام، وهى الدورات العادية، للمؤتمر أن يجتمع فى دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة من الدول الأعضاء وبشرط موافقة ثلثى الأعضاء.

ويمكن تقسيم اختصاصات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إلى قسمين رئيسين:

أ . اختصاصات تتعلق بكيان المنظمة:

١ . يضع المؤتمر لائحته الداخلية، وقد تم اعتماد هذه اللائحة فى مؤتمر القاهرة (١٧ ـ ٢١ يوليو ١٩٦٤).

٢ - إعــادة النظر فى تكوين أجهـزة المنظمة وإنشاء أجهزة جديدة، وحق المؤتمر فى إنشاء اللجان المتخصصة.

٣ - الإشراف على مجلس الوزراء وتكليفه بالأعمال التحضيرية لاجتماعات المؤتمر ويعد مجلس الوزراء مسئولاً أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ورغم أنه يعهد للمجلس بإعداد جدول الأعمال فإن المؤتمر يمكن له بحث موضوعات لم يدرجها مجلس الوزراء فى جدول الأعمال.

٤ - تعيين الأمين العام الإدارى ومساعديه وذلك نظراً لحساسية وظيفة الأمين العام الإدارى ولتخوف الرؤساء فى المؤتمر التأسيسى من أن يكون له دور أكبر من وظيفته الإدارية.

٥ - تعيين وإنهاء عمل أعضاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم الذين يتم ترشيحهم بواسطة الدول الأعضاء، كما يقوم المؤتمر بانتخاب رئيس للجنة واثنين من النواب للرئيس.

٦ - تفسير الميثاق، فيتولى المؤتمر الفصل فى أية مسألة تثار بشأن تفسير أى حكم من أحكام الميثاق ويصدر بشأن هذا التفسير قرار من المؤتمر بأغلبية ثلثى الأعضاء.

٧ - تعديل الميثاق، ولا يعرض التعديل المقترح على المؤتمر إلا بعد إخطار جميع الدول الأعضاء وانقضاء عام كامل على الإخطار.

ب - اختصاصات تتعلق بنشاط المنظمة:

١ - مناقشة كافة المسائل ذات الأهمية المشتركة للدول الأعضاء فى المنظمة، وذلك بقصد تنسيق السياسة العامة للمنظمة.

٢ - للمؤتمر دور مهم فى التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء بل لعله الجهاز الفعال فى هذا الصدد والذى تنبثق عنه لجان المصالحة والوساطة ويعمل فيه مفهوم دبلوماسية القمة، وهى أكثر مناسبة للواقع الإفريقى، خصوصًا وأن الجهاز الأساسى فى التسوية السلمية للمنازعات وهو لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ولد ميتا.

٣ - يتولى المؤتمر إصدار القرارات فى المسائل التى لا يستطيع مجلس الوزراء البت فيها.

ورغم أن القرارات المتعلقة بالأمور الداخلية للمنظمة تكون ملزمة إلا أن بعض الأعضاء لا تلتزم على سبيل المثال فى دفع انصبتها فى ميزانية المنظمة.

وبصفة عامة فإن قرارات المنظمة لا تخرج عن كونها توصيات للأعضاء شأن القرارات التى تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما لم يكن هناك اتفاق بين الأعضاء وإجماع إفريقى على الأمور التى تناقش فإن القرار يكون ضعيفاً واهناً.

فقد حدد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية فى مادته العاشرة أن يكون لكل دولة عضو صوت واحد، وأن تصدر جميع القرارات بأغلبية ثلثى الأعضاء أما المسائل المتصلة بالإجراءات فتكون الأغلبية المطلقة هى معيار الفصل فيها. وحددت هذه المادة أن النصاب القانونى لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات يتكون من ثلثى أعضاء المنظمة، وذلك فى أى اجتماع له وجاء مبدأ التصويت فى المنظمة على أساس المساواة بين الدول الأعضاء(٦).

٢ - مجلس الوزراء:

يمثل مجلس الوزراء ثانى أجهزة الهيكل أهمية بعد مؤتمر الرؤساء ويعد الجهاز التنفيذى للمنظمة ويشكل من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من وزراء آخرين تعينهم الحكومات، إلا أنه فى مجال التطبيق كثيرًا ما توفد الدول الإفريقية أشخاصًا نيابة عن وزراء خارجيتها وليسوا وزراء غير مدققة فيما قصده المشرع من أن مشاركة المندوب بدرجة وزير إنما يعطى للاجتماعات أهمية ويرتفع بها لمستوى مسئوليتها المطلوبة.

وتتم اجتماعات المجلس بصفة دورية مرتين سنويًا إحداهما فى شهر فبراير لبحث ميزانية المنظمة والأمور المتعلقة بكيانها والآخر فى شهر أغسطس قبل

اجتماع مؤتمر الرؤساء، وتعقد الدورات فى مقر المنظمة بأديس أبابا أو فى أى مكان يقرره المجلس بالأغلبية المطلقة كما يمكن عقد دورات غير عادية بناء على طلب أى من الأعضاء وبشرط موافقة الثلثين ولعل المشرع قصد بثنائية الاجتماع السنوى استمرار الاتصال المباشر بين الدول الأعضاء.

ومجلس الوزراء بمثابة جهاز تنفيذى فى المنظمة شأنه فى ذلك شـــأن الأجهـزة التنفيـذية فى المنظمات الدولية التى لا تتمتع باختصاصات شاملة كتلك التى يمارسها الجهاز العام.

ولقد حدد الميثاق اختصاصات مجلس الوزراء تحديداً قاطعاً وقد جاء هذا التحديد القاطع خشية أن يتوسع المجلس فى سلطاته على حساب أصحاب السلطة الرئيـســيـــة المـمـثلة فى مـؤتمـر رؤسـاء الدول والحكومات وهذه الاختصاصات تكاد أن تنحصر فى التالى.

١ - قيام المجلس بالتحضير لاجتماعات مؤتمر الرؤساء باعتباره تابعاً له ومسئولاً أمامه.

٢ - يحاط المجلس بأى موضوعات يرى المؤتمر إحالتها إليه للإعداد لها أو تنفيذها طبقًا لمقتضيات الإحاطة.

٣ - يختص المجلس بتنفيذ قرارات مؤتمر الدول والحكومات.

٤ - يختص المجلس بتنسيق أوجه التعاون الإفريقى، وذلك على ضوء توجيه من رؤساء الدول والحكومات وعلى ضوء ما نصت عليه المادة الثانية من الميثاق من أن تحقيق أهداف المنظمة يتم بالتنسيق بين أعضاء المنظمة فى مجالات التعاون السياسى والدبلوماسى والاقتصادى والتعليمى وفى مجالات الصحة والنقل والأمن والدفاع.

ولقد لعب مجلس الوزراء دورًا فعالاً إلى حد كبير فى عدد من هذه المجالات، فقـد أسهم فى التسوية السلمية بين الدول المتنازعة وعلى سبيل المثال فى المـشكلة المغربيـة الجزائرية حيث قبلت كلتا الدولتين الاحتكام إلى المجلس الذى وفق فى جهده فى صدور قرارالمؤتمر بإنهاء الخلاف رغم أن جامعة الدول

العربية أخفقت فى الوصول إلى تسوية للنزاع بالرغم من أنها أقدم وأرسخ من منظمة الوحدة الإفريقية.

٥ - مجلس الوزراء يتولى وضع لائحته الداخلية التى تشمل على إجراءات العمل فى المجلس ضمانًا لاتباع أسس ثابتة ومنظمة.

٦ - يقرر المجلس لوائح عمل اللجان المتخصصة المنشأة طبقا لأحكام الميثاق.

٧ - تعرض ميزانية المنظمة التى يعدها السكرتير العام الإدارى على المجلس لدراستها والتصديق عليها.

٨ - يبحث المجلس أية هبة أو وصية تقدم للمنظمة، وعند موافقته على قبولها يتولى تسليمها للسكرتير العام الإدارى.

٩ - يقرر المجلس مجموعة المزايا والحصانات التى يتمتع بها موظفو الأمانة العامة فى إقليم الدول الأعضاء ويتم ذلك فى إطار القانون الدولى العام.

١٠ - للمجلس حق تشكيل لجان خاصة وجماعات عمل مؤقتة تنتهى بانتهاء المهمة الموكلة إليه، وقد مارس المجلس هذا الحق خصوصًا عند تشكيله للجان تتولى بحث وتسوية بعض المنازعات بين الدول الأعضاء كما يشكل المجلس لجان عمل داخلية تختص بالشئون السياسية والاقتصادية والإدارية.

ومما لا شك فيه أن مجلس الوزراء باختصاصاته هذه، وإن كان تابعًا لمؤتمر الرؤساء ومسئولاً أمامه إلا أنه الجهاز المحرك لعمل المنظمة إلا أنه فى نفس الوقت لايملك حق إصدار قرارات منفردة وقراراته تعد بمثابة توصيات ترفع للمؤتمر لإقرارها.

أما القرارات التى يتم التصديق عليها فإن أمرها فى المجلس مختلف عنه فى مؤتمر الرؤساء، حيث تتخذ القرارات فى المجلس بالأغلبية المطلقة. ومما يلزم التأكيد عليه أن القرارات التى يتم التصويت عليها هى فى الواقع توصيات يلزم اعتمادها من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

٣ . الأمانة العامة: الجهاز الإدارى الدائم

الأمانة العامة هى الجهاز الإدارى الدائم فى المنظمة ويعد المعبر عن شخصيتها وتتميز الأمانة العامة فى منظمة الوحدة الإفريقية بوجه خاص بالنص على أن دور الأمين العام هو دور إدارى، وذلك النص غير وارد فى أية منظمة دولية مماثلة، ولعل مرجع ذلك تخوف بعض الدول الأعضاء خصوصًا حديثة الاستقلال أن يأخذ الأمين العام وضعًا متميزًا فى المنظمة فقد ينحاز إلى دول معينة على حساب الأخرى أو أن يتدخل فى شئون دولة من تلك الدول، وهذا التخوف ربما يعكس صورة ما تم فى اجتماع مجلس الوزراء فى أديس أبابا فى ٢٢ فبراير ١٩٨٢ عندما أعلن السكرتير العام الإدارى قبول جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية ممثلة فى جبهة البوليساريو عضواً جديداً بالمنظمة ورغم أن السكرتير العام الإدارى ذكر أن هذا القرار إدارى يتمشى مع أحكام الميثاق إلا أن كثيراً من الدول الأعضاء رأت أن السكرتير العام تعدى حدود اختصاصاته وأنه يقوم بعمل سياسى(٧). وبالنسبة لمقر الأمانة العامة فقد جاء ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية خاليًا من تحديد مقر ثابت للأمانة العامة بخلاف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والتى حدد مقرها فى القاهرة.

ولقد دارت مناقشات فى المؤتمر التأسيسى لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية بشأن تحديد مقر دائم للمنظمة وعهد بهذا الأمر للجنة خاصة، وناقش مجلس الوزراء ما انتهت إليه وذلك فى اجتماعاته فى داكار فى أول دورة له (٢ ـ ١١ أغسطس ١٩٦٣)، وجاء فى هذا التقرير أن أربع دول أعضاء تقدمت برغبات فى أن يكون مقر الأمانة العامة الإدارية لديها، وهى: السنغال ـ إثيوبيا ـ نيجيريا ـ الكونغو ـ ليوبولدفيل وتم التصويت فكان لصالح الرغبة الإثيوبية واعتمدت توصية مجلس الوزراء من مؤتمر الرؤساء بأن يكون المقر الدائم فى إثيوبيا، وبالتالى لأمانتها العامة، وفى الواقع كان اختيار أديس أبابا مقراً دائمًا يرجع إلى أسباب اعتبرها مؤتمر الرؤساء فى ذلك الوقت أسبابًا منطقية وأهميتها:

١ ـ أن أديس أبابا ملتقى الدول الإفريقية.

٢ ـ أنها لاتقع فى نطاق الدول الناطقة بالفرنسية أو الناطقة بالإنجليزية أو العربية.

٣ ـ أنها ملتقى عدة خطوط جوية تسهل سرعة الانتقال المباشر.

٤ ـ أنها مقر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والتابعة للأمم المتحدة.

٥ ـ أن لإثيوبيا تاريخًا عريقًا فضلاً عن أن مؤتمر تأسيس المنظمة كان بها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك أصواتًا ارتفعت تنادى بنقل مقر المنظمة من أديس أبابا، فقد طلبت ليبيا فى مؤتمر القمة العاشر فى مايو ١٩٧٣ بأديس أبابا بأن ينقل مقر المنظمة إلى أى بلد إفريقى آخر ولكن القاهرة وعللت ليبيا طلبها هذا بوجود علاقة بين أثيوبيا وإسرائيل ثم طلبت السودان نفس المطلب متعللة بسياسة حكومة إثيوبيا المعادية لكثير من الدول الإفريقية وبعدم استقرار الأمن بإثيوبيا.

وبصفة عامة تتشكل الأمانة العامة من أمين عام إدارى يعاونه أربعة مساعدون علاوة على باقى الموظفين الإداريين. ويعين الأمين العام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وفترة تعيينه أربع سنوات قابلة للتجديد، ولعلها فترة مثلى فلا هى بالقصيرة مقارنة بجامعة الدول العربية، حيث الفترة سنتان ولا هى بالطويلة كالحال فى منظمة الدول الأمريكية التى تبلغ فيها فترة الأمين العام عشر سنوات. ولقد شغل منصب الأمين العام الإدارى بمنظمة الوحدة الإفريقية ستة أمناء منذ قيام المنظمة.

ومما يسترعى الانتباه أن الأمين العام لا يملك تعيين مساعديه بخلاف الوضع فى باقى المنظمات الأخرى، ولعل مبعث ذلك تخوف بعض الدول أيضًا من زيادة نفوذ الأمين العام الإدارى الذى يتولى الأمور الإدارية فقط بنص الميثاق، حيث أثيرت مناقشات واسعة حول الاعتراض على ما قام به أول أمين عام للمنظمة، وهو «دياللوتيللى» من أدوار سياسية وإن كانت قاصرة على مناقشاته داخل مؤتمرات الرؤساء أو إبداء الرأى فى التقارير التى كان يعرضها على المؤتمر، وليس هناك شك أن مرور أكثر من ثلاثين عامًا على المنظمة

وامتداد نشاطها وتطور وظيفة الأمين العام فى كل المنظمات الدولية والذى أصبح هو المحرك الأساسى لمعظم الأنشطة فى كل هذه العوامل تستلزم بالضرورة أن يعدل الميثاق وأن يسيس دور الأمين العام خصوصًا وأنه قام فعلاً ببعض الأدوار السياسية فيجب أن تقنن تصرفاته وإذا أضفنا كذلك توسيع نطاق أجهزة المنظمة وزيادة عدد الأعضاء مما يضفى على دور الأمين العام أهمية وحساسية معينة تستلزم بعض الصلاحيات السياسية لسرعة الحركة وسرعة اتخاذ المبادرة السياسية فى مواجهة العاجل والسريع من التحديات.

اختصاصات الأمين العام الإدارى:

وبصفة عامة اختصاصات الأمين العام الإدارى تحددها عدة وثائق منها ميثاق المنظمة ذاته، لائحة السكرتارية العامة وأى اتفاقات قد تعقد بين الدول الأعضاء فى إطار المنظمة، ويمكن تحديد أهم هذه الاختصاصات فيما يلى:

١ . الإعداد لعقد اجتماعات لمجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات بإعداد جدول الأعمال وإبلاغ الدول الأعضاء به وأن يقدم تقريرًا عن نشاط المنظمة فى بداية هذه الاجتماعات.

٢ . إعداد ميزانية المنظمة وعرضها على مجلس الوزراء فى دورة اجتماعه العادية فى شهر فبراير لاعتمادها، كما يتولى إنشاء صندوق يودع فيه الاشتراكات السنوية والدخول المتنوعة.

٣ . تلقى الطلبات الجديدة للدول راغبة الانضمام للسير فى إجراء اكتسابها العضوية، كما يتولى طلبات الدول راغبة الانسحاب.

٤ . تلقى طلبات الأعضاء التى ترد إليه بشأن تعديل أحكام الميثاق أو إعادة النظر فيه.

٥ . ينشئ الأمين العام الإدارى مكاتب إدارية وفنية وفروعًا داخل الأمانة العامة لخدمة أهداف المنظمة بشرط موافقة مجلس الوزراء، كما أنه له الحق فى الإلغاء بنفس الأسلوب.

٦ - يقبل الأمين العام الإدارى الهدايا والهبات التى تقدم من أية جهة للمنظمة على ألا تكون هذه الهبات تمس أهداف المنظمة، لذلك أشترط موافقة مجلس الوزراء.

٧ - يعتبر الأمين العام هو الممثل القانونى للمنظمة، ومن ثم فهو يمثلها أمام المحاكم الدولية وهيئات التحكيم، وكذلك الاشتراك فى المفاوضات مع الدول ومع المنظمات الدولية فى حدود اختصاصاته(٨).

٤ - لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم:

ومما يذكر أيضًا أن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى عقد فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٤ م قد وافق على الصيغة النهائية لبروتوكول لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم. وأصبح هذا البروتوكول جزءًا من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية تطبيقًا لنص المادة التاسعة عشرة من الميثاق.

وقد لعبت مصر دورًا أساسيًا فى إعداد مشروع هذا البروتوكول حيث شاركت فى لجنة الخبراء الموكل إليها إعداد الدراسات المختلفة بشأن هذا البروتوكول، وقدمت مصر العديد من الآراء والمقترحات حال اجتماع اللجنة بالقاهرة فى إبريل عام ١٩٦٤ م وحال انعقاد مؤتمر القمة الإفريقى هذا بالقاهرة للموافقة على هذا المشروع، وطبقًا للمادة الثانية من هذا البروتوكول فقد تم تشكيل اللجنة من واحد وعشرين عضوًا تم انتخابهم خلال مؤتمر أكرا الإفريقى عام ١٩٦٥ م من الدول الأعضاء وتم اختيار المرحوم الدكتور محمد حافظ غانم ممثلاً لمصر فى هذه اللجنة.

وفى الواقع لم تعمل اللجنة فى المجال الذى أنشأت من أجله أو فى غيره واكتفت باجتماعها فى ديسمبر عام ١٩٦٧ م لتضع لائحتها الداخلية، ولا يعنى ذلك عدم وجود منازعات بين الدول الأعضاء لتتولى القيام بدورها الرئيسى وهو التسوية السلمية باستخدام إحدى الوسائل (الوساطة - التوفيق - التحكيم) فلقد حدثت منازعات كادت أن تحيل القارة إلى ساحة قتال دام ولكن الأساس فى عدم عمل اللجنة هو أن الدول الإفريقية تفضل دبلوماسية القمة، ومن هنا فإن الحلول

لهذه المنازعات كانت تتناولها أجهزة وآليات المنظمة الأخرى مثل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية ومجلس الوزراء.

وهذا ما دعا المنظمة إلى إنشاء آلية منع وإدارة تسوية المنازعات الإفريقية وهذا ما يدعونا إلى دراستها)

آلية منع وإدارة تسوية النزاعات الإفريقية:

- جاءت فكرة إنشاء الآلية فى إطار السياق العام لتوفير الأمن الجماعى الإفريقى وتأكيدًا لدور منظمة الوحدة لحفظ الأمن والسلام فى إفريقيا ففى السنوات الأولى لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية كانت هناك «لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم» كأحد أجهزة الهيكل التنظيمى للمنظمة والتى تجمد نشاطها لعدم لجوء أى طرف من أطراف المنازعات الإفريقية إليها، ومع تفاقم حدة المنازعات الإفريقية خلال حقبة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربى والشرقى، لجأت منظمة الوحدة الإفريقية إلى تشكيل ما يسمى بلجان «الحكماء الأفارقة» التى كانت تتشكل من عدد من الرؤساء لمحاولة الوساطة بين دولتين أو طرفين متنازعين أو أكثر، هذا إلى جانب المبادرات الشخصية من جانب رئيس دولة أو أكثر.

- وفى عام ١٩٨٠ قدمت سيراليون اقتراحًا بإنشاء «مجلس أمن سياسى إفريقى» لمجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الإفريقية للقمة الـ ١٧ (فريتاون - يوليو - عام ١٩٨٠) قرر فى أعقاب ذلك مجلس وزراء المنظمة فى (نيروبى عام ١٩٨١)، إنشاء لجنة وزارية من عدد من الدول لتدريس الاقتراح مع سيراليون ونتائجها وبالتنسيق مع لجنة الدفاع المختصة ببحث المسائل المتعلقة بالأمن الجماعى.

وطوال حقبة الثمانينيات لم تتخذ خطوات فعالة فى هذا الصدد ولكن مع المتغيرات الجديدة فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وتزايد المنازعات الإفريقية وعمليات التحول الديمقراطى، استحدثت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الأيكواس) عام ١٩٩٠ م شكلت قوات حفظ السلام فى ليبيريا

بمشاركة نيجيريا وغانا وسيراليون وجامبيا بفرض إحلال السلام فيها إلا أن الخلاف وتعقيدات الأوضاع بين الأطراف المتنافرة فى ليبيريا حال دون تحقيق ذلك.

- وفى عام ١٩٩١ م عقد فى كمبالا مؤتمر تحت اسم «منتدى كمبالا» تحت إشراف الأمم المتحدة وفى هذا المنتدى تم اقتراح إنشاء جهاز لمنظمة الوحدة الإفريقية لحل الصراعات الداخلية والخارجية دون الاحتكام للسلام وهو ما عرف بالأمن الجماعى الإفريقى، انطلاقاً من الخلفية التاريخية للعديد من المنازعات الطويلة والمريرة فى إفريقيا والنجاح المحدود للجهود الإفريقية فى إيجاد حلول دائمة لها جاء التفكير فى إنشاء آلية إفريقية فاعلة للحيلولة دون تفاقم المنازعات وإدارتها وحلها بحيث تتيح اتخاذ إجراءات سريعة لاحتواء مثل هذه المنازعات أينما تقع على مستوى إفريقيا حيث يتبلور هذا فيما يلى:

- قدم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية مشروعًا بإنشاء آلية جديدة لمؤتمر وزراء خارجية المنظمة (داكار - عام ١٩٩٢) كما تقدمت مصر أيضًا فى نفس المجلس بورقة عمل تتضمن مشروعًا مطورًا لنظام الأمن الجماعى فى إفريقيا يعتمد على تحويل «لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم» إلى مجلس أمن إفريقى له سلطة اتخاذ تدابير فض المنازعات داخل القارة فى مهدها قبل تفاقمها وتصاعدها إلى حد الاشتباك المسلح وقد أقرت فى داكار مبدأ إنشاء «آلية منع وإدارة وحل المنازعات فى إفريقيا فى إطار المنظمة».

- وفى ختام اجتماعات القمة الإفريقية الـ ٢٩ بالقاهرة فى الفترة من ٢٨ - ٣٠ يونيو عام ١٩٩٣ م صدر إعلان القاهرة بإنشاء جهاز آلية فض المنازعات الإفريقية.. يتألف من رؤساء دول وحكومات مكتب المنظمة الإفريقية الذين تم انتخابهم سنويًا - حيث يتولى أداء مهام الجهاز الأمين العام والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية يساعدها فى ذلك الرئيس الحالى والسابق لمنظمة الوحدة الأفريقية، والدول الأعضاء فى الجهاز المركزى لآلية فض المنازعات الإفريقية وقد أكد الإعلان فى حالة تصاعد المنازعات فى القارة إلى حد يتطلب تدخلاً دوليًا جماعيًا - السعى للحصول على مساعدة أو خدمات الأمم المتحدة - وذلك وفقًا لأحكام ميثاقها.

وتعمل هذه الآلية وفقًا لأهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية وخاصة مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، ويتولى الأمين العام للمنظمة وتحت إشراف جهاز الآلية وبالتشاور مع أطراف النزاع اتخاذ كافة المبادرات الملائمة لمنع إدارة وتسوية المنازعات مساعدة فى ذلك صندوق خاص لتمويل الآلية طبقًا للوائح الآلية، ويجوز له أن يقبل مساهمات من داخل أوخارج إفريقيا.

وتتخذ القرارات فى الجهاز وفقًا لمبدأ التوافق العام فى الرأى وبالنسبة للعلاقة مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى يحكمها العمل وفقًا لأحكام الفصلين السابع والثامن الذى يحدد العلاقة بينهما وبين المنظمات الإقليمية.

وقد عقد أول اجتماع رسمى للآلية بأديس أبابا على المستوى الوزارى برئاسة السيد/ عمرو موسى وزير الخارجية المصرى فى نوفمبر عام ١٩٩٣ م حيث ناقش الاجتماع الإجراءات والترتيبات الخاصة بالآلية.كما وافق الاجتماع على الاقتراح المصرى الخاص بتشكيل «قوة حفظ السلام الإفريقية ووضع الإطار القانونى لهذه القوات وكيفية تمويلها.

وأيضًا تمت الموافقة فى نفس الاجتماع على تسمية صندوق جهاز المنظمة الذى يمول الآلية بصندوق السلام الإفريقى» حيث أوصى بتخصيص ٥٪ من الموازنة العامة للمنظمة للمساهمة فى تمويل هذا الصندوق فضلاً عن مناقشة تطور الأوضاع فى بؤر التوتر فى الدول الإفريقية خاصة فى (الصومال - بورندى - ليبيريا - أنجولا - موزمبيق).

وقد تأصل الدور المصرى فى حفظ السلام فى إفريقيا باستضافة القاهرة فى ديسمبر عام ١٩٩٣ م القمة المصغرة برئاسة الرئيس حسنى مبارك ومشاركة الدول الأعضاء فى هيئة مكتب القمة الإفريقية حيث أعلنت فى ختام أعمالها قيام «جهاز آلية منع وإدارة وفض المنازعات الإفريقية» والذى يعد من

أبرز الإنجازات التى تحققت خلال رئاسة مصر للدورة الـ ٢٩ لمنظمة الوحدة الإفريقية باعتباره خطوة مهمة على طريق احتواء النزاعات التى تفاقمت بصورة خطيرة فى بعض أجزاء القارة.

وقد وافقت القمة المصغرة فى ختام اجتماعاتها على تخصيص ٥٪ من الميزانية (على ألا تقل عن مليون دولار) لتغطية النفقات الإدارية والمالية لهذه الآلية الجديدة التى يختص بها صندوق السلام الإفريقى. كما قررت إيفاد (٢٠٠ عسكرى ومدنى ومراقب) إلى بورندى، والجدير بالذكر أن الرئيس محمد حسنى مبارك قد وجه نداء إلى المجتمع الدولى بمساندة تمويل صندوق السلام الإفريقى الخاص بالآلية ونبذ التدخل الدولى فى شئون إفريقيا وذلك من خلال خطابه الذى ألقاه أثناء انعقاد القمة الإفريقية المصغرة.

وكانت آلية فض المنازعات الإفريقية محل إشادة من زعماء العالم بصفة عامة وقادة القارة الإفريقية بصفة خاصة.

وتجدر الإشارة إلى أنه طبقًا لاتفاقية جهاز المنازعات الإفريقية يجتمع الجهاز على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: السفراء ويجتمع مرة كل شهر مع ممثلى كل من الرئيس الحالى والسابق لمنظمة الوحدة الإفريقية.

المستوى الثانى: وزراء الخارجية ويعقد اجتماعًا مرة كل ستة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك.

المستوى الثالث: يعقد على مستوى الرؤساء ويجتمع مرة سنويًا.

ويتغير تشكيل «الجهاز المركزى لآلية فض المنازعات الإفريقية كل عام تبعا لتغير مواقع المشتركين فيه. فهو يتألف من الرئيس الحالى للمنظمة والرئيس السابق والرئيس القادم بالإضافة إلى أعضاء مكتب القمة الذى يتشكل مع كل قمة من الدول الأعضاء على أساس التوزيع الجغرافى لمناطق إفريقيا الخمس وهى: شرق إفريقيا، وغربها وجنوب ووسط وشمال القارة وهو التقسيم الإقليمى المعمول به فى المنظمة الإفريقية.

كما طالبت مصر فى مؤتمر القمة الإفريقية الثلاثين (تونس - ١٥ يونيه عام ١٩٩٤م) بضرورة إنشاء جهاز إنذارمبكر يتوقع المنازعات قبل تحولها لصدامات مسلحة، ثم أعادت مجددًا ذلك الاقتراح فى اجتماع مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء بجهاز آلية فض المنازعات الإفريقية (تونس ١٨ - ١٩ إبريل عام ١٩٩٥م) كما اقترحت مصر أيضًا فى إطار حفظ السلام فى إفريقيا (إنشاء مركز القاهرة لتدريب الكوادر الإفريقية على حل المنازعات وحفظ السلام(١)..

ويتواصل الدور المصرى تجاه آلية فض المنازعات الإفريقية بحيث يمكن القول بأن آلية فض المنازعات الإفريقية فى طريقها لتحقيق جزء من الآمال الإفريقية المشتركة لمصلحة شعوب القارة لتحقيق الاستقرار والأمن الجماعى والنهوض بسبل التنمية والتقدم المنشود.

اللجان المتخصصة: وبجانب تلك الأجهزة والآليات الرئيسية فإن هناك أجهزة فرعية تساعد الأجهزة الرئيسية على القيام بمهامها. ولقد أنشئت تلك الفروع للاضطلاع بدور مهم فى مجالات التعاون الاقتصادى والثقافى والتعليمى والصحى والدفاع إلا أنها لم تكن على مستوى كفاءة لتحقيق هذه الأهداف ولا يرجع القصور للعامل البشرى، ولكن مرجعه إخفاق الاستراتيجية الخاصة بمجالات التعاون، فضلاً عن القصور المالى والإدارى وكان من نتيجة هذا الإخفاق أن قرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى الدورة العادية الثالثة عام ١٩٦٦ م إعادة تشكيل تلك اللجان بحيث خفض عددها إلى ثلاث لجان هى:

١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والنقل والمواصلات.

٢ - اللجنة التعليمية والثقافية والصحية.

٣ - لجنة الدفاع.

وفى الواقع أن الميثاق قد جاء خاليًا من تحديد مسئولية واختصاص تلك اللجان وإذا مارست عملها فإن الأعضاء يضعون أهدافًا كبيرة دون النظر إلى

(١) جمهورية مصر العربية وزارة الإعلام - الهيئة العامة للاستعلامات (مصر وآليه فض المنازعات القاهرة: ١٩٩٥ ص١١ - ١٤.

الإمكانيات ومصادر التمويل وإن كان الأمل معقودًا على إمكانية تنشيط تلك اللجان.

وقد شاركت مصر فى دعم نشاط هذه اللجان وذلك بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٠ الصادر فى ١٦/ ١٢/ ١٩٨٠ م بإنشاء الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الإفريقية، وذلك بإمداد هذه اللجان بالخبرات التى تساعدها على تحقيق هدفها الاستراتيجى فى مجالات التعاون الاقتصادى والثقافى والتعليمى والصحى وغيرها[٩].

●●●

المبحث الثانى
تقييم دور منظمة الوحدة الإفريقية

ليس هناك شك أن التقييم العام للمنظمة يستلزم بادئ ذى بدء الإجابة عن سؤال معين، وهو ماذا أنجزته المنظمة من أهدافها ومبادئها خلال أكثر من ثلاثة عقود من الزمان؟.

ولعل من أبرز الإيجابيات أو الإنجازات بصفة عامة ما يرتبط بقضية التحرير والتخلص من الاستعمار، وتعد تلك من أهم القضايا التى قامت المنظمة من أجلها ومن ثم فقد حظيت باهتمام بالغ، ولذلك فقد كان البعد السياسى فى نشاط المنظمة فارضاً ذاته خلال العقد الأول للمنظمة ونصف عقدها الثانى، فقد حصلت ثمانى عشرة دولة على استقلالها منذ قيام المنظمة وحتى عام ١٩٨٠، كانت آخرها زيمبابوى، ثم حصلت ناميبيا على استقلالها فى ٢١ مارس ١٩٩٠ ثم إريتريا وجنوب إفريقيا التى انضمتا للمنظمة.

وواقع الأمر يؤكد أنه لم ينفض مؤتمر قمة للمنظمة دون صدور قرار يدين الاستعمار، ويؤكد ضرورة حصول الدول الإفريقية على استقلالها، وقد اتخذت المنظمة كافة الأساليب من مناشدة للدول الكبرى إلى مقاطعات اقتصادية وقطع علاقات دبلوماسية مع الدول الاستعمارية والدول التى تساندها. وفى هذا الإطار

وباعتبار أنه كان هناك اعتداء إسرائيلى على مصر والدول العربية التى تمثل بعداً عضوياً مهماً فى المنظمة، وفى إطار التعاون العربى الإفريقى، فإنه يمكن القول أيضاً أن المنظمة بذلت جهداً ليس باليسير فى الصراع العربى الإسرائيلى، وصل إلى حد إعلان دول إفريقيا قطع علاقاتها مع إسرائيل قبل حرب ١٩٧٣، وبذلك وقفت هذه الدول بجوار الحق العربى. وبعد مبادرة السلام حاولت بعض الدول الأعضاء فى المنظمة الإساءة إلى موقف مصر والانحراف بالمنظمة عن تأييدها الحقيقى لهذا الحق فى إطار تأييد دعوة السلام وتشجيع التسوية السلمية للمشكلة، إلا أن الجهود الإفريقية الحقيقية تجلت فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى منروفيا (١٧ ـ ٢١ يوليو ١٩٧٩)، حيث أعلن المؤتمر عن تأييده وترحيبه باستعادة مصر لأراضيها ورفض المؤتمر إدانة معاهدة السلام واتفاقية كامب دافيد. وأوضح المؤتمر أن معاهدة السلام تعتبر خطوة على طريق الحل الشامل والدائم لمشكلة الشرق الأوسط، وأن أية تسوية نهائية، ينبغى أن تتضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى باعتبار أن المشكلة الفلسطينية هى محور الصراع فى الشرق الأوسط ولقد أكد المؤتمر على تأييد منظمة الوحدة الإفريقية غير المشروط للحقوق الفلسطينية. وإدانة الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، ولقد تم انتخاب مصر لعضوية اللجنة الإفريقية المكونة من ١٩ دولة والتى أوكل إليها مهمة وضع استراتيجية لتحرير إفريقيا الجنوبية، كذلك أعيد انتخاب مصر لعضوية اللجنة الدائمة للحوار العربى الإفريقى.

وبجانب الأساليب السياسية والدبلوماسية فى المساهمة فى تحقيق الهدف المتعلق بالتحرير، استخدام الأسلوب العسكرى بصورة واهنة من خلال لجنة التحرير تلك التى اتسمت بالعجز المالى وعدم إمكانية جبهات التحرير فضلاً عن سوء التصرفات التى واكبتها فترة من الزمان.

وفى مجال التسوية السلمية للمنازعات الإفريقية باعتبارها من أهم مبادئ المنظمة، فقد اتسم بعديد من المشكلات والمنازعات الإفريقية بين الأعضاء وإن كان بعضها لم تكن له أهمية نسبية ومن ثم لم يصل إلى حد القتال المسلح

أو النزاع الدولى، فضلاً عن كونه فى معظمه اعتبر محليًا ومن أمور الدول الداخلية، ولعل تدخل المنظمة كان واضحًا فى المنازعات التى كادت أن تهدد أمن وسلامة القارة واندلع فيها القتال بشراسة خصوصًا ذلك النوع من المنازعات المتعلقة بالحدود، ولقد حققت المنظمة نجاحات فى منازعات إفريقية عربية فى نفس الوقت الذى عجزت فيها جامعة الدول العربية عن أن تحسمها كالنزاع الجزائرى المغربى.

ولقد اتسمت سياسة المنظمة منذ البداية باحترام الحدود القائمة عند حصول الدول على الاستقلال الوطنى، ومن هذا المفهوم كان دور المنظمة فى النزاع الصومالى الإثيوبى حول الأوجادين متسمًا بالحياد وإن قيل إن هذا الحياد كان سببًا فى ضعف دور المنظمة فى حسم الخلاف إلا أن السبب لا يكمن فى ضعف المنظمة بقدر ما هو كامن فى التدخل الأجنبى وصراعات القوى الكبرى فى منطقة النزاع الأمر الذى لا تملك معه منظمة الوحدة الإفريقية كغيرها من المنظمات الإقليمية فى دول العالم الثالث دفع هذا التدخل بعيدًا عنها.

أما عن النزاع حول الصحراء الغربية فقد أسهمت فيه المنظمة حتى وضعته فى إطار إفريقى وأعلن الملك الحسن موافقته على إجراء استفتاء حول حق تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، إلا ان الأحداث والتى وقعت فى فبراير ١٩٨٢ عندما أعلن السكرتير العام الإدارى لمنظمة الوحدة الإفريقية قرارًا بقبول جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية والتى تمثلها جبهة البوليساريو عضوًا فى المنظمة، خلقت جوًا من الانشقاق والانقسام الإفريقى يحتاج جهودًا إفريقية مكثفة لمحاولة التوفيق بين وجهات النظر واحتواء الخلاف حتى لا يخرج عن الإطار الإفريقى من ناحية، ومن ناحية أخرى حتى لا تتحول المنظمة إلى جبهتين أو مجموعتين، مجموعة ثورية تقودها الجزائر ومجموعة الدول المعتدلة المناصرة وتقودها المغرب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دخول حركات تحرير فى عضوية المنظمة واعتبارها دولاً تعد سابقة خطيرة يترتب عليها دخول أية حركات أخرى، ومن ثم

فإن هذا الأمر ـ فضلاً عن منافيته لنصوص الميثاق ـ فإنه يعد تدخلاً فى شئون الدول وتلك أيضًا مخالفة لنصوص الميثاق.

وليس هناك شك أن مشكلة عضوية البوليساريو أفصحت أن داخل المنظمة جبهات متصارعة ولم يكن انسحاب وفود الدول الأعضاء من اجتماعات المنظمة إلا مظهرًا من مظاهر هذا الصراع القائم.. وذلك فى الواقع أمر ليس بجديد فهو كامن فى المنظمة منذ لحظة إنشائها وإن قيل إن التناقضات سوف تتصهر من خلال العمل الإفريقى المشترك فإنها فقط هدأت حتى تحقق هدفًا مشتركًا فى معظمه، وهو تحرير الأراضى الإفريقية المحتلة ولم يبق إلا النذر اليسير، فكان طبيعيًا أن تطفو على السطح مرة أخرى التناقضات الفكرية والسياسية والاجتماعية مع اضطلاع بعض الدول بأدوار لم تكن لها من قبل، أى أنه تم تبادل الأدوار مع التغيرات السياسية داخل تلك الدول وبالتالى فإن الانقسام الإيديولوجى موجود وتلك حقيقة إلا أنه يجب بذل أقصى جهد إفريقى مخلص لإيجاد حد أدنى للتنسيق والتفاهم للمساهمة فى التعاون فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتى باتت من أهم الأمور إلحاحًا على الواقع الإفريقى، ولو أدى ذلك إلى تعديل أهداف ومبادئ المنظمة وإن كان التعديل الذى تحتاجه المنظمة ليس فى النص بقدر ما هو كامن فى الإجماع الإفريقى وبجانب هذه المنازعات التى كان للمنظمة دور فيها فإن هناك الحروب الأهلية التى نشبت فى القارة وحاولت المنظمة احتواء أزماتها فى إطار إفريقى وإن لم يتحقق لها الحسم على سبيل المثال فى انفصال إقليم شابا إلا أنها احتوت الأزمة داخل إطارها الإفريقى فى فترة من الفترات وأيدها فى ذلك قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩ فى ١٩٦٤ كما أن الحرب الأهلية فى نيجيريا وإن حسمها السلاح البريطانى والسوفيتى إلا أن المنظمة كان لها دور فيها وإن كان هزيلاً فاللجنة الاستشارية التى شكلتها لبحث حسم النزاع لم تكن لها صلاحيات الوساطة أو التوفيق فضلاً عن تشدد حكومة نيجيريا فى ذلك الوقت لمنع أى تدخل حتى ولو كان صادرًا عن المنظمة، إذ اعتبرت أن الأمر داخلى بحت. كما أن دور المنظمة فى الحرب الأهلية فى أنجولا وفى تشاد كان متسمًا بالضعف والبعد عن الفعالية، فضلاً عن

أن دورها فى الصومال وفى منطقة البحيرات لم يكن أكثر فعالية.

وبالرغم مما يحسب للمنظمة من محاولتها فى المنازعات بين الدول الأعضاء إعمالاً لمبدأ «فلتحاول إفريقيا أولاً» إلا أن هذا وحده لا يكفى، فمع تزايد المنازعات بات التواجد الفاعل للمنظمة أمرًا ضروريًا ولعل تطورات الوضع فى الصومال فرضت ضرورة التسليم بأهمية الحل الإفريقى للمشكلة فى إطار المنظمة الإقليمية خاصة وأن التدخل الأجنبى رغم ما يجره من دمار للقارة فإن حسمه للمنازعات عقيم، ومن هنا فإن إنشاء آلية لاحتواء وتطويق النزاعات الإفريقية بات أيضًا فى وقت من الأوقات ومازال أمرًا مهمًا وحيويًا، ولا شك أن هذا الكيان الإفريقى الجديد إذا ما كتب له النجاح والنهوض من أية عثرة فإنه سيكون فاعلاً ومؤثرًا. والمطلوب هنا حد أدنى من توافر الثقة وحسن النوايا من الدول الأعضاء، كما أنه مطلوب من الآلية الجديدة تحديد أولويات.. وتعميق الفهم بالمنازعات الإفريقية مع محاولات التعاون مع الأمم المتحدة.

وفى إطار التعاون فى المجالات الأخرى غير السياسية، فرغمًا عن أن ميثاق المنظمة حدد أوجه التنسيق والعمل فى مجالات التعاون الاقتصادى والتربوى والثقافى وفى مجالات الصحة والتغذية إلا أن الدول لم تتخذ خطوات جادة إلا فى وقت جاء متأخرًا.

فرغم أهمية البعد الاقتصادى خاصة ما يتعلق منه بالتنمية إلا أن الاقتراب من هذا الجانب كان واهنًا خلال العقد الأول لعمل المنظمة. بل وخلال العقد الثانى، ولعل الانشغال بقضايا التحرير والتخلص من الاستعمار.. وبالقضايا الداخلية الأخرى كان شاغلاً عن الاهتمام بقضايا التنمية أو على الأقل التعرف على المشكلات الاقتصادية تعرفًا علميًا فى إطار تنظيم إقليمى ضمن أهدافه التعاون الاقتصادى، وبالرغم من صدور عديد من القرارات والإعلانات الخاصة بالمنظمة والمرتبطة بالجانب الاقتصادى بداية الإعلان عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى الذى صدر فى مايو ١٩٧٣، وما تلاه من قرارات أول قمة عربية إفريقية بشأن التعاون العربى الإفريقى فى عام ١٩٧٧ وكذلك قرارات المنظمة الخاصة بما أطلق عليه خطة لاجوس عام ١٩٨٠ وجاءت أخيرًا تلك

الاتفاقية الخاصة بالجماعة الاقتصادية فى قمة أبوجا ١٩٩١ وذلك فضلاً عن تصدى المنظمة لبحث مشكلة الديون وصدور أكثر من قرار فى هذا الشأن. وواضح تمامًا مدى تزايد المديونية الخارجية الإفريقية والتى تجاوزت ٣٢٠ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٥ ورغم العديد من المقترحات التى وضعتها المنظمة ورغم بعض الجهود الدولية إلا أننا نرى أن التصريحات وحتى القرارات لا قيمة لها ما لم يكن هناك حد أدنى من الاتفاق على إرادة مشتركة إفريقية إقليمية تضمن اتخاذ تدابير تشارك فيها منظمة الوحدة الإفريقية، وكذلك المنظمات الإفريقية الإقليمية الأخرى، وكذلك العمل على الاتفاق على إمكانية اتخاذ تدابير من المجتمع والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية للتخفيف من الديون، ولعل ما قصدناه بالإرادة الإفريقية المشتركة هو وضع حد أدنى أيضًا للتقارب الفكرى السياسى والاقتصادى أو على الأقل ضمان الاستقلالية المعقولة للمؤسسات الاقتصادية حتى يمكنها العمل على التهوين من شأن الاختلافات البينية بين القطاعات الاقتصادية والإدارة الاقتصادية فى الدول الإفريقية وبما يضمن على وجود لغة مشتركة وتدابير شبه موحدة يتفق عليها سواء فى التعامل البينى بين الدول الإفريقية أو فى توجهات هذه الدول للخارج.

ولا شك أن تزايد المشكلات الاقتصادية يعمل على مزيد من التفكك كذلك وجود سياسات اقتصادية متباينة مع غياب حد أدنى من الديمقراطية يعمل أيضًا على مزيد من التدهور والتمزق.

ويمكن القول كذلك إن الرؤى الإفريقية المشتركة للمشكلات والتعرف المشترك للبيئة الإفريقية قد يعمل بلا شك على اتخاذ إجراءات مدروسة يتفق عليها تتمشى مع ظروف القارة ذلك أنه لا يعقل أن نأخذ كل أنماطنا من الغرب والبيئة مختلفة والظروف متفاوتة والتدرج غير قائم ولكل خصائصه.

ولا يمكن فى مجال تقييم عمل المنظمة غض الطرف عن الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب والذى دخل حيز التنفيذ فى ١٩٨٦/١٠/٢١ ولا تنبع أهميته فى الواقع من كونه معاهدة دولية ملزمة للدول الموقعة عليها، وإنما كونه ينشئ جهازًا إشرافيًا للعمل على تشجيع واحترام وحماية الحقوق المنصوص

عليها حتى يساير المواثيق الدولية الأخرى فى هذا الصدد، وإن كانت المسألة ليست فى إصدار ميثاق وليست فى الإلزام ولكنها بالدرجة الأولى تقع فى الالتزام بإرادة كاملة لإعلاء وتنمية هذه الحقوق(١٠).

ومن ثم نخلص إلى أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية كان ميثاق حكومات وليس شعوب وأن الحكومات هى التى تقرر أوجه التعاون ولم توجد أية مؤسسة أو منظمة تمثل الشعوب أو برلماناتها ولذلك حرص الميثاق على التأكيد على مبدأ المساواة الكاملة بين كل الدول الأعضاء وعدم التدخل فى شئونها الداخلية وعلى مبدأ تسوية المنازعات وعلى الإدانة الكاملة لكل أوجه الاغتيال السياسى والعمليات الهدامة ضد الدول المجاورة أو أية دولة عضو فى المنظمة، كما حرص الميثاق على التأكيد على سياسة عدم الانحياز تجاه كافة التكتلات الدولية.

ومن ثم أصبحت كل الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية أعضاء فى حركة عدم الانحياز، ويمكن القول بصفة عامة أن إفريقيا كانت تشكل أغلبية دول حركة عدم الانحياز فى الستينيات، وكما أشرنا فإن المنظمة عملت بقوة خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى على دعم حركات التحرر فى الدول غير المستقلة فأنشأت لجنة التحرير وكان مقرها تنزانيا والتى قدمت مساعدات إلى هذه الحركات وكان لها الفضل الأكبر فى نيل استقلال شعوب القارة، وتوج عملها بإنهاء النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا وتولى الأغلبية الحكم فيها بعد مدة طويلة من سيطرة الأقلية البيضاء وبلغ عدد أعضاء المنظمة ٥٣ دولة تضم كل دول القارة فيما عدا المغرب الذى انسحب من المنظمة احتجاجًا على قبول البوليساريو عضوًا فى المنظمة.

كما أنشأت المنظمة عدة مكاتب إقليمية فى عدة دول إفريقية منها مصر القاهرة للاتصال بجامعة الدول العربية وفى نيويورك للاتصال بالأمم المتحدة وفى جنيف للاتصال بالمقر الأوروبى للأمم المتحدة وفى لاجوس/ نيجيريا للشئون العلمية وفى نيروبى للشئون الزراعية إلخ واتفق على أن تكون لغات العمل الرسمية هى الإنجليزية والفرنسية والعربية ثم البرتغالية فيما بعد عقب انضمام

الدول الناطقة بالبرتغالية. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هل استطاعت المنظمة أن تحقق أهدافها؟ يمكن القول من وجهة نظرنا أن المنظمة قد أعلنت عن هدفين أساسيين هما: ـ

التحرر السياسى والاستقلال وإنهاء التفرقة العنصرية بالقارة وقد استطاعت المنظمة أن تحقق هذا الهدف.

والهدف الثانى هو التحرر الاقتصادى وقد تعثرت المنظمة فى تحقيقه لأسباب إفريقية ودولية متعددة.

وإن كان البعض يرى أن المنظمة لم تحقق تطلعات الشعوب الإفريقية وأن نشاطها كان يتسم بالبيروقراطية والتردد وأن الحكومات لم تقدم لها الدعم المادى والسياسى الكافيين والبعض الآخر من المناصرين للمنظمة يرى أنها حققت إنجازات مهمة فى ضوء الظروف والإمكانات التى منحت لها والتقييم الموضوعى للمنظمة يؤدى بها إلى عدة نتائج أهمها: ـ

ـ كان للمنظمة فضل كبير فى دعم حركات الاستقلال وخاصة من خلال لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا التى أنشئت عام ١٩٦٣م والتى أمكنها حشد التأييد الدولى والإقليمى لهذه الحركات والذى تبلور لأول مرة فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٥٥٥ والذى طالب كل المنظمات الدولية المتخصصة تقديم مساعدات عينية لحركات التحرر الإفريقية، كما قادت المنظمة حربًا شرسة سياسية ودبلوماسية ومادية ضد نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا الذى كانت تؤيده الدول الغربية والتى انتهت بتولى الأغلبية السوداء الحكم فى جنوب إفريقيا.

ـ نجحت المنظمة جزئيًا فى موضوع وتسوية النزاعات بين دولها والتى تطورت فى أحيان كثيرة إلى نزاعات مسلحة ومن أهم إنجازات المنظمة فى هذا الصدد النزاع بين المغرب والجزائر وبين الصومال وإثيوبيا وبين الجابون وغينيا الاستوائية وبين ليبيا والتشاد ولكنها فشلت فى التوصل إلى حل لبعض النزاعات المسلحة الأخرى وخاصة الداخلية منها مثل الكونجو والصومال وأنجولا

وليبيريا، وقد تم فى قمة القاهرة عام ١٩٩٣ إنشاء آلية إفريقية لمنع وإدارة وحل النزاعات وكانت أول آلية من نوعها فى منظمة الوحدة الإفريقية ولاتزال قائمة حتى الآن ولكن نفوذها لايزال محدودًا بسبب قلة إمكانياتها وضعف التأييد الإقليمى والدولى لها.

- يرى البعض أن أهم إخفاقات المنظمة هو فى المجال الاقتصادى فعلى الرغم من القرارات الاقتصادية المهمة مثل الإعلان الإفريقى حول التعاون الاقتصادى والتمية والاستقلال والذى أقر فى مايو ١٩٧٣ بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ثم برنامج التعاون الفنى بين الدول الإفريقية فى يوليو ١٩٧٥م ثم إعلان كينشاسا فى ديسمبر ١٩٧٦م الذى أقر مبادئ إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية ثم استراتيجية منروفيا للتمية الاقتصادية فى إفريقيا فى يوليو ١٩٧٩م والذى تبعه بعد ذلك إعلان خطة عمل لاجوس فى إبريل ١٩٨٠م والذى كان يتضمن خطة طموحة شملت كافة جوانب التعاون الاقتصادى فى أفريقيا وبعد ذلك إنشاء الجماعة الاقتصادية فى إفريقيا فى أبوجا عام ١٩٩١م والتى صدَّقت عليها كل الدول الإفريقية ثم برنامج الإنعاش الاقتصادى لإفريقيا من عام ١٩٨٦ - ١٩٩٠م، كل هذه المبادرات لم تلق التأييد الكافى من الدول الإفريقية، وشعرت الشعوب الإفريقية بإحباطات نظرًا لأنها لم تسهم بشكل ملموس فى دعم التعاون الاقتصادى بين دول القارة بالرغم من الاتفاقيات التى عقدتها بعض الدول الإفريقية لتسهيل انتقال السلع والبضائع والعمالة فيما بينها.

هذا ولاتزال اتفاقية الجماعة الاقتصادية الإفريقية هى الاتفاقية الوحيدة التى يمكن أن تحقق شيئًا فى زيادة التعاون الاقتصادى بين دول القارة ولكن لايزال يلاحظ أن هذه الاتفاقية مثل الاتفاقيات السابقة تعطى للدول الدور الرئيسى والمسيطر فى حين يتم تقليص دور القطاع الخاص فى اتخاذ القرارات على حين أن التجارب الناجحة خارج إفريقيا كانت تركز بصفة رئيسية على دور القطاع الخاص وأن يقتصر دور الدولة أو الحكومات على دور المساعد أو المسهل لتحقيق الأهداف المرجوة.

وكان من أهم المعوقات أيضًا فى طريق التعاون الاقتصادى واختلاف النظم النقدية بين الدول الأعضاء وضعف البنية الأساسية التى تساعد على تدفق البضائع والسلع وتفاوت موارد الدول من حيث الزراعة والمواد الأولية إضافة إلى المعوقات السياسية والتى أدت فى بعض الأحيان إلى وأد عدة تجارب اقتصادية ناجحة كما حدث فى تجربة التجميع الاقتصادى لدول شرق إفريقيا حيث ازداد التنافس السياسى بين دول المنظمة مما أدى إلى إنهاء هذه التجربة ولم يكتب لها النجاح.

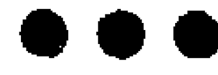
ـ كما ينوه البعض إلى أن المنظمة قد أخفقت فى موضوع دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى أفريقيا، ففى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضى كان عدد كبير من دول القارة يحكم بنظم عسكرية جاءت عن طريق الانقلابات العسكرية أو الاستيلاء على السلطة أو حكم الحزب الواحد، وقد تزامن مع هذه الفترة انتهاك كبير لحقوق الإنسان الإفريقى إلا أنه بعد إنشاء اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قد حدث تحسن نسبى فى هذا المجال وبعد تدخل المنظمة لمراقبة الانتخابات فى بعض دول القارة.

إلا أنه يمكن القول أن المنظمة قد بذلت جهودًا كثيرة للحد من الأزمة الاقتصادية إلا أن العقبات الإفريقية والدولية قد عرقلت جهودها وزادت من تفاقمها وخاصة مشكلة المديونية الخارجية لدول القارة الإفريقية وانخفاض أسعار المواد الأولية الرئيسية التى تعتمد عليها غالبية دول القارة وكذلك تزايد أعداد اللاجئين الأفارقة نتيجة الصراعات بين دول القارة والنزاعات الداخلية وهو ما أثقل كاهل العديد من الدول الإفريقية وأدى إلى زيادة مشكلة الفقر فيها واعتمادها بصفة رئيسية على المعونات والمساعدات الخارجية وأصبحت أزمة القارة أزمة هيكلية تحتاج إلى ردح طويل من الزمن لمعالجتها(١١).

وبصفة عامة يمكن القول إن جهود المنظمة كانت إلى حد كبير متواضعة سمتها فى ذلك سمة معظم المنظمات الإقليمية فى دول تعانى مشكلات متعددة، إلا أن المنظمة أكدت الشخصية الإفريقية فى المجالين الإقليمى والعالمى وأكدت على معنى الإفريقية وكشفت عن عدم صدق دعاة الحواجز الإفريقية

والتقسيمات الزائفة ما بين إفريقيا بيضاء وأخرى سوداء وإفريقيا عربية وأخرى زنجية، وإفريقيا شمال الصحراء وأخرى جنوب الصحراء كما أكدت المنظمة على مبدأ مهم وهو «فلتحاول إفريقيا أولاً» لتربط القضايا الإفريقية بإطار المنظمة، ولا شك أن المنظمة تعد رمزًا ومرآة للواقع الإفريقى المعتمل بالمتناقضات.

الأمر الذى يجعلنا نتعرض في الفصل الثانى إلى دراسة الاتحاد الإفريقى الذى حل محل منظمة الوحدة الإفريقية. من حيث الهيكل والأهداف والمبادئ والآليات والأجهزة.



المراجع العلمية

المراجع العلمية: ـ

١ ـ كولين ليجوم، الجامعة الإفريقية، دليل سياسى موجز ترجمة أحمد محمود سليمان مراجعة د. عبد الملك عودة (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦). وانظر فى هذا المرجع قرارات مؤتمرات الجامعة الإفريقية .

وانظر فى حركة الوحدة الإفريقية: ـ

د. حورية توفيق مجاهد، الاتجاهات الأيديولوجية للوحدة الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية العدد الرابع ـ القاهرة معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥ ص ١٠٢ ـ ١١٦

٢ ـ د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، مصر ومنظمة الوحدة الإفريقية (القاهرة: الجمعية الإفريقية ١٩٨٨) ص ١٥ ـ ٢٢.

وانظر ايضاً: ـ

د. عبد الملك عودة، فكرة الوحدة الإفريقية (القاهرة: ـ دار النهضة العربية ١٩٦٦) محمد فايق، عبد الناصر والثورة الإفريقية، الطبعة الثانية، (القاهرة: ـ دار المستقبل العربى، ١٩٨٢).

٣ ـ د. شوقى عطا الله الجمل، دور مصر فى إفريقيا فى العصر الحديث (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٤).

وانظر كذلك:

د. كوامى نكروما، نحو تحرير المستعمرات، ترجمة د. عبد العزيز عتيق (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨).

د. سلوى محمد لبيب، دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الإفريقية (القاهرة: دار المعارف ١٩٨٠) ص ١٢ ـ ١٤.

٤ ـ د. محمد الحسينى مصيلحى، منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية (القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٧٦).

وانظر أيضاً:

_ Thiam, D, The Foreign Policy of African states (New york: 1965) P. 161 - 162.

٥ ـ د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، محاضرات حول منظمة الوحدة الإفريقية الماضى والحاضر والمستقبل، ألقيت فى أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية/ مايو ١٩٩٨.

وانظر كذلك:ـ

د. بطرس غالى، العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٤).

٦ ـ حسن تحسين، منظمة الدول الإفريقية نشأتها وميثاقها (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٦٧).

وانظر كذلك:ـ

منظمة الوحدة الإفريقية، ميثاق المنظمة (أديس أبابا: مايو ١٩٦٣) د. شوقى عطا الله الجمل، الوحدة الإفريقية ومراحل تطورها (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦).

د. بطرس غالى، إفريقيا وأزمة الحركة الوحدوية، فى السياسة الدولية العدد ٢٧ يناير ١٩٧٢ ص ١٠٠ ـ ١٠٥.

د. بطرس غالى، الناصرية وسياسة مصر الخارجية فى السياسة الدولية العدد الرابع ١٩٧١.

جمهورية مصر العربية، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ـ القسم الرابع من فبراير ١٩٦٢ ـ يونية ١٩٦٤م (القاهرة: ١٩٦٤).

٧ ـ وزارة الخارجية المصرية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية من ١٩٦٣ ـ ١٩٨٣ (القاهرة: ١٩٨٥).

وانظر أيضًا: ـ

د. حورية توفيق مجاهد، ج.ع.م. والوحدة الإفريقية فى السياسة الدولية العدد الخامس ١٩٦٦ ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

٨ ـ د. شوقى عطا الله الجمل، الوحدة الإفريقية ومراحل تطورها، ص.ص ٢٠ ـ ٣٢.

وانظر كذلك: ـ

د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى/ الهيكل التنظيمى لمنظمة الوحدة الإفريقية، رسالة ماجستير معهد البحوث والدراسات الإفريقية ـ جامعة القاهرة .

د. سلوى محمد لبيب، منظمة الوحدة الإفريقية فى مواجهة تحديات الثمانينيات فى السياسة الدولية العدد ٩٣ يوليو ١٩٨٨. ص ٥٩ ـ ٦٢.

وانظر أيضًا: ـ

د. عادل عبد الرازق دور مصر فى منظمة الوحدة الإفريقية (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٢م ص ص ٩ ـ ٦٦.

ـ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (أديس أبابا: ١٩٦٣).

د. / عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، دراسة نقدية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية فى السياسة الدولية العدد ٩٣ يوليو ١٩٨٨م. ص ٧٧ ـ ٧٨.

٩ ـ جمهورية مصر العربية، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر وآلية فض المنازعات (القاهرة: ١٩٩٥) ص ص ١١ ـ ١٤.

وانظر أيضًا: ـ

ـ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (أديس أبابا: ١٩٦٣).

Craiss, Lmannel, The Pan African Movement, (london: 1974) p p 163 - 423.

محمد فؤاد البديوى/ ورقة عمل عن الوحدة الإفريقية الماضى والحاضر والمستقبل مقدمة إلى الندوة التى نظمتها وزارة الخارجية المصرية فى يناير عام ١٩٨٨م بمناسبة الاحتفال بمرور ربع قرن على إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية.

١٠ ـ د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، دراسة نقدية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية فى السياسة الدولية العدد ٩٣ يوليو ١٩٨٨م.

وانظر أيضًا:

د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى محاضرات حول منظمة الوحدة الإفريقية الماضى والحاضر والمستقبل م س ذ.

محمد فايق/ ثورة ٢٣ يوليو وأثرها فى العرب وإفريقيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة الإفريقية ومنتدى الفكر العربى، ١٩٨٤).

د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم، مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال إفريقيا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦).

محمد أبو الفتوح الخياط، الوحدة الإفريقية (القاهرة: دار المعارف/ ١٩٦٥).

محمود حسن فرغل/ منظمة الوحدة الإفريقية وحرب التحرير، مجلة السياسة الدولية العدد الثامن عشر أكتوبر ١٩٦٩. ص ص ١٠٤ ـ ١١٦.

١١ ـ السفير/ أحمد حجاج إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى، مجلة آفاق إفريقية صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات العدد السادس صيف ٢٠٠١. ص ٨ ـ ١٢.

وانظر أيضًا:

د. عادل عبد الرازق/ دور منظمة الوحدة الإفريقية فى مواجهة المشكلات الاقتصادية فى إفريقيا من ١٩٦٣ ـ ٢٠٠٢، دراسة تحليلية فى إطار العلاقات السياسية الدولية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣).

د. محمود أبو العينين/ بحث مقدم لندوة الاتحاد الإفريقى ومستقبل القارة الإفريقية. (التى عقد بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة ص ٣.

د. عبد الرحمن الصالحى/ منظمة الوحدة الإفريقية فى خلال عشرين عامًا، (القاهرة: الجمعية الإفريقية، ١٩٨٣، ص ص ٨ ـ ٢٠.

الفصل الثاني

الاتحاد الإفريقي وأهدافه
ومبادئه وآلياته وأجهزته

تمهيد

جاءت القمة الإفريقية لمنظمة الوحدة الإفريقية الـ ٣٧ فى «لوساكا/ زامبيا» ختامًا لمؤتمرات المنظمة والتى عقدت فى الفترة من ٩ ـ ١١ يوليو ٢٠٠١ والتى تمثل نهاية لأربعة عقود من القرن العشرين، وقد كانت أهم قرارات هذه القمة هى إعلان قيام الاتحاد الإفريقى والذى يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد فترة انتقالية لا تقل عن عام وفى ظل الآليات المستحدثة للاتحاد من برلمان عموم إفريقيا ومفوضية تنفيذية ومحكمة إفريقية وبنك مركزى وسبل مواجهة الصراعات الإقليمية والحروب الأهلية فى أنحاء القارة.

هذا وقد جرى فى هذه القمة اختيار أعضاء لجنة حقوق الإنسان الإفريقى من خمس دول، كما تمت الموافقة على انتخاب إحدى عشرة دولة إفريقية كأعضاء فى اللجنة الإفريقية للخبراء حول حقوق ووقاية الطفل، كما تم الاتفاق بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن الدولى التابع للأمم المتحدة والمضى قدمًا فى بحث الجوانب المتعلقة بنظام التناوب الإفريقى على المقعدين الدائمين اللذين تطالب بهما إفريقيا فى مجلس الأمن الموسع كما أقرت هذه القمة انتخاب عمارة عيسى وزير خارجية ساحل العاج السابق أمينًا عامًا جديدًا خلفًا للدكتور سالم أحمد سالم ـ التنزانى الجنسية والذى مارس هذه المهمة على مدى اثنى عشر عامًا، حيث ستكون مهمة عمارة عيسى الأساسية هى تأمين عملية

انتقال منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى خلال فترة عام على الأقل.

هذا وقد أكد د. سالم أحمد سالم خلال هذه القمة على أن الاتحاد الإفريقى يمثل إضافة جديدة وإثراء إذ أن القانون التأسيسى للاتحاد يتضمن تطبيق نظام ديمقراطى فى التشغيل مع إشراك الشعوب الإفريقية فى عملية تحديد الاتجاهات الرئيسية للكيان الإفريقى الجديد مع عدم إغفال الدور الذى قامت به منظمة الوحدة الإفريقية على مدار عهدها وبرغم السلبيات والصعوبات العديدة التى واجهتها بحكم كونها المنظمة الوحيدة فى القارة الإفريقية التى شكلت إطارًا للحوار ومظلة استظلت بها الدول الإفريقية فى الكثير من أوقات الشدائد والمحن.

ومن ثم فإن الدراسة سوف تنصب على دراسة الهيكل التنظيمى وأهدافه وآلياته والتحديات التى تواجه القارة الإفريقية فى ظل العولمة.

المبحث الأول
إرهاصات ونشأة الاتحاد الإفريقى

نظرًا للتحديات التى باتت تواجه القارة الإفريقية فى ظل المتغيرات كان حتمًا على الأفارقة أن يتطلعوا إلى تطوير منظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق أهداف المنظمة وأهداف استحدثتها المتغيرات الإقليمية والعالمية والتى انعكست فى معظمها سلبًا على القارة الإفريقية.

ولعل ذلك يوضح ويفسر التوجه الليبى فى سرت الأولى، فلم تكن سرت الأولى التى عقدت فى ليبيا فى الفترة من ٨ ـ ٩ سبتمبر ١٩٩٩ إلا بداية فعلية وحقيقية لقيام الاتحاد الإفريقى، ويمكن القول إن انعقاد سرت الأولى لبحث قيام الاتحاد الإفريقى كان مخططًا له من قبل بدراسة وعناية لتفعيل قدرات وآليات منظمة الوحدة الإفريقية.

وكانت البداية فى مؤتمرات قمة منظمة الوحدة الإفريقية الذى عقد فى الجزائر فى دورته العادية الخامسة والثلاثين فى الفترة من ١٢ ـ ١٤ يوليو عام ١٩٩٩ والذى جاء من بين قراراته عقد دورة استثنائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية وفقًا للمادة ٣٣ من النظام الداخلى لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

وتضمن القرار أن المؤتمر بعد أن استمع إلى مداخلة الرئيس الليبى معمر القذافى خلال مناقشة البند الخاص بالأمن الجماعى والنزاعات فى القارة وبعد أن استمع أيضًا إلى مداخلته حول الدعوة إلى عقد دورة استثنائية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى فى الفترة من ٦ ـ ٩ سبتمبر تخصص لتفعيل منظمة الوحدة الإفريقية لتواكب التطورات السياسية والاقتصادية فى العالم وما تتطلبه المتغيرات الدولية الجديدة فى ظل العولمة من استعدادات إفريقية تحفظ للقارة مواردها ومصادرها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

هذا وقد قرر المؤتمر قبول عرض ليبيا لاستضافة القمة الاستثنائية فى الموعد المقترح من ٦ ـ ٩ سبتمبر ١٩٩٩. أى أن انعقاد هذا المؤتمر يعد بمثابة أحد قرارات القمة العادية الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وقد كان جدول أعمال هذه القمة يعبر عن طموح الأفارقة لمعالجة كثير من قضايا القارة حيث كانت الصراعات العرقية والحروب الأهلية والحدودية كالنزاع فى الكونغو الديمقراطية وسيراليون والصومال وأريتريا وإثيوبيا فضلاً عن قضايا التنمية والتخلف الاقتصادى والجوع والفقر والأمراض المعدية كالإيدز والملاريا وغيرها التى تعوق تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية بالإضافة إلى تهالك البنية الأساسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية عمومًا بسبب أعباء المديونية الخارجية لدول القارة وتهاوى التراكم الرأسمالي وانكفاء الميزان التجارى فى غير صالح دول القارة.

ومن ثم جاء جدول الأعمال لهذه القمة معبرًا عن الأوضاع السيئة والمتردية فى القارة الإفريقية فجاءت هذه المشروعات فى جدول الأعمال على الوجه التالي:

- مشروع الوحدة الاندماجية الإفريقية وإنشاء الولايات المتحدة الإفريقية.
- مشروع إنشاء برلمان إفريقى مشترك.
- مشروع تأسيس محكمة عليا إفريقية.

- مشروع إنشاء مصرف مركزى إفريقى.

- مشروع تعديل المنظمة التأسيسى.

- سبل تعزيز قدرات إفريقيا لمواجهة تحديات الألفية الثالثة.

- إقامة رابطة اقتصادية إفريقية.

- المطالبة بأن يكون لإفريقيا حق النقض فى مجلس الأمن أسوة بالدول الخمس الكبرى التى تتمتع بهذا الحق.

ومن ثم فإن جدول الأعمال قد عبر عن الرغبة والتطلع لإحياء آمال الأفارقة فى الوحدة الإفريقية وتخطى عقبات ربما تكمن فى فروق اللغة والعقيدة والقومية إن جاز التعبير.

كما أن فكرة الولايات المتحدة الإفريقية لم تكن دربًا من الخيال المطروح على القمة الاستثنائية بسرت ولكنها كانت فكرة مكتوبة فى مشروع أطلق عليه مشروع ميثاق الولايات الإفريقية تقدمت به ليبيا مكون من ثلاث عشرة مادة تقرر الأولى منها أن تقام دولة إفريقية متحدة مستقلة ذات سيادة ولها شخصيتها الدولية وتسمى الولايات المتحدة الإفريقية.

كما تشير المادة الثانية من المشروع إلى أن الولايات المتحدة الإفريقية تتكون من جميع الدول الإفريقية، كما حددت المادة الثالثة من المشروع هدف الولايات المتحدة الإفريقية فى الحفاظ على استقلالها وسيادتها وأمنها واستقرارها وصد العدوان عن كيانها وحماية حقوقها وحريات شعوبها مع تسخير الموارد الطبيعية والبشرية فى سبيل تقدم الشعوب فى كل مجالات النشاط الإنسانى.

ومن ثم أسفرت مناقشات القمة الاستثنائية عن إصدار بيان أطلق عليه «إعلان سرت» جاء فيه عزم الدول الإفريقية على وضع حد للنزاعات التى تعتبر عقبة رئيسية فى سبيل تنفيذ برامج التنمية فى دول القارة والتكامل فيما بينها كما فوضت القمة الاستثنائية وزراء خارجية دول منظمة الوحدة الإفريقية فى

إعداد النص القانونى للاتحاد الإفريقى المقترح وتقديمه إلى اجتماع القمة المقبل للمنظمة المقرر عقده فى توجو فى يونية ٢٠٠٠م.

وأكدت الدول الأعضاء ضرورة عمل الدول الأعضاء على إتمام عملية التصديق على قيام الاتحاد بحلول ديسمبر عام ألفين على أن يتم إقرار ميثاق التأسيس للاتحاد فى عام ٢٠٠١ فى قمة أخرى استثنائية تعقد أيضًا فى سرت الثانية وجاء ذلك فى البيان بجانب بعض الموضوعات الأخرى كبحث مشكلة المديونية الخارجية لإفريقيا والأمن والتنمية.

هذا وتجد الإشارة إلى أن اقتراح ليبيا بإقامة ما أطلق عليه الولايات المتحدة الإفريقية استبدل به بما جاء النص عليه فى الاتحاد الإفريقى.

ومن الآراء التى طرحت على القمة الاستثنائية بسرت بشأن الولايات المتحدة الإفريقية رأى وهو من أن القمة حققت أهدافها وأن مصر تؤمن بالتضامن الإفريقى من أجل خدمة القضايا الإفريقية، ومن ثم فإن مصر تؤيد العمل التنسيقى والتعاونى والتكاملى بين دول القارة خلال الفترة القادمة.

كما أشار رئيس ليبريا أن الولايات المتحدة فكرة جيدة لكنها بعيدة جدًا ويمكن القول فى هذا الشأن أن هذه الأفكار تعود بنا إلى الأفكار التى طرحت عند إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية فى مايو ١٩٦٣.

لكننا يكفى أن نؤكد على أن قمة سرت الاستثنائية قد وضعت فى اعتبارها الإسراع بالمراحل المقررة فى معاهدة أبوجا الاقتصادية الإفريقية وإعداد القانون التأسيسى الخاص بقيام الاتحاد الإفريقى ومشروع البروتوكول الخاص ببرلمان عموم إفريقيا.

ولكن مما لا شك فيه أن الدور الليبى فيما أمكن الوصول إليه فى سرت الأولى يعتبر إنجازًا كبيرًا نحو مزيد من التعاون والوحدة الإفريقية فقد استطاعت ليبيا أن تنجز المشروع رغم تباين وجهات النظر السياسية والقانونية حوله وكما ذهب الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة - أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى تلك الخصوص فإن السياسة الليبية كانت لديها

تقديرات أن مشروع الولايات المتحدة الإفريقية لن يحظى بالموافقة عليه ولهذا أعلن فى جلسة الافتتاح للقمة الاستثنائية الأولى أن هناك بديلاً ثانيًا وهو مشروع إنشاء الاتحاد الإفريقى، ذلك المشروع الذى استند إلى نصوص ومواد ومواثيق ومعاهدات قائمة وسبق للدول الأعضاء التصديق على تنفيذها طبقًا لأوضاعها التشريعية.

ومن ثم ارتكز المجتمعون فى مرجعية مشروع الاتحاد على وثائق إفريقية سبق التصديق عليها من دول القارة وكانت محل تفهم واقتناع القادة الأفارقة وهى بالأساس ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومعاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية فى أبوجا عام ١٩٩١م والميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب الإفريقية الصادر فى أديس أبابا عام ١٩٨٥م وأيضًا اتفاقية إنشاء آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات فى إفريقيا التى أقرتها قمة القاهرة عام ١٩٩٣م.

ومن ثم يمكن القول إنه قد صدر عن القمة الاستثنائية (سرت ١) إعلان سرت الأولى الذى نص ضمن موضوعات أخرى على ما يأتى: -

١ - إنشاء الاتحاد الإفريقى طبقًا لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

٢ - التعجيل بمسيرة إدخال المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية إلى حيز النفاذ وتحديدًا فيما يتعلق بما يلى: -

- ضغط المدد الزمنية لمراحل تنفيذ معاهدة أبوجا.

- العمل على التعجيل بإنشاء كافة المؤسسات المنصوص عليها بمعاهدة أبوجا كالبنك المركزى الإفريقى والاتحاد النقدى الإفريقى ومحكمة العدل الإفريقية وبصفة خاصة برلمان عموم إفريقيا (نص الإعلان على استهداف الدول الأعضاء إنشاء البرلمان عام ألفين).

تدعيم وتقوية الجماعة الاقتصادية الإقليمية لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية والوحدة المنشودة.

تفويض المجلس الوزارى للمنظمة باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما تقدم من قرارات ولاسيما إعداد الوثيقة القانونية المنشئة للاتحاد، على أن يقوم المجلس الوزارى برفع تقرير فى هذا الشأن إلى الدورة العادية رقم ٣٦ لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية، كما طلب مؤتمر رؤساء الدول الحكومات من الأمين العام للمنظمة آنذاك القيام بكافة الإجراءات ذات الصلة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات بصورة عاجلة.

. إعداد مشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى:.

ترتيبًا على التكليف الصادر بإعلان سرت اتصالاً بإنشاء الاتحاد الإفريقى أقامت الأمانة العامة للمنظمة بإعداد مشروع نص الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى الذى تمت دراسته فى عدد من الاجتماعات:.

. الاجتماع الأول للخبراء القانونيين والبرلمانيين لبحث مشروعى القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى وبروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا (أديس أبابا . ١٧ . ٢١ إبريل ٢٠٠٠).

. الاجتماع الثانى للخبراء القانونيين والبرلمانيين لبحث مشروعى القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى وبروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا (طرابلس ٢٧ . ٣٠ مايو ٢٠٠٠).

. المؤتمر الوزارى لبحث مشروعى القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى وبروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا (٣١ مايو . ٢ يونيو ٢٠٠٠).

. اعتماد الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى:.

اعتمدت الدورة العادية رقم ٣٦ لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالمنظمة (يومى ١٠ . ١٢ يوليو ٢٠٠٠) مشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى حيث تم اعتماد القانون التأسيس رسميًا فى ١١ يوليو ٢٠٠٠ وعند اختتام أعمال الدورة فى ١٢ يوليو ٢٠٠٠ كانت ٢٧ دولة قد وقعت على الوثيقة، (الجزائر . الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية . ليبيا . السودان . بوركينافاسو . بوروندى . الرأس الأخضر . جمهورية إفريقيا الوسطى . تشاد .

جيبوتى ـ غينيا الاستوائية ـ أثيوبيا ـ جابون ـ جامبيا ـ غانا ـ غينيا بياو ـ ليسوتو ـ ليبيريا ـ مدغشقر ـ مالاوى ـ مالى ـ النيجر ـ السنغال ـ سيراليون ـ توجو ـ زامبيا) بينما قامت مصر بالتوقيع على القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى فى ٢٠٠١/١/٢٢ بأديس أبابا.

وتجدر الإشارة إلى أن الوفد المصرى الذى شارك فى قمة لومى قد طلب إدخال ثلاثة تعديلات على مشروع الوثيقة وهى التعديلات التى تم الأخذ بها جميعًا وهى: ـ

(ا) تعديل على المادة الرابعة/ ج بما من شأنه قصر حق الاتحاد فى التدخل فى الدول الأعضاء على حالات ثلاث محددة هى: جرائم الإبادة/ الجرائم ضد الإنسانية/ جرائم الحرب.

(ب) تعديل على المادة ٢٥ بإضافة اللغة العربية لتكون ضمن لغات عمل الاتحاد.

(ج) إضافة مادة ختامية تؤكد تطابق وحجية النصوص الأصلية الأربعة للوثيقة المحررة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.

ـ القمة الاستثنائية الخامسة لمنظمة الوحدة الإفريقية «سرت ٢»:

طبقًا للفقرة الثالثة من البند الثامن من إعلان قمة سرت، دعت ليبيا إلى عقد القمة الاستثنائية الخامسة للمنظمة خلال الفترة من ١ ـ ٢ مارس ٢٠٠١ بمدينة سرت «قمة سرت ٢» وتجدر الإشارة إلى أن موقف توقيعات الدول الأعضاء بالمنظمة فى نهاية أعمال الدورة العادية رقم ٧٣ للمجلس الوزارى للمنظمة طرابلس ٢٢ ـ ٢٦ فبراير ٢٠٠١، كان كما يلى: ٤٤ دولة موقعة، ٢١ دولة مصدقة علمًا بأنه طبقًا للمادة ٢٨ من الوثيقة التأسيسية فإن دخول الوثيقة حيز النفاذ يتطلب إيداع تصديقات أغلبية ثلثى الدول الأعضاء وهو ما يعنى ٣٦ دولة من بين الدول الـ ٥٣ الأعضاء.

وفى استجابة للمساعى الليبية للإعلان عن إنشاء الاتحاد الإفريقى على الرغم من عدم اكتمال عدد التصديقات اللازم فقد شهدت قمة سرت «٢»

الإعلان عن إنشاء الاتحاد الإفريقى، وإن جاء ذلك الإعلان كإعلان سياسى إذ يظل إنشاء الاتحاد الإفريقى بالمفهوم القانونى مرتبطًا بإيداع وثائق التصديق الـ ٦ دول اللازمة، كما شهدت سرت «٢» قبل اختتامها اكتمال توقيع الدول الأعضاء على الوثيقة (٥٣) دولة.

. دخول الوثيقة التأسيسية حيز النفاذ:.

قامت نيجيريا فى ٢٦ إبريل ٢٠٠١ بإيداع وثيقة تصديقها على الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى لتصبح بذلك الدولة رقم ٣٦ التى تودع وثائق تصديقها على الوثيقة المذكورة وبناء عليه وباستكمال تصديقات ثلثى الدول الأعضاء بالمنظمة على الوثيقة المذكورة والتى تدخل حيز النفاذ بعد ثلاثين يومًا من تاريخ إيداع وثيقة التصديق رقم ٣٦ فإن الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى قد دخلت حيز النفاذ فى ٢٦ مايو ٢٠٠١.

ومن ناحية أخرى، ووفقًا للمادة ٣٣ فإن الوثيقة التأسيسية تحل محل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على أن يظل ميثاق المنظمة ساريًا لفترة انتقالية لا تتجاوز عامًا أو لفترة إضافية قد يحددها المؤتمر بعد دخول الوثيقة التأسيسية حيز النفاذ وذلك لتمكين منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية من اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل كل من الأصول والالتزامات إلى الاتحاد الإفريقى.

. الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى:.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد دخول القانون التأسيسى إلى حيز النفاذ تستمر منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية فى الوجود من أجل اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام القانون التأسيسى وإنشاء الأجهزة المنصوص عليها فى القانون المذكور طبقًا لأية قرارات قد تتخذها الأطراف فى الاتفاق، وطبقًا للمادة ٣٣/ ٤ من القانون التأسيسى، فإن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية ستكون أمانة مؤقتة للاتحاد الإفريقى إلى أن يتم تأسيس اللجنة.

. الدورة العادية الـ ٣٧ لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية:.

شهدت الدورة العادية الـ ٣٧ لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية لوساكا فى الفترة من ٩ ـ ٢٠٠١/٧/١١ انتخاب السيد/ عمارا عيسى/ على رأس الأمانة الانتقالية لمنظمة الوحدة الإفريقية/ ومما هو جدير بالذكر أن القرار الصادر عن القمة اتصالاً بتنفيذ قرار قمة سرت حول الاتحاد الإفريقى قد نص ضمن أمور أخرى ـ على ما يلى: ـ

ـ مطالبة الدول غير المصدقة على الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى بالإسراع بالتصديق على الوثيقة.

ـ تفويض الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء من خلال المندوبين الدائمين وخبراء تلك الدول على أن يتم رفع نتائج أعمالهم إلى لجنة وزارية يتم إنشاؤها لهذا الغرض وذلك قبل رفعها إلى المجلس والمؤتمر.

ـ تفويض الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء بسبل ومحددات إنشاء هياكل الاتحاد الإفريقى (بما فى ذلك الوثائق المنظمة لعمل تلك الهياكل) مع إعطاء الأولوية للهياكل التالية: ـ المؤتمر، المجلس التنفيذى، اللجنة، ولجنة المندوبين الدائمين.

ـ تفويض الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتقديم مقترحات بشأن هيكل ومهام وسلطات، اللجنة.

ـ مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة للتعريف والتوعية بالاتحاد الإفريقى حتى يكون بحق تجمعًا للشعوب فضلاً عن مطالبة الأمانة العامة للمنظمة والتجمعات الإقليمية باتخاذ الخطوات المكملة اللازمة للتعريف بالاتحاد.

ـ واتصالاً بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى (ECOSOCC) أكد القرار على أهمية مشاركة المنظمات الإفريقية غير الحكومية، والمنظمات

الاجتماعية/ الاقتصادية والجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدنى بوجه عام فى مسيرة الاندماج الإفريقى وكل من عمليتى تحديد وتنفيذ برامج الاتحاد الإفريقى، كما طالب القرار الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتقديم تقرير شامل حول الـ ECOSOCC أمام الدورة العادية الـ ٧٦ للمجلس متضمنًا توصيات بشأن كل من: الهيكل، كيفية العمل والتشغيل، مجالات الاختصاص، العلاقة مع هياكل الاتحاد الأخرى/ أسلوب وشروط اختيار أعضاء الـ ECOSOCC بما فى ذلك فترة ولايتهم، وكذا العلاقة بين ECOSSOCC والمنظمات الإقليمية الإفريقية غير الحكومية والمجموعات المهنية/ لائحة إجراءات ECOSSOCC وبرنامج العمل الخاص به.

- وترتيبًا على إنشاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ECOSSOCC بموجب الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى فقد نص قرار هذه القمة على اختفاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها بمعاهدة أبوجا وذلك مع انتهاء المرحلة الانتقالية.

- دمج الجهاز المركزى لآلية درء وإدارة وتسوية المنازعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية كأحد هياكل الاتحاد طبقًا للمادة ٥ بند ٢ من الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى مع مطالبة الأمين العام بمراجعة هيكل وإجراءات/ أساليب عمل الآلية بما فى ذلك إمكانية تغيير مسماها.

- مطالبة الأمين العام بالمشاورات اللازمة مع كافة التجمعات الاقتصادية الإقليمية لبحث ودراسة انعكاسات الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى على كل من العلاقة التأسيسية والبرامجية والتعاونية الحالية بين منظمة الوحدة الإفريقية وتلك التجمعات/ البرامج الحالية والمستقبلية للتجمعات الاقتصادية لإفريقيا والتجمعات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بأهداف الاتحاد الإفريقى/ وبروتوكول العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والتجمعات الاقتصادية الإقليمية وإمكانية تعديله أو إعداد بروتوكول جديد ينظم العلاقة بين الاتحاد الإفريقى والتجمعات الاقتصادية.

- تفويض الأمين العام بمراجعة الوكالات المتخصصة الحالية لمنظمة الوحدة الإفريقية لتحديد استمرارية الاحتياج والتقدم بمقترحاته بشأن إمكانية دمجها كوكالات متخصصة للاتحاد الإفريقى ومطالبة الأمين العام بالاجتماع بكافة الوكالات المتخصصة لتحديد إطار علاقاتها بالاتحاد الإفريقى.

- مطالبة الأمين العام بإعداد تقرير شامل اتصالاً باللجان الفنية المتخصصة يتضمن: كافة أساليب وطرق عملها، بما فى ذلك قواعد الإسناد وكيفية تحديد وتنفيذ البرامج/ العلاقة بين تلك اللجان والهياكل المناظرة لها بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإفريقية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية/ تنسيق عمل وأنشطة اللجان مع المؤتمرات واللجان الوزارية القطاعية القائمة.

- مطالبة كافة الدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق فى أسرع وقت - على بروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا كأحد هياكل الاتحاد الإفريقى.

- التصريح للأمين العام بمراجعة وإعادة توجيه برامج الأمانة العامة لتمكين تلك الأخيرة من الاضطلاع بمسئولياتها الإضافية ارتباطًا بتنفيذ الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى وتفعيل الاتحاد خلال المرحلة الانتقالية، فضلاً عن التصريح للأمين العام بما يلى:

- مراجعة وإعادة توجيه ميزانية العام المالى ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، البحث فى إمكانية تعبئة موارد مالية إضافية من الدول الأعضاء أو شركاء منظمة الوحدة الإفريقية... إلخ./ إجراء دراسات - مع الاستعانة بخبراء لتحديد بدائل تمويل أنشطة وبرامج الاتحاد الإفريقى أخذًا فى الاعتبار أن هذا الأخير لن يتأتى له القيام بمهامه من خلال المساهمات المالية المقررة للدول الأعضاء فقط.

- التصريح للأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل أصول وخصوم منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى/ طبقًا للمادة ١/٣٣ من الوثيقة التأسيسية للاتحاد، فضلاً عن التصريح له بمراجعة / تعديل اتفاقيات منظمة الوحدة الإفريقية مع الأطراف الأخرى، بما فى ذلك اتفاقيات المقار والاستضافة.

- التأكيد على القرار السابق بالاحتفال بيوم ٢٥ مايو من كل عام كيوم إفريقيا وحث الدول الأعضاء على اعتباره يوم عطلة رسمية وتقرير الاحتفال بيوم ٢ مارس كيوم الاتحاد الإفريقي.

- تقرير أمد المرحلة الانتقالية بعام واحد اعتبارًا من يوم ١١ يوليو ٢٠٠١م.

- القمة الأولى للاتحاد الإفريقي: .

تم الإعلان الرسمي عن الاتحاد الإفريقي في القمة الأولى للاتحاد الإفريقي والتي عقدت في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا في يوليو عام ٢٠٠٢م على أن تبدأ الأمانة العامة للاتحاد الإفريقي بإعداد الهياكل اللازمة للاتحاد خلال فترة انتقالية مدتها ستة شهور من تاريخ إعلان الاتحاد وقد تم اختيار السيد/ عمارا عيسى ليتولى مفوضية الاتحاد الإفريقي.



المبحث الثانى
أهداف ومبادئ وآليات وأجهزة الاتحاد الإفريقى

تمهيد:

تضمنت ديباجة القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى استلهام الأفارقة للمثل النبيلة التى استرشد بها الآباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الإفريقية وأجيال من أنصار الوحدة الإفريقية الشاملة فى عزمهم على تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الشعوب والدول الإفريقية، وأنهم قد وضعوا اعتبارهم عند تأسيس الاتحاد الإفريقى أن يكون مرتكزًا على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية فى مبادئها وأهدافها وعلى ذات الأهداف والمبادئ للمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

والتأكيد على الكفاح البطولى الذى خاضته شعوب القارة ودولها من أجل الاستقلال السياسى والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادى، وأن منظمة الوحدة الإفريقية قد لعبت منذ إنشائها دورًا حاسمًا فى تحرير القارة وفى تأكيد الشخصية والهوية المشتركة وعملية تحقيق الوحدة الإفريقية، كما هيأت المنظمة إطارًا فريدًا للعمل الجماعى والقارى فى إطار علاقات إفريقيا بالعالم.

كما أكد القادة الأفارقة عزمهم على التصدى للتحديات المتعددة الجوانب والتى تواجه القارة وشعوبها فى ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تجرى فى العالم، وأعرب القادة الأفارقة عن قناعتهم بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى إفريقيا والتصدى بصورة أكثر فعالية للتحديات التى تفرضها العولمة.

هذا وقد استرشد القادة الأفارقة برؤيتهم المشتركة لإفريقيا قوية ومتحدة وبالحاجة إلى بناء شراكة بين الحكومات وكل فئات المجتمع المدنى وخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوب القارة، وأدرك الأفارقة أن ويلات النزاعات فى إفريقيا إنما تشكل عائقًا رئيسيًا أمام فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الإفريقية وأن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسى لتنفيذ البرنامج الإفريقى الخاص بالتنمية والتكامل.

ومن ثم عقدوا العزم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون وعلى اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية المؤسسات المشتركة ومنحها السلطات والموارد اللازمة لتمكينها من أداء صلاحياتها بصورة فعالة ومن ثم القادة الأفارقة بالإعلان الذى اعتمد منهم خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية فى سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى فى ١٩٩٩/٩/٩م والذى قرر فيه القادة الأفارقة بموجبه إنشاء الاتحاد الإفريقى طبقا للأهداف النهائية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

١ - أهداف الاتحاد الإفريقى:

نص القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى فى مادته الثالثة على أن تكون أهداف الاتحاد كما يلى:

- تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية.

- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.

- التعجيل بتكامل القارة السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

- تعزيز مواقف إفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها.

- تشجيع التعاون الدولى مع الأخذ فى الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

- تعزيز السلام والأمن والاستقرار فى القارة.

- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.

- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقًا للميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.

- تهيئة الظروف اللازمة التى تمكن القارة من لعب دورها المناسب فى الاقتصاد العالمى والمفاوضات الدولية.

- تعزيز التنمية المستدامة على المتسويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصادات الإفريقية.

- تعزيز التعاون فى جميع ميادين النشاط البشرى لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية.

- تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجى لأهداف الاتحاد.

- التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث فى جميع المجالات وخاصة مجالى العلم والتكنولوچيا.

- العمل مع الشركاء الدوليين ذوى الصلة للقضاء على الأوبئة التى يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة فى القارة.

٢ - مبادئ الاتحاد الإفريقى:

نص القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى على أن يعمل الاتحاد وفقًا للمبادئ الآتية:-

- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء فى الاتحاد.

- احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال.

- مشاركة الشعوب الإفريقية فى أنشطة الاتحاد.

- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.

- تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء فى الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.

- منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء فى الاتحاد.

- عدم تدخل أية دولة عضو فى الشئون الداخلية لدول أخرى.

- حق الاتحاد فى التدخل فى دولة عضو طبقًا لمقرر المؤتمر فى ظل ظروف خطيرة متمثلة فى جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

- التعايش السلمى بين الدول الأعضاء فى الاتحاد وحقها فى العيش فى سلام وأمن.

- حق الدول الأعضاء فى طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن.

- تعزيز الاعتماد على الذات فى إطار الاتحاد.

- تعزيز المساواة بين الجنسين.

- احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

- تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة.

- احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.

- إدانة ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات.

٣ - أجهزة وآليات الاتحاد الإفريقي:

نصت المادة الخامسة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقى على أن يكون للاتحاد الأجهزة والآليات التالية: -

- مؤتمر الاتحاد
- المجلس التنفيذى.
- برلمان عموم إفريقيا.
- محكمة العدل.
- اللجنة.
- لجنة الممثلين الدائمين.
- اللجان الفنية المتخصصة.
- المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.
- المؤسسات المالية.
- أى أجهزة قد يقرر المؤتمر إنشاءها.

وقد تناولت المادة السادسة من ذات القانون «المؤتمر» ونصت على أن يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول، وأن يكون المؤتمر هو الجهاز الأعلى للاتحاد، وأن يجتمع المؤتمر مرة فى السنة على الأقل فى دورة عادية وبناءً على طلب أية دولة عضو بموافقة أغلبية ثلثى الدول الأعضاء، هذا ويجتمع المؤتمر فى دورة غير عادية.

هذا وقد نصت هذه المادة على أن يتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة.

بينما تضمنت المادة السابعة «قرارات المؤتمر» حيث نصت على أن يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثى الدول الأعضاء فى الاتحاد غير أن البت فى المسائل الإجرائية بما فى ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا يتم بأغلبية بسيطة، هذا ويتكون النصاب القانونى لأى اجتماع للمؤتمر من جميع أعضاء الاتحاد.

وتضمنت المادة الثامنة اللائحة الداخلية للمؤتمر حيث نصت على أن يعتمد المؤتمر اللائحة الداخلية الخاصة به، بينما حددت المادة التاسعة سلطات ومهام المؤتمر بأن يكون للمؤتمر القيام بالمهام التالية:ـ

ـ تحديد السياسات المشتركة للاتحاد.

ـ استلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد واتخاذ القرارات بشأنها.

ـ بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد.

ـ إنشاء أى جهاز للاتحاد.

ـ مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد وضمان الالتزام بها من قبل جميع الدول الأعضاء.

ـ اعتماد ميزانية الاتحاد.

ـ إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذى حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام.

ـ تعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم.

ـ تعيين رئيس اللجنة أو نائبه أو نوابه وأعضاء اللجنة وتحديد مهامهم ومدة ولايتهم.

ـ يجوز للمجلس تفويض أى من سلطاته ومهامه لأى من أجهزة الاتحاد.

وتناولت المادة العاشرة من ذات القانون «المجلس التنفيذى» إذ نصت على أن يتألف المجلس التنفيذى من وزراء الخارجية أو أى وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء، وأن يجتمع المجلس التنفيذى مرتين فى السنة على الأقل فى دورتين عاديتين، ويجتمع فى دورة غير عادية بناء على طلب أية دولة عضو بموافقة أغلبية ثلثى جميع الدول الأعضاء فى الاتحاد.

وحددت المادة الحادية عشرة من ذات القانون أيضًا صلاحيات المجلس التنفيذى واختصاصاته فنصت على أن يصدر المجلس التنفيذى قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثى الأعضاء غير أن البت فى المسائل الإجرائية بما فى ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا يتم بأغلبية بسيطة، وأن يكون النصاب القانونى من أغلبية ثلثى جميع أعضاء الاتحاد لأى اجتماع من اجتماعات المجلس التنفيذى.

ونصت المادة الثانية عشرة على أن يعتمد المجلس التنفيذى اللائحة الداخلية الخاصة به بينما حددت المادة الثالثة عشرة مهام المجلس التنفيذى بأن يقوم المجلس التنفيذى بتنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات فى المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء بما فى ذلك ما يلى: ـ

التجارة الخارجية ـ الطاقة والصناعة والموارد المعدنية ـ الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية وإنتاج الماشية والغابات ـ الموارد المائية والرى ـ حماية البيئة والعمل الإنمائى والاستجابة للكوارث الطبيعية والحد منها ـ النقل والمواصلات ـ التأمين ـ التعليم ـ والثقافة والصحة وتنمية الموارد البشرية ـ العلم والتكنولوجيا ـ الجنسية والإقامة ومسائل الهجرة ـ الضمان الاجتماعى بما فى ذلك وضع سياسات رعاية الأم والطفل وكذلك السياسات المتعلقة بالمعوقين ـ وضع نظام لمنح الأوسمة والميداليات والجوائز الإفريقية.

كما نصت ذات المادة على أن يكون المجلس التنفيذى مسئولاً أمام المؤتمر ويبحث المسائل التى تحال إليه ويراقب تنفيذ السياسات التى يضعها المؤتمر.

تضمنت أيضا أنه يجوز للمجلس تفويض أى من مهامه وسلطاته الواردة فى الفترة الأولى من هذه المادة إلى اللجان الفنية المتخصصة التى تنشأ بموجب المادة ١٤ من القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى.

وهذه المادة (١٤) قد تناولت «اللجان الفنية المتخصصة» من حيث الإنشاء والتشكيل فنصت على أن تنشأ اللجان المتخصصة التى ستكون مسئولة أمام المجلس التنفيذى وهى:

لجنة الاقتصاد الريفى والمسائل الزراعية ـ لجنة الشئون النقدية والمالية ـ لجنة التجارة والجمارك والهجرة ـ لجنة الصناعة والعلم والتكنولوچيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية ـ لجنة النقل والمواصلات والسياحة ـ لجنة الصحة والعمل والشئون الاجتماعية ـ لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية.

هذا ويجوز للمؤتمر أن يعيد تنظيم اللجان القائمة، أو أن يكوِّن لجانًا جديدة إذا ما رأى ضرورة لذلك، كما نصت على أن تتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسئولين المعنيين بالقطاعات التى تقع ضمن اختصاصاتهم.

وحددت المادة الخامسة عشرة «مهام اللجان الفنية المتخصصة» بأن تضطلع كل لجنة فى حدود اختصاصاتها بالمهام الآتية:

ـ إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها إلى المجلس التنفيذى.

ـ كفالة رصد ومتابعة وتقييم تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد.

ـ كفالة تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الاتحاد.

ـ تقديم تقارير وتوصيات إلى المجلس التنفيذى سواء بمبادرتها الخاصة أو بناء على طلب المجلس التنفيذى بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون.

ـ القيام بأية مهام أخرى تكلف بها لغرض كفالة تنفيذ أحكام هذا القانون.

هذا وفى إطار تناولنا الإطار القانونى للاتحاد الإفريقى فقد تناولت المادة السادسة عشرة «الاجتماعات» وأكدت على أنه مع مراعاة التوجيهات التى قد

يصدرها المجلس التنفيذى تجتمع كل لجنة كلما دعت الضرورة إلى ذلك وتضع نظامها الداخلى الذى تعرضه على المجلس التنفيذى للموافقة عليه.

وتناولت المادة السابعة عشرة «برلمان عموم إفريقيا» مؤكدة على أنه لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية فى تنمية وتكامل القارة اقتصاديًا يجب أن يتم إنشاء برلمان لعموم إفريقيا، وأن يتم تحديد تشكيل برلمان عموم إفريقيا وسلطاته ومهامه وتنظيمه فى بروتوكول خاص به.

بينما تناولت المادة الثامنة عشرة «محكمة العدل» ونصت على أن يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد وأن يتم تحديد النظام الأساسى لمحكمة العدل الإفريقية وتشكيلها ومهامها فى بروتوكول خاص بها.

وتناولت أيضًا المادة التاسعة عشرة «المؤسسات المالية» ونصت على أن يكون للاتحاد المؤسسات المالية التى تحدد نظمها ولوائحها فى بروتوكولات خاصة بها وهى:-

- المصرف المركزى الإفريقى.
- صندوق النقد الإفريقى.
- المصرف الإفريقى للاستثمار.

بينما تناولت المادة العشرون «اللجنة» ونصت على أن يتم إنشاء لجنة للاتحاد وتكون أمانة له، وتتكون اللجنة من الرئيس ونائبه أو نوابه ومن أعضاء اللجنة ويساعدهم العدد اللازم من العاملين لتيسير مهام اللجنة، وأن يحدد المؤتمر هيكل اللجنة ومهامها ونظمها.

ونصت المادة الحادية والعشرون على «لجنة الممثلين الدائمين»، وتضمنت أن يتم إنشاء لجنة الممثلين الدائمين وتتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضى الدول الأعضاء وأن تكون اللجنة مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذى وتعمل بناء على تعليمات المجلس، ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الاقتضاء.

كما تناولت المادة الثانية والعشرون «المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى» ونصت على أن يعتبر هذا المجلس هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء فى الاتحاد، وأن يحدد المؤتمر مهام المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وسلطاته وتشكيله وتنظيمه ثم تعرضت المادة الثالثة والعشرون إلى «فرض العقوبات» بأن نصت على أن يحدد المؤتمر العقوبات المناسبة التى تفرض على أية دولة عضو تتخلف عن سداد مساهماتها فى ميزانية الاتحاد على النحو التالى: ـ

ـ تحرم من حق التحدث فى الاجتماعات والتصويت وتقديم مرشحين لأى منصب فى الاتحاد أو الاستفادة من أنشطة أو التزامات الاتحاد.

ـ علاوة على ذلك يجوز أن تخضع أية دولة عضو لا تلتزم بقرارات وسياسات الاتحاد لعقوبات أخرى مثل حرمانها من إقامة روابط النقل والاتصالات مع دول أعضاء أخرى أو أية إجراءات أخرى ذات طابع سياسى أو اقتصادى يحددها المؤتمر.

وتناولت المادة الرابعة والعشرون «مقر الاتحاد» ونصت على أن يكون مقر الاتحاد الإفريقى فى أديس أبابا ـ بجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية فضلاً عن أنه يجوز إنشاء مكاتب أخرى للاتحاد الإفريقى يحددها المؤتمر بناء على توجيه من المجلس التنفيذى.

بالإضافة إلى أن المادة الخامسة والعشرين قد تناولت «لغات العمل» بالاتحاد فحددتها بأن تكون لغات عمل الاتحاد وجميع المؤسسات التابعة له هى اللغات الإفريقية إذا أمكن والعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.

وفى إطار التفسير جاء بالمادة السادسة والعشرين بأن تنظر المحكمة فى المسائل المتعلقة بتفسير هذا القانون والتى تبرز عند تطبيقه أو تنفيذه وريثما يتم إنشاء المحكمة، فإن مثل هذه المسائل تحال إلى مؤتمر الاتحاد الذى يبت فيها بأغلبية الثلثين.

٤ - عضوية الاتحاد: -

تضمنت المادة السابعة والعشرون «التوقيع والتصديق والانضمام» بأن نصت على أن يكون هذا القانون مفتوحًا للتوقيع والتصديق عليه من قبل الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية والانضمام إليه طبقًا للإجراءات الدستورية المتبعة فى كل دولة، وأن تودع وثائق التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، وأن تقوم أية دولة عضو فى منظمة الوحدة الإفريقية تنضم إلى هذا القانون بعد دخوله حيز التنفيذ بإيداع وثائق الانضمام لدى رئيس اللجنة.

وتضمنت المادة الثامنة والعشرون «الدخول حيز التنفيذ» فنصت على أن يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد ثلاثين يومًا من قيام ثلثى الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية بإيداع وثائق التصديق عليه، وفى إطار قبول عضوية الاتحاد نصت المادة التاسعة والعشرون على أنه يجوز لأية دولة إفريقية بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ وفى أى وقت أن تخطر رئيس اللجنة برغبتها فى الانضمام إلى هذا القانون وقبول عضويتها فى الاتحاد، ويقوم رئيس اللجنة عند استلام هذا الإخطار بإرسال نسخ منه إلى جميع الدول الأعضاء وتتم عملية القبول بأغلبية بسيطة للدول الأعضاء، ويحال قرار كل دولة عضو إلى رئيس اللجنة الذى يقوم بدوره عند استلام العدد المطلوب من الأصوات بإبلاغ الدولة المعنية بالقرار.

وأشارت المادة الثلاثون إلى «تعليق المشاركة» بأن لا يسمح للحكومات التى تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة فى أنشطة الاتحاد، بينما تضمنت المادة الحادية والثلاثون «انتهاء العضوية» حيث نصت على أية دولة ترغب فى التخلى عن العضوية أن تقدم إخطارًا كتابيًا بذلك إلى رئيس اللجنة الذى يقوم بدوره بإبلاغ الدول الأعضاء بالأمر هذا ويعد مرور عام واحد من تاريخ انتهاء هذا الإخطار إذا لم يسحب يتوقف على تطبيق القانون فيما يتعلق بالدولة المعنية التى تنتهى عضويتها بالتالى فى الاتحاد، وخلال فترة السنة المشار إليها تلتزم الدولة العضو الراغبة فى الانسحاب من الاتحاد بأحكام هذا

القانون وتظل مقيدة بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها فى هذا القانون إلى يوم انسحابها.

وتناولت المادة الثانية والثلاثون «التعديل والمراجعة» فنصت على أنه يجوز لأية دولة عضو تقديم مقترحات لتعديل أو مراجعة هذا القانون، وأن تقدم المقترحات المتعلقة بالتعديل أو المراجعة إلى رئيس اللجنة الذى يقوم بدوره بإحالتها إلى الدول الأعضاء فى غضون ثلاثين يوما من استلامها،، ثم يقوم مؤتمر الاتحاد بناء على توصية من المجلس التنفيذى بدراسة هذه المقترحات فى فترة زمنية مدتها عام بعد إخطار الدول الأعضاء طبقًا لأحكام هذه المادة، ويتم إقرار التعديلات والمراجعة من جانب مؤتمر الاتحاد بالإجماع أو بأغلبية الثلثين فى حالة تعذر ذلك وتقدم إلى جميع الدول الأعضاء للتصديق عليها وفقا للاجراءات الدستورية لكل دولة وتدخل حيز التنفيذ بعد مرور ثلاثين يومًا من إيداع وثائق التصديق لدى رئيس اللجنة من قبل ثلثى الدول الأعضاء.

٥ ـ الترتيبات الانتقالية والأحكام النهائية:

أشارت المادة الأخيرة «الثالثة والثلاثون» من القانون التأسيسى للاتحاد إلى الترتيبات الانتقالية والأحكام النهائية من أنه يحل هذا القانون محل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وأشارت إلى أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية يظل ساريًا لفترة انتقالية مدتها سنة واحدة أو لمدة أخرى يحددها المؤتمر بعد دخول القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى حيز التنفيذ وذلك بغية تمكين منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية الإفريقية من اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتحويل أصولها وخصومها إلى الاتحاد الإفريقى أو إحالة جميع المسائل الأخرى ذات الصلة به، كما أشارت ذات المادة إلى أن تكون لأحكام هذا القانون الأسبقية على أى أحكام فى المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية لا تتفق معها أو تعارضها، وأكدت هذه المادة على أنه فور دخول هذا القانون حيز التنفيذ تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكامه وضمان إنشاء الأجهزة المنصوص عليها بموجبه وفقا لأى توجيهات أو قرارات قد تعتمدها

الأطراف فى هذا الصدد خلال الفترة الانتقالية المذكورة، وأشارت هذه المادة وإلى أن يتم إنشاء «اللجنة» تكون الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية هى الأمانة الانتقالية للاتحاد كما أكدت أن هذا القانون الذى تم تحريره فى أربعة نصوص أصلية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية متساوية فى الحجية سيودع لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية وبعد دخوله حيز التنفيذ لدى رئيس اللجنة الذى يقوم بنقل صورة موثقة طبق الأصل منه إلى حكومة كل دولة موقعة عليه، ويقوم كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئيس «اللجنة» بإبلاغ جميع الدول الموقعة عليه بتواريخ إيداع وثائق التصديق أو الانضمام، وبعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ يتم تسجيله لدى أمانة الأمم المتحدة، وإثباتاً لذلك فقد قام القادة الأفارقة باعتماد هذا القانون.

وصدر فى لومى/ توجو فى اليوم الحادى عشر من شهر يوليو عام ألفين.

ونخلص من ذلك العرض إلى أن الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى تقع فى ديباجة وثلاثة وثلاثين مادة تتناول أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقى وأجهزته وآلياته ومقره ولغات عمله والأحكام المتعلقة بدخول الوثيقة حيز النفاذ الانضمام لعضويته وانتهائها وأحكام تعديلها ومراجعة القانون وترتيبات حلول الاتحاد محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد فترة انتقالية من تاريخ دخول القانون التأسيسى حيز التنفيذ، كما نص القانون التأسيس على اتخاذ أديس أبابا مقرًا للاتحاد.

وحدد القانون أجهزة وآليات الاتحاد الرئيسية ممثلة فى المؤتمر (القمة) وهو أعلى سلطة فى الاتحاد ثم المجلس التنفيذى (المجلس الوزارى) ومجموعة من اللجان الفنية المتخصصة وبرلمان عموم إفريقيا ومحكمة العدل الإفريقية والمجلس الاقتصادى فضلاً عن «اللجنة» التى تحل محل الأمانة العامة بالإضافة إلى أجهزة وآليات أخرى.

هذا وقد أعاد القانون التأسيسى للاتحاد التأكيد على الأهداف والمبادئ التى وردت بميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومعاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية

(أبوجا) بالإضافة لعدد من المفاهيم التى استقرت على الصعيد الدولى مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدانة الإرهاب وإدانة التغيرات غير الدستورية للحكومات فضلاً عن التوجهات الجديدة بشأن التدخل الإنسانى وذلك لتهيئة الظروف اللازمة والمناسبة التى تمكن القارة الإفريقية من أن تلعب دورها المناسب فى المفاوضات الدولية والاقتصاد العالمى.

وفى إطار النهوض اقتصاديا بالقارة وشعوبها نص القانون التأسيسى للاتحاد على ضرورة تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك على ضرورة تكامل الاقتصادات الإفريقية وتنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجى لأهداف الاتحاد وذلك بتعجيل تنمية القارة عن طريق البحث فى جميع المجالات وخاصة مجالى العلم والتكنولوچيا مع العمل مع الشركاء الدوليين ذوى الصلة للقضاء على الأوبئة التى يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة فى القارة.

وفى إطار الاهتمام بالتنمية البشرية فقد تضمن القانون التأسيسى للاتحاد ضرورة تعزيز التعاون فى جميع ميادين النشاط البشرى لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية وفى إطار المبادئ فقد تضمن القانون مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء فى الاتحاد واحترام الحدود القائمة عند الاستقلال وهو فى تقديرى مبدأ ليس جديدًا على الأفارقة فقد جاء ضمن قرارات مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٤ الذى عقد فى القاهرة ولكن النص عليه فى قانون الاتحاد الإفريقى هو للتأكيد على أهميته تحسبًا من قيام المنازعات بين دول القارة حول الحدود خاصة عند ظهور البترول والمواد الخام عبر المناطق الحدودية بين دول القارة، كما أكد القانون على ضرورة وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة وتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة يقررها الاتحاد مع تحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء، وبينما نص على عدم تدخل أية دولة عضو فى الشئون الداخلية لدولة أخرى فقد أعطى الحق للاتحاد فى التدخل فى دولة عضو طبقا لما يقرره

المؤتمر بشرط أن يكون هناك ظروف خطيرة داخل الدولة العضو متمثلة فى جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وأعتقد أن واضعى القانون قد حرصوا على تضييق التدخل إلى أقصى درجة ممكنة عندما حددوا حالات التدخل وبموافقة المؤتمر نظرًا لأن ذلك يكون لأسباب إنسانية وتوافق عليه الدولة العضو مسبقا بتوقيعها على القانون التأسيسى للاتحاد، كما يحق للدولة العضو طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن أى أن الاتحاد بذلك يكون قد شكل قوة أمن إفريقية تغنى دول القارة من التدخل الأجنبى فى القارة فى هذه الحالات بشكل تكرر كثيرًا وترتب عليه مسالب متعددة، كما نص القانون على احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وصولا إلى النهوض بالقارة.

وفى إطار التفعيل الاقتصادى فقد تضمن القانون مبدأ جديدًا ألا وهو الاعتماد على الذات فى إطار الاتحاد ولعل واضعى القانون قد أدركوا أنه ربما لن ينفع إفريقيا سوى الإفريقيين وتحقيقًا للتنمية الاجتماعية فقد نص القانون على تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة وعلى احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التجريبية، مع إدانة ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات.

كما تضمن القانون ولأول مرة فى مؤسساته برلمان عموم إفريقيا والذى يعبر بلا شك عن التمثيل الشعبى وإن تم إثارة بعض الأسئلة عن شكل هذا التمثيل من حيث الوزن النسبى لكل دولة على حدة بمعنى هل سيتم التمثيل بناء على عدد السكان أم على قوة الدولة العضو الاقتصادية ومدى مساهماتها فى أنصبتها المالية ومدى سدادها لأنصبتها فى الاتحاد.

على أية حال سيتم الاتفاق على هذه المعايير حتى يعبر برلمان عموم إفريقيا عن شعوب القارة تعبيرا دقيقًا لآمالهم وطموحاتهم، وهذا بلا شك يعتبر خطوة مهمة نحو بناء ديمقراطية حقيقية فى البلدان الإفريقية شأنه شأن حق التدخل للاتحاد لحماية الشعوب الإفريقية من خطر الإبادة والحروب المدمرة التى تجتاح دول القارة والتى

تسببت فى ضياع موارد القارة وزيادة معدلات الفقر وانهيار خطط وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فى القارة الإفريقية.

وفى إطار آليات وأجهزة الاتحاد الإفريقى كنا نأمل أن يكون اجتماع الموتمر مرتين فى العام نظرًا لكثرة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى القارة ولزيادة عدد دول القارة حيث إن ذلك كان مقبولاً عند قيام منظمة الوحدة الإفريقية فى مايو ١٩٦٣م وكان عدد دول القارة ٣٢ دولة بينما وصل عددها الآن إلى ٥٤ دولة الأمر الذى كان يفضل معه اجتماع المؤتمر مرتين كل عام وكذلك كنا نفضل أن يمثل الدولة العضو فى المؤتمر رئيسها أو رئيس الوزراء على الأقل حتى لا يتكرر التمثيل من وزراء الخارجية فى المؤتمر والمجلس التنفيذى وحتى يكون لذلك فاعلية أكثر، ومما يؤخذ أيضًا أن القانون قد نص على أن تتخذ قرارات المؤتمر بالإجماع وإن تعذر فبموافقة أغلبية ثلثى الدول الأعضاء فى الاتحاد، حيث كان ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لا يتطلب الإجماع وإنما نص على أن تصدر جميع القرارات بأغلبية ثلثى أعضاء المنظمة، بينما نص أيضا على أن البت فى المسائل الإجرائية بما فى ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا يتم بأغلبية بسيطة بينما كان ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية يتطلب أغلبية مطلقة لأعضاء المنظمة فى مسألة النصاب القانونى لأى اجتماع للمؤتمر إذ قرر القانون أن تكون من جميع أعضاء دول الاتحاد بينما كان ميثاق المنظمة يكتفى بثلثى أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية.

واختلف الاتحاد الإفريقى فى أن المجلس التنفيذى يصدر قراراته بالإجماع وإن تعذر فبأغلبية ثلثى الدول الأعضاء، بينما كان ميثاق المنظمة ينص على أن تصدر جميع القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الوزراء، ومما يحسب لهذا الاتحاد أنه تضمن إنشاء وتشكيل اللجان الفنية المتخصصة التى ستكون مسئولة أمام المجلس التنفيذى وهى على سبيل الحصر لجنة الاقتصاد الريفى والمسائل الزراعية - لجنة الشئون النقدية والمالية - لجنة التجارة والهجرة - لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة - لجنة النقل والمواصلات والسياحة - لجنة الصحة والعمل والشئون الاجتماعية - لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية.

هذا وقد أجاز القانون للمؤتمر أن يعيد تنظيم اللجان القائمة أو يكوّن لجانًا جديدة إذا ما رأى ضرورة لذلك، وفى إطار التشكيل فقد نص على أن تتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسئولين المعنيين بالقطاعات التى تقع ضمن اختصاصاتهم.

واستحدث قانون الاتحاد مادة جديدة (الثلاثون) وهى تعليق المشاركة بأن نص على أنه لا يسمح للحكومات التى تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة فى أنشطة الاتحاد وهذا النص يؤكد ديمقراطية الحكم فى القارة الإفريقية وينهى الأعضاء من الاستيلاء على السلطة بالطرق غير الشرعية مما يؤدى إلى الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى، أى أن هذا المبدأ لا يعتبر تدخلاً فى شئون الدولة العضو طالما ارتضته الدول الأعضاء فى الاتحاد ووقعت على قانون الاتحاد وإنما هو وضع أسس راسخة لنظام ديمقراطى يتعلق بنظم الحكم فى دول الاتحاد:

ومن ثم نخلص إلى الآتى:.

- أوكل القانون جوهر صلاحيات الاتحاد إلى كل من «المؤتمر» والمجلس التنفيذى حيث أنيط بالأول المهام التالية: تحديد سياسات الاتحاد - واتخاذ القرارات بشأن التوصيات المرفوعة إليه من أجهزة الاتحاد - ومراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد - وإصدار التوجيهات للمجلس التنفيذى بشأن إدارة النزاعات وحالات الحرب والطوارئ من أجل إقرار السلام واعتماد ميزانية الاتحاد وغيرها.

أما المجلس التنفيذى فيختص بتنسيق واعتماد السياسات فى ميادين العمل المشترك خاصة فى مجالات التجارة، والطاقة، والصناعة، والتعدين والغذاء والزراعة والثروة الحيوانية والغابات وموارد المياه والرى وحماية البيئة والنقل والمواصلات والتعليم والثقافة والصحة والعلوم والتكنولوجيا.... إلخ

- تبنى القانون قاعدة الإجماع فى اتخاذ القرارات وإذا ما تعذر ذلك يتم الأخذ بأغلبية ثلثى الدول الأعضاء.

ـ ومن ثم يمكن القول إن للاتحاد هياكل وآليات متعددة تمثلت فى:

القيمة الرئاسية للاتحاد وهى أعلى سلطة فى الاتحاد ثم المجلس التنفيذى (مجلس الوزراء) وبرلمان عموم إفريقيا ـ ومحكمة العدل الإفريقية ـ البنك المركزى الإفريقى ـ لجنة الممثلين الدائمين ـ اللجان الفنية المتخصصة ـ المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ـ المؤسسات المالية والمصرف المركزى الإفريقى ـ صندوق النقد الإفريقى ـ المصرف الإفريقى الاستثمارى، هذا وقد أضاف الميثاق فى مادته الخامسة المكونة لهيكل الاتحاد «وأية مؤسسات أخرى يقرر المؤتمر العام إنشاءها».

هذا ويهدف الاتحاد إلى:

أ ـ تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية والإقليمية القائمة والمستقبلية.

ب ـ تعزيز العدالة الاجتماعية فى إطار التنمية الاقتصادية المتوازنة والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الإفريقية.

جـ ـ العمل على تحقيق المزيد من الاندماج الاقتصادى بين دول القارة من خلال التجمعات الاقتصادية الفرعية القائمة بالقارة وذلك من خلال الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

هذا وقد تميز الاتحاد الإفريقى عن منظمة الوحدة الإفريقية فى عدة أمور وهى:

أ ـ إنشاء برلمان عموم إفريقيا لطرح جميع المستجدات على الساحة الإفريقية وسط مشاركة شعوب إفريقيا فأصبح الاتحاد يضم إلى جانب الحكومات أيضا شعوب القارة على عكس منظمة الوحدة الإفريقية التى كانت تقتصر على كل الدول الإفريقية فقط.

ب ـ حق التدخل فى النزاعات المسلحة بين دول القارة بالإضافة إلى حق الاتحاد فى التدخل فى دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر فى ظل ظروف خطيرة متمثلة فى جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

جـ ـ أن تقوم دول الاتحاد ببناء علاقاتها من جديد على أساس اقتصادى يعمل على الاستفادة من موارد القارة المتعددة.

وفى إطار تناولنا للدراسة المقارنة بين منظمة الوحدة الإفريقية والقانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى فنعرض لآراء أحد الخبراء والمتخصصين فى الدراسات الإفريقية ألا وهو السفير/ أحمد حجاج ـ أمين عام الجمعية الإفريقية ومساعد الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية السابق وذلك على الوجه التالى:

ـ تكرر الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى نفس الأهداف والمبادئ التى ورد النص عليها فى ميثاق المنظمة ومعاهدة أبوجا باستثناء عدد من المبادئ والأهداف التى استقرت على الصعيد العالمى مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدانة الإرهاب وإدانة التغيرات غير الدستورية للحكومات أو مبادئ أخرى أصبحت من قبيل الدراسات الدولية العادية مثل حق التدخل فى حالات مثل جرائم الإبادة والجرائم الإنسانية وجرائم الحرب.

ـ أسندت الوثيقة جوهر صلاحيات الاتحاد إلى كل من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات والمجلس التنفيذى (وزراء الخارجية) وقد تبنت الوثيقة قاعدة الإجماع فى اتخاذ القرارات بالنسبة لهذين الجهازين وإن تعذر فبموافقة أغلبية ثلثى الدول الأعضاء ولم تأت الوثيقة فى هذا الصدد بجديد يضاف إلى ما نصت عليه معاهدة أبوجا.

ـ أهم الاعتراضات فيما يتعلق بحق التدخل للاتحاد وتنفيذها:

أ ـ ورد هذا الحق فى سياق المادة التى تتناول المبادئ،وهذا يعنى أنها ليست التزامًا تعاقديًا بالمعنى القانونى الدقيق إنما هى مجرد إعلان للنوايا.

ب ـ إن هذا الحق قد تم تحديده بجرائم معينة وهى جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وكل هذه الجرائم قد أصبحت فى المفهوم الدولى المعاصر بمثابة جرائم ضد الإنسانية تستدعى تدخل المجتمع الدولى

لمقاومتها وذلك يعنى أن التحفظ أو الاعتراض على هذا الحق بمثابة تحفظ أو اعتراض على الإرادة الدولية فيما يتعلق بهذه الجرائم الخطيرة.

جـ - إن التدخل الموصوف عاليه يتم بقرار من مؤتمر الاتحاد ويصدر بالإجماع أو بأغلبية الثلثين إذا تعذر الإجماع وهو ما يعتبر ضمانًا لعدم التعسف فى استخدام هذا الحق.

د - كما أن دور المنظمات الإقليمية فى المحافظة على السلم والأمن الدولى محدد بواسطة ميثاق الأمم المتحدة الذى يعلو فوق أية اتفاقات دولية أخرى، حيث ينبغى عرض موضوع التدخل على مجلس الأمن لاتخاذ قرار بشأنه.

وفيما يتعلق بالعقوبات على الدول:

أ - النص فى الوثيقة جوازى وليس إلزاميًا.

ب - يصدر القرار عن مؤتمر الاتحاد بالإجماع أو بأغلبية الثلثين إذا تعذر ذلك.

الدفاع المشترك:

أ - الالتزام الوارد فى الوثيقة هو التزام ببذل عناية (وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة) ولا يلزم الدول الأعضاء بأمور محددة.

ب - ويكفى فى هذا السياق الإشارة إلى التزامات الدفاع المشترك فى إطار جامعة الدول العربية وهى التزامات أكثر تحديدًا.

ومن ثم يمكن القول إن الوثيقة تردد ذات الأهداف والمبادئ التى وردت فى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومعاهدة أبوجا الاقتصادية باستثناء عدد من المبادئ والأهداف التى استقرت على الصعيد الدولى، وأنه من المبادئ المُسَلَّم بها فى العمل الدولى أن سيادة الدول ليست مطلقة فى ممارستها الدولية الاتفاقية وإنما تردد عليها بعض القيود وأنه منذ إنشاء الاتحاد الإفريقى وحتى الآن يمكن القول إنه قد خطا خطوات لا بأس بها فى مجال العمل الإفريقى وخاصة إقرار إنشاء برلمان عموم إفريقيا ومشروع لإنشاء مجلس أمن إفريقى

للتدخل فى فض النزاعات الإفريقية، كما أنه قد جرت عدة محاولات لإجراء تعديلات على الوثيقة الأساسية للاتحاد ولكن لم يتقرر ذلك بعد.

ومن ثم تتعرض الدراسة تباعًا لنشاط الاتحاد الإفريقى وتناوله للمشكلات الإفريقية وذلك على الوجه التالى:

الدورة الاستثنائية الثالثة للمجلس التنفيذى:

عقدت الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذى للاتحاد الإفريقى فى مدينة صن سيتى - جنوب إفريقيا فى الفترة من ٢١ ـ ٢٥ مايو ٢٠٠٣م وقد انتهت إلى عدة نتائج منها:

١ ـ أوصى المجلس التنفيذى بضرورة الإسراع ببناء قوة حفظ السلام والأمن الإفريقى فى إطار هياكل الاتحاد المزمع التصديق عليها فى مابوتو خلال يوليو شهر ٢٠٠٣ وطالب الدول بضرورة إيداع باقى التصديقات على المعاهدة المنشأة لمجلس السلم والأمن الإفريقى، كما طالب بضرورة التنسيق المستمر بين وزراء الأمن من الدول الأعضاء وتقديم المشورة الفنية المستمرة بينهم فى هذا الإطار.

٢ ـ فى مجال مكافحة الإرهاب طالب المجلس بضرورة العمل على القضاء على جميع صور الإرهاب خصوصا ما يتعلق بتهديد حياة الأفراد أو البنية التحتية أو ملكية الأفراد والتى تؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية فى الدول الإفريقية، كما طالب المجلس بضرورة العمل على تنفيذ مقررات الاتحاد الإفريقى فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وكذلك كل القوانين العالمية المطالبة بالقضاء على الإرهاب بجميع صوره وأشكاله.

٣ ـ فى مجال التنمية الاقتصادية أكدت مقررات المجلس التنفيذى بتبنى مبادرة «دعوة الكفاءات الإفريقية» مرة أخرى إلى أوطانها وذلك للإسهام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الدول، وتقوم هذه الفكرة على عدد من الأسس وهى:

أ ـ تأسيس صندوق للاستثمار والتنمية يحمل اسم المبادرة وذلك من أجل منع أو التخفيف من هجرة العقول خارج القارة الإفريقية.

ب ـ بناء قاعدة معلومات حول حجم الظاهرة وضرورة العمل على تحجيمها وفقًا للقواعد التى يجب اتخاذها على مستوى الدول الأعضاء فى مجال التشريعات المنظمة لهجرة العمالة إلى الخارج وتوفير البيئة المناسبة لها فى الداخل، خصوصًا وأن نوعية الكفاءات المهاجرة تتركز فى مجال التكنولوجيا والمعلومات وهى مجالات ضرورية ومهمة بالنسبة للدول الإفريقية فى مرحلة بناء اقتصاداتها.

جـ ـ تسعى المبادرة إلى العمل فى ربط المهاجرين فى الخارج بأوطانهم ومساهمتهم فى بناء الداخل عن طريق تحديث قاعدة المعلومات وتطويرها خصوصًا، وأن الدول الإفريقية تعانى من نقص شديد فى مجال المعلومات.

٤ ـ فيما يتعلق بالوضع فى الكونغو الديمقراطية: طالب المجلس التنفيذى بضرورة تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة فى الكونغو الديمقراطية والتى تم التوقيع عليها فى لوساكا فى الثانى من إبريل ٢٠٠٣ وقد طالب المجلس دول الجوار الإفريقى، الكونغو الديمقراطية، وبضرورة التدخل لوضع حد للصراع المتنامى داخل الكونغو خصوصًا الجزء الشرقى من البلاد.

٥ ـ وفيما يتعلق بالوضع فى جمهورية ليبيريا: طالب المجلس الأطراف المتصارعة بوقف القتال وقبول الدعوة التى وجهتها الحكومة الغانية لوضع حد للقتال الدائر هناك، وقد طالب المجلس بضرورة تنفيذ ما أقره تجمع دول غرب إفريقيا (إيكواس) فى هذا الإطار وناشد دول الجوار الإفريقى بضرورة التدخل لوضع حد للنزاعات الدائرة فى جمهورية ليبيريا.

٦ ـ طالب المجلس الدول الأعضاء بسرعة إيداع تصديقاتها الخاصة بمجلس السلم والأمن الإفريقى وكذلك برلمان إفريقيا تمهيدًا للتصديق على هياكل الاتحاد فى القمة المقبلة فى مابوتو/ بموزمبيق.

ومن ثم يمكن القول إن هذه الدورة تمثل خطوة مهمة فى إعداد المقررات الواجب التصديق عليها فى قمة مابوتو/ بموزمبيق فى يوليو ٢٠٠٣ حيث كان من المقرر الإعلان عن هياكل الاتحاد ليتسنى له القيام بواجباته المنصوص عليها فى القانون التأسيسى للاتحاد وتأتى أيضًا هذه الدورة لتعمل على وضع استراتيجية لرؤية تنفيذية للتعامل مع الصراعات التى تفجرت فى الآونة الأخيرة خصوصًا فى الكونغو وليبيريا وضرورة مساهمة التجمعات التى تنوى تحتها تلك الدول للعمل على حل هذه الصراعات كما تمثل مبادرة «عودة الكفاءات الإفريقية المهاجرة» أحد أهم مقررات المجلس التنفيذى للاتحاد حيث إنها تمثل خطوة إيجابية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية التى تنشدها الدول الأعضاء والتى تأتى متسقة مع التوجهات الإفريقية الحديثة الرامية إلى تحقيق التنمية الإفريقية بالاعتماد على الأفارقة.(١٣)

القمة العادية الثانية للاتحاد الإفريقى:

عقدت هذه القمة فى مدينة مابوتو/ موزمبيق، فى الفترة من ١٠/ ١٢ يوليو ٢٠٠٣ وقد ناقشت القمة عددًا من الموضوعات أهمها ما يلى:

١ ـ التصديق على الهياكل المؤسسة للاتحاد مثل: برلمان عموم إفريقيا ومحكمة العدل الإفريقية ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، كما أنها ناقشت مسألة نقل المقر من أديس أبابا ـ إثيوبيا إلى جمهورية جنوب إفريقيا أو ليبيا فى إطار سعى الدولتين لقيادة العمل الإفريقى، كما ناقشت ميزانية الاتحاد التى تم عرضها فى القمة الاستثنائية والتى عقدت فى فبراير ٢٠٠٢م.

٢ ـ متابعة التطورات الاقتصادية الخاصة باتفاقية «الشراكة من أجل التنمية فى إفريقيا» «نيباد» والعمل على أن تتبناها مؤسسات وآليات عمل الاتحاد مع الاستفادة من فرص التمويل التى تتيحها المؤسسات الدولية فى دفع المبادرة نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

٣ ـ ناقشت القمة عددًا من قضايا الصراع المحتدمة فى القارة الإفريقية على رأسها الصراع فى ليبيريا والكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار ومن ثم طالبت بالعمل على سرعة تصديق الدول الأعضاء على إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقى للقيام بواجبه تجاه حل النزاعات القائمة والمستقبلية بعد الإعلان عنه فى هذه القمة.

٤ ـ ناقشت القمة أيضًا عددًا من القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية مثل قضية الديون الخارجية لإفريقية ومشكلة نقص الغذاء فى العديد من دول القارة والعمل على التوصل إلى حلول لها للدفع بالتنمية الاقتصادية داخل دول القارة.

هذا وقد صدر عن هذه القمة عدد من القرارات أهمها ما يلى:

١ ـ انتخاب رئيس مالى الأسبق السيد/ ألفا عمر كونارى أمين عام لمفوضية الاتحاد الإفريقى وذلك بغالبية ٣٥ صوتًا، هذا ويتسلم مهامه لمدة أربعة أعوام من سبتمبر ٢٠٠٣م.

٢ ـ بقاء الأمانة العامة للنيباد فى جمهورية جنوب إفريقيا لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات بعدها يتم النقل الفورى للأمانة إلى دول المقر بأديس أبابا.

٣ ـ تمت الموافقة على ميزانية الاتحاد فى الفترة من يناير حتى أغسطس ٢٠٠٣ ودعوة السكرتير العام للمفوضية المنتخب والمجلس التنفيذى الجديد إلى مواءمة أنشطة الاتحاد حسب الميزانية المقررة للعام المالى ٢٠٠٤ والتى تمت الموافقة عليها فى حدود ٤٣ مليون دولار.

٤ ـ محاربة الإرهاب ومنع انتشاره داخل دول القارة وفقًا لمقررات اجتماع الحكومات الإفريقية فى الجزائر ـ فى الفترة من ١١ ـ ١٤ سبتمبر ٢٠٠٢ والخاص بمكافحة الإرهاب فى إفريقيا.

٥ ـ وفيما يتعلق بتأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقى، فقد تم تأجيل الإعلان عنه لحين اكتمال النصاب القانونى للتأسيس إذ لم يزد عدد الدول التى أودعت تصديقاتها على الاتفاق عن ١٤ دولة فقط هى: جنوب إفريقيا ـ الجزائر ـ إثيوبيا ـ غينيا الاستوائية ومالى وموزمبيق وليبيا وليسوتو وموريشيوس

وسيراليون وجامبيا وغانا والسودان ورواندا، وقد دعت القمة جميع الدول بسرعة إيداع تصديقاتها لاكتمال النصاب القانونى للتأسيس.

٦ ـ الموافقة على اقتراح رئيس بوركينا فاسو لإقامة قمة استثنائية خلال عام ٢٠٠٤م حول «التوظيف والحد من الفقر فى إفريقيا» ومن المقرر أن تدعم هذه القمة كل من منظمة العمل الدولية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية فى إفريقيا.

٧ ـ انتخاب مجلس خبراء حقوق ورعاية الطفولة فى إفريقيا من قبل المجلس التنفيذى للاتحاد الإفريقى والذى يهدف إلى دعم وحماية الطفولة فى القارة الإفريقية، وقد تم تمثيل كل من نيجيريا وإثيوبيا وبوركينا فاسو وتوجو فى هذا المجلس الذى من المقرر أن يعطى المجلس اهتمامًا أكبر بالقضاء على الحرمان والفقر بين الأطفال فى إفريقيا خصوصًا فى دول جنوب الصحراء.

٨ ـ مناقشة الاقتراح الليبى الخاص بإنشاء جيش إفريقى موحد فى قمة استثنائية للاتحاد من المقرر عقدها بمدينة سرت على أن يسبقها اجتماع تحضيرى لوزراء الدفاع الأفارقة ومن المقرر تحديد موعد انعقاد القمة والاجتماع التحضيرى فى وقت لاحق من عام ٢٠٠٤م.

٩ ـ انتخاب المجلس التنفيذى للاتحاد الإفريقى حيث: حصلت الجزائر على حقيبة السلم والأمن فى إفريقيا وتونس على حقيبة البنية التحتية والطاقة وحصلت ناميبيا على حقيبة العلاقات الاجتماعية وحصلت الكاميرون على حقيبة التجارة والصناعة وحصلت تنزانيا على حقيبة الاقتصاد الريفى والزراعة وحصل إقليم جنوب إفريقيا على حقيبة العلاقات الاقتصادية على مستوى القارة الإفريقية.

هذا وقد أصدرت القمة عدداً من التوصيات أهمها:

١ ـ دعت القمة قادة إفريقيا على العمل فى وضع خطة لمكافحة الإيدز وجعل هذا على قمة أولوياتهم فى الفترة المقبلة مع دعوة الدول إلى بذل المزيد من الجهد فى محاربة هذا المرض الذى يهدد مستقبل التنمية فى القارة هذا وقد أشارت التقارير إلى أن نحو ثلاثين مليون إفريقى مصابون بالفيروس المسبب

للمرض القاتل، ولا يتلقى منهم سوى خمسين ألفًا من حاملى الفيروس العلاج المستخدم فى إبطاء تطور المرض.

وتشير تقديرات وكالات الأمم المتحدة إلى أن العالم سيحتاج بحلول عام ٢٠٠٥م إلى إنفاق عشرة ونصف مليار دولار سنويًا على الوقاية من الإيدز وعلاجه وبرامج الدعم فى ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة، وفى هذا الخصوص كان تعهد الرئيس الأمريكى جورج بوش بتقديم خمسة عشرة مليار دولار للقضاء على هذا المرض أحد أهم نتائج زيارته الأخيرة للدول الإفريقية.

٢ ـ طالبت القمة جميع الدول الأعضاء بسرعة إيداع تصديقاتها على مجلس السلم والأمن الإفريقى وذلك للعمل على فض النزاعات داخل القارة الإفريقية فى أقرب وقت ممكن.

٣ ـ طالبت القمة الدول الأعضاء بضرورة سداد الحصص المقررة عليهم فى ميزانية الاتحاد وذلك للقيام بأنشطة الاتحاد المختلفة فى الفترة المقبلة هذا ويعتبر اختيار ألفا عمر كونارى أمينًا عامًا للاتحاد الإفريقى خطوة مهمة على الطريق الصحيح لما يتمتع به من تأييد داخل وخارج الاتحاد والذى من المقرر أن يعطى الاتحاد دفعة قوية لتحقيق أهداف الاتحاد التى على رأسها القضاء على الصراعات داخل القارة الإفريقية وإعلان هياكل وآليات الاتحاد والعمل على ربط الاتحاد بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية وتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

وكان كونارى المرشح الوحيد الباقى بعد انسحاب وزير خارجية ساحل العاج السابق عمار عيسى الذى تولى الرئاسة الانتقالية للمجلس التنفيذى للاتحاد الإفريقى لمدة عام، وقد أعلنت ساحل العاج سحب ترشيح عمارة عيسى بعدما لاحظت أنه لا يحظى بدعم الدول الإفريقية الكبرى مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وليبيا ومصر.

كما يمثل حصول الجزائر على حقيقتى السلم والأمن الإفريقى والتنمية البشرية والعلوم والتكنولوجيا أهمية كبيرة لإقليم الشمال الإفريقى والذى

سيسهم بنصيب كبير فى التطور الاقتصادى للقارة فى الفترة المقبلة.

كذلك فقد مثلت مشاكل المديونية الخارجية ونقص الغذاء أحد أهم المشاكل التى طرحت على القمة والتى مثلت إحدى أهم المعوقات الرئيسية داخل القارة الإفريقية.

وعلى صعيد مبادرة النيباد، فقد تحققت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة تعبئة الموارد ـ الشق الخاص بالمديونية حيث تم إعفاء عدد من الدول الإفريقية الفقيرة عالية المديونية من ديون تبلغ ٣٢ مليار دولار تنازلت عنهـا G 8 الصناعية كإسهام منها فى تخفيف عبء المديونية الخارجية الذى يحد من جهود التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك، فقد دعمت الولايات المتحدة صندوق مساعدة الدول عالية المديونية بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار.

القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقى خلال يومى ٨، ٩ سبتمبر٢٠٠٤:

عقدت هذه القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقى بواجادوجو/ بوركينا فاسو لمناقشة قضية التشغيل والحد من الفقر فى إفريقيا وذلك بناء على مبادرة من رئيس بوركينا فاسو بشأن التشغيل والحد من الفقر وذلك لأهمية وجدية الموضوع وارتباطه بمشاكل الدول الإفريقية عامة.

هذا وقد سبق اجتماعات هذه القمة اجتماعان الأول يومى ٤ ـ ٥ سبتمبر ٢٠٠٤ مع الشركاء الاجتماعيين وضم منظمات أصحاب الأعمال والاتحادات ونقابات العاملين ومؤسسات المجتمع المدنى، أما الاجتماع الثانى فيعقد يومى ٦ ـ ٧ سبتمبر وهو الاجتماع الوزارى التمهيدى للقمة.

وترجع أهمية هذه لاهتمامها ببحث ومناقشة قضية التشغيل والحد من الفقر ولذلك تم الإعداد الجيد لهذه القمة بالتنسيق مع الهيئات الدولية التالية.

ـ منظمات الأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية).

ـ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (كاليو نيدو).

ـ منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

- هيئة اليونسكو.

- البنك الدولى.

وكل هذه المنظمات أدت وثيقة واحدة بالموضوعات الأساسية بالنسبة لموضوع التشغيل فى إفريقيا وهى:

- النهوض بتشغيل القطاع الريفى والزراعى والخدمات والقطاع غير المنظم.

- النهوض بالبنية الأساسية الضرورية.

- تفعيل دور المرأة فى المجتمع.

هذا وقد صدر عن المؤتمر ثلاث وثائق مهمة هى:ـ

- خطة العمل وهى الإجراءات الضرورية والسياسات اللازمة للنهوض بالتشغيل.

- آليات تنفيذ الخطة من خلال تفعيل التعاون على المستويات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية.

- آليات المتابعة للتشغيل والحد من الفقر فى ضوء الخطة التى أقرتها القمة.

وفى تقديرنا أن الموضوع المطروح يمثل أهمية قصوى بالنسبة لإفريقيا التى يسودها الفقر والمنازعات العرقية وبناء عليه تم تناوله، كما يعقد اهتمامًا ببرنامج عمل الألفية الجديدة التى تبنته الأمم المتحدة والهادف إلى خفض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م.

خاصة وأن الاهتمام بموضوع التشغيل له أهمية خاصة إذ يعتبر حجر الأساس لأية تنمية اقتصادية مستديمة فى التشغيل ذلك أن إفريقيا لديها ثروات اقتصادية كبيرة غير مستغلة ولكن عن طريق التشغيل يمكن استغلال هذه الثروات إلى جانب حل مشكلة الفقر.

هذا ويمكن لمصر أن تسهم فى هذا الشأن بما لديها من خبرات بشرية كبيرة ومتخصصة، وتحاول مصر جاهدة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للألفية

الجديدة لخفض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ شملت بعض الإجراءات التى اتخذتها مصر وتم عرضها مؤخرًا بشأن تعديل قانون الاستثمار وإنشاء وزارة مستقلة للاستثمار الهدف منها جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية كأداة لزيادة التشغيل وفرص العمل بالإضافة إلى قانون المشروعات الصغيرة الذى حرص على تشجيع المشروعات الصغيرة من خلال منحها العديد من الضمانات والتسهيلات وإنشاء صناديق بالمحافظات لتنمية المشروعات الصغيرة بهدف خلق فرص عمل لأكبر عدد ممكن بما يساعد على خفض معدلات الفقر.

١٤ ـ القمة الرابعة للاتحاد الإفريقى:

انعقدت القمة الرابعة للاتحاد الإفريقى يومى ١/٣١ و ٢٠٠٥/٢/١

أولاً: بدأت القمة أعمالها فى أبوجا بنيجيريا بمشاركة رؤساء دول وحكومات ٥٣ دولة إفريقية لبحث أهم قضايا القارة.

واقترح الرئيس مبارك ثلاث مبادرات لدعم التنمية ومكافحة الأمراض وتحقيق التواصل الثقافى فى قارة إفريقيا، ذلك فى إطار مداخلاته خلال الجلسات المغلقة للقمة الإفريقية وهى:

المبادرة الأولى: تمثلت فى إنشاء مركز إفريقى للأمراض المتوطنة والمعدية والإيدز بالقاهرة.

المبادرة الثانية: تمثلت فى دعوة الرئيس مبارك إلى استحداث مجلس إفريقى لوزراء الكهرباء والطاقة كقاطرة نمو لبقية قطاعات الاقتصاد القومى فى إفريقيا.

المبادرة الثالثة: استعداد مصر لاستضافة المحطة الأرضية لقناة الاتحاد الإفريقى الفضائية لتحقيق التواصل بين ثقافات القارة من خلال بث الإرسال بمختلف لغاته واستعداد مصر لوضع استثماراتها الصناعية فى خدمة القناة.

وقدمت مصر اقتراحًا على القمة باستضافة المؤتمر الرابع لمنتدى التعاون بين إفريقيا والصين عام ٢٠٠٩.

وتركزت رؤية مصر المطروحة على القمة على عدد كبير من التوجهات والآليات التى تسهم فى حل قضايا القارة والعمل على تفعيل الحوار والتفاوض لاحتواء النزاعات الداخلية فى بعض دول الاتحاد ومنها:

١ ـ اتفاق السلام بين حكومة السودان والمتمردين فى الجنوب.

٢ ـ تعزيز حجم التبادل التجارى بين دول إفريقيا وإقامة مناطق للتجارة الحرة تسمح باستيراد البضائع والسلع دون قيود.

٣ ـ تنفيذ خطط عملية وبرامج واقعية للتعاون مع المنظمات الدولية فى مجالات الصحة والصناعة لمواجهة المشكلات التى تعانيها القارة فى هذه القطاعات.

٤ ـ تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر ودول الاتحاد.

هذا وقد أكد الرئيس النيجيرى (رئيس الاتحاد) فى كلمته بضرورة تنشيط مبادرة المشاركة من أجل التنمية فى إفريقيا المعروفة باسم «نيباد» والتى تسعى إلى إيجاد مشاركة جادة بين دول القارة من خلال الاتحاد الإفريقى ومجموعة الدول الصناعية الثمانى الكبرى والمؤسسات الدولية المانحة من أجل تحقيق المزيد من التنمية فى القارة ودفع القطاع الخاص بها.

ثانيًا: مشروعات قرارات القمة الإفريقية:

أعد المجلس الوزارى للاتحاد الإفريقى عددًا من مشروعات القرارات التى عرضت على القمة لبحثها واتخاذ القرارت بشأنها وهى:

ـ التذكير بمقررات منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقى بشأن الوضع فى الشرق الأوسط وفلسطين ودعم القادة الأفارقة لكفاح الشعب الفلسطينى ومطالبة إسرائيل بوقف الجدار العازل والأعمال الانتقامية.

ـ تنفيذ الحملات الخاصة بمكافحة الجريمة والإرهاب والأمراض المستوطنة.

- السعى إلى تنفيذ تعهد المجتمع الدولى لوضع مصالح الدول النامية فى مقدمة برامج عمل منظمة التجارة العالمية وزيادة التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

- تخصيص ١٠٪ من موارد الميزانيات الوطنية للزراعة.

- تأكيد الأهداف الإنمائية للألفية.

- موقف موحد لدعم المرأة الإفريقية.

- العناية بالأمن الغذائى.

- حل مشكلات اللاجئين والمشردين والعائدين.

- عقد منتدى التعاون بين الصين وإفريقيا بالقاهرة فى عام ٢٠٠٩.

- دعم منتدى القطاع الخاص بالقاهرة.

- مكافحة الإرهاب.

- إلغاء الجمارك بين الدول الأعضاء.

- حفظ السلام فى إفريقيا.

- بحث مشروع محكمة العدل الإفريقية فى مؤتمر الاتحاد الإفريقى القادم.

هذا وقد تم استبعاد موضوع تمثيل إفريقيا الدائم فى مجلس الأمن الدولى من جدول أعمال القمة لتعذر الوصول إلى توافق فى الرأى بشأنه.

ثالثاً: أهم قرارات وتوصيات القمة:

- مد رئاسة الرئيس النيجيرى أوليسيجون أوباسانجو لرئاسة الاتحاد الإفريقى لمدة عام من يناير ٢٠٠٥ حتى يناير ٢٠٠٦.

- عقد مباحثات حول أزمة دارفور فى أبوجا بعد أن كانت ليبيا قد طالبت بعقدها فى طرابلس.

- تقرر أن يكون المقر الرئيسى للصندوق الإفريقى فى ليبيا.

- إرسال قوات حفظ سلام تحت مظلة الاتحاد إلى الصومال من خمس دول إفريقية وهى (الجابون - السودان - كينيا - رواندا - جيبوتى).

تشكيل لجنة وزارية مفتوحة العضوية مكونة من خمسة عشر عضوًا من الدول الأعضاء فى الاتحاد الإفريقى فيما يتعلق بمجلس السلم والأمن لبحث موضوع توسيع عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومسألة تمثيل إفريقيا فيه.

- الموافقة على عرض استضافة مصر للمؤتمر الوزارى الرابع لمنتدى التعاون بين الصين وإفريقيا عام ٢٠٠٩ بالقاهرة.

- رحبت القمة بالانتخابات الديمقراطية التى تمت فى فلسطين وأكدت على تضامن الاتحاد الإفريقى ودعمه الشامل للشعب الفلسطينى فى كفاحه العادل والمشروع فى ممارسة حقوق الوطنية الثابتة لتقرير المصير وفقًا لمبادئ القانون الدولى والقرارات ذات الصلة فى هذا الشأن.

- تم توزيع مقارات هيئات الاتحاد الإفريقى حسب المناطق الجغرافية.

- عقد القمة الخامسة للاتحاد الإفريقى فى الجماهيرية الليبية شهر يوليو المقبل وذلك فى إطار الموافقات التى تمت فى الجلسة المغلقة.

إن عقد هذا المؤتمر يمثل إصرارًا من دول الاتحاد على المضى قدمًا فى معالجة الأوضاع السياسية وخاصة المتعلقة بالأمن والسلم فى إفريقيا، كما أنه يمثل دفعة قوية فى التزام الأفارقة بمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية فى إفريقيا، وعقد الأمل على قيام الدول الصناعية فى تفعيل المبادرة خاصة فى ظل قرارات مؤتمر دافوس الاقتصادى والتى دعت إلى مساعدة دول القارة فى تحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة قضايا الفقر وغيرها فى القارة، وذلك فى إطار مبادرة «نيباد».

ومن ثم نخلص إلى أن الاتحاد الإفريقى سوف يكون مكملاً لأداء رسالة منظمة الوحدة الأفريقية إذ عملت المنظمة على المحافظة على وحدة وسلامة القارة والعمل على حل النزاعات والصراعات القائمة والمحتملة فى المستقبل إلا أن الواقع الذى تعيشه القارة الآن يدعو إلى التفكير فى استحداث آلية جديدة

لمواجهة التحديات التى تواجه دول القارة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن ثم نتعرض لأهم التحديات التى تواجه القارة الإفريقية وآليات الاتحاد الإفريقى الفاعلة لمواجهة هذه التحديات فى الفصل القادم.



المراجع العلمية

١ ـ مراجع فى إرهاصات الاتحاد الإفريقى:

ـ جمهورية مصر العربية/ الهيئة العامة للاستعلامات، قراءة فى أعمال القمة الإفريقية الـ٣٧ بلوساكا فى الفترة من ٩ ـ ١١ يوليو ٢٠٠٠

ـ القمة الأخيرة لمنظمة الوحدة الإفريقية قبل إعلان الاتحاد الإفريقى مجلس آفاق إفريقية العدد السادس صيف ٢٠٠١.

ـ مقررات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات: الدورة العادية الخامسة والثلاثون والجزائر: فى الفترة من ١٢ ـ ١٤ يوليو ١٩٩٩م.

ـ مقررات القمة الإفريقية الاستثنائية فى سرت/ ليبيا فى الفترة من ٨ ـ ٩ سبتمبر ١٩٩٩م.

وانظر فى هذه القمة: وثيقة مشروع ميثاق الولايات المتحدة الإفريقية المقدمة من الجماهيرية العربية الليبية فى سرت الأولى سبتمبر ١٩٩٩م.

ـ د. عبد الملك عودة، الاتحاد الإفريقى من سرت إلى لوساكا، جريدة الأهرام اليومية ، يوم ٢٦ مارس ٢٠٠١ ص ٢١.

ـ سامة بيبرس، قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الإفريقى مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٤ إبريل ٢٠٠٠. ص ٢٠٥ ـ ٢٠٩.

ـ د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، الاتحاد الإفريقى كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر بحث ودراسة مقدمة فى ندوة الاتحاد الإفريقى ومستقبل القارة الإفريقية ومعهد البحوث والدراسات الإفريقية/ جامعة القاهرة/ ٢٠٠١ ص ١٦٤ ـ ١٦٧.

وانظر القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى:

نص وثيقة القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى (توجو/ لومى: ١١/ ٧/ ٢٠٠٠).

السفير/ أحمد حجاج، الاتحاد الإفريقى ومنظمة الوحدة الإفريقية، رؤية مقارنة مجلة آفاق إفريقية العدد ١٢، سنة ٢٠٠٣ ص ص ١١ ـ ١٢

السفير أحمد حجاج، إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى مجلة آفاق إفريقية العدد السادس/ صيف ٢٠٠١ ص ص ١٥ ـ ١٦.

د. أحمد يوسف القرعى، أبعاد المشاركة فى الاتحاد الإفريقى، بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الإفريقى ومستقبل القارة الإفريقية، بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٦٩ ـ ٧١.

وانظر فى المرجع السابق مباشرة:

السفير/ أحمد حجاج، الاتحاد الإفريقى ومنظمة الوحدة الإفريقية، ص ٨٩ ـ ١٠٢.

د. حمدى عبد الرحمن حسن، برلمان عموم إفريقيا والبعد الشعبى فى حركة الوحدة الإفريقية، ص ٧٥ ـ ٨٦.

د. عراقى عبد العزيز الشربينى، رؤية حول الدور الاقتصادى للاتحاد الإفريقى، ص ٣٤٣ ـ ٣٥٣.

جمال نكروما، الوحدة الإفريقية فى سياق الفكر السياسى لبعض الزعماء الأفارقة الحلم المؤجل ص ٤٤ ـ ٤٦.

أيمن السيد شبانة، الاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى: دراسة مقارنة ص ١٠٢ ـ ١٠٦.

جمعة المهدى الفزانى، محاضرة ألقاها بندوة الاتحاد الإفريقى ومستقبل القارة الإفريقية.

أمين مكتب متابعة العلاقات العربية الليبية بالقاهرة. ص ٢٦ ـ ٣٢.

-- Labib Salwa, the Political impact of the Dept crisis in Africa. (Cairo African Society Publiaticons) PP 3-37.

الفصل الثالث

التحديات التى تواجه القارة وآليات الاتحاد الإفريقى الفاعلة والجديدة لموجهة هذه التحديات

المبحث الأول
التحديات التى تواجه القارة الإفريقية

فى هذا الفصل تتعرض الدراسة للتحديات التى تتعلق بالبيئة الإفريقية والتى تتمثل فى مظاهر وصور التدهور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى دول القارة الإفريقية كما أن هناك أيضًا تحديات تتعلق بالبيئة الدولية والنظام الدولى فى ظل العولمة والتى تتمثل فى أن هناك احتكارًا مطلقًا للتكنولوجيا ورأس المال والتصنيع من دول الغرب الرأسمالية فى ظل رقابة مشددة من الولايات المتحدة الأمريكية ونتعرض لذلك على الوجه التالى.

أولاً: التحديات الخاصة بالبيئة الإفريقية:

سبق أن تعرضت الدراسة إلى أن لمنظمة الوحدة الإفريقية إنجازات إيجابية تمثلت في قضايا التحرر السياسى وتصفية الاستعمار وإنهاء التفرقة العنصرية وحل كثير من المنازعات بين دول القارة والحروب الأهلية داخل دول القارة وقد تحقق هذا الهدف كاملاً فى القارة الإفريقية وفى مجال تحقيق الهدف الثانى لمنظمة الوحدة الإفريقية وهو التحرر الاقتصادى لدول القارة من التبعية الأجنبية، فقد وضعت المنظمة كثيرًا من البرامج والخطط فى سبيل دفع التكامل الاقتصادى والتعاون بين الدول والأقاليم على مستوى القارة مثل خطة

عمل لاجوس عام ١٩٨٠ وأسست المعاهدة الاقتصادية الإفريقية (أبوجا) عام ١٩٩١م إلا أنه فى ظل المتغيرات الإفريقية والعالمية لم يعد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية قادرًا على مواجهة هذه التحديات، الأمر الذى لجأ معه الأفارقة إلى تأسيس الاتحاد الإفريقى بصلاحيات أكثر لمواجهة هذه التحديات، ذلك أن إعاقة العمل الإفريقى الموحد والمشترك تكمن فى العديد من التحديات التى واكبت هذه العمل(١).

فقد شهدت القارة الإفريقية على مدى سنوات طويلة تدهورًا سريعًا فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى، وتمثل هذا التدهور فى عديد من المظاهر والصور تمثلت فى انخفاض أسعار المواد الخام التى تنتجها الدول الإفريقية، الأمر الذى أدى إلى حالة وصلت إلى تعثر بعض الدول الإفريقية فى إعداد موازنة سنوية.

- التغيرات الحادثة فى السوق العالمية والتى تمثل انقلابًا فى غير صالح الصادرات الإفريقية سواء جاء ذلك نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادى فى إفريقيا أو نتيجة ظهور التكتلات الاقتصادية وما صاحب ذلك من صدمات توالت على بعض دول القارة نتيجة ارتفاع أسعار النفط خاصة خلال حقبة السبعينيات من القرن العشرين، الأمر الذى أدى إلى زيادة تكلفة الطاقة المستوردة وانخفاض قيمة السلع المصدرة.

- معاناة كثير من دول القارة فى ظل التحولات الديمقراطية فى القارة الإفريقية والأخذ بنظام السوق الحرة، هذا ويمكن القول إن منظمة الوحدة الإفريقية قد أسهمت فى هذا المد الديمقراطى بالقارة فشاركت فى انتخابات العديد من الدول الإفريقية مثل جيبوتى والسنغال والنيجر وموزمبيق وتوجو وغينيا وغيرها.

- تعانى ٣٤ دولة فى القارة الإفريقية من المجاعات ونقص الأغذية، الأمر الذى أدى إلى الاعتماد شبه الكامل على الخارج لتغذية شعوبهم فضلاً عن تفشى الأوبئة والأمراض المعدية لدى هذه الدول وخاصة مرض نقص المناعة «الإيدز».

- رغم ضخامة حجم المديونية الخارجية لدول القارة الإفريقية مجتمعة والتى وصلت إلى ٣٢٩,٦ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠٠ إلا أن المشكلة ليست فى حجم المديونية فحسب ولكن فى مدلولها إذ تمثل عائقًا حقيقيًا أمام فرص التنمية الشاملة فى القارة ذلك أن أزمة المديونية هى أزمة هيكلية تحتاج إلى ردح طويل من الزمن لمعالجتها بالإضافة إلى رفض مجتمع الدائنين للموقف الإفريقى الموحد بشأن معالجة أزمة المديونية الخارجية لإفريقيا، والتى ينظر إليها الدائنون على أنها أزمة سيولة تحتاج إلى جدولة لالتقاط الأنفاس سرعان ما تعود بعدها الأزمة من جديد وقد حدث ذلك كثيرًا فى الدول الإفريقية خاصة دول جنوب الصحراء.

- البنية التحتية والإنتاجية فى عديد من دول القارة إن لم يكن معظمها واهنة وغير مستقرة ويمكن أن يطلق عليها لفظ «مشوهة».

- ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الدخل الحقيقى للفرد فى عديد من الدول الإفريقية وبالتالى زادت حدة الفقر وتزايدت البطالة داخل دول القارة.

- ضعف ركيزة أو قاعدة الموارد البشرية وحتى مجالات التنمية غير متناسقة.

- تزايد النمو السكانى بمعدلات متعاظمة، الأمر الذى مثل ضغطًا شديدًا على الموارد والمرافق ولم يترك مجالاً لتحسين مستوى المعيشة.

- تزايد أعداد اللاجئين الأفارقة الذين يعيشون فى أوضاع اجتماعية واقتصادية غاية فى السوء ومتردية.

- التدهور البيئى سواء ارتبط بزيادة أو نتج عن زيادة مساحات التصحر، وتدهور التربة وزيادة بوار الغابات الخضراء، فضلاً عن موجات الجفاف التى تلاحقت فى السنوات الماضية بشكل متزايد ونتج عنها نقص غذائى وتزايد فى أعداد الهجرة واللاجئين والمشردين، وصاحب ذلك عدم استقرار أمنى ومزيد من الصراعات العرقية.

- التدهور الملحوظ فى معدلات التدفقات الاستثمارية الخارجية المباشرة.

ومن ثم يمكن القول إن القارة الإفريقية تعانى من الفقر والجوع والتصحر واللاجئين والأمراض المعدية والأوبئة بالإضافة إلى أعلى معدلات للتدهور فى العالم فهى تحتل المكانة الأولى فى الابتلاء ما بين حروب أهلية مشتعلة وخلافات عرقية مستعرة ونيران على الحدود مضطرمة وبنية أساسية خاوية.

رغم أنه يمكن القول إن قارة كإفريقيا بثرواتها وإمكانياتها، ما كان لها أن تعانى من هذه الأزمات فهى تحتل مكانة دولية مهمة لا يستهان بها ذلك أن قدراتها وإمكانياتها تسمح لها بأن تكون فى مكانة أفضل عما هى عليه الآن، ولم تكن كما وصفها المستعمر بأنها مقبرة الحضارة الإنسانية، بل لقد ازدهرت حضارتها قبل أن يطأها المستعمر الذى وأد حضارتها وأضاع معالم تاريخها ومحا آثارها ليؤكد على معنى كئيب يريده هو ليبرر استعماره لها وهى أنها قارة متخلفة.

إن إفريقيا قد عرفت الازدهار الإنسانى والاقتصادى، فلقد عاش على أرض القارة منذ فجر التاريخ ما بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف شعب وقبيلة متعددة اللغات والثقافات، وعرفت الحياة الإفريقية تجارة لم يعرفها غيرها، وتكونت بها ممالك عريقة وإمبراطوريات قوية شاسعة، وفاقت جيوش ممالكها جيوش الغرب وتعاظمت ثرواتها فهى تعد حاليًا المخزون الإستراتيجى لعديد من المعادن، بل وتعد أيضًا المزرعة الخصبة لكثير من الحاصلات الزراعية.

فهى تتمتع بإنتاج ٧٥٪ من الماس العالمى، ٥٠٪ من الذهب، و ٦٦٪ من إنتاج النحاس، و١٠٪ من الحديد، و٤٠٪ من الطاقة الكهربائية فضلاً عن أن إنتاجها من البن يبلغ ثلث الإنتاج العالمى ومن الكاكاو ثلاثة أرباع الإنتاج العالمى كذلك(٣).

وذلك فضلاً عن موقعها الإستراتيجى فهى ثان أكبر القارات مساحة حوالى ٣١ مليون كم٢، ويبلغ سكانها أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة، وتطل على البحر المتوسط وبصفة خاصة على مواقع حاكمة منه حيث قناة السويس ومضيق جبل طارق وكذلك البحر الأحمر حيث مضيق باب المندب، ولها نصيب من الإطلالة على المحيطين الهندى والأطلنطى وخاصة عند رأس الرجاء الصالح.

هذه هى إفريقيا التى كونت دولها منظمة إقليمية تميزت عن سواها بأن أضفى على اسمها لفظ الوحدة وهى منظمة الوحدة الإفريقية، وبإمعان النظر فإن المناخ حاليًا مهيئا لأبناء القارة للقيام بعمل موحد لمواجهة أزمات القارة، خاصة وأن التقارير العالمية مثل تقرير أمريكى يؤكد إن إفريقيا ستكون مهمشة دوليًا عام ٢٠١٥، وذلك يعنى أن القارة ستصل إلى حالة من الفوضى الديموجرافية المصحوبة بزيادة الأمراض وسوء إدارة الموارد وحين يصل عدد سكان المدن إلى الضعف فى نفس العام دون زيادة الموارد، وأن سوء التغذية سيرتفع بنسبة ٢٠٪.

والتقرير أيا كان اتجاهه إلا أنه لم يبالغ ولم يهول فما نحن فيه فى إفريقيا من أوضاع متردية قد يؤيد ذلك ودون المغالاة فى التشاؤم فبالنسبة للاجئين نجد أن الصورة توضح وجود ست دول إفريقية من أكبر عشر دول مصدرة للاجئين فى العالم وهى مرتبة طبقًا لأعداد اللاجئين المصدرين منها كالتالى: سيراليون ٤٤٠ ألف، والصومال ٤١٥ ألف، والسودان ٣٧٤ ألف، آريتريا ٣٢٠ ألف، بورندي ٣٠٠ ألف، أنجولا ٢٥٥ ألف، وليت الأمر يتوقف على تصدير الأعداد الهائلة من اللاجئين، بل السؤال المطروح لمن تصدر هذه الأعداد والإجابة لدول إفريقية تعانى أشد المعاناة بل أن بعضها وصل به الحال إلى حد أن مواطنيه يأكلون أوراق الشجر نتيجة الحروب والصراعات مع الغير.

وهذه الدول المستضعفة تتمثل فى غينيا والسودان منه وإليه، وتنزانيا، أثيوبيا فضلاً عما تستضيفه دول أخرى خارج إفريقيا كإيران وباكستان، وباختصار شديد يمكن القول إن العالم به ٢٢,٣ مليون لاجئ ومشرد من بينهم قرابة الثلث أو تحديدًا ٧,٢ مليون لاجئ ومشرد من إفريقيا وحدها.

أما عن الديون فقد بلغت ٣٢٩,٦ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠٠ وتقدر الديون الخارجية بأكثر من ٨٠٪ من إجمالى الناتج المحلى وتفوق ٢٢٥٪ من إجمالى عائد التصدير على مستوى القارة.

واللجوء لا يأتى اختياريًا ولكن نتيجة دوافع تقتلع المواطن من أرضه - من أهمها تلك الحروب الأهلية التى تعصف بالبلاد وأمنها وأيضًا المجاعات التى تحيل أهلها إلى أشباح خاوية.

وأيضًا صدر تقرير عن الأمم المتحدة يتضح منه أنه فى عام ٢٠٢٤ ربما لا تقدر القارة الإفريقية على توفير الطعام لنحو ٦٠٪ من سكانها، الأمر الذى يشير إلى تفشى المجاعات على نطاق غير مسبوق وأن هناك حوالى ٤٨ دولة إفريقية لن تستطيع إطعام أكثر من ٤٠٪ من شعوبها الذين سيبلغ تعدادهم بعد ربع قرن قرابة مليار.

وقد ورد بالتقرير أن أنجولا التى تنتج ٨٠٠ ألف برميل بترول يوميًا يعانى فيها أربعة ملايين نسمة من المجاعات، رغم أنها تحتل المركز السابع فى ترتيب الدول المصدرة للبترول، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد ٧٪ من احتياجاتها البترولية من أنجولا وأن حجم إنتاجها من البترول يفوق حجم إنتاج الكويت فضلاً عن الماس الموجود بها.

والسؤال لما المجاعة والجواب العاجل لحرب أهلية فى أنجولا منذ أكثر من سبعة وعشرين عامًا خلت، وأن هناك شبه بيانات عمن يأكلون أوراق الشجر وهناك أيضًا من البيانات ما يؤكد أن ثلث الأطفال يموتون قبل سن الخامسة جوعًا ونقصًا فى الخدمات ولسوء صحة الأمهات.

ولعل الجوع والفقر يرتبطان أيضًا بذلك الوبال الخطير الذى يقتل النماء ويمتص الماء ولا يترك إلا ما يعرف بالجفاف وهو أمر مرتبط تمامًا بالجوع، وقد نبهت من قبل منظمة الأغذية والزراعة فى عام ١٩٩٩م من أن ١٦ دولة فى إفريقيا تعانى نقصًا فى الغذاء نتيجة الجفاف وأن هناك موتى نتيجة الجوع ومائة ألف مواطن فى الصومال فى أبريل عام ١٩٩٩م، فضلاً عن ملايين البشر فى القرن الإفريقى وخاصة فى أثيوبيا. بالإضافة إلى أن هناك فردًا من كل ثلاثة أفراد فى أثيوبيا يعانون نقصًا فى الوزن فى وقت بلغ فيه نسبة من يعانون زيادة فى الوزن ٥٥٪ من الشعب الأمريكى و٥٠٪ من الشعب الألمانى بسبب الغذاء وهناك ٤٠٪ من مواطنى كينيا وزامبيا وسيراليون يعانون جوعًا طاحنًا.

بالإضافة إلى أن الجفاف بات جزءًا لا يتجزأ عن الحياة، فمنذ عام ١٩٧٠ ظهرت حالات فى ست دول أدت إلى وفاة ٣٦ مليون شخص بمعنى أن كل دولة مات فيها ستة ملايين شخص بسبب الجفاف فى المتوسط.

ثم يأتى التعليم وهو عصب عملية التنمية لتفصح بياناته عما يدور فى القارة الإفريقية حيث يقترب الذين يفتقرون إلى الحصول على الحد الأدنى من التعليم الأساسى إلى أكثر من ٤٠ مليون طفل، وليت الأمر يقف عند هذا الحد، بل لقد انخفض نصيب الطفل من الإنفاق على التعليم إلى أكثر من ٥٠٪ من حجم هذا الانفاق منذ أكثر من عشرين عامًا خلت.

ويبقى الإيدز الذى لم يجد مكانًا ينتشر فيه أفضل من القارة الإفريقية، فقد وصلت معدلات الإصابة به من ٦٠ - ٧٠٪ فى بعض دول القارة.

ونظرًا إلى تأثير ذلك على القوى العاملة وقدرة العطاء نجد أن قمة الأعمار التى تحمل المرض تتراوح بين ١٥ - ٤٥ سنة، والوفيات تحدث بعد مرور فترة تتراوح بين ٦ - ١٢ سنة أيضًا فهو يرفع من معدلات الوفيات فى الأعمار المهمة والحساسة عطاء ونماء إن كان هناك نماء.

ويقى أن نقول أن التقارير الدولية تشير إلى أن نسبة ٩٥٪ من الأطفال الأيتام بسبب وفاة الآباء نتيجة مرض الإيدز هم أطفال إفريقيا.

مع ملاحظة مهمة تجدر الإشارة إليها ألا وهى أن العالم كله يتسابق فى رفع وزيادة معدلات الأداء وخفض عوامل ومعدلات التدهور بينما الحال فى إفريقيا يعكس غير ذلك، فهو يعكس زيادة الفقر وزيادة المديونية وانخفاض مستوى الدخل، وزيادة الجفاف وانخفاض المستوى البيولوجى وزيادة التصحر، وانخفاض أسعار المواد الخام وزيادة المرض وانخفاض كفاءة البنية الأساسية، وزيادة معدلات المواليد، وانخفاض كفاءة الأراضى الزراعية وزيادة الإيدز على وجه الخصوص وانخفاض الخبرة الفنية وزيادة الحروب الأهلية، بالإضافة إلى انخفاض كفاءة شبكة النقل والمواصلات، مع زيادة اللاجئين والمبعدين، وانخفاض وتدهور ميزان المدفوعات وزيادة مشكلات التنمية، بالإضافة إلى

الكوارث الطبيعية من فيضانات وانخفاض الأمطار وجفاف وتصحر وزيادة بوار الغابات الخضراء، إضافة إلى زيادة انتشار الحشرات. وإضافة إلى ما ذكرناه من زيادة الحروب الأهلية، نذكر أيضًا الجنون العرقى المستعر والمشتعل فى العديد من دول القارة ومن بينها رواندا وبوروندى والنيجر ونيجيريا والسنغال والسودان والصومال وأثيوبيا وأنجولا وموزمبيق وليبيريا والكونغو الديمقراطية، ناهيك عن النزاعات الداخلية الأخرى والنزاعات الحدودية التى تطحن كل الموارد وتلتهم كل الإمكانيات ليحمل الجميع بارودًا وبطونهم جوعى وبيوتهم خاوية أو مهدمة.

وإن كانت هذه المشكلات والعقبات التى تستنزف كل مورد قد ابتليت بها القارة الإفريقية نتاج عوامل بيئية وطبيعية وعوامل ذاتية بشرية وفساد إدارى وتضييق ديمقراطى، فإن العالم الخارجى الممثل فى البيئة الدولية قد فعل الكثير من قبل ومازالت آثاره تجنى ويفعل الآن الأكثر نحو تهميش هذه القارة، فضلاً عما صادف منظمة الوحدة الإفريقية من مشكلات لم تكن هينة بل احتاجت إلى جهد جهيد لتفاديها أو التخفيف من آثارها.

ولا شك فإن هذه المشكلات قد أعاقت عمل منظمة الوحدة الإفريقية وانعكست سلبًا عليها ويمكن حصرها فى الآتى:

بجانب التحديات التى تواكب حياة الأفارقة والقارة الإفريقية فإن هناك تحديات أيضًا لاقتها منظمة الوحدة الإفريقية على مدى مسيرتها التى امتدت أكثر من ثمانية وثلاثين عامًا، وهذه التحديات تأثرت بها كل الدول الأعضاء، وبجانب ما أشرنا إليه فإن التغيرات الحادثة فى السوق العالمى والتى تمثل انقلابًا فى غير صالح الصادرات الإفريقية سواء جاء ذلك نتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادى فى إفريقيا أو نتيجة ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية وما صاحب ذلك من صدمات توالت على بعض دول القارة الإفريقية نتيجة ارتفاع أسعار النفط فى عامى ١٩٧٣، ١٩٧٩م الأمر الذى أدى إلى زيادة تكلفة الطاقة المستوردة وكذلك انخفاض قيمة السلع المصدرة.

وبالإضافة إلى هذه التحديات الاقتصادية البحتة ظهرت أيضًا معاناة الكثير من دول القارة فى ظل التحولات الديمقراطية فى القارة والأخذ بنظام السوق

الحرة، ولعله من الإنصاف القول بأن هذه التحديات التى تواجهها معظم دول القارة والتى كانت محل الوحدة الإفريقية قد مثلت تحديات للمنظمة بالإضافة إلى أن هناك العديد من المشكلات والصعاب التى وقفت حائلاً أمام جهود منظمة الوحدة الإفريقية وتتمثل فى جزء منها فى متأخرات الدول الأعضاء فى مساهمتهم فى ميزانية منظمة الوحدة الإفريقية والتى وصلت إلى ما يزيد عن خمسين مليون دولار، ولم تفرض عقوبات على المتأخرين فى السداد. ومما لاشك فيه أن العجز المالى فى المنظمة إنما انعكس بالسلب على هيكلها خاصة الهيكل الإدارى المتمثل فى أمانتها العامة وإمكانية تطورها(٤).

ويقى لنا أن نتعرض إلى التحديات الخاصة بالبيئة الدولية.

ثانيًا: التحديات الخاصة بالبيئة الدولية:

مما لاشك فيه أنه قد حدث فى العالم متغيرات مضطردة ومتنامية بحيث يمكن القول إننا أمام تغيير حقيقى سواء أخذ شكل ومقومات النظام أم لم يأخذ، إلا أن واقع الحال أن هناك تغييرًا عالميًا قد حدث وانعكست آثاره على كل أنحاء المعمورة، ولقد تأثرت كثير من دول العالم الثالث، وإفريقيا من بينها، ومن بين تلك الآثار ما يلى:

- أن هناك احتكارًا مطلقًا للتكنولوجيا والسلاح والمال من دول الغرب الرأسمالية فى ظل رقابة مشددة من الولايات المتحدة الأمريكية.

- إنه يتم تحويل المساعدات الغربية والأمريكية سواء المالية منها أو الاقتصادية والتكنولوجية وكذلك التبادل التجارى لصالح العلاقات الجديدة بين الشمال وذلك على حساب الجنوب.

- لم تصبح إفريقيا تحتل أولويات اهتمام العالم المتقدم مثل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بنفس القدر السابق فى زمان الحرب الباردة، ومن ثم اتجه اهتمامهم إلى دول أوروبا الشرقية، الأمر الذى يعنى أيضًا تدفق رءوس الأموال والاستثمارات والمعونات إلى أوربا الشرقية ومن ثم انعكس ذلك سلبًا على إفريقيا فزادت الأزمة الاقتصادية، وتفاقمت مشكلة المديونية

الخارجية لإفريقيا بشكل أصبح يمثل عائقًا حقيقيًا أمام فرص التنمية فى إفريقيا، ومن ثم تعذرت مواجهة الأزمات الاقتصادية فى القارة الإفريقية.

- فى إطار اقتراح مصرى لاستخدام قنوات جديدة لتزويد دول القارة الإفريقية بمعونات فنية من خلال تعاون ثلاثى (مصر - إفريقيا - أمريكا - أوروبا) اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة مشاركة إسرائيل.

- كان الاتحاد السوفيتى فى ظل الحرب الباردة مصدرًا للسلاح لبعض دول القارة وأصبح مصدر السلاح أمام عدد من دول إفريقيا مصدرًا واحدًا إن لم يكن وحيدًا وبشروط جديدة.

- إن الصراع الدولى الراهن بين القوى الكبرى يرتكز أول ما يرتكز فى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة للحصول على أعلى معدلات إنتاج (استغلال البلوتونيوم واليورانيوم) وذلك يجعل دول الإنتاج ومن يملك الخامات مطمعًا لفرض النفوذ.

- فى إطار النظام الدولى الجديد باتت حركة عدم الانحياز لا وجود لها ولا تأثير لها.

- أصبحت شروط الدول المانحة مرتبطة بالالتزام بتنفيذ المفاهيم والإجراءات الديمقراطية والتحولات الاقتصادية، وكثير من الدول الإفريقية إما غير قادرة أو غير راغبة خاصة وإن نشر المبادئ الديمقراطية جاء على حد تعبير البعض بالمعايير الغربية، وأن هناك أنماطًا مختلفة ومتباينة بين فهم وتطبيق الإنسان فى أوروبا والولايات المتحدة وفى إفريقيا، ويواكب الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ونشر العديد من أخبار الفظائع المتعلقة بالرشاوى والفساد والاستغلال للنفوذ فى العديد من الدول الإفريقية.

- هناك شعور لدى بعض النظم الحاكمة فى إفريقيا بعدم الاهتمام بها خاصة بعدأن انفضت الحرب الباردة، وساد الشعور لدى البعض أيضًا بأن الدول المانحة لديها رغبة فى التخلص من بعض القيادات والنظم الحاكمة مهما كانت مواقفهم وخدماتهم السابقة وتعاونهم معهم ولعل ذكرى موبوتو لم تنس بعد.

ورغم وضوح مرتكزات وعناصر ومظاهر التهميش لإفريقيا فى ظل ما أطلق عليه النظام العالمى الجديد، إلا أن هناك من يرون أنه وإن كانت متطلبات الحرب الباردة قد استلزمت عمليات معينة وشخصيات بذاتها سواء فى الأجهزة الدبلوماسية أو فى جمع المعلومات وكذلك فى صنع الانقلابات أو مقاومتها، فإن الحاجة لهذه الأدوات لم تعد صالحة، وأن هناك مناخًا جديدًا فى إطار التغيير العام يتسم بالمنافسة التقليدية والحث على العودة لها خاصة فى مجال الصناعة والاستثمار والتجارة الدولية وبصفة عامة فى مجال الأعمال.

ولقد تمت بالفعل تحركات دولية كثيرة فى هذا الإطار سواء من فرنسا تجاه جنوب إفريقيا أو من إنجلترا، وفى هذا الإطار فإن هناك صعودًا أيضًا فى العلاقات المتبادلة مع الدول الإفريقية من خلال المؤسسات والهيئات الحكومية.

وفى هذا الصدد نذكر تصريحًا ذكره الأستاذ الدكتور/ عبد الملك عودة عن وزير التجارة الأمريكى أثناء مناقشات مؤتمر القمة الإفريقية والأمريكية الثالث الذى عقد فى داكار فى مايو ١٩٩٥م حيث صرح بالتالى:

«إن الولايات المتحدة تركت إفريقيا فترة طويلة جدًا لفرنسا، ولكنها من الآن فصاعدًا ستبدى مقاومة كبيرة حيال شركاء القارة التقليدين، وهذا ليس إعلان حرب على فرنسا، لقد تركنا للأوروبيين سوقًا محتملة يسكنها ٧٠٠ مليون شخص لفترة طويلة وأن السوق الإفريقية تزخر بفرص مماثلة لتلك التى كانت متوافرة فى أمريكا اللاتينية قبل عشر سنوات وفى آسيا قبل ١٥ عامًا».

وليس لنا من تعليق سوى أن إفريقيا مطالبة اليوم بضرورة إعادة الصياغة فى التعامل مع القوى الدولية الجديدة وهذا ما استهدفه القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى إذ إنه من بين الأهداف المهمة ذات البعد الاقتصادى فى القانون التأسيسى للاتحاد هو تهيئة الظروف اللازمة التى تمكن القارة من لعب دورها المناسب فى الاقتصاد العالمى والمفاوضات الدولية، وتعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأيضًا تكامل الاقتصاديات الإفريقية بالإضافة إلى تعزيز التعاون فى جميع ميادين النشاط البشرى لرفع

مستوى معيشة الشعوب، وتنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية سواء القائمة أو المستقبلية، وكذا التعجيل بتنمية القارة مع العمل مع الشركاء الدوليين للقضاء على الأمية وتعزيز الصحة الجيدة فى القارة.

كما يرتبط بهذه الأهداف تعزيز السلام والأمن والاستقرار فى القارة، وتعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد، فضلاً عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقًا للميثاق الإفريقى فى هذا الشأن.

ولعل هذه الأهداف فى جملتها تشكل مرتكزات ينطلق منها العمل الإفريقى من خلال مجموعة من المبادئ التى تحكمها، وبصفة عامة يمكن تحديد الأهداف فى مجموعات ثلاث على حد ما ذهب إليه الدكتور/ مصطفى سلامة فى شرح القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى وهى أهداف أساسية شاملة للدعوة الكاملة للتكامل الشامل من دول القارة وخاصة الاقتصادى حتى نصل إلى مرحلة الوحدة الشاملة، وهناك أهداف متعلقة بمجالات التعاون الدولى حتى يكون للقارة شأن عالمى فى الاقتصاد العالمى، ويعمل فى خدمة هذين النوعين من الأهداف، تلك التى أطلق عليها أهداف مساعدة أو مساندة وهى أهداف تقليدية ترتبط بالحفاظ على وحدة واستقلال وسلامة الأراضى والسلام والاستقرار والمشاركة والحكم الرشيد، ومثلت فى معظمها ما نص عليه ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ولم يستجد سوى التركيز على بعض الأهداف الاقتصادية ومن ثم نتعرض للتوجهات الاقتصادية للاتحاد الإفريقى فى مواجهة التحديات التى تواجه القارة(٥).

ثالثًا: التوجهات الاقتصادية للاتحاد فى مواجهة التحديات التى تواجه القارة:

أعرب القادة الأفارقة الموقعون على الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى فى ديباجة القانون التأسيسى عن اقتناعهم بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، بغرض تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إفريقيا والتصدى بصورة أكثر فعالية للتحديات التى

تواجه القارة الإفريقية، ثم تحددت أهداف الاتحاد الإفريقى كما أشرنا سالفًا فى تهيئة الظروف الملائمة التى تمكن القارة من أن تلعب دورًا مناسبًا فى الاقتصاد العالمى والمفاوضات الدولية مع تعزيز التنمية المستدامة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تكامل الاقتصاديات الإفريقية فضلاً عن تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجى لأهداف الاتحاد، وتضمنت مبادئ الاتحاد مبدأ تعزيز الاعتماد على الذات فى إطار الاتحاد وتعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة.

ولاشك أن هذه الأهداف تمثل طموحات للقادة والشعوب الأفارقة وسط ظروف تنطوى على كثير من التحديات التى تواجه القارة الإفريقية وأهمها:

١ - تدهور الأوضاع الاقتصادية فى كثير من مناطق القارة ودولها وضعف الأداء الاقتصادى منها على امتداد فترة طويلة، ويكفى الإشارة هنا إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى إفريقيا قد زاد خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٨٠ (عشرون عامًا) بنحو ٣٦٪ مقابل ٧٥٪ أمريكا اللاتينية خلال نفس الفترة، وبالرغم من تواضع هذه الزيادة إلا أنه فى خلال العقدين التاليين (١٩٨٠ - ١٩٩٨) قد جاء التغيير سالبًا وبنسبة بلغت ١٥٪ مقابل نمو موجب لأمريكا اللاتينية قدره ٦٪، هذا وتشير البيانات إلى أن نحو ٢٥ دولة إفريقية لم تحقق خلال فترة التسعينيات من القرن الفائت معدلات فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وثمة ثمانى دول أخرى حققت نموًا أقل عن ١٪.

وقد اصطحب هذا التراجع فى النمو الاقتصادى بتدهور فى معدلات الادخار والاستثمار وفى المركز الخارجى مما انعكس فى اتساع نطاق الفقر وتدهور نوعية الحياة للإنسان الإفريقى من ناحية أخرى وتفاقم مشكلات المديونية الخارجية من ناحية أخرى، وتكفى الإشارة إلى أنه من بين ٣٥ دولة فى العالم تقع ضمن طائفة الدول منخفضة التنمية البشرية فى عام ٢٠٠٠ كانت هناك ٢٩ دولة إفريقية ومن بين حوالى ٥٣ دولة مثقلة المديونية فى العالم ككل أواخر التسعينيات كانت هناك ٣١ دولة إفريقية.

وتزداد هذه الظروف صعوبة فى ظل عدم الاستقرار السياسى التى تشهدها مناطق متعددة وكثيرة فى القارة والتى عصفت بعدد من دولها وباتت تهدد دولاً أخرى كانت مثلاً للاستقرار والتماسك السياسى مثل نيجيريا وكينيا وساحل العاج وزيمبابوى.

ومما لا شك فيه أن هذه الظروف تحول دون تحقيق الاتحاد الإفريقى لأهدافه وتمثل تحديًا خطيرًا للاتحاد الإفريقى - فهى تضاعف من حجم العبء الملقى على عاتق الاتحاد الإفريقى لإيقاف هذا التدهور مع العمل فى نفس الوقت على وضع الأسس لتحسين الأداء، فإنها من ناحية أخرى تعمل على إضعاف مساهمة الدول الإفريقية المنهكة اقتصاديًا وسياسيًا فى أنشطة الاتحاد.

٢ - أن الحركات التكاملية الإفريقية، لم تحقق نجاحات يعتد بها فى تحقيق أهدافها بالرغم مما تموج به القارة من عدد ضخم من التجمعات الإقليمية المتداخلة كثيرًا من حيث العنصرية والمتعارضة أحيانًا من حيث الأهداف والوسائل، فمازالت التجارة البينية الإفريقية سواء على المستوى القارى أو الإقليمى متواضعة للغاية من حيث حجمها وأهميتها النسبية وذلك بعد نحو أربعة عقود من الاستقلال ومن إنشاء تكتلات اقتصادية جديدة أو إدخال التعديلات على التجمعات القائمة، الأمر الذى يثير القلق بشأن جدوى هذه التجمعات فى الوصول إلى هدف الاتحاد الإفريقى بإنشاء تكتل اقتصادى قارى خلال فترة وجيزة يناظر التكتلات الاقتصادية العالمية الناجحة فى أوربا مثل الاتحاد الإفريقى أو آسيا مثل الأسيان.

ومن ثم فإنه يتعين على الاتحاد الإفريقى فى إطار سعيه لتحقيق أهدافه الاقتصادية فى رفع معدلات التنمية فى القارة اتخاذ إجراءات فعالة وتبنى سياسات بديلة لتحقيق مطلبين عاجلين ومتكاملين هما:

١ - بناء موقف إفريقى موحد يتسم بالصلابة والتماسك ووضوح الرؤية فى مواجهة الضغوط والمخاطر التى تفرضها البيئة الدولية العالمية على جهود الإصلاح والتنمية فى القارة.

٢ - إعادة ترتيب أوضاع العملية التكاملية فى القارة وتصحيح مسيرتها بما يلائم تحقيق الهدف الرئيسى للاتحاد فى التعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الإفريقية وتهيئة الظروف لنجاحها.

وفيما يتعلق بالمطلب الأول فإن الاتحاد الإفريقى يتعين عليه أن يضع الأسس لمشاركة إفريقية فعالة فى المؤسسات والآليات التى تقود الاقتصاد العالمى فى إطار عملية العولمة، والتى تشكل ما يسمى أحيانًا «بالإدارة العالمية»، إذ بدون هذه المشاركة فإن الدول الإفريقية لن تستطيع الاستفادة من الفرص التى تتيحها آليات العولمة (من النفاذ للأسواق والحصول على الاستثمارات الأجنبية واكتساب مزايا التكنولوجيا الحديثة إلخ).

وفى نفس الوقت لن تستطيع تفادى المخاطر التى تفرضها تلك الآليات من التهميش واستنزاف الموارد.

وفيما يخص المطلب الثانى، فإن تحقيق الهدف المطلوب للحركة التكاملية فى القارة يحتاج من جانب الاتحاد الإفريقى إلى إجراءات عاجلة فى عدة اتجاهات أهمها:

- ضرورة تحديد العلاقة بوضوح بين كل من الاتحاد الإفريقى والجماعة الاقتصادية الإفريقية والتجمعات الإقليمية، ومما هو جدير بالذكر هنا أن العلاقة بين التجمعات الإقليمية من ناحية والجماعة الاقتصادية الإفريقية من ناحية أخرى قد تم تنظيمها بمقتضى بروتوكول وقع فى فبراير عام ١٩٩٨م.

هذا ويمثل هذا البروتوكول إطارًا متميزًا للتعاون الوثيق بين التجمعات الإقليمية والتنسيق بينها على المستوى الأفقى من جانب وكذلك التنسيق والتكامل الرأسى بين هذه الجماعات والجماعة الاقتصادية الإفريقية من جانب آخر. والآن فإن الأمر يتطلب تعديل هذا البروتوكول أو إحلاله ببروتوكول جديد يحدد العلاقة بين الاتحاد الإفريقى والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وذلك لكى يأخذ فى الاعتبار التطورات التى طرأت على التنظيمات الإفريقية منذ توقيع معاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية فى (أبوجا) عام ١٩٩١م، ذلك على أن

الحاجة ماسة إلى ترشيد التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة، الأمر الذى قد يقتضى تقليل عدد هذه التجمعات إلى عدد محدود من الوحدات الإقليمية ودون الإقليمية والتى تتوافر لها مقومات الكفاءة والقدرة على تحقيق الهدف النهائى خلال فترة وجيزة باعتبارها اللبنات الأساسية لقيام الجماعة الاقتصادية الإفريقية المنتظرة، وقد يتضمن ذلك الترشيد إدماج بعض هذه التجمعات أو إعادة هيكلة البعض الآخر، ويبدو ذلك أمرًا ضروريًا من أجل تركيز الموارد النادرة لخدمة عدد قليل من المؤسسات ذات الكفاءة والتى يوجد لها دور حقيقى تؤديه.

كما يساعد على تجنب المنافسة غير الجدية بين هذا العدد الكبير من التجمعات التى تتداخل أهدافها، كما أن الترشيد يجب أن يعمل على حل مشكلة ازدواج العضوية القائمة حاليًا بما تستتبعه من تعدد وتشتت الولاءات وتعارض السياسات وتناقض المصالح مما قد ينتهى بشل حركة بعض هذه التجمعات، على أن الترشيد المطلوب سوف يساعد على تحقيق مزيد من التنسيق للسياسات الاقتصادية داخل كل إقليم(٦).

وهذا يقودنا إلى دراسة التجمعات الاقتصادية الفاعلة فى ظل الاتحاد الإفريقى باعتبارها أساس التكامل الاقتصادى بين دول القارة الإفريقية فى تحقيق الأهداف الاقتصادية للاتحاد الإفريقى.

التجمعات الاقتصادية الفاعلة فى ظل الإتحاد الإفريقى:

باستقراء الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى نجد أن ديباجة الوثيقة قد أعربت عن الاقتناع الكامل بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية فى يونيه عام ١٩٩١ فى أبوجا/نيجيريا والذى تم العمل بها من مايو ١٩٩٤م وذلك بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى إفريقيا ومواجهة التحديات التى تفرضها العولمة بصورة أكثر فعالية، كما أن المادة الثالثة قد نصت على هدف التعجيل بتكامل القارة السياسى والاقتصادى وهدف التنسيق

ومواءمة السياسات بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل تحقيق أهداف الاتحاد بشكل متدرج.

كما نصت المادة الثالثة والثلاثون على أن يكون لأحكام قانون الاتحاد الأسبقية على أية أحكام أخرى فى المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقيـة لا تتفق معها أو تعارضها.

وبمراجعة الأهداف والمبادئ المنصوص عليها فى المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية لا نجد ثمة تعارض بين الأهداف والمبادئ المنصوص عليها فى المعاهدة وتلك التى وردت فى القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى بل نجد أن القانون التأسيسى للاتحاد قد عزز من مبادئ وأهداف الاتحاد الإفريقى وحث الدول الإفريقية على التعجيل بتحقيق أحكام المعاهدة الاقتصادية الإفريقية وفى سبيل تحقيق ذلك فقد استحدث قانون الاتحاد أدوات جديدة فى المجال الاقتصادى والسياسى من شأنها أن تعجل بتحقيق هدف الاتحاد فى التكامل الاقتصادى الإفريقى.

ومن ثم فإن الدراسة تقتضى التعرض للتكتلات الاقتصادية القائمة بالقارة وترتيبها حسب الناتج المحلى من الأكبر إلى الأقل وذلك على الوجه التالى:

إن إفريقيا قد عرفت التكامل الاقتصادى فى ظل الحقبة الاستعمارية واستمرت على طريق التكامل فى فترة ما بعد الاستقلال، فإفريقيا قارة تتباين فيها الكثافة السكانية من إقليم إلى آخر، كما يتنوع فيها المناخ ويتباين، فضلاً عن تنوع سطحها من حيث قابليتها للزراعة أو استخراج المعادن، وبالتالى فإن مقومات التكامل الإقليمى موجودة بالفعل غير أن مسيرة التكامل الإفريقى اتسمت فى فترة ما قبل الاستقلال بتحقيق المزايا لصالح الدول الاستعمارية، أما بعد الاستقلال فقد تعثرت هذه المسيرة لأسباب متعددة سواء ما يتعلق منها بتوزيع مزايا التكامل، أو بأثر الحروب الإقليمية داخل الإقليم الواحد، أو حالة عدم الاستقرار السياسى التى تمر بها البلدان الإفريقية ذاتها داخل الإقليم.

وأيا كانت نتائج هذه التجارب التكاملية فإنه يمكن التعرض والتمييز لستة تكتلات إقليمية أنشئت بعد الاستقلال ومازالت مستمرة فيما عدا تكتل واحد

منها وإن كان لم يعلن عن حله إلا أن نشاطه متوقف فعليًا منذ إنشائه فى عام ١٩٨٩م ألا وهو اتحاد المغرب العربى، وتغطى هذه التكتلات كل دول القارة وإذا ما استبعدنا الاتحاد المغربى العربى، فإن التكتلات الخمسة الباقية تغطى كل دول القارة فيما عدا الجزائر وموريتانيا التى توقفت عضويتها فى منظمة إيكواس منذ عام ٢٠٠٠.

ونتعرض كما أشرنا إلى التكتلات الاقتصادية الخمسة مرتبة حسب قيمة ناتجها المحلى من الأكبر إلى الأقل وذلك على النحو التالى:

١ - تجمع دول الساحل والصحراء:

يعتبر هذا التجمع أكبر التجمعات الاقتصادية الإفريقية من حيث الوزن النسبى للناتج المحلى الإجمالى إذ بلغ هذا الناتج فى عام ١٩٩٩ - ٢٣٢,٧٨ مليار دولار أمريكى ويعيش داخل هذا التجمع نصف سكان القارة - حوالى ٣٢٠ مليون نسمة تقريبًا عام ١٩٩٩م، وتتمتع مصر بأكبر وزن نسبى فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى للتجمع ٣٣,٥٪ وهو أحدث التجمعات الاقتصادية الإفريقية، إذ وقعت وثيقة تأسيسه بمدينة سرت/ليبيا فى ١٩٩٨/٢/٤، ويضم حاليًا عدد ١٦ دولة إفريقية، ويهدف إلى إنشاء كتلة اقتصادية إفريقية متكاملة لها استراتيجية تنموية تحقق مفهوم الاعتماد على الذات من خلال تكامل اقتصاديات دول التجمع.

هذا وقد عمل التجمع على تطوير أهدافه، فقد بدأ فى عام ١٩٩٨م بمجموعة أهداف اقتصادية تتعلق بتسهيل حركة عوامل الإنتاج الوطنية والسلع والبضائع ذات المنشأ الوطنى عبر حدود الدول أعضاء التجمع، وذلك بقصد تحقيق التكامل الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى كهدف طويل المدى، ثم تلى ذلك توقيع أعضاء التجمع على الميثاق الأمنى فى سبتمبر عام ١٩٩٩م حيث أضيفت أهداف جديدة تتعلق بحماية الأمن وحفظ السلام وإنشاء آلية يناط لها تحقيق هذا الهدف الأخير، فضلاً عن ذلك فقد استهدف التجمع التعاون فى مجال تبادل المعلومات والتنسيق فى مجالات الزراعة والصناعة والاستثمار.

٢ - جماعة التنمية للجنوب الإفريقى:

وهذه الجماعة ثانى أكبر التجمعات الإفريقية من حيث الوزن النسبى للناتج المحلى الإجمالى إذ بلغ هذا الناتج عام ١٩٩٩ - ١٨٥,٢ مليار دولار، وتتكون من دولة جنوب إفريقيا والأربع دول الأخرى المشتركة معها فى الاتحاد الجمركى (ليسوتو - بتسوانا - سوازيلاند - ناميبيا) ويبلغ عدد سكان هذا التجمع ٤٧,٥ مليون نسمة عام ١٩٩٩م.

وقد أنشئ هذا التجمع فى البداية كمؤتمر للتنسيق والتنمية فى عام ١٩٨٠م بموجب إعلان لوزاكا الصادر من تسع دول إفريقية من بينهم خمس دول شكلوا ما عرف بخط المواجهة لتعضيد جهود زيمبابوى (روديسيا الجنوبية) وناميبيا فى الحصول على استقلالها وقد حصلت ناميبيا على استقلالها فى عام ١٩٩٠م، وفور استقلالها انضمت لمؤتمر التنسيق والتنمية للجنوب الإفريقى SADCC.

واستهدفت خفض الاعتماد على الخارج ووضع إطار للتنسيق بين الدول الأعضاء فى مجال سياستها الخارجية تجاه النظام العنصرى فى دولة جنوب إفريقيا، وتعزيز التعاون الاقتصادى الإقليمى بين هذه الدول غير أن طبيعة التكتل قد تطورت فى عام ١٩٩٢م لتصبح SADC بدلاً من SADCC، ثم انضمت إليه دولة جنوب إفريقيا فى عام ١٩٩٤م بعد انتهاء نظام التفرقة العنصرية.

هذا ويبلغ سادك الآن ١٤ دولة تستهدف تعميق التكامل الاقتصادى فيما بينهم، وتستحوذ دولة جنوب إفريقيا والدول الأربع المشتركة معها فى الاتحاد وجمهورية زيمبابوى على ٩٠٪ من قيمة صادرات التجمع، ذلك أن المشروعات التكاملية داخل الإقليم قد وزعت بشكل يتوافق مع الميزة النسبية للمناطق (الدول) داخل الإقليم، وقد جرى تقسيمها وفقًا لخطة التكامل على النحو التالى:

أنجولا اختصت بمشروعات الطاقة، بتسوانا اختصت بالبحوث الزراعية وإنتاج المواد الغذائية والطب البيطرى، ليسوتو اختصت بمشروعات حماية البيئة، مالاوى اختصت بمشروعات استغلال الغابات والصيد، موريشيوس اختصت بالسياحة، موزمبيق اختصت بنظم المعلومات والنقل والاتصالات،

ناميبيا اختصت بمشروعات الصحة وتمويل الاستثمار، وسوازيلاند اختصت بمشروعات التنمية البشرية، تنزانيا اختصت بمشروعات الصناعة التحويلية وخدمات التجارة، وأخيرًا زامبيا اختصت بمشروعات التعدين والموارد التعدينية.

إن هذا التنسيق كان يقتضى الالتزام الكامل من قبل الدول الأعضاء بتوفيق مشروعاتهم الاقتصادية الوطنية مع خطة التنسيق الموضوعة فى إطار التكامل، وهو الأمر الذى لم يتحقق فعلى سبيل المثال ٨٥٪ من الاحتياجات التمويلية للمشروعات فى «سادك» تأتى من خارج الإقليم رغم أن جمهورية جنوب إفريقيا بحسب البرنامج التنسيقى هى الدولة المناط بها هذه المهمة.

٣ - السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى «كوميسا»:

يضم هذا التجمع عشرين دولة إفريقية تقع فى شمال وشرق وجنوب القارة، ويبلغ ناتجه المحلى فى عام ١٩٩٩م ١٥٥ مليار دولار، وانضمت مصر لهذا التجمع فى يونيه ١٩٩٨م وتشكل مركز ثقل بمساهمتها بـ ٥٠٪ تقريبًا فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى.

وهذا التجمع هو ثانى تجمع من حيث الكثافة السكانية على مستوى القارة، إذ يبلغ تعداد سكانه ٣٣٥ مليون نسمة عام ١٩٩٧م، وقد بدأت الإرهاصات الأولى لتكوين هذا التجمع فى مايو ١٩٦٦م عندما اجتمع المجلس الوزارى للدول الإفريقية المستقلة سياسيًا فى شرق وجنوب القارة بناء على دعوة اللجنة الاقتصادية الإفريقية فى أكتوبر سنة ١٩٦٥م لعقد هذا الاجتماع بهدف تشجيع التكامل الإقتصادى الإقليمى، لقد عمل هذا التجمع على تكوين مؤسساته منذ إنشاء منطقة التجارة التفضلية فى عام ١٩٨١م، فقد تم إنشاء ثلاث مؤسسات لتنفيذ التكامل وتسهيل حركة التجارة بين الدول الأعضاء والمؤسسات الثلاثة هى: غرفة المقاصة، بنك التنمية لمنطقة التجارة التفضلية ثم هيئة إصدار الشيكات السياحية لمنطقة التجارة التفضلية، وإلى جانب هذه المؤسسات الثلاث التى أنشئت فى ظل منطقة التجارة التفضيلية هناك عديد من المؤسسات الأخرى بعضها حكومى وبعضها الآخر غير حكومى تتابع إنشاؤها منذ عام ١٩٨٨م، ومنها بنك التصدير والاستيراد الإفريقى ومقره القاهرة، شركة

إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضلية، اتحاد المصرفيين فى دول كوميسا، الاتحاد القومى للمرأة العاملة فى دول كوميسا.

وعلى مستوى الإجراءات التى اتخذت لتسهيل التبادل للتجارة البينية فقد عملت الدول الأعضاء على تخفيض التعريفات الجمركية بهدف إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠٠٠ وإقامة الاتحاد الجمركى فى عام ٢٠٠٤ ثم امتد ليكون عام ٢٠٠٨.

أما عن هيكل التعريفة الموحدة أمام العالم الخارجى فهو صفر ٪، ٥٪، ١٥٪، ٣٠٪ للسلع الرأسمالية والمواد الخام والسلع الوسطية والسلع النهائية على التوالى، ويذهب البعض إلى أن تحديد عام ٢٠٠٤ لإقامة الاتحاد الجمركى قد أبطأ من حركة بعض الدول فى تنفيذ منطقة التجارة الحرة بدعوة أن الوقت مازال طويلاً.

أما على مستوى العلاقات بين تكتل كوميسا والتكتلات الإفريقية الاقتصادية الأخرى نجد أن تكتل كوميسا قد سعى للاندماج فى تكتل «سادك» منذ وقت مبكر فى عقد التسعينيات، غير أن SADC من جانب آخر شجعت دولها على الانسحاب من كوميسا بقصد تعضيد حركة التجارة بين دول سادك ذاتها، وخشية أن يكون اشتراك بعض الأعضاء فى تكتل آخر قد يضر بمصالح تكتل SADC.

وأما داخل تكتل كوميسا ذاته نجد أن سبع دول هى (جيبوتى - أرتيريا - أثيوبيا - كينيا - الصومال - السودان - أوغندا) من ١٢ دولة عضو كوميسا وليست عضوًا فى سادك قد عملت على إنشاء صيغة جديدة للتعاون الإقليمى من خلال إنشاء هيئة مكافحة الجفاف والتصحر والتنمية، والتى ركزت على حل مشكلة الأمن الغذائى، ثم تحولت هذه الهيئة إلى الهيئة الحكومية للتنمية، وقد وسعت من أهدافها لتتقاطع هذه الأهداف مع أهداف كوميسا وهو ما يراه البعض تهديدًا بالانقسام داخل كوميسا.

وفضلاً عن ذلك فإن ناميبيا وسوازيلاند وهما دولتان يجمعان صفة العضوية فى كوميسا وسادك لا يتخذان أية موافقة بشأن السياسة التجارية لكوميسا إلا

بعد الرجوع إلى دولة جنوب إفريقيا والحصول على موافقتها، باعتبار أن الدولتين ملتزمتان أمام دولة جنوب إفريقيا باعتبارهما من أعضاء سادك.

٤ - إيكواس التجمع الاقتصادى لدول غرب إفريقيا (ECOWAS):

وهو التجمع الرابع من حيث الوزن النسبى للناتج المحلى الإجمالى إذ بلغ ناتجه المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٩ - ٨٢,٣ مليار دولار، ويضم ٢٤٧ مليون نسمة، وتلعب نيجيريا فيه دور الدولة الرائدة إذ تسهم بنسبة ٥٠٪ فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى، ويعيش بها نصف سكان التجمع (١٢١,٣ مليون نسمة عام ١٩٩٩م).

إن مبادرات إنشاء هذا التجمع ترجع إلى منتصف الستينيات من القرن الماضى، وقد توجت هذه المبادرات بتوقيع كل من نيجيريا وتوجو على معاهدة للتعاون الاقتصادى فيما بين الدولتين عام ١٩٧٢م، لقد كانت هذه المعاهدة نموذجًا للتكامل بين دولتين الأولى إنجلو فونية وهى ذات حجم اقتصادى أكبر نسبيًا والثانية فرانكفونية وهى ذات حجم أصغر نسبيًا.

لقد أرسلت كل من نيجيريا وتوجو دعوة لدول الإقليم للانضمام إلى تنظيم إقليمى يعزز علاقات التعاون والتكامل الاقتصادى فيما بين دول غرب إفريقيا، وفى ظل هذه الدعوة تكونت «إيكواس» فى عام ١٩٧٥م من خمس عشرة دولة، ثم انضمت كيب فيدر لهذا التجمع كعضو مراقب فى عام ١٩٧٧م ليصبح عدد دول إيكواس ١٦ دولة.

لقد استهدف تنظيم إيكواس إنشاء الاتحاد الجمركى بحلول عام ١٩٩٠، خلال خمسة عشر عامًا من تاريخ الإنشاء، بما يعنى تحقيق خفض تدريجيا فى فئات التعريفة الجمركية فيما بين الدول الأعضاء، والاتفاق على تعريفة جمركية موحدة فى مواجهة العالم الخارجى، غير أنه بحلول عام ١٩٩٠ لم يتحقق الهدف وبالتالى تم تعديل الإطار الزمنى لتنفيذ الهدف المنشود عام ٢٠٠٠ بدلاً من عام ١٩٩٠.

إن اختلاف طبيعة البنيان الاقتصادى للدول الأعضاء فى تجمع إيكواس، واعتماد هذه الدول فى دخلها على حصيلة الضريبة الجمركية بدرجات متفاوتة،

واختلاف مستويات التصنيع التى وصلت إليها هذه الدول فى فترة ما بعد الاستقلال، كلها عوامل عرقلت من تنفيذ الهدف المأمول، وبالتالى فقد عمل التجمع على تصنيف دوله لثلاث مجموعات بحسب طبيعة مرحلة النمو الاقتصادى التى تمر بها هذه الدول.

المجموعة الأولى: وتضم بوركينا فاسو، كيب فيدر، جامبيا، غينيا بساو، مالى، موريتانيا والنيجر، تقوم هذه المجموعة بإجراء تخفيضات التعريفة على مدار عشر سنوات (موريتانيا انسحبت عام ٢٠٠٠).

المجموعة الثانية: وتضم بنين، غينيا، سيراليون، توجو، وتقوم هذه المجموعة بإجراء التخفيضات خلال ثمانى سنوات.

المجموعة الثالثة: وتضم كوت ديفوار، غانا، نيجيريا، السنغال وتقوم هذه المجموعة بإجراء التخفيضات خلال ست سنوات.

ويلاحظ أنه حتى نهاية منتصف عام ٢٠٠١م لم تقم أية دولة من دول المجموعات الثلاث بإجراء التخفيضات حسب الجدول الموضوع.

غير أن إيكواس وإن كانت قد وضعت أهدافًا طموحة على مستوى خفض فئات التعريفة الجمركية لم تحققها الدول الأعضاء إلا أن المنظمة قد اعتمدت برامج لتعزيز التعاون فى المجال الزراعى والصناعى بهدف الاستفادة من اقتصاديات الحجم فى الإنتاج، وتعزيز روابط التكامل القطاعى بين دول الإقليم.

كما تستهدف دول الإقليم تعاونًا ملموسًا فيما بين المنظمات الحكومية سواء التى أنشئت فى ظل إيكواس أو تلك المنظمات الموروثة عن منظمات إقليمية سابقة، وقامت عليها الايكواس مثل منظمة إدارة المصادر الطبيعية وجمعية تنمية الأرز فى غرب إفريقيا وهى منشأة منذ عام ١٩٧٠ أى قبل تكوين الإيكواس وإلى جانب المنظمات الحكومية يوجد أيضًا عدد من المنظمات غير الحكومية مثل جمعية المرأة فى غرب إفريقيا واتحاد جمعيات الصناعيين فى غرب إفريقيا، وبعض من هذه المنظمات يرجع تاريخه لفترة ما قبل الاستقلال، غير أنه بوجود تنظيم إيكواس تم عمل عديد من الإصلاحات المؤسسية لهذه

الجمعيات سواء كانت حكومية أو غير حكومية بقصد تلافى الازدواجية، وإيجاد مسوغ لاستمرار هذه التنظيمات فى ظل إيكواس.

وعلى المستوى الأمنى والعسكرى فقد شكلت إيكواس قوات «إيكو موج» والتى نجحت نجاحًا نسبيًا فى مواجهة الحروب الأهلية داخل الإقليم، تلك الحروب التى تعوق أى تقدم أو تنمية اقتصادية، وتحد من حركة التكامل الاقتصادى، ولقد ظهر دور هذه القوات جليًا فى أحداث سيراليون عام ١٩٩٨م حينما حشدت ١٥ دولة عضو فى الإيكواس جهودها لإعادة الشرعية الدستورية إلى سيراليون (وعضو الإيكواس).

أما عن المشكلات التى تواجه هذا التكتل فإن مرجعها وجود عديد من التكتلات الفرعية بداخله، فكثيرًا ما نجد غانا تشكو من التمييز بين منتجاتها المصدرة إلى دولة من دول CEAO وحركة التجارة البينية داخل مجموعة دول CEAO حيث يكون للأخيرة مزايا تفضيلية أكبر نسبيًا من غانا رغم عضويتها فى الإيكواس.

٥ - الاتحاد الاقتصادى لإفريقيا الوسطى (إيكاس/ECCAS):

وهو أصغر التكتلات الخمسة المعروضة بمعيار الناتج المحلى الإجمالى، إذ بلغ هذا الناتج عام ١٩٩٩م حوالى ٣٦,١٥ مليار دولار يعيش بداخله ١٠٢ مليون نسمة، نصفهم تقريبًا حوالى ٤٦ مليون نسمة يعيشون فى الكونغو الديمقراطى الذى يبلغ ناتجه المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٩م ٦,٩ مليار دولار.

هذا وقد أنشئ هذا الاتحاد فى عام ١٩٨٣م ليضم عشر دول فى وسط إفريقيا، واستهدف هذا الاتحاد استكمال إنشاء الاتحاد الجمركى بين دول التجمع بحلول عام ٢٠٠٠، غير أن هذا التجمع لم يحقق حتى الآن هدف إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دوله، فلقد أعاقت الحروب الأهلية الاستمرار فى مسيرة التكامل، كما أن وجود تنظيم فرعى داخل هذا الاتحاد يضم ست دول هى الكاميرون، إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، جابون شكلوا معًا الاتحاد الاقتصادى والنقدى لغرب إفريقيا، فضلاً عن تنظيم فرعى آخر يضم

ثلاث دول هى (بورندى - رواندا - الكونغو الديمقراطى) كلاهما يعوق استمرار مسيرة تكامل (إيكاس)، حيث يترتب على وجود التكتلات الفرعية تعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء داخل كل منهما وعدم تفضيل المنتجات التى ترد من دول أخرى رغم عضويتها فى الأيكاس.

وخلاصة القول إن إنشاء مناطق التجارة الحرة من خلال أجهزة الاتحاد له أثره الإيجابى على المستهلكين، حيث يتحقق له فائض ناجم عن خفض أسعار سلع كانوا يستهلكونها قبل انتشار منطقة التجارة الحرة بأسعار أعلى(٧).

ومن ثم يهدف التكامل الاقتصادى بين دول القارة إلى القضاء على الحواجز بين اقتصاديات الدول والتقدم نحو تحقيق كيان اقتصادى أكبر، وهناك عدة أشكال للتكامل الاقتصادى مثل منطقة التجارة التفضيلية، ومنطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركى والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادى.

هذا ومن الناحية العملية غالبًا ما يختلف شكل التكامل الاقتصادى عن التوصيف النظرى له، ولعل أبرز مثال على ذلك هو التجمع الاقتصادى لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) الذى يتوافق من الناحية النظرية مع تعريف منطقة التجارة الحرة إلا أنه يتخذ خطوات فعلية نحو تنفيذ بروتوكول حرية الأفراد، وهو سمة أساسية لأعلى مستويات الاندماج الاقتصادى «السوق المشتركة».

لقد أصبح التكامل الاقتصادى الإقليمى هدفًا أساسيًا للسياسة فى الدول المتقدمة والنامية، وانعكست فكرة الاقتصاد الإقليمى فى القارة الإفريقية فى إنشاء تجمعات شبه إقليمية، فضلاً عن تأسيس الاتحاد الإفريقى والذى يعد مبادرة طموحة للاقتصاد الإقليمى بالقارة، وبهذا يعتبر الاندماج الاقتصادى الإقليمى أمرًا حاسمًا بالنسبة للدول النامية والفقيرة لمواجهة التحديات المعاصرة الناتجة عن العولمة.

إذ يهدف التكامل إلى تحقيق هدفًا أسمى ألا وهو تحسين الأوضاع الاقتصادية لدول القارة، ومع التعديلات التى أدخلت على الاتحاد الجمركى اتضح أن هناك آثارًا إيجابية وسلبية لعملية الاندماج الإقليمى، وأن تأثيرها على

الرخاء الاقتصادى غير مؤكد حيث تعتمد على عدة ظروف اقتصادية، وعادة يحقق التكامل الإقليمى آثارًا إيجابية فيما يتعلق بالرخاء الاقتصادى عندما ينجح فى زيادة مستوى العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، كما تشجع خطط التكامل على تحقيق الكفاءة من خلال الالتزام بمبدأ التخصيص، وربما يكون لها تأثير عكسى على الرخاء الاقتصادى من خلال زيادة العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء على حساب المنتجين الذين يتمتعون بكفاءة عالية فى دول العالم الثالث.

إن التأثير الفعلى لاتفاقات التجارة الإقليمية على الرخاء الاقتصادى يعتمد على حجم التجارة بين الدول، بالإضافة إلى أن التكامل الإقليمى بين الدول النامية الفقيرة لا يعتمد فقط على المكاسب الناتجة عن الآثار الإستاتيكية لخلق الفرص التجارية وإنما يعتمد على النمو الديناميكى وهو المبدأ الأساسى لخطط التكامل المتعددة فى إفريقيا والتى تهدف إلى تحقيق أهداف طويلة الأمد للنمو الاقتصادى المطرد ولتحسين الأحوال المعيشية للسكان. ومن ثم يمكن القول بأن هناك عدة قنوات يمكن أن يلعب الاندماج الإقليمى من خلالها دورًا رئيسيًا فى النمو الاقتصادى وذلك على النحو التالى:

١ - يساعد الاندماج الاقتصادى الإقليمى على التغلب على القيود التى تفرضها الأسواق الصغيرة على الإنتاج وبالتالى المساهمة فى انخفاض التكلفة وزيادة التنافسية والتوسع فى الصادرات غير التقليدية خاصة المنتجات الصناعية.

٢ - يوفر التكامل الإقليمى فرصة كبيرة للنمو الاقتصادى فى ضوء الحوافز المتاحة لتدفقات رأس المال الخاص وخلق فرص الاستثمار وجذب رأس المال الأجنبى.

٣ - إحداث تغييرات لتحقيق كفاءة الإنتاج نتيجة للتنافس المتزايد بين المنتجين داخل التجمع الاقتصادى وإزالة حواجز التجارة بين الدول الأعضاء بما يضمن استمرارية المؤسسات القادرة على توظيف الموارد فى مواجهة

التنافس الذى يفرضه التكامل الإقليمى، هذا بالإضافة إلى أن التكامل الإقليمى يشجع على اتخاذ سياسات الإصلاح الاقتصادى اللازمة للنمو والتنمية، ويوفر جهة مشتركة للدول الأعضاء فى المفاوضات الدولية لإزالة أوجه الخلل التى تعوق نموها الاقتصادى.

- ونخلص إلى أن لإفريقيا تاريخًا طويلاً فى التكامل الإقليمى، حيث ترجع بعض أشكال التكامل مثل تجمع شرق إفريقيا إلى الحقبة الاستعمارية، كما أنشئت بعض التجمعات الاقتصادية الإفريقية قبل التجمع الاقتصادى الأوربى فى عام ١٩٥٧ والذى أصبح نموذجًا تحتذى به إفريقيا ومناطق أخرى فى العالم فى سياسات التكامل الإقليمى، غير أن التكامل الإقليمى فى إفريقيا لم يحقق تطورًا محدودًا إلا بعد الاستقلال.

وقد كانت الخطوة الرئيسية فى تطور التكامل الإقليمى فى إفريقيا هى إنشاء وقيام منظمة الوحدة الإفريقية فى عام ١٩٦٣م لدعم الوحدة بين دول القارة الإفريقية، والقضاء على الإرث الاستعمارى الذى يهدف إلى تمزيق إفريقيا، والتخلص من سياسات الفصل العنصرى، وعلى الرغم من أن المنظمة دعت من بين أهدافها إلى تقوية التعاون بين الدول الأعضاء من أجل حياة أفضل للشعوب الإفريقية إلا أن هناك أولوية للأهداف السياسية عن تلك الأهداف الاقتصادية فى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية استنادًا إلى الاعتقاد بأنه عندما تتحقق الحريات السياسية فإن النمو الاقتصادى المطرد سوف يتحقق على نحو تلقائى.

وعلى الجانب الآخر ورثت الدول الإفريقية التى حصلت على استقلالها إقتصادًا هشًا يتعذر معه أن يكون أساسًا لنمو اقتصادى مطرد.

ولقد كانت هناك عدة أسباب داخلية وخارجية سياسية واقتصادية أدت إلى تهميش القارة فى الاقتصاد العالمى الحديث مما دفع الدول الإفريقية إلى التوسع فى التعاون الاقتصادى الإقليمى وشبه الإقليمى والتكامل فى إفريقيا خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، وبدأت منظمة الوحدة الإفريقية فى تطوير نفسها من منظمة سياسية إلى منظمة سياسية واقتصادية تدفع بالاندماج الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وتحقيقًا لهذا الهدف اعتمدت خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠م والتى ركزت على الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما شهدت عملية التكامل الإقليمى فى إفريقيا باعتماد المنظمة لمعاهدة أبوجا الاقتصادية عام ١٩٩١م بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكامل الاقتصاديات الإفريقية لتشجيع التنمية الذاتية المطردة.

إلا أن التكامل الاقتصادى فى إفريقيا لم يحقق التأثير المأمول فيه على عملية النمو والتنمية فى إفريقيا، الأمر الذى ينعكس فى حجم التبادل التجارى بين دول القارة ولقد حققت الكوميسا فقط من بين التجمعات الاقتصادية الإفريقية تقدمًا محدودًا حيث وصلت إلى مستوى منظمة التجارة الحرة (أدنى مستوى للتكامل الاقتصادى، ولعل أبرز مثل على عدم تحقيق تقدم فى تحرير التجارة بين الدول الإفريقية هو تجربة تجمع الأيكواس، ونتيجة لفشل التجمعات الاقتصادية الإقليمية فى إفريقيا فى إزالة الحواجز التجارية بين دول القارة، مازال مستوى التعاون التجارى بين دول القارة منخفضًا جدًا حيث لا يتعدى ١٠٪، ومع غياب اندماج السوق الفعال سوف تعجز إفريقيا عن جنى ثمار اقتصاديات الوفرة ولن تستطيع جذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنافسية والنمو السريع، وبينما تزداد حدة الفقر فى إفريقيا، نجدها منخفضة فى مناطق نامية أخرى بالعالم، هذا بالإضافة إلى أن إفريقيا مازالت بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المحددة بحلول عام ٢٠١٥م.

ومن ناحية أخرى فإن محدودية الإنجاز الإفريقى لا تقتصر فقط على اندماج السوق وإنما نجدها أيضًا فى مناطق حساسة أخرى مثل أسواق عناصر الإنتاج وتطوير البنية الأساسية والإقليمية وربط الإنتاج بين دول القارة وتوفير السلع العامة وتنسيق السياسات المالية وسياسة سعر الصرف وكذلك تطوير السياسات الإقليمية بالتعاون مع دول العالم فى قضايا التطوير والتنمية التى تهم إفريقيا.

ويعزى فشل عملية التكامل الاقتصادى فى إفريقيا فى تحقيق الأثر المرغوب فيه على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لعدة عوامل منها القصور

فى تصميم ورسم أهداف الأشكال المختلفة للتكامل الاقتصادى، والصراعات وعدم الاستقرار السياسى، والافتقار إلى الإدارة السياسية وهياكل الاقتصادات الإفريقية غير المرغوب فيها، والدوائر المحددة للتكامل الإقليمى، وعدم كفاية الآليات اللازمة للتعامل مع مشاكل التوزيع والتحويل، هذا بخلاف أن معظم التجمعات الاقتصادية فى القارة الإفريقية احتذت بالنموذج الأوربى لحرية النشاط الاقتصادى دون أن تعطى الأولوية لتحرير التجارة فيما بين الدول الإفريقية، والنموذج الأوروبى يتناسب مع الدول الصناعية التى تتوفر فيها بنية ومؤسسات متطورة وهياكل إنتاج متكاملة، لكنه يسبب مشاكل خطيرة للتجمعات الاقتصادية الإقليمية للدول النامية حيث الحواجز المفروضة على الانتقال والاتصالات واختلاف مستوى التنمية الصناعية بين الدول، وأن المطلوب لإفريقيا نموذج قابل لتطبيق التكامل الإقليمى الذى لا يتضمن فقط تحرير التجارة وإنما تخطيط للتنمية على المستوى الإقليمى، وتوزيع الصناعات بين دول المنطقة، وإنشاء مؤسسات التنمية الإقليمية والتكامل بين القطاعات، وتنمية البنية الأساسية وتنسيق السياسات الأساسية.

- ومن ثم يظل التكامل فى إفريقيا مسألة تفرض نفسها على الرغم من أداء القارة الضعيف فى هذا المجال على مدى السنوات الأربعين الماضية، ومع بزوغ القرن الجديد تواجه إفريقيا عدة تحديات أساسية (تعرضنا لها بالتفصيل) أمام التنمية تتضمن القضاء على الفقر والاندماج فى الاقتصاد العالمى.

ومن بين الدول الـ ٤٩ الأقل نموًا فى العالم نجد ٣٤ دولة فى إفريقيا، كما أن ٢٩ دولة من مجموع الـ ٣٥ دولة التى حددها تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ بوصفها الأدنى مرتبة من حيث التنمية البشرية توجد فى إفريقيا، كما يعيش حوالى نصف سكان إفريقيا فى فقر مدقع حيث وصل معدل الدخل اليومى إلى أقل من دولار.

كما يمثل نصيب إفريقيا فى التجارة العالمية ٢٪ مقارنة بـ ٣,٥٪ فى عام ١٩٨٠ و٢,٧٪ فى عام ١٩٩٠، وطبقًا لتقرير الاستثمار العالمى لعام ٢٠٠٠ يتضاءل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى إفريقيا حيث تصل إلى ١٪ من

إجمالى الاستثمارات المباشرة العالمية، هذا وتقف إفريقيا على هامش الاقتصاد العالمى والنظام التجارى المتعدد الأطراف بالإضافة، إلى مشاكل أخرى تواجهها القارة مثل مرض الإيدز وأمراض مزمنة أخرى وعبء الدين الخارجى.

ومن وجهة نظر البعض أن العولمة تعرض فرصًا كثيرة لدفع التنمية فى إفريقيا لكى تنشلها من هوة الفقر الذى تعانى منه، إن التكامل الإقليمى أمر حاسم لكى تستفيد إفريقيا من فرص العولمة ولتقليل المخاطر، وأنه لا يمكن جذب الاستثمارات إلى إفريقيا بدون سوق كبير واقتصاد قادر وبيئة سياسية مناسبة، ومن واقع الدروس المستفادة من التجربة الإفريقية مع التكامل الإقليمى، لابد من مواجهة بعض المسائل لتوظيف التكامل فى دفع آلتنمية والاستفادة من فرص العولمة على النحو التالى:

- يجب أن يكون اتجاه الاندماج الاقتصادى متكاملاً وكليًا بالتركيز على القضايا السياسية حيث إنه لابد من معالجة النظرة إلى القارة الإفريقية على أنها منطقة محفوفة بالمخاطر من خلال الهياكل الملائمة التى تتعامل مع التحدى السياسى لتحقيق السلام والاستقرار والأمن الإقليمى.

- هناك حاجة ماسة إلى ترشيد التكامل الإقليمى فى إفريقيا حيث لا تتحمل القارة تعدد التجمعات الاقتصادية الإقليمية من حيث الاختصاص والعضوية ويتعين أن يولى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقى أولوية مهمة لحل ومعالجة هذه المشاكل.

- يجب أن تركز عملية التكامل الإفريقى على شراكة جديدة ليس فقط بين الحكومات ولكن أيضًا بين الشباب النشط والسيدات والمجتمع المدنى والقطاع الخاص لتوجيه عملية التكامل لصالح الشعوب ولاستثمار الطاقات الإفريقية المنتجة فى عملية التنمية.

- ضرورة إعطاء أولوية للإنتاج وتكامل سوق عناصر الإنتاج وتطوير البنية الإقليمية وتنسيق السياسات والبرامج السياسية.

- ضرورة أن تنعكس الأهمية التى تعلقها الدول الإفريقية على التكامل الإقليمى فى عملية التنمية فى تخصيص الموارد وخلق الإطارات المؤسسية القومية من أجل التنفيذ الفعال لسياسات وبرامج التكامل الإقليمى(٨).

ومن ثم يمكن القول إن التكامل الإقليمى يعد مدخلاً حيويًا للاعتماد الجماعى لدول القارة على الذات، وأمرًا لازمًا لمواجهة التحديات الكبرى التى تواجه القارة لما يتيحه التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثير من الدول التى تفتقر إلى مقومات البقاء والاستقرار بفعل واقعها وحيزها الجغرافى، وما يفرضه من قيود على إمكانيات هذه الدول وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما دعاه وأكد عليه الفكر السياسى الإفريقى طويلاً وأدركته وإن لم تلتزم به الدول الإفريقية، وقد ارتبطت حركة التكامل الإقليمى فى إفريقيا منذ الستينيات من القرن العشرين بمساعى الدول الإفريقية لاستكمال استقلال إرادتها على الأصعدة المختلفة بعد حصولها على استقلالها المباشر عن الدول الاستعمارية.

وقد تنوعت مساعى وأشكال وأطر التكامل فى القارة ما بين أطر قارية شاملة وأطر إقليمية أو موضوعية جزئية وتفاوتت خبراتها من حيث النجاح والفشل(٩) ومن ثم نرى مسألة التكامل أصبحت غاية فى الأهمية فى ظل العولمة فهى ماكينة التوازن بين النمو والتمية، بل إنه يعنى الحد من الإجراءات الروتينية فى مجالات عديدة مثل الجمارك وحركة الأفراد والبضائع والتجارة السريعة بين الحدود، بل إن التكامل قد يمتد ليشمل البحوث العلمية، ولاشك أن نتائج ذلك سوف تنعكس بشكل إيجابى فتساهم فى رفع مستوى المعيشة، ومع ذلك يجب لفت النظر إلى أن للتكامل مشاكل متعددة لأن الشعوب مختلفة فى تاريخها وثقافتها وعاداتها، إلا أنه يمكن التغلب على هذه المشاكل بالإرادة السياسية المشتركة لدول القارة.

كما أنه يجب الأخذ فى الاعتبار والتحذير من دور الأطراف الخارجية التى قد تخسر نتيجة إنشاء كيان قوى مثل الاتحاد الإفريقى، ومن ثم ليس من المستبعد تدخلهم للتفرقة بين دول القارة ولو بتقديم مساعدات ومنع الأمر الذى

يحتم على دول الاتحاد الإفريقى وضع إطار قانونى ومؤسسى واضح ومحدد للاتحاد الوليد حتى يتمكن من المضى فى طريقه بنجاح.

وبعد أن تناولنا التحديات التى تواجه القارة الإفريقية يجدر بنا أن نتناول الآليات والأجهزة الفاعلة فى الاتحاد الإفريقى لمواجهة هذه التحديات.

●●●

المبحث الثانى

آليات الاتحاد الإفريقى الجديدة والفاعلة لمواجهة التحديات التى تواجه القارة الإفريقية

تمهيد:

بعد أن تعرضنا إلى التحديات التى تواجه القارة الإفريقية اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا والتى لا يمكن مواجهتها دون عمل جماعى مشترك من دول القارة، ذلك أن الكيانات الصغيرة فى عالم اليوم لم تعد قادرة وحدها على مواجهة التحديات التى تواجه قارة بأكملها، ذلك أن التنظيمات الدولية هى مرحلة متطورة من العلاقات الدولية التى تحقق التكامل بين الدول، وفى هذا الإطار، وانطلاقًا منه تأتى أهمية رصد وتحليل المؤسسات وآليات وأجهزة الاتحاد الإفريقى الجديدة والفاعلة للوقوف على مواطن القوة والضعف فى تلك الآليات والمؤسسات والأجهزة لتحقيق الوحدة الإفريقية والتكتل الإفريقى فى مواجهة هذه التحديات المعاصرة فى ظل العولمة.

ومن ثم تتناول الدراسة هذه الأجهزة والآليات للاتحاد الإفريقى على الوجه التالى:

أولاً: برلمان عموم إفريقيا:

جاء النص على إنشاء برلمان عموم إفريقيا فى الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى جديدًا على مستوى القارة حيث لم يكن للبرلمان وجود فى مشروعات التكامل الإقليمى قبل ذلك، اللهم إلا فى عام ١٩٩٣ حين هيمنت دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الأيكواس) فى ميثاقها أهمية وجود لجنة برلمانية مشتركة لدول الجماعة ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠١م، وانطبق ذلك أيضًا على الجماعة الإنمائية لدول الجنوب الإفريقى (سادك) والتى اتفقت عام ١٩٩٧ على إنشاء جهاز برلمانى مشترك رغم قيامها قبل ذلك بسنوات عديدة.

- وتأتى أهمية دراسة البرلمان لشعوب إفريقيا فى أنه يمثل كافة مصالح وشعوب القارة أى كافة القوى الاجتماعية والتيارات السياسية لدول القارة، ودور البرلمان الحقيقى فى إدارة الاتحاد ودرجة التماسك السياسى بين الدول الأعضاء والتعبير الدقيق عن مصالح شعوب القارة، الأمر الذى يعد بمثابة مؤشر حقيقى لمستقبل الاتحاد، لأن البرلمان يعد مؤسسة رقابية ونيابية من الشعوب الإفريقية على قادة القارة ونخبها الحاكمة، ومن ثم يتضح مدى التزام القادة الأفارقة بفكرة سيادة القانون والديمقراطية والوحدة الإفريقية.

- فالبرلمان هو المؤسسة الأكثر ارتباطًا بالشعوب والمعبرة عن إرادتها، وأعضاء البرلمان أكثر تنوعًا من أعضاء السلطة التنفيذية والقضائية من الناحية السياسية والحزبية وأيضًا من ناحية الانتماء إلى المناطق والأقاليم الجغرافية والثقافات المحلية المختلفة فى المجتمع، وتتميز البرلمانات أيضًا عن غيرها من المؤسسات بأنها تعمل فى إطار قاعدة المساواة بين أعضائها أغلبية ومعارضة معينين ومنتخبين سواء فى طريقة الانتخاب أو التعيين وفى صفتهم النيابية وفى حقوقهم وواجباتهم وحتى رئيس البرلمان اختصاصاته تنظيمية بالأساس أى أنه رئيس البرلمان وليس رئيسًا للأعضاء.

- ووظيفة التشريع هى أبرز ما يقوم به البرلمان، ورغم أن المبادرة باقتراح القوانين فى صورة مشروعات تأتى غالبًا من السلطة التنفيذية، فإن ذلك لا ينفى

دور البرلمان فى مناقشة المشروعات وتعديلها قبل الموافقة عليها وكذلك اقتراح قوانين جديدة، هذا وتعتبر عملية التشريع تجسيدًا لإرادة المجتمع وأولوياته سواء كان مجتمعًا وطنيًا أو إقليميًا أو قاريًا.

– وفى إطار تشكيل برلمان عموم إفريقيا فقد استقر الرأى على أنه خلال المرحلة الانتقالية سوف يتشكل على الوجه التالى:

١ – يتم تمثيل الدول الأعضاء فى البرلمان الإفريقى بعدد متساو من الأعضاء.

٢ – يتم تمثيل كل دولة عضو بخمسة أعضاء تكون من بينهم امرأة واحدة على الأقل.

٣ – يتعين أن يعكس تمثيل كل دولة تنوع الآراء السياسية فى كل برلمان وطنى أو فى جهاز تداولى آخر.

– ومن ناحية سلطات واختصاصات برلمان عموم إفريقيا، فإنه من المفترض أن يقوم برلمان عموم إفريقيا بأداء مهام وسلطات تشريعية تحددها له هيئة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وخلال الفترة الأولى من إنشائه يتولى وظائف وسلطات استشارية فقط ومن ذلك:

١ – مراجعة ومناقشة وإبداء الرأى فى أية مسألة سواء بمبادرة منه أو بناء على طلب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أو جهاز سياسى آخر، واتخاذ توصيات تبدو ملائمة من أجل العمل على احترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وثقافة الديمقراطية، بالإضافة إلى تعزيز الحكم الصالح وحكم القانون.

٢ – مناقشة ميزانيته وميزانية الجماعة الاقتصادية وتقديم التوصيات قبل موافقة المؤتمر عليها.

٣ – العمل من أجل تحقيق التجانس والتنسيق بين قوانين الدول الأعضاء.

٤ – تقديم توصيات تهدف إلى المساهمة فى تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية الإفريقية وتوجيه الاهتمام للتحديات التى

تواجه العملية التكاملية فى إفريقيا وكذلك استراتيجيات مواجهة هذه التحديات.

٥ - دعوة المسئولين فى المنظمة والجماعة لحضور اجتماعات البرلمان الإفريقى وتقديم الوثائق والمساعدة فى أداء مهامه.

٦ - دعم برامج وأهداف المنظمة والجماعة فى إقليم الدول الأعضاء.

٧ - تشجيع التنسيق والتجانس فى السياسات والإجراءات والبرامج والأنشطة الخاصة بالتجمعات الاقتصادية والهيئات البرلمانية فى إفريقيا.

٨ - وضع القواعد والإجراءات التى يسير عليها بما فى ذلك انتخاب رئيس له وتقديم الاقتراح لكل من مؤتمر الرؤساء ومجلس الوزراء بحجم وطبيعة فريق المساعدة اللازم لبرلمان عموم إفريقيا.

٩ - إنجاز أية وظائف أخرى تبدو ملائمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها فى المادة الثالثة من البروتوكول المنشئ لهذا البرلمان.

١٠ - توجيه الانتباه إلى التحديات التى ينبغى مواجهتها فى عملية تكامل إفريقيا لمواجهة وتعزيز برامج وأهداف الاتحاد الإفريقى فى الدوائر الانتخابية للدول الأعضاء، وتعزيز وتنسيق ومواءمة سياسات وإجراءات برامج وأنشطة المجموعات الاقتصادية والإقليمية والمحافل البرلمانية لإفريقيا.

هذا وفى إطار تناولنا للوثائق الخاصة بالبرلمان الإفريقى فإن هناك جملة من العقبات والتحديات التى تحول دون تحقيق أهداف البرلمان كأداة وخطوة على طريق تدعيم الاتحاد الإفريقى فى مواجهة تحديات القارة الإفريقية، وأن أبرز تلك العقبات يتمثل فى استمرار ظاهرة التمسك بالمساواة القانونية والسيادة، وغلبة المصالح القطرية والنخبوية الضيقة ولو على حساب مصالح الجماعية المشتركة على مستوى القارة، وتحييد دور الجماهير والشعوب فى هذا المقام، ومن هنا تبرز الحاجة إلى البحث عن إمكانات وضمانات تفعيل مؤسسات الاتحاد الإفريقى بصفة عامة وبرلمان عموم إفريقيا بصفة خاصة، ذلك أن تقوية الاتحاد الإفريقى تنعكس مباشرة إيجابيًا على البرلمان الإفريقى فى ظل علاقة المساندة بين الجانبين باعتبار علاقة الكل والجزء التى تربطهما معًا.

ومما لاشك فيه أنه لابد من تحقيق فكرة الروابط الثقافية حول وحدة الفكر والنضال المشترك وكذلك الروابط الاقتصادية حول التنمية المشتركة ومعالجة قضية المديونية الخارجية لإفريقيا بموقف إفريقي موحد، وأيضًا الروابط القانونية والسياسية حول العمل السياسي المشترك لتحقيق الديمقراطية لشعوب القارة، فضلاً عن أن قيام الاتحاد الإفريقي بفاعلية لمؤسساته يتطلب دعمًا دوليًا ولاسيما فيما يتصل بمسائل تمويل أنشطة الاتحاد وأجهزته وخاصة فى مراحله الأولى.

- وفى إطار تناولنا لدور برلمان عموم إفريقيا والبرلمانات الوطنية فى دعم الاتحاد الإفريقى وأجهزته فى مواجهة التحديات التى تواجه القارة الإفريقية، فإنه ومما لاشك فيه أنه من الناحية النظرية تمتلك البرلمانات من الوسائل والأدوات ما يجعلها فى مقدمة الأجهزة القادرة على دعم فكرة الاتحاد وأنشطته فى أرض الواقع، وذلك من خلال ما تصدره من تشريعات وما تمارسه من أنشطة الإشراف والرقابة على ممارسات السلطة التنفيذية، وما يصاحب ذلك كله من مناقشات وحوارات تسهم فى نشر فكرة الاتحاد الإفريقى وتدعيمه وإثارة الاهتمام بالعمل الإفريقى المشترك من خلال الاهتمام بالمبادرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الإفريقية على المستوى الرسمى الحكومى والشعبى فى ظل حقيقة أن البرلمان هو همزة الوصل بين الأجهزة التنفيذية وبين المواطنين فى أنحاء القطر المعنى.

- إن البرلمانات الوطنية والاتحادية والإقليمية مطالبة فرادى وجماعات بحث الخطى نحو مراجعة التشريعات المختلفة بهدف إزالة المعوقات أمام قيام الاتحاد الإفريقى ،وهو ما يقتضى فتح قنوات اتصال بين الأجهزة البرلمانية والمؤسسات البحثية داخل وخارج البرلمانات لطرح الرأى العملى بشأن إمكانات الوحدة الإفريقية والقدرات المتاحة لتعظيمها وتفعيلها، ومعرفة مواضع الضعف لتلافيها فى التنظيم الجديد وكذا محاولة ربط البرلمانات الإفريقية عبر استخدام التقنيات الحديثة بما يحقق التفاعل المباشر لاسيما فيما يتعلق بقضايا العمل المشترك وتبادل الرأى والمشورة بشأنه.

– وعلى صعيد التمثيل فى برلمان عموم إفريقيا وما تم الاتفاق عليه من تخصيص خمسة مقاعد لكل دولة، وبصرف النظر عن تعبير ذلك عن التمسك بالمفاهيم النظرية للمساواة، وعن الرغبة فى أن يكون التمثيل فى البرلمان تعبيرًا وتمثيلاً حقيقيًا عن جموع شعوب القارة وإمكاناتها، فإن إمكانية استخدام تلك المقاعد لصالح التعريف بالاتحاد الإفريقى ودعمه شعبيًا وذلك من خلال الاتفاق على إضافة خمس دوائر اعتبارية داخل كل دولة وفق النظام الانتخابى لكل منها يرشح فيها ويتنافس كل من يجد نفسه أهلاً لتمثيل بلاده فى برلمان عموم إفريقيا، فى ذات الوقت فإن هؤلاء الأعضاء بفضل انتخابهم عبر تلك الدوائر الاعتبارية سيقومون بمثابة مندوبين عن عموم إفريقيا لدى برلماناتهم الوطنية وحريصين على الدفاع عن المصلحة العامة للاتحاد، وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ضرورة تمتع هؤلاء الأعضاء فى حالة انتخابهم عبر الدوائر الاعتبارية بحصانة تحول دون فقدهم عضويتهم فى البرلمان الوطنى إلا عبر انتخابات أو بذات الطريقة التى اختيروا بها لعضوية برلمان الاتحاد.

ولعله مما يدعم الصفة التمثيلية لهؤلاء النواب السماح للجاليات الإفريقية فى الدول الإفريقية الأخرى بالمشاركة فى انتخاب هؤلاء النواب بما يشيع طابع التمثيل القارى لهؤلاء النواب، ويسهم فى بث الوعى بالمصير والمصالح المشتركة لشعوب القارة ومستقبلها، وتسويق فكرة الاتحاد بين الشعوب الإفريقية.

هذا وينبغى التأكيد على أن للقارة الإفريقية نظمًا حاكمة وشعوبًا تواجه تحديات ليست سهلة أو هينة ولكنها فى نفس الوقت ليست بالمستحيلة، وأن النجاح الحقيقى والدعم الفعلى لأهداف الاتحاد الإفريقى ومؤسساته سيظل رهنًا بمدى صدق الإدارة السياسية للدول الأعضاء شعوبًا وحكومات بفكرة الاتحاد والوحدة الإفريقية سبيلاً لمواجهة تحديات القارة الإفريقية فى ظل العولمة، وأنه لا سبيل لدول القارة سوى الاتحاد والعمل الجماعى المشترك.

إذ مما لاشك فيه أن القراءة الدقيقة والمتأنية للوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقى والبروتوكول المنشئ لبرلمان عموم إفريقيا تؤكد على وجود بعض

التطورات الإيجابية على طريق العمل الجماعى المشترك لدول القارة، فعلى الرغم من الإبقاء على عناصر ومقومات السيادة الوطنية للدول الأعضاء مثل مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء واحترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال فإن قانون الاتحاد الإفريقى أقر بمبدأ مشاركة الشعوب الإفريقية فى أنشطة الاتحاد فى مادته الرابعة.

كما أقر بحق الاتحاد فى التدخل فى دولة عضو طبقًا لما يقرره المؤتمر فى ظل ظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وأيا كان الأمر فإن البرلمان الإفريقى وإن ظل ذا اختصاصات إرشادية واستشارية غير ملزمة فإنه لن يقلل من قيمته فى التعبير عن الرأى العام الإفريقى، على أن تظل السلطة الحقيقية والفعلية فى أيدى مؤتمر الاتحاد.

ويمكن فى هذا السياق أن نشير إلى عدد من التحديات التى تواجه عمل برلمان عموم إفريقيا:

١ - اختلاف رؤية بعض دول القارة لمفهوم الديمقراطية، ومن ثم هل يمكن ضمان تمثيل كافة الاتجاهات والقوى السياسية فى دول القارة كما أشار إلى ذلك البروتوكول الخاص ببرلمان عموم إفريقيا.

٢ - إن التأكيد على مبدأ التمثيل المتساوى سوف يجعل المندوبين ممثلين لوجهات نظر دولهم ومن ثم تكريس تقاليد منظمة الوحدة الإفريقية ولا يتم التعبير عن التوجهات الحقيقية للشعوب الإفريقية، فكيف يمكن القول أن كلاً من نيجيريا وملاوى وكلا من جنوب إفريقيا وليسوتو على قدم المساواة من حيث التمثيل فى برلمان عموم إفريقيا رغم الكثافة السكنية المختلفة لدولهم.

٣ - ينبغى التأكيد على المشكلات الإفريقية الملحة مثل تفشى البطالة، وانخفاض مستوى المعيشة، وانتشار الأمراض المزمنة، وإهدار الموارد الوطنية فى الصراعات الأهلية والإقليمية، وعليه فإن التحدى الحقيقى يتمثل فى ضرورة تحويل هذه المشكلات إلى إمكانية وقدرات حقيقية من خلال زيادة وإسراع وتيرة العملية التكاملية فى إفريقيا.

٤ - إن النظرة الاستراتيجية التى يمكن أن ترسم بها مستقبل إفريقيا فى القرن الحادى والعشرين هى أنه لا سبيل لتحقيق النهضة الإفريقية، إلا من خلال العمل الجماعى المشترك لتحقيق التنمية المستدامة والوحدة الإفريقية، ومن ثم فعلى الشعوب والحكومات أن تعى أبعاد وطبيعة هذه التحديات إذا أرادت أن تواجه القارة تحدياتها الإفريقية والدولية فى ظل العولمة.

ثانيًا: مجلس السلم والأمن الإفريقى:

أجاز مؤتمر القمة الإفريقية الذى عقد فى ديربان/جنوب إفريقيا فى يوليو عام ٢٠٠٠ بروتوكول مجلس الأمن والسلم الإفريقى. كما قرر المؤتمر فى ذات الوقت استمرار عمل آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية حتى استكمال إجراءات إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقى وبهذا فإن المجلس سيحل محل الآلية فى مرحلته المقبلة.

هذا وقد نصت المادة الثالثة من القانون التأسيسى للاتحاد على أن أهداف الاتحاد الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها، كما نصت على تعزيز السلم والأمن والاستقرار فى القارة، فى حين تنص المادة الرابعة الخاصة بالمبادئ على وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية، وعلى تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر فى حين تنص الفقرة (٢) من ذات المادة على حق الاتحاد فى التدخل فى دولة عضو طبقًا لما يقرره المؤتمر فى ظل ظروف خطيرة متمثلة فى جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ومن ثم فإن القانون التأسيسى للاتحاد يكون قد حدد الإطار القانونى لمجلس السلم والأمن الإفريقى المقترح رغم أنه لم يدرجه ضمن أجهزة الاتحاد اكتفاء فى مرحلة سابقة بآلية منع وإدارة وتسوية الصراعات، وفى هذا الإطار أصدر مؤتمر الاتحاد الإفريقى فى (٩ يوليو ٢٠٠٢، بديربان/جنوب إفريقيا بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقى للاتحاد الإفريقى.

ونتعرض لأهم ماجاء فى هذا البروتوكول على الوجه التالى:

- إنه جهاز لصنع القرار فيما يتعلق بمنع وإدارة وتسوية الصراعات وسيعاون المجلس كل من اللجنة «المفوضية، ومجمع الحكماء ونظام للإنذار القارى المبكر وقوة إفريقية للتدخل السريع وصندوق خاص.

- تتمثل أهداف المجلس فى تعزيز السلم والأمن والاستقرار فى إفريقيا، ومنع الصراعات وصنع وبناء السلام، وتنسيق الجهود القارية لمنع وحصار الإرهاب الدولى، وتطوير سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد، وتعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- كما تتمثل مبادئ المجلس فى التسوية السلمية للمنازعات والصراعات، والاستجابة المبكرة لاحتواء الأوضاع الصراعية التى يمكن أن تتطور إلى أزمات، والتفاعل المتبادل بين التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، وتحقيق الأمن للشعوب والدول واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء والمساواة فى السيادة، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واحترام الحدود القائمة وقت الاستقلال، وحق التدخل فى الحالات المنصوص عليها فى المادة الرابعة من قانون الاتحاد والمتمثلة فى جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

- وفيما يتعلق بتشكيل المجلس، فإن المجلس سيشكل من ١٥ عضوًا منتخبًاعلى أسس متساوية منهم عدد عشرة أعضاء ينتخبون لمدة عامين، وخمسة أعضاء ينتخبون لمدة ثلاث سنوات لتحقيق الاستمرارية، مع مراعاة التمثيل الإقليمى المتساوى والدورى فى العضوية من جانب المؤتمر (الجمعية) عند الانتخاب، على أن يلتزم الأعضاء بأهداف الاتحاد، ويكون لكل عضو القدرة على تحمل الالتزامات الملقاة على عاتقه بموجب العضوية، كما يكون للعضو القدرة على إرسال بعثة مؤهلة لدى مقر الاتحاد والأمم المتحدة تكون قادرة على تحمل الأعباء الملقاة على عاتقها بما فى ذلك الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الاتحاد.

- كما أن للمجلس حق إنشاء أجهزة فرعية كلما كان ذلك ضروريًا للقيام بوظائفه بكفاءة وتشمل هذه الأجهزة لجانًا مؤقتة للوساطة والتوفيق والتحقيق تتكون من دولة أو عدة دول ويمكن للمجلس أن ينظر فى أمر إنشاء أشكال من لجان خبراء عسكريين وقانونيين وغيرها.

- ورئاسة المجلس يتم تناوبها شهريًا بين أعضاء المجلس على أساس الترتيب الأبجدى للأسماء، ويقوم رئيس اللجنة تحت إشراف مجلس السلم والأمن وبالتشاور مع الأطراف المتورطة فى الصراع ببذل الجهود واتخاذ كل المبادرات المناسبة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس وإعداد التقارير الدورية والوثائق التى تمكن المجلس وأجهزته الفرعية من أداء دورها بفعالية، ويساعد رئيس اللجنة مفوض للسلم والأمن، ولتحقيق هذا الهدف يتم إنشاء سكرتارية للمجلس تكون مسئولة عن التعامل مع وسائل منع وإدارة وتسوية الصراعات.

- وتتكون لجان المجلس:

١ - مجمع الحكماء يتشكل من خمس شخصيات لها مكانتها لدى جميع قطاعات المجتمع، وذات إسهام فى مجالات السلم والأمن والتنمية فى القارة، ويقوم رئيس اللجنة (المفوضية) باختيارهم بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس التمثيل الإقليمى ويتولى المؤتمر (الجمعية، تعينهم لمدة ثلاث سنوات).

٢ - نظام الإنذار القارى المبكر.

٣ - قوات التدخل السريع وتتشكل من عنصر مدنى وعسكرى وتكون متواجدة فى دولها ومستعدة للتدخل السريع، ويتولى رئيس اللجنة (المفوضية) تعيين ممثل خاص وقائد لهذه القوات.

٤ - اللجنة العسكرية وتتشكل من ضباط كبار من الدول أعضاء مجلس السلم والأمن لإسداء النصح والمساعدة للمجلس.

٥ - الصندوق الخاص والذى يطلق عليه صندوق السلام، ويتحصل على موارده من مساهمات الدول الأعضاء ومن أية مصادر داخل إفريقيا بما فى ذلك

القطاع الخاص والمجتمع المدنى والأفراد ومن التبرعات من خارج إفريقيا شريطة ألا يتعارض ذلك مع أهداف ومبادئ الاتحاد ويمكن الإشارة إلى أن البروتوكول قد تجاهل تمامًا دور المجلس التنفيذى للاتحاد وذلك بالمخالفة لنص المادة التاسعة (فقرة ٢) من القانون التأسيسى للاتحاد والخاصة بسلطات ومهام الموتمر (الجمعية) والتى تنص على مسئولية المؤتمر فى إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذى حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة واستعادة السلام، وفى المقابل فإن البروتوكول أعطى الدور الأكبر فى هذا المجال لرئيس اللجنة (المفوضية) سواء من حيث اختيار أعضاء مجمع الحكماء، وسواء من حيث القيام بالمبادرات المتعلقة بمنع وإدارة وتسوية الصراعات ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس السلم والأمن وإعداد التقارير الدورية والوثائق التى تعرض على المجلس.

- ونتيجة لتجاهل البروتوكول إلى حد كبير لدور المنظمات الإقليمية فى القارة فإنه اكتفى فيما يتعلق بقوات التدخل السريع بأن تظل هذه القوات مستعدة فى دولها انتظارًا لاستدعائها دون إشارة إلى تدريبات مشتركة على المستوى الإقليمى كمرحلة أولية، مما يضفى تعقيدات على عملية استدعاء هذه القوات والتأكد من مدى أن تكون مستعدة من جهة والقدرة على التنسيق مع قوات من دول متعددة من جهة أخرى[٢].

إلا أنه يمكن القول أن الاتحاد الإفريقى قد وضع مبادئ جديدة فى العمل الإقليمى القارى من أجل السلام وهو ما يتبين من نقطتين مهمتين إحداهما تتعلق بحق التدخل من قبل الاتحاد والثانية تتعلق بوضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية نتناولهما على الوجه التالى:

أولاً: حق التدخل المقيد من قبل الاتحاد لفرض السلام:

بمقتضى مبادئ الاتحاد الإفريقى، أصبح من حق المؤتمر (الجمعية) إصدار قرارات بتدخل الاتحاد فى ظل ظروف محددة كجرائم الحرب والإبادة الجماعية

والجرائم ضد الإنسانية فى الدول الأعضاء، كما أصبح من حق الدول الأعضاء طلب التدخل من الاتحاد الإفريقى لإعادة السلام والأمن.

وتلك نقلة نوعية جديدة للعمل الجماعى الهيكلى لم تكن موجودة من قبل. فعلى مدار ثلاثين عامًا تقريبًا من عام ٦٣-١٩٩٣م تعاملت منظمة الوحدة الإفريقية مع الصراعات الداخلية بقدر من الاستنكار والتردد فى معالجة تلك القضايا باعتبارها قضايا داخلية، ومن ثم أظهرت عدم رغبتها فى التورط فى الحروب الأهلية، وظل مبدأ المنظمة هو عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء إعمالاً للمادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. ولكن منذ التسعينيات من القرن الماضى بدأت مرحلة جديدة فى علاقات منظمة الوحدة الإفريقية بالمسائل الداخلية وخاصة فى حالة الصراعات وتميزت هذه المرحلة بتأسيس آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات عام ١٩٩٣م، حيث أصبح السلام والأمن والاستقرار من المسائل التى ترتبط فى نظر منظمة الوحدة الإفريقية بصلاح الحكم واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وهى كلها من القيم والمعايير الجديدة التى شاعت على مستوى العالم فى ظل النظام العالمى الجديد.

ومع ذلك يمكن القول أن التدخل لحفظ السلام وفرضه لأول مرة يمثل نقلة نوعية فى ظل الاتحاد الإفريقى، غير أن هذه النقلة النوعية الجديدة ينبغى أن توضع فى سياقها القانونى الصحيح، فالأهمية القانونية لحق الاتحاد فى التدخل تتحدد فى واقع الأمر وفقًا لعدة اعتبارات أهمها:

- إن حق الاتحاد فى التدخل ورد فى سياق المادة التى تتناول المبادئ وهو ما ينتهى بالحق لأن يكون مجرد إعلان النوايا أكثر من كونه التزام تعاقدى بالمعنى القانونى الدقيق.

- إن حق الاتحاد الإفريقى ليس حقًا مطلقًا بل هو حق محدد أو مقيد بجرائم معينة أو حالات محددة وفقًا للنص الوارد بالقانون التأسيسى وهى بالتحديد ثلاث حالات (جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية) حيث كلها حالات أصبحت تستدعى التدخل من قبل الجماعة الدولية

فى المفهوم الدولى المعاصر فيما يعرف الآن بالتدخل لأغراض إنسانية من قبل الجماعة الدولية.

- إن قرار التدخل يصدر من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقى وهذا يعنى موافقة جميع الدول الأعضاء بالإجماع أو على الأقل بأغلبية ثلثى الدول الأعضاء فى الاتحاد إن تعذر توافر الإجماع وهذا يمثل ضمانة كافية لعدم التعسف فى استخدام حق الاتحاد فى التدخل.

- إن تدخل المنظمات الإقليمية فى أغراض حفظ السلام أو فرضه إنما تخضع فى السياق العام لميثاق الأمم المتحدة وإشراف مجلس الأمن، الذى ينبغى أن يكون على بينة كاملة بأى عملية تدخل حتى ولو قامت بها منظمات إقليمية أو فرعية وهو ما يمثل ضمانة أخرى لعدم المغالاة أو التطرف فى استخدام حق الاتحاد فى التدخل. والتدخل الجماعى من قبل الاتحاد سيوفر دون شك فرصة أكبر لإحلال السلام فى القارة ويقطع الطريق أمام التدخلات الأخرى سواء من قبل الدول الإفريقية فرادى أو من قبل التدخلات الأجنبية التى عانت منها القارة كثيرًا.

ومع ذلك يظل مبدأ التدخل الجماعى الإقليمى محفوفًا ببعض المحاذير وأول هذه المحاذير يتمثل فى غيبة وفاق إقليمى حول بعض المفاهيم المرتبطة بعملية مثل مفهوم جرائم الحرب ومفهوم الإبادة الجماعية ومفهوم الجرائم الإنسانية، لذا ينبغى الاتفاق على تحديدها حتى لا يكون ذلك سببًا فى الخلاف بين الدول الأعضاء ويؤدى إلى مزيد من الصراعات، وثانى هذه المحاذير هو العجز الإفريقى عن تدبير القدرات المادية لبناء قوة إفريقية قادرة على التدخل السريع فى الأزمات وأسباب هذا العجز مازالت قائمة فى ظل الاتحاد أولها عجز الدول الأعضاء عن سداد أنصبتها لدى منظمة الوحدة الإفريقية واستمرارها فى ذلك فى ظل الاتحاد الإفريقى وذلك يحتاج إلى تفهم إفريقى من قبل الدول الأعضاء لأهمية النظرة الاستراتيجية لدور الاتحاد الإفريقى على حسم الصراعات وذلك من خلال موارده الذاتية دون الاعتماد على المنظمة العالمية.

ثانيًا: وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية:

ورد هذا المبدأ فى إطار القانون التأسيسى للاتحاد فى المادة الرابعة/ الفقرة (د) (المبادئ) والتى نصت على «وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية، وقد حاولت منظمة الوحدة الإفريقية أن تقيم نظامًا دفاعيًا للعمل المشترك من خلال تنسيق السياسات الدفاعية وبصفة خاصة ضد التهديدات الخارجية وخاصة ضد الدول الاستعمارية والنظم العنصرية، غير أن هذا الأمر لم يكن يستند إلى أساس ثابت من ميثاق المنظمة، حيث نصت المادة الثانية من ميثاق المنظمة ضمن أهدافها الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها وفى هذا الإطار تم إنشاء لجنة الدفاع وهى لجنة متخصصة مستقلة تضم الوزراء المتخصصين فى الدفاع أو أى وزراء مفوضين من قبل حكوماتهم ومقرها أديس أبابا حيث تعمل تحت إشراف الأمانة العامة.

ومما لاشك فيه أن اللجنة كانت أضعف من أن تعبر عن آمال كثير من دول القارة فى بناء نظام للأمن والدفاع القارى مما ترك الباب مفتوحًا أمام طرح أفكار ومشروعات طموحة، منها مقترح القيادة الإفريقية العليا الذى اقترحه الرئيس الغانى الراحل كوامى نكروما منذ بداية الستينيات من القرن الماضى، واقتراح سيراليون عام ١٩٦٥ بإنشاء منظمة دفاع إفريقية، واقتراح نيجيريا عام ١٩٧٢م بضرورة إنشاء قوة طوارئ عسكرية إفريقية خاصة، واقتراح فى إطار لجنة الدفاع فى اجتماعها فى إبريل ١٩٧٩م بأهمية إنشاء «قوة دفاع منظمة الوحدة الإفريقية، فضلاً عن مقترحات بإنشاء قوة حفظ سلام إفريقية والذى جاء من خلال مؤتمرات الفرانكفونية منذ مؤتمر داكار عام ١٩٧٧م، مرورًا بمقترح خاص بإنشاء مجلس أمن إفريقى إلى غير ذلك من المقترحات التى لم تتوفر لها الإرادة السياسية لدول القارة كى ينفذ أى منها فى عهد منظمة الوحدة الإفريقية.

ومما لاشك فيه أن الصيغة التى يطرحها القانون التأسيسى للاتحاد والمتمثلة فى وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة سوف تنتظر الترجمة الفعلية والحقيقية لها فى ظل بيئة جديدة، فالكتل الإقليمية الأخرى على مستوى العالم

قد أحرزت تقدمًا كبيرًا في بناء سياسات دفاعية مشتركة كالاتحاد الأوروبي مثلاً الذي أسندت له مسئوليات تتعلق بالدفاع المشترك وتطوير السياسة الأوروبية في مجالي الأمن والدفاع وهذه السياسة بدورها تستند إلى الشرعية التي تمنحها لها عملية التكامل الأوروبية، كما أنها تمثل جزءًا من عملية أخرى أكثر اتساعًا لبناء الهوية السياسية للقارة الأوروبية، هذا وقد تم تحديد المعايير التي ترتكز عليها عملية تطوير السياسة الأوروبية في الأمن والدفاع في المجلس الأوروبي الذي عقد في كولونيا بألمانيا في يونية عام ١٩٩٩م. وفي فيرا في يولية ٢٠٠٢ وهي تضع الأسس الحقيقية لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة وهي تنطوي على تزويد الاتحاد الأوروبي بالقدرة على اتخاذ القرار بشكل مستقل في العمليات العسكرية للتدخل في مناطق المصالح المشتركة أو مناطق النزاع.

أما على مستوى الاتحاد الإفريقي فإن خطوات تنسيق وبناء سياسة دفاعية مشتركة لم تتخط مرحلة البداية المبكرة جدًا وتحتاج لخطوات مؤسسية فعالة من قبيل تنظيم اللقاءات المشتركة بين وزراء الدفاع الأفارقة ورؤساء هيئة أركان الجيوش بالشكل الذي يسهل عملية التخطيط والتدريب للعمليات المشتركة من قبل الجيوش الإفريقية ووضعها في حالة استعداد مع دراسة للإنذار المبكر لحالات الصراع والحروب الأهلية داخل دول القارة.

كما أن توحيد المصطلحات العسكرية ولغة التفاهم بين جيوش تنتمي لثقافات مختلفة، وكذلك فإن عملية التنسيق بين الإطار القاري من خلال الاتحاد الإفريقي والأطر الإقليمية الفرعية كالكوميسا ودول الساحل والصحراء غاية في الأهمية، وصولاً إلى تأسيس منظمة قارية للأمن والتعاون والتنمية، تطرح اتفاقية شاملة لعدم الاعتداء والدفاع المشترك في إطار قاري وتدور حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا.

على أية حال فإن الاتحاد الإفريقي قد وضع منهجًا جديدًا في إطار السياسة الدفاعية للقارة وقيم جديدة تحظى بإجماع إفريقي وهو حق التدخل للاتحاد بقرار من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الحالات الحرجة والمتفاقمة، كما

أن القانون التأسيسى قد أكد على بناء نظام إفريقى فعال للأمن الجماعى خاصة عن طريق وضع سياسة دفاعية قارية مشتركة، إن هذا التطور يحقق أملاً إفريقيًا خاصة إذا ما توافرت الإرادة السياسية الإفريقية من جانب القيادات والشعوب الإفريقية فى بناء نظام مؤسسى قارى وفعال قادر على نقل إفريقيا من حالة الصراعات وعدم الاستقرار إلى حالة من الأمن والسلام تحقق التنمية المنشودة وتقضى على المجاعات والفقر والأمراض فى القارة(٣).

ونخلص إلى أنه:

يعتبر مجلس السلم والأمن هو الإطار الجديد للارتقاء بالأمن الجماعى من جانب الاتحاد الإفريقى بوصفه جهازًا لاتخاذ القرار بشكل دائم لمنع وإدارة وتسوية المنازعات، كما يشكل نظامًا للأمن الجماعى والإنذار السريع بما يمكن من استجابة سريعة وفعالة فى حالات وجود منازعات أو أزمات فى إفريقيا وتتمثل أهدافه فى الارتقاء بالأنشطة الداعية للسلم وإعادة البناء بعد المنازعات وإقامة نظام للدفاع الإفريقى المشترك، والارتقاء بالديمقراطية والحكم ويتبع المجلس المبادئ المنصوص عليها فى القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى وإن كان يضيف إليها مبادئ مكملة تتمثل فى الاستجابة السريعة للسيطرة على الأزمات والاعتماد المتبادل بين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وأمن الشعوب والدول.

وبهذا يعتبر مجلس السلم والأمن بمثابة تغيير عميق فى الرؤية العملية للسعى لإقرار السلم والأمن الجماعى فى إفريقيا، مما يعد مرحلة متقدمة على إعلان القاهرة عام ١٩٩٣ المنشئ لآلية منع وإدارة وتسوية المنازعات بداخل منظمة الوحدة الإفريقية، لأن مجلس السلم والأمن قد وضع بعدًا جديدًا فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الإقليميين تركز على مبدأ التدخل.

هذا ويعتبر قيام الاتحاد الإفريقى بوضع البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقى بمثابة قفزة نوعية فى تنفيذ الهياكل المؤسسية للاستجابة للأزمات فى القارة، وتترجم عملية تنظيم الاستجابة الجماعية للقارة

للمنازعات سواء الداخلية أو ما بين الدول إرادة سياسية وتعهدًا استراتيجيًا للقيام بأعمال بناء السلم على الأراضى الإفريقية، بمعنى التمسك بأفرقة السعى والعمل على الحفاظ على الأمن الجماعى، وفى إطار المحتوى الإفريقى الذى يعتمد على هيكلة السلام كنموذج للسلوك الجماعى يتعين على الدول الأعضاء فى مجلس السلم والأمن القيام بمسئوليات أساسية فيما يتعلق بحفظ الأمن الجماعى الإقليمى، ويتعين عليهم ليس مجرد إخفاء الطابع الشرعى للهيمنة الرمزية من جانب التنظيم الإفريقى الجديد وإنما أيضًا تأكيد وضعيتهم المتميزة رمزيًا على غيرهم من الدول، وعلى المجلس أن يدرج عمله فى إطار استراتيجيات تكفل له الإسراع بالخروج من الظروف الخلافية وتدعيم عملية الوقاية من المنازعات وتقوية السلام.

- لكن هناك سؤالاً دائمًا ما يطرح نفسه وهو كيفية الخروج من المنازعات فى عصر الاتحاد الإفريقى: أبعاد عملية جديدة، وبعبارة أخرى كيف يمكن لمجلس السلم والأمن والذى ينظر إليه بأنه مظلة الأمن الجماعى القارى أن يطور أبعاد عملية محتملة تمكنه من أن يكون بالفعل إدارة للسلم والأمن الجماعى.

ويمكن فى هذا الشأن التمييز بين نوعين من المنازعات التى يتعين على الاتحاد الإفريقى مواجهتها، الأولى هى الصراعات الشديدة والصراعات البسيطة، وتتطلب الأولى تدخلاً عسكريًا، بينما يمكن إيجاد صيغة توفيقية للحل بالنسبة للنوع الثانى من المنازعات.

فبالنسبة للمنازعات الشديدة التى تتطلب حلاً عسكريًا أن تندرج فى المحاور الآتية:

- الحفاظ على انتصارات الفصائل ودعمها باعتبار أنها الطريقة الأسهل والأسرع للانتقال من حالة الحرب إلى السلم هى الانتصار بمعنى الانتصار العسكرى لأحد أطراف النزاع.

- مراقبة المجالات الحدودية الخلافية مثلما هو الحال بالنسبة لمنطقة نهر «مانو» بين ليبيريا وغينيا كوناكرى والمنطقة الحدودية بين تشاد وإفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات العظمى وغيرها.

- ضمان تنفيذ اتفاقيات السلام.

أما بالنسبة للمنازعات الخفيفة فيمكن حلها من خلال المحادثات والمفاوضات، وعن طريق مبادرات الوساطة المانعة بهدف فرض نوع من الحل التوفيقى أو الحلول الوسط أو الضغط على الفرقاء، أى الوساطة المانعة أو الوقائية وفرض الحلول الوسط أو الحلول التوفيقية.

كما أنه يجب ألا يعتمد عمل الاتحاد الإفريقى من أجل تحقيق السلم والأمن الجماعى فى القارة على الظروف والأحوال التى تشكل تهديدًا للسلام، وحتى يتسم هذا العمل بالفاعلية والاستمرارية فيجب أن تتم فى السلام برمته سواء قبل أو بعد النزاع، ونظرًا للطبيعة الشاملة للأمن الجماعى والتى تشكل الإطار المرجعى لعمل الاتحاد الإفريقى، فإن منع وقوع النزاعات والتدعيم الهيكلى للسلم يمكن أن يتخذ عدة مبادرات وهى:

- خلق مجتمعات آمنة كأفضل وسيلة لضمان الأمن الجماعى

- إضفاء الطابع السلمى على المجتمع المدنى.

- التنمية السياسية.

- اتخاذ تدابير ضد المنازعات عن طريق التعبئة القارية والدولية ضد هذه المنازعات.

- تقوية الآليات المحلية للوقاية من المنازعات.

- انتهاج دبلوماسية السلام التى تعتمد على القضاء على الظلم وعدم المساواة والفقر وتدعيم القضاء والتعليم وتحقيق الوفاق داخليًا وخارجيًا.

ثالثًا: المصرف المركزى الإفريقى:

نصت المادة التاسعة عشرة من القانون التأسيسى لوثيقة الاتحاد الإفريقى

على إنشاء مصرف مركزى إفريقى يتحدد نظامه ولوائحه بموجب بروتوكول خاص، كما نصت ديباجة هذا القانون على حاجة الدول الإفريقية للتعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى إفريقيا، والتصدى بصورة أكثر فعالية للتحديات التى تواجه القارة الإفريقية والتى تفرضها العولمة فى ظل النظام الدولى الجديد، ونصت أيضًا الفقرة الثالثة من المادة الثالثة والثلاثين الخاصة بالترتيبات الانتقالية والأحكام النهائية على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون، وضمان إنشاء الأجهزة المنصوص عليها بموجبه وفقًا لأية توجيهات أو قرارات قد تعتمدها الأطراف فى هذا الشأن خلال الفترة الانتقالية المذكورة الأولى من ذات المادة.

ولما كان هدف إنشاء البنك المركزى الإفريقى قد ورد من حيث توقيته الزمنى فى المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادى المنصوص عليها فى معاهدة أبوجا الاقتصادية وكان للقانون التأسيسى للاتحاد الأسبقية على أى أحكام فى المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية التى لا تتفق معها أو تعارضها فإنه بذلك يكون دور البنك المركزى الإفريقى الذى يدير السياسة النقدية بنظمها المختلفة على مستوى القارة بأكملها قد حل أجله ووجب طرحه على مؤتمر رؤساء وحكومات الاتحاد الإفريقى.

- ومن ثم فإن الدور المنتظر للمصرف المركزى الإفريقى سيختلف من مرحلة إلى مرحلة أخرى تبعًا لمراحل التكامل الاقتصادى المتحققة على مستوى التجمعات الاقتصادية الإقليمية والتى هى المدخل الذى اختارته القارة الإفريقية لتحقيق التكامل الاقتصادى بحسب نصوص القانون التأسيسى للاتحاد، وعلى ذلك فإن أهداف المصرف المركزى الإفريقى حتى اكتمال السوق الإفريقية المشتركة يجب أن تختلف عن أهدافه فى المرحلة التالية لاكتمال هذه السوق، ومن ثم فإن هدف تعزيز حرية التجارة وزيادة كثافتها فيما بين الدول الإفريقية يعد أحد هذه الأهداف التى وضحتها أغلب التكتلات الاقتصادية الفرعية القائمة فى مقدمة أولوياتها، وعلى ذلك فإن دور المصرف المركزى الإفريقى

يجب أن يستهدف من الآن إنشاء غرفة مقاصة لتسوية حسابات الدول الأعضاء، إذ إن ذلك الهدف سوف يترتب عليه خروج معاملات تجارية بين الدول الأعضاء من دائرة التعامل الفعلى بالعملات الحرة والاكتفاء بالتعامل عليها حسابيًا أى سيترتب عليه توفير فى النقد الأجنبى المتاح للدول الأعضاء.

- يجب أن يستهدف البنك المركزى الإفريقى فى هذه المرحلة إنشاء قاعدة بيانات عن الاقتصادات الإفريقية وأن تكون هذه القاعدة متاحة للنشر فى شكل تقرير سنوى، فضلاً عن إمكانية إتاحتها على شبكة المعلومات الدولية، وبطبيعة الحال يجب أن تركز هذه القاعدة على المعلومات الخاصة بالسياسة النقدية ومؤشراتها فى الدول الإفريقية، إن هذه القاعدة يمكن أن تساعد صناع القرار الاقتصادى والباحثين فى مجال الاقتصاد النقدى والمالى للدول الإفريقية بشكل خاص وباحثى الاقتصاد الأفريقى بشكل عام.

- التنسيق فيما بين محافظى البنوك المركزية فى الدول الأعضاء بإتاحة اجتماع دورى يتم فيه عرض المشكلات وتبادل الآراء فى ضوء معايير قياسية للمؤشرات الاقتصادية كنسبة الدين العام/ الناتج المحلى الإجمالى، أسعار الفائدة، معدلات التضخم، منح الائتمان على أن يشمل تطور العمل فى هذا المجال وضع قوائم إرشادية موحدة للعمل المصرفى فى الدول الأعضاء وذلك لتعظيم منافع الاتحاد النقدية وخفض تكلفته.

وعلى ذلك فإن المصرف المركزى الإفريقى فى ضوء هذه الأهداف يمكن أن يكون هيكله التنظيمى على النحو التالى كما عرضه أستاذنا الدكتور فرج عبدالفتاح - أستاذ الاقتصاد بمعهد البحوث الإفريقية.

- مجلس محافظى البنوك المركزية الإفريقية ويعقد اجتماعاته بشكل دورى لتحديد الأهداف الرئيسية للسياسةالنقدية فى إفريقيا ومتابعة الأداء للبنوك المركزية الإفريقية فى نطاق الأهداف الموضوعة، وترفع تقارير هذا المجلس لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

- لجان فنية متخصصة وتتعقد هذه اللجان كلما دعت الحاجة لانعقادها ويمكن أن تشمل هذه اللجان على لجنة خاصة لمتابعة معدلات التضخم، ولجنة

خاصة لمتابعة معدلات نمو العرض النقدى، ولجنة خاصة لمتابعة الدين العام وتطوره، ولجنة خاصة لمتابعة أسعار الفائدة فضلاً عن لجنة المقاصة بين البنوك المركزية للدول الأعضاء، وترفع تقارير هذه اللجان إلى مجلس المحافظين.

- السكرتارية التنفيذية حيث يقع عبء إدارة العمل اليومى على عاتق هذه السكرتارية، ويدخل فى اختصاصها الإعداد لعقد الاجتماعات الخاصة باللجان الفنية، ومجلس محافظى البنوك المركزية وإعداد جداول الأعمال حسبما تتقرر موضوعاته بمعرفة مجلس المحافظين.

ويلى هذه الأهداف أهداف للمصرف المركزى الإفريقى بعد اكتمال السوق الإفريقية المشتركة إذ يضاف إلى جانب الأهداف السابقة مجموعة أخرى من الأهداف الخاصة بعرض النقود، ومعدلات منح الائتمان المحلى بما يتناسب مع طبيعة مرحلة التنمية التى تمر بها كل دولة من الدول الأعضاء، كما يمكن بدء الوحدة النقدية بإصدار العملة الإفريقية الموحدة فى الدول التى تستوفى شروط مؤشرات الأداء الاقتصادى الخاص بمعدلات التضخم والدين العام وأسعار الفائدة، على أن يعطى لباقى الدول الأخرى التى لم تستوف هذه الشروط فترات زمنية لتوفيق أوضاعها النقدية، والدخول إلى الوحدة النقدية.

ولاشك أن وجود الوحدة النقدية بين مجموعة من الدول الأعضاء يستدعى وجود المصرف المركزى الإفريقى كهيكل مؤسسى قائم ومستمر ويمارس وظائفه فى مجال إصدار النقد ومراقبة الائتمان والرقابة على البنوك التجارية فضلاً عن القيام بوظيفته كبنك للحكومات.

ومن ثم نتتهى إلى ضرورة تحديد أهداف المصرف المركزى الإفريقى فى ضوء مرحلة التكامل الاقتصادى التى تتم، على أن يتم توسيع نطاق هذه الأهداف كلما تم إحراز تقدم على مستوى التكامل حتى الوصول للوحدة النقدية التى تغطى دول القارة.

رابعًا: محكمة عدل إفريقية للاتحاد الإفريقي:

نصت الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقي في المادة الثامنة عشرة على أن يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد وأن يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها، ومما لاشك فيه أن عناية واضعي القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي بالنص على إنشاء جهاز قضائي في إطار المنظومة المؤسسة لهذا الاتحاد إنما تشكل تطورًا مهمًا ومستحدثًا على صعيد دعم العمل الإفريقي المشترك والموحد خاصة وأن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية التي جاء الاتحاد الإفريقي ليحل محلها قد خلا من مثل هذا الجهاز مكتفيًا فقط بالإشارة إلى ما عرف بلجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم.

وكما هو واضح من النص فقد نص على إنشاء محكمة عدل، على أن يتم لاحقًا ومن خلال بروتوكول خاص بوضع النظام الأساسي لهذه المحكمة والذي يتكفل بتحديد طريقة تشكيلها وبيان اختصاصاتها وآلية العمل في إطارها بوصفها جهازًا قضائيًا دوليًا. والواقع أن مثل هذه الحاجة الملحة لهذا الجهاز القضائي للاتحاد إنما ترجع إلى عدة اعتبارات أولها:

- أن وجود مثل هذا الجهاز ضروري اتساقًا مع الاتجاه العام في قانون المنظمات الدولية والذي بمقتضاه أصبح وجود مثل هذا الجهاز أمرًا مهمًا ولا غنى عنه.

- وثاني هذه الاعتبارات يتمثل في ضرورة استكمال البناء القانوني المؤسسي للاتحاد فكما سبق القول فإن الاتحاد الإفريقي - بوصفه شكلاً من أشكال التنظيم الدولي الإقليمي يلزمه إضافة إلى الجهاز العام ممثلاً في المؤتمر وإلى الجهاز التنفيذي ممثلاً في المجلس التنفيذي وإلى الجهاز الإداري ممثلاً في اللجنة.

- أما السبب الثالث الذي يجعل مسألة إنشاء جهاز قضائي في إطار الاتحاد مسألة ضرورية فيعزى إلى الوظائف المهمة التي يتوقع أن يضطلع بها الجهاز أسوة بما يجري عليه العمل بالنسبة إلى باقي الأجهزة القضائية الدولية المماثلة.

ورابعًا: يمكن الإشارة إلى أن وجود مثل هذا الجهاز فى نطاق الاتحاد الإفريقى - بل وفى نطاق التنظيمات الدولية ذات الطبيعة المماثلة كجامعة الدول العربية يعتبر ضروريًا للغاية من أجل الارتقاء بأداء هذا الاتحاد الوليد بالنظر إلى أن الجهاز المذكور سيصير ولاشك أحد الأدوات المهمة لأحداث التطوير المستمر فى آليات عمل الاتحاد تمامًا كما تلعب الأجهزة القضائية التابعة للاتحاد الأوروبى محكمة العدل الأوروبية - والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تلعب دورًا بالغ الأهمية فى تحقيق الاندماج الأوربى فى الوقت الحاضر.

ويمكن الإشارة إلى أن هناك عدة وظائف يستطيع هذا الجهاز القضائى الجديد أن يضطلع بها وأبرزها كما يلى:

- وظيفة التسوية السلمية للمنازعات الإفريقية التى تثور فيما بين الدول الأعضاء فى المنظمة باعتبارها الوظيفة الأولى التى يمكن أن يضطلع بها أى جهاز قضائى حولى بغض النظر عن التسمية التى تطلق عليه معززًا من خلالها دور المنظمة الدولية المعنية فى مجال التسوية السلمية للنزاعات التى تثور فيما بين أعضائها، وليس بخاف أن هذه الوظيفة تعتبر من أهم الوظائف التى تضطلع بها المنظمات الدولية على وجه العموم حيث إن هدف حفظ السلم والأمن ينظر إليه بوصفه أحد الدوافع الأساسية لنشأة التنظيم الدولى المعاصر.

- بالإضافة إلى هذه الوظيفة فهناك الوظيفة الإفتائية التى يتسنى للجهاز القضائى بواسطتها تقديم الرأى القانونى بالنسبة لمختلف المسائل القانونية التى تدخل فى نطاق عمل المنظمة، وأيضًا الوظيفة التفسيرية التى يقوم الجهاز القضائى الدولى من خلالها بدور مهم للغاية فى تفسير الميثاق المنشىء للمنظمة الدولية وكذلك تفسير قراراتها وبنود الاتفاقات الدولية التى تبرم فى إطارها إذا ما أثير نزاع بشأن ذلك التطبيق.

وواقع الأمر أن هذه الوظيفة التفسيرية تنطوى على قدر كبير من الأهمية فى نطاق قانون المنظمات الدولية، فالثابت أنه على الرغم من تعدد أشكال التفسير وتنوع الجهات التى تختص بتقديمه إلا أنه التفسير الأكثر قبولاً فى الغالب الأعم لموضوعيته وحيادته.

- وهناك أيضًا من بين الوظائف المهمة التى يضطلع بها الجهاز القضائى الدولى فى إطار المنظمات الدولية ذات الطابع العام ما يمكن أن نسميه الوظيفة التطويرية بمعنى قدرة الجهاز المذكور على إنشاء وتطوير القواعد القانونية الدولية سواء من خلال وظيفته التفسيرية المنوه عنها آنفًا (التفسير الإنشائى) أو من خلال قيامه أى الجهاز المذكور بإرساء السوابق القضائية التى تسهم بدورها فى تكوين العرف المؤسسى الدولى بل والعرف الدولى على وجه العموم.

وأخيرًا يمكن للجهاز القضائى الجديد إذا ما خولته الدول الأطراف فى النظام الأساسى الصلاحيات اللازمة لذلك يمكنه أن يقوم فى نطاق المنظمة الدولية العامة المعنية بدور مشابه لذلك الدور الذى تقوم به المحاكم العليا فى نطاق النظم القانونية الداخلية، حيث يمكن أن تستأنف أمامه الأحكام والقرارات التى تصدرها الأجهزة القضائية الأدنى منه منزلة فى سلم التدرج القضائى وهى الأجهزة التى قد يتقرر إنشاؤها فى نطاق ذات المنظمة.

ومن ثم يمكن القول بحتمية وضرورة إنشاء هذا الجهاز القضائى لدور الاتحاد الإفريقى وإبرام البروتوكول الخاص بمحكمة العدل الإفريقية حتى يمكن أن يضطلع بدوره بالاختصاصات والوظائف المنوطة به كجهاز قضائى دولى إفريقى تحقيقًا لأهداف ومبادىء الاتحاد الإفريقى.

وبعد أن تعرضنا إلى التحديات التى تواجه القارة الإفريقية وآليات الاتحاد الفاعلة والجديدة لمواجهة هذه التحديات، فنعرض فى عجالة إلى الاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى فى إطار دراسة من المقارنة.



المراجع العلمية

(١) انظر: خطة عمل لاجوس فى:

جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية من عام ١٩٦٣ - ١٩٨٣ (القاهرة: ١٩٨٥).

د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، مصر ومنظمة الوحدة الإفريقية، (القاهرة: ١٩٨٨).

جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية الدبلوماسية المصرية فى إفريقيا خلال خمسة عشر عام من ١٩٧٧ - ١٩٩١ (القاهرة: وزارة الخارجية ١٩٩٢).

وانظر فى هذا المرجع وثيقة خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية فى إفريقيا من (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)، ص ص ٩٢٧ - ١٠١٦.

وانظر فى الجماعة الاقتصادية الإفريقية:

منظمة الوحدة الإفريقية، المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية الموقعة من القادة الأفارقة فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى دورته العادية السابعة والعشرين فى أبوجا/ نيجيريا فى الفترة من ٣-٦ يونيه ١٩٩١ (أديس أبابا: يونية ١٩٩١).

د. مصطفى سلامة حسين، الجماعة الاقتصادية الإفريقية/ قراءة قانونية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٣ يوليو ١٩٩٣،

انظر فى التحديات الإفريقية:

(٢) د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، الاتحاد الإفريقى كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر بحث مقدم فى ندوة الاتحاد الإفريقى ومستقبل القارة الإفريقية التى عقدت بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة فى ٢٠٠١/٦/١١.

وصدرت مجمعة فى كتاب عن المعهد/ فى أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٧٦-١٨٢.

وانظر فى المديونية الخارجية للقارة:

منظمة الوحدة الإفريقية، الموقف الإفريقى الموحد بشأن أزمة ديون إفريقيا الخارجية (أديس أبابا: ديسمبر ١٩٨٧).

منظمة الوحدة الإفريقية، إعلان الدورة غير العادية الثانية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية بشأن أزمة ديون إفريقيا الخارجية (أديس أبابا/ أثيوبيا: ديسمبر ١٩٨٧).

د. محمود محمد أبو العينين، إمكانيات نجاح الحل الإفريقى الموحد لأزمة المديونية الخارجية لإفريقيا فى ظل المتغيرات الراهنة فى النظام الدولى الجديد، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الإفريقية فى الفترة من ٥ - ٧ مايو ١٩٩٠ التى نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية - بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة القاهرة.

- جامعة القاهرة، معهد البحوث الإفريقية/ مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجى الإفريقى ٢٠٠١-٢٠٠٢، ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

(٣) وانظر فى التحديات أيضاً:

السفير/ أحمد حجاج، إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى، بحث مقدم لمجلة آفاق إفريقية - العدد السادس صيف ٢٠٠١، ص ١٣-١٤.

د. أحمد الرشيدى، الاتحاد الإفريقى، دراسة فى ضوء قانون المنظمات الدولية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، إفريقيا والعولمة/ جامعة القاهرة، فبراير ٢٠٠٢.

جوزيف رامز أمين، الموقف المصرى من الاتحاد الإفريقى، بحث مقدم لمجلة آفاق إفريقية، العدد الثانى عشر، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ص ٦٣-٦٤.

(٤) د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، الاتحاد الإفريقى كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر، م.س.ذ، ص ص ١٧٢-١٧٩.

وانظر أيضاً:

د. عادل مسعد الحسنين، الجفاف والتصحر فى إفريقيا، بحث مقدم لندوة مصر وإفريقيا - معهد البحوث الإفريقية (القاهرة ١٩٩٦).

- فى مشاكل التمويل فى منظمة الوحدة الإفريقية: انظر:

د. محمود محمد أبو العينين، الأمن الجماعى الإفريقى المستوى القارى والإقليمى الفرعى، نشرة الدراسات الإفريقية (القاهرة: جامعة القاهرة/معهد البحوث الإفريقية عدد ٣٦ ، ١٩٩٤، ص ص ٨٥-٨٦.

د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، منظمة الوحدة الإفريقية الحاضر وتحديات المستقبل فى ظل النظام الدولى الجديد فى: أكاديمية ناصر العسكرية العليا: (القاهرة: ١٩٨٨) ص ص ٢٥-٥٦.

د. عبد الملك عودة، التنافس الدولى فى إفريقيا ١٩٩٥، كتاب الأهرام الاقتصادى عدد ١٠١ أول يونية ١٩٩٦، ص ٥١.

وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، التنافس الأمريكى الفرنسى فى إفريقيا، سلسلة دراسات دولية معاصرة رقم ١٥٤، ص ص ٦٢-٦٥.

منظمة الوحدة الإفريقية، وثيقة القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى، د. مصطفى سلامة، القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى، جريدة الأهرام اليومية، ٣٠ مايو ٢٠٠١، ص ١٢.

(٥) د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، الاتحاد الإفريقى كمنظمة إقليمية بين الأمل والحذر، م.س.ذ، ص ١٧٩-١٨٦.

د. عبد الملك عودة، جولة الوزير فى ربوع إفريقيا، جريدة الأهرام اليومية، ٦ يونية ٢٠٠١، ص ١٢.

د. عبد الملك عودة، القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى، الأهرام الاقتصادى، ٢١ مايو ٢٠٠١، ص ٧٢.

د، عبد الملك عودة، الاتحاد الإفريقى من سرت إلى لوساكا، جريدة الأهرام اليومية، ٢٦ مارس ٢٠٠١، ص ٢١.

د. فاروق عثمان طه، منظمة الوحدة الإفريقية والتحديات التى تواجهها، بحث مقدم ضمن بحوث مؤتمر إفريقيا وتحديات القرن الحادى والعشرين الذى عقد بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية فى الفترة من ٢٧-٢٩ مايو ١٩٩٧.

(٦) د. عراقى عبد العزيز الشربينى، رؤية حول الدور الاقتصادى للاتحاد الإفريقى، بحث مقدم لندوة الاتحاد الإفريقى ومستقبل القارة الإفريقية (معهد البحوث الإفريقية/جامعة القاهرة: أكتوبر ٢٠٠١) ص ص ٣٤٣-٣٥٣.

وانظر كذلك:

منظمة الوحدة الإفريقية، إعلان الجزائر وإعلان عام ٢٠٠٠ عامًا للسلام - صادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات - الدورة العادية الخامسة والثلاثون - الجزائر يولية ١٩٩٩.

- تقرير الدورة العادية الثالثة والسبعين لمجلس الوزراء، طرابلس - الجماهيرية الليبية فبراير ٢٠٠١.

- القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى.

(٧) د. فرج عبد الفتاح فرج، إمكانات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية الإفريقية فى ظل الاتحاد الإفريقى، بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الإفريقى

ومستقبل القارة الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية/جامعة القاهرة، (القاهرة: أكتوبر ٢٠٠١) ص٢٧٠ ـ ٢٩٤.

وانظر أيضاً:

د. فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الإفريقى من التكامل الإقليمى إلى العولمة، (القاهرة: دار النهضة العربية ٢٠٠١).

د. عبد الملك عودة، د. أحمد الرشيدى، تجمع الساحل والصحراء، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، (القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١).

د. مصطفى حسين سلامة، الجماعة الاقتصادية الإفريقية، قراءة قانونية السياسة الدولية، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣.

وانظر كذلك فى التجمعات الاقتصادية فى إفريقيا والاتحاد الإفريقى:

د. عادل عبد الرازق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية فى إفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق، ص ص ١٤١-٢٧١.

(٨) أولويمنى فاجانا - عرض بسمة حافظ، اقتصاد التكامل: وحدة دعم تحليل السياسة - الاتحاد الإفريقى - أديس أبابا، بحث: صادر عن مجلة آفاق إفريقية العدد الثانى عشر شتاء ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ص ٧١-٧٥.

وانظر كذلك:

كرميس ماينا بيتر، عرض ضياء إمبابى/ دراسة مختصرة لمعاهدة إنشاء الاتحاد الإفريقى، بحث صادر مجلة آفاق إفريقية، العدد الثانى عشر - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، ص ص ٧٧ ـ ٧٩.

لمزيد من التفاصيل:

انظر فى التكامل الإقليمى فى إفريقيا:

جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع دعم التكامل الإفريقى، رؤى وآفاق، أعمال المؤتمر الدولى الأول لشباب الباحثين فى الشئون الإفريقية الذى عقد فى الفترة من ١٦-١٧، إبريل ٢٠٠٥.

إحسان مهدى، المتغيرات الدولية الإقليمية وآثارها على مساعى التكامل، ص ص ٢٧-٥٢.

رانيا حسين، الدولة القائد ودورها فى التكامل فى ضوء تجربتى السادك والإيجاد، ص ص ٥٣-٧٧.

أيمن شبانة، مقومات ومعوقات التكامل الإفريقى فى المجال الإعلامى والثقافى، ص ص ٧٨-١١١.

الخضر عبد الباقى محمد، المجتمع المدنى فى إفريقيا وآفاق التكامل بين الشعوب الإفريقية، ص ص ١١٢-١٢٦.

نادية عبد الفتاح، التكامل الإقليمى، الطريق لتعزيز الأمن البشرى فى إفريقيا، ١٧٣-١٨٨.

نورا كمان، الاتحاد الإفريقى بين الأمل والخوف، رؤية تقويمية، ص ص ١٧١-١٧٢.

سامى السيد، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإدارة الصراع فى المنطقة، ص ص ٣٨٠-٤١٠.

(٩) د. محمد عاشور، التكامل الإقليمى فى إفريقيا - خبرة الماضى ورؤى الحاضر، ص ١١.

انظر برلمان عموم إفريقيا:

د. محمد عاشور مهدى، برلمان عموم إفريقيا ومستقبل الاتحاد الإفريقى، تحديات قائمة وضمانات لازمة.

مجلة آفاق إفريقية، العدد الثانى عشر ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ص ٢٤-٢٦.

د. حمدى عبد الرحمن حسن، برلمان عموم إفريقيا والبعد الشعبى فى حركة الوحدة الإفريقية، بحث مقدم فى ندوة الاتحاد الإفريقى ومستقبل القارة الإفريقية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١، ص ص ٨٤-٨٥.

وانظر أيضاً:

البروتوكول المرفق بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية والخاص بالبرلمان الإفريقى والذى اعتمد فى الدورة الاستثنائية الخامسة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى مدينة سرت الليبية فى الثانى من مارس ٢٠٠١، (أديس أبابا: ١٦ مارس ٢٠٠١).

جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، مذكرة معلومات حول البروتوكول الخاص ببرلمان عموم إفريقيا (إدارة المنظمات والتجمعات الإفريقية، ٢ يونية ٢٠٠٢).

منظمة الوحدة الإفريقية، قرارات مؤتمر القمة الإفريقية الاستثنائية الخامسة بشأن الموافقة على مشروع البروتوكول الخاص ببرلمان عموم إفريقيا (ليبيا - مدينة سرت، ٢١ مارس ٢٠٠٢).

د. محمود أبو العينين، الاتحاد الإفريقى ومستقبل القارة الإفريقية، (محرر) فى ندوة الاتحاد الإفريقى ومستقبل القارة الإفريقية، بمركز البحوث والدراسات الإفريقية، أكتوبر ٢٠٠٢).

د. أحمد الرشيدى، الاتحاد الإفريقى، دراسة فى ضوء قانون المنظمات الدولية بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الأول لبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢).

وانظر كذلك:

بروتوكول برلمان عموم إفريقيا، ص ص ٤-٥.

وانظر فى مجلس السلم والأمن:

- القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى، د. إبراهيم نصر الدين، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقى، مجلة آفاق إفريقية، العدد الثانى عشر، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ص ص ٤٠-٤١.

د. محمد أبو العينين، الاتحاد الإفريقى وإمكانيات إحلال السلام والأمن فى القارة الإفريقية، بحث منشور فى ندوة الاتحاد الإفريقى ومستقبل القارة الإفريقية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١، ص ص ٢٢٣-٢٣٢.

- الأمن الجماعى الإفريقى، المستويان القارى والإقليمى الفرعى (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، سلسلة الدراسات الإفريقية، رقم ٣٦، ١٩٩٤) ص ص ٥٢-٥٤.

- إدارة الصراعات العرقية فى إفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية) سلسلة الدراسات الإفريقية رقم ٥٩، ٢٠٠٠) ص ص ٦١-٦٢.

إيفا الكسندر شولا، عرض محمد قنديل، الاتحاد الإفريقى وإدارة النزاعات، مجلة آفاق إفريقية، العدد الثانى عشر، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ص ٦٨-٦٩.

انظر فى المصرف المركزى الإفريقى:

- القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى، (أديس أبابا: ٢٠٠١).

د. فرج عبد الفتاح فرج، دور المصرف المركزى الإفريقى فى إدارة النظم النقدية، مجلة آفاق إفريقية العدد الثانى عشر ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ص ٥٣-٥٤.

انظر فى محكمة العدل الإفريقية:

د. محمد سامى عبد الحميد، أحوال القانون الدولى العام، الجزء الأول، الجماعة الدولية (الإسكندرية، المطبوعات الجامعية، ١٩٩٦).

د. أحمد الرشيدى، منظمة المؤتمر الإسلامى، دراسة قانونية، سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٧) ص ٦٠ وما بعدها.

- حول ضرورة الجهاز القضائى فى نطاق جامعة الدول العربية، مجلة شئون عربية، العدد ٥٩، سبتمبر ١٩٨٩، ص ص ٧ وما بعدها.

- التحكيم والقضاء الدولى، مجموعة محاضرات مكتوبة لطلاب الدراسات العليا بكليتى الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

د. أحمد الرشيدى، الجهاز القضائى فى إطار منظومة الاتحاد الإفريقى، حدود الدور المتوقع والمأمول، مجلة آفاق إفريقية، العدد الثانى عشر، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ص ٢٩-٣٢.

الفصل الرابع

الاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى

«دراسة - مقارنة»

تمهيد

عند قيام الاتحاد الإفريقى أكد فريق من المحللين السياسيين ونفر من رجال الفكر السياسى أن الاتحاد الإفريقى هو صياغة إفريقية للاتحاد الأوروبى بينما إتجه البعض الآخر إلى أنه يستند إلى فكر إفريقى قائم على التجربة الوحدوية لإفريقية نظرًا لأنه استند فى قانونه التأسيسى إلى ماسبق أن صاغه الأفارقة من معاهدات ووثائق تمثلت فى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذى وقعه الآباء المؤسسون فى مايو ١٩٦٣ وأيضًا استند الاتحاد وقام على معاهدة أبوجا الاقتصادية التى وقعها الأفارقة عام ١٩٩١ فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية وأيا كان الأمر فإن الدراسة سوف تتعرض فى عجالة إلى المتغيرات الدولية الحالية والتى سارعت إلى قيام الاتحادين وإلى الهياكل الأساسية والأليات الخاصة بكل منهما فى إطار من المقارنه وكذا القاسم المشترك من التحديات التى تواجه كل منهما ثم الوقوف على التعاون القائم بين الاتحادين وذلك على الوجه التالى.

المبحث الأول

أوجه التشابه فى المتغيرات الدولية والإقليمية

وفى آليات كل منهما والتحديات القائمة أمام كل منهما

١ - بداية من الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى ظهرت عدة متغيرات دولية وإقليمية بانتهاء الحرب الباردة بين القطبين السوفيتى آنذاك والأمريكى وحلفائهما، ومن ثم انتهاء سياسة توازن القوى العسكرية وسباق التسلح فى العالم ليحل نظام دولى جديد يقوم على أساس من التوازن فى المصالح والتعايش السلمى وخفض التسليح وإقامة العلاقات المتبادلة فى إطار من التكتلات الاقتصادية القائمة على التكامل الاقتصادى بين الدول والشعوب، ولم يعد النظام قائمًا على القطبية الثنائية وإنما هيمنت قوة واحدة على العالم الا وهى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على إثر انهيار الإتحاد السوفيتى آنذاك وسقوط الأنظمة الشيوعية فى أوروبا الشرقية وتفكك حلف وارسو، فضلاً عن أنه تبع ذلك تغير فى الاهتمامات العالمية فلم تعد قضايا العالم الأساسية هى السباق حول التسليح استراتيجية لها الأولوية الأولى وإنما أصبحت قضايا التحولات الديمقراطية وتنامى الاتجاه العالمى نحو الاندماج والتكتل الاقتصادى والسياسى وذلك بإقامة التكتلات الاقتصادية الجديدة مثل الشركات متعددة

الجنسيات، وأيضًا بتطور درجة التكتل والاندماج للتكتلات التى كانت قائمة قبل ذلك ولم يعد العالم يعرف الكيانات الصغيرة التى لا تستطيع أن تفى بحاجاتها فى ظل تطور التنظيمات الدولية فى عالم أصبح قرية صغيرة بفضل التقنيات الحديثة وتطور وسائل الاتصالات والتجارة الإلكترونية.

من هنا يتضح أوجه التشابة التى أدت إلى قيام الاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى من خلال المتغيرات الدولية التى كانت سببًا رئيسيًا فى مسعى كل منهما لتحقيق درجة أكبر من الوحدة والاندماج لمواجهة القضايا المعاصرة الناشئة عن النظام الدولى الجديد المتمثل فى العولمة(١).

٢ – أما بالنسبة للمتغيرات الإقليمية لكل من الاتحادين بالنسبة لأوروبا فقد شهدت القارة الأوروبية العديد من المتغيرات أهمها سقوط حائط برلين وقيام الوحدة بين ألمانيا الشرقية الشيوعية وألمانيا الغربية الرأسمالية واتجاة ألمانيا الشرقية نحو الأخذ بالنظام الغربى فى التعددية السياسية والاقتصاد الحر بدلاً من الاقتصاد الموجه الذى تسيطر عليه الدولة، كما تفجرت أيضًا الصراعات القومية والعرقية فى دول شرق ووسط أوروبا (يوغسلافيا – تشيكوسلوفاكيا – الاتحاد السوفيتى ـ مقدونيا) وقد أدى ذلك إلى تفكك العديد من هذه الدول إلى دويلات ومن ثم أدى ذلك إلى الرغبة فى تحقيق التوازن وقيام وحدة أوروبية مع انتهاج سياسة خارجية ودفاعية أوروبية موحدة مستقلة بعيدة عن الهيمنة الأمريكية وتحقيقًا لسياسة أوروبية اقتصادية موحدة تتفادى أزمات الاقتصاد الأوروبى والعالمى خاصة أزمات النظام النقدى الأوروبى التى كانت عرضه للتذبذب ذلك أن تنسيق السياسات المالية النقدية من شأن تحقيق نوع من الثبات الاقتصادى داخل هذه الدول بحيث تصبح المساهمة داخل ميزانية الجماعة الأوروبية مرتبطة بمستويات الدخول ومعدلات البطالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية بما يسمح بتعويض الدول التى تعانى من أزمات اقتصادية ويؤدى ذلك إلى تحقيق نوع من التوازن بين دول الجماعة الأوروبية وعلى الجانب الإفريقى فقد أدت المتغيرات الدولية إلى نوع من التراجع لمكانتها الإقليمية التى كانت تتمتع بها القارة الإفريقية إبان الحرب الباردة، فقد تضاءل الاهتمام

الدولى بها وتم تهميش القارة، وظهر ذلك واضحًا فى خفض حجم المساعدات التى أصبحت تتلقاها القارة من الدول المانحة وشركاء التنمية والمؤسسات النقدية الدولية، بل وفى بعض الحالات توقفت تمامًا، بينما زادت المساعدات على دول شرق أوروبا وعلى دول الاتحاد السوفيتى آنذاك وانتهى الأمر بالقارة إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية إلى القارة الإفريقية.

بل ووصل الأمر إلى وضع شرط أساسى لتقديم المساعدات والاستثمارات لدول القارة ألا وهو قيام الأنظمة الرأسمالية والليبرالية الغربية بالإضافة إلى الشروط الاقتصادية المتمثلة فى الالتزام بشروط التكييف الهيكلى فيما عرف بالمشروطية السياسية والاقتصادية، وذلك حتى يمكن للمؤسسات المالية الدولية والدول المانحة أن تقدم المساعدات والاستثمارات لدول القارة الإفريقية، وقد ترتب على ذلك أن تبنت أغلب دول القارة إن لم يكن معظمها نظم الحكم الديمقراطية الغربية وانتهاء نظام الحزب الواحد رغم ما كلف القارة ذلك من صعوبات اقتصادية جمة خلال فترات التحول السياسى والاقتصادى، وفى هذا الشأن أطلق البعض على هذه الفترة بأنها عصر التحرر الثانى فى إفريقيا.

ومن ناحية ثانية فقد تفجرت فى دول عديدة فى القارة حروب أهلية استنزفت موارد القارة وأفقدتها القدرة على معالجة هذه الصراعات والسيطرة عليها ونتج عن هذه الصراعات انهيار دول مثل الصومال وليبيريا وتدمير البنية الأساسية، فضلاً عن تشريد الملايين من النازحين اللاجئين الأفارقة وانتشار الجوع، حيث عجزت القارة عن أن تسد حاجاتها من الحبوب والمواد الغذائية والدواء لكثير من الأمراض المعدية مثل الملاريا والإيدز (مرض نقص المناعة).

- وهو ما أدى إلى ظهور الأزمات الاقتصادية وانخفاض الناتج المحلى الإجمالى (٢) لدول القارة وخاصة جنوب الصحراء وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية لدول القارة، وعجز دول القارة عن معالجتها ورفض مجتمع الدائنين للموقف الإفريقى الموحد لمعالجة أزمة المديونية الخارجية، والتى وصلت إلى ٣٥٠ مليار دولار أمريكى عام ٢٠٠٠، كما تعرضت أجزاء كبيرة من دول القارة مثل القرن الإفريقى لموجات متتالية من الجفاف والتصحر والمجاعة، هذا

فضلاً عن التدهور الشديد فى شروط التجارة والانخفاض فى متوسط الدخل الفردى مع تدنى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام فى كثير من دول القارة الإفريقية، وبات الأمر فى حاجة إلى قيام الاتحاد الإفريقى لمواجهة هذه التحديات الإفريقية والدولية.

٣ ـ ونتيجة لهذه المتغيرات الدولية والإقليمية فقد سعى كل من الأوروبيين والأفارقة إلى تطوير مؤسسات الوحدة على المستوى الأوروبى والمستوى الإفريقى.

فبالنسبة للجانب الأوروبى، كان من نتيجة انضمام أوروبا الشرقية واتحادها مع أوروبا الغربية أن حدث تباين فى مستوى النمو الاقتصادى للدول الأعضاء مما أدى إلى طرح فكرة ضرورة تطوير الجماعة الأوروبية وذلك بإزالة الحواجز بين الدول الأعضاء، وانتقال كافة عوامل الإنتاج من داخل دول أوروبا الموحدة ومعاملة الأفراد معاملة واحدة داخل دول الاتحاد، وإلغاء القيود على التجارة وخلق سوق موحدة للخدمات وحرية انتقال الأفراد والأموال، والتقريب بين السياسات المالية للدول الأعضاء.

ومن ثم بدأت الإجراءات نحو ذلك، ففى يولية ١٩٨٧م بدأ العمل بالقانون الأوروبى الموحد الذى يتضمن تطبيق ٢٧٠ إجراء لإنشاء سوق داخلية موحدة فى نهاية عام ١٩٩٢م تنصب على السلع والأفراد والخدمات ورءوس الأموال وهو ما أدى إلى تنسيق فى التشريعات والسياسات بين الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية.

وفى عام ١٩٩١م عقدت العديد من المؤتمرات الحكومية ناقشت الموضوعات الخاصة بالاتحاد النقدى والاقتصادى والسياسى، كما جرت اجتماعات بين مؤسسات الجماعة الأوروبية شارك فيها المجلس والمفوضية والبرلمان وانتهى إلى إقرار المجلس الأوروبى فى اجتماع «ماستريخت» إلى معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبى والتى عرفت بمعاهدة ماستريخت والتى وقعت فى ٧ فبراير عام ١٩٩٢م وأصبحت نافذة المفعول فى الأول من نوفمبر عام ١٩٩٣م.

وأهم ما جاء بهذه المعاهدة الاستعاضة عن نظام التعاون السياسى الأوروبى بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة التى تشمل جميع النواحى الأمنية للاتحاد وتؤدى إلى سياسة دفاعية مشتركة، وإقامة اتحاد نقدى عبر ثلاث مراحل تنتهى فى الأول عن يناير ١٩٩٩م كما أقرت المعاهدة التعاون فى الشئون الداخلية والعدالة بما فى ذلك حق اللجوء والهجرة واعترفت بالمواطنة الأوروبية وحددت حقوق وواجبات مواطن الدول الأعضاء وأعطت وزنًا أكبر للبعد الاجتماعى فضلاً عن إدخال العديد من التعديلات فى الهياكل المؤسسية فى قواعد اتخاذ القرارات.

ثم قررت دول الاتحاد ضرورة تعديل معاهدة «ماستريخت» لتمكين الاتحاد الأوروبى من مواجهة تحديات المستقبل، وفى هذه الإطار وقعت «معاهدة أمستردام» فى الثانى من أكتوبر ١٩٩٧م وأدخلت تعديلات، بعضها فى مجال الأمن والعدالة والحرية والتى تضمن الحريات الرئيسية الواردة فى قوانين الدول الأعضاء والميثاق الأوروبى لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والذى وقع فى روما فى الرابع من نوفمبر عام ١٩٥٠م، ومن ذلك نقل سياسات التأشيرات واللجوء والهجرة وغيرها من السياسات المتعلقة بحرية انتقال الأفراد إلى الاتحاد، والعمل على تحقيق التنمية المتواصلة وهو ما يخضع جانبًا كبيرًا من التعاون للوائح الاتحاد، هذا فضلاً عن إدخال العديد من التعديلات التى من شأنها تعزيز فاعلية واتساق السياسات الخارجية والأمنية المشتركة مع إصلاح بعض الجوانب المؤسسية وتعديل أساليب اتخاذ القرارات بما يناسب اتساع العضوية لدول الاتحاد.

وعلى الجانب الإفريقى ونتيجة للتحديات التى تواجه القارة تبلورت اتجاهات متعددة تدعو إلى تطوير منظمة الوحدة الإفريقية لتكون أكثر قدرة على مواجهة هذه التحديات، مع التأكيد على ضرورة تدعيم التعاون على المستوى السياسى والاقتصادى والأمنى، وتمثلت فى البداية فى دعوة الرئيس القذافى إلى عقد دورة إستثنائية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية فى الجماهيرية الليبية وذلك لمناقشة سبل تفعيل المنظمة كى تواكب التطورات

العالمية وما تتطلبه العولمة من استعدادات إفريقية تحفظ للقارة مصادرها ومقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد لبى القادة الأفارقة الدعوة، وعقدت الدورة غير العادية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية التى عرفت بـ «قمة سرت الأولى» فى سبتمبر ١٩٩٩م، وبعد مداولات بين القادة حول سبل ووسائل تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية تقرر إنشاء اتحاد إفريقى يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية مع تفويض مجلس وزراء المنظمة بإعداد قانون دستورى للاتحاد المزمع إنشاؤه مع الأخذ فى الاعتبار أحكام ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية والميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان، وتوالى التصديق على القانون التأسيسى للاتحاد حتى اكتمل النصاب القانونى المتفق عليه بتصديق دولة نيجيريا ليدخل القانون حيز التنفيذ الفعلى فى السادس من مايو ٢٠٠١م على أن تعقد القمة الأولى فى جنوب إفريقيا فى يوليو ٢٠٠٢م.

وجاءت نصوص الوثيقة التأسيسة للاتحاد الجديد معبرة عن الواقع الراهن فى القارة الإفريقية، وهو ما انعكس على أهداف ومبادئ وآليات وهيكل الاتحاد.

ومن ثم يمكن القول إن الاتحاد الأوروبى والإفريقى خطوة متقدمة على طريق الوحدة واستجابة للقارتين لما طرأ من متغيرات دولية وإقليمية، وإن كان البعض يرى أن التجربة الوحدوية الإفريقية لم تعكس ذلك القدر اللازم من التدرج بما يتناسب وظروف القارة بينما يرى البعض الآخر أن الاتحاد الإفريقى يعد فرصة أخيرة أمام القارة للخروج من عثراتها(٢).

٤ ـ وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمى للاتحادين الأوروبى والإفريقى، فأن الاتحاد الأوروبى يتكون هيكله من:

أ ـ مجلس الوزراء: ويتكون من وزراء حكومات الدول الأعضاء فى الاتحاد وفقًا للاجتماع المزمع عقده، فإذا كان موضوع الاجتماع يتعلق بالشئون الخارجية يجتمع وزراء الخارجية وهكذا، هذا ويعمل المجلس على تحقيق التنسيق بين الخطط الاقتصادية العامة للدول الأعضاء مع اتخاذ القرارات الضرورية للعمل

بالمعاهدات والاتفاقيات المؤسسة للاتحاد، هذا وتعقد اجتماعات المجلس بناء على طلب الرئيس ويكون ذلك بمبادرة منه أو يطلب من أى عضو فى الاتحاد، أما قاعدة التصويت فتتم وفقًا للأغلبية ويتم استخدامها فى عدد من المجالات المحددة وأهمها الميزانية والسياسة الزراعية.

هذا وقد أجرت قمة «نيس» عددًا من التعديلات سواء فى نمط التصويت أو فى عدد المقاعد لدول أعضاء الاتحاد، فبالنسبة إلى نمط اتخاذ القرارات فقد أصبح الاجتماع مشروطًا فى بعض الحالات، وغالبية ١٤ دولة فى حالات ثانية، وغالبية دول تمثل ١٢٪ من مجموع سكان أوروبا فى حالة ثالثة وذلك لتلافى الشكاوى العديدة من استخدام حق الفيتو وأثره على تعطيل المشاريع الأوروبية وخاصة من قبل دول صغيرة نسبيًا مثل لوكسمبورج والتى تعارض بعض هذه المشاريع التى تتناقض مع مصالحها الخاصة.

ب ـ المفوضية الأوروبية: تعتبر بمثابة حكومة الاتحاد الأوروبى وكانت تشكل من عشرين عضوًا من بينهم الرئيس، إلا أن قمة «نيس» قد أدخلت تعديلاً على عدد الأعضاء وهو أن لا يتجاوز ٢٧ عضوًا، ويتطلع الأوروبيون إلى خفض عدد المفوضين الأوروبيين إلى أقل من عشرين عضوًا لتسهيل عملها.

والوظائف التى تقوم بها المفوضية هى على الوجه التالى:

رسم السياسات والوساطة بين المصالح المتعارضة بين الحكومة القومية ومجلس الوزراء، وأيضًا مراقبة تنفيذ أحكام المعاهدات والتأكد من التزام الحكومات بقوانين الاتحاد واتباع قراراته وتنفيذ سياسات الاتحاد وخاصة فى مجال السياسات الزراعية، وتقرير ميزانية الاتحاد، ويتم انتخاب الرئيس من جانب رؤساء الدول والحكومات لمدة خمس سنوات، أما الأعضاء فيتم انتخابهم من قبل البرلمان.

جـ ـ البرلمان الأوروبى: مقره مدينة ستراسبورج، وفى بداية الأمر كان يتشكل من ٦٢٨ عضوًا توزع حسب ثقل الدولة العضو، فمثلاً ألمانيا كان لها ٩٩ مقعدًا تليها كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لكل منهما ٨٧ مقعدًا وإسبانيا ٦٤ مقعدًا

وهولندا عدد ٣١ مقعدًا والبرتغال وبلجيكا واليونان لكل منهم ٢٥ مقعدًا والدانمارك ١٦ مقعدًا وأيرلندا عدد ١٥ مقعدًا ولوكسمبرج عدد ٦ مقاعد.

وفي قمة «نيس» حدث تعديل بالزيادة ليكون عدد أعضاء البرلمان ٧٢٨ عضوًا، ومع ذلك استمر عدد أعضاء ألمانيا ٩٩ عضوًا بينما انخفض عدد أعضاء فرنسا إلى ٧٢ عضوًا ومعها الدول الكبرى الأعضاء بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا والتي انخفض عدد ممثليها لإتاحة الفرصة أمام تمثيل الدول المرشحة للعضوية والانتماء للاتحاد في العام ٢٠٠٤م. وللبرلمان عدة وظائف تشريعية وتقرير الموازنة والرقابة على المفوضية، فله الحق في مطالبتها بتقديم مقترحات حول أي موضوع، كما أن له سلطة توجيه أسئلة لها تقوم بالرد عليها شفاهة أو كتابة.

د. محكمة العدل الأوروبية: وهذه المحكمة منوط بها الاختصاص بالشئون الدستورية لدول الاتحاد وخاصة التي تتعلق بالإشراف على تطبيق المعاهدات الأوروبية وتتكون من عدد ١١ قاضيًا يعاونهم أربعة من المحامين العموميين تعينهم حكوماتهم لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، وتنتخب المحكمة رئيسها من بين القضاة لمدة ثلاث سنوات.

هذا وقد خولت معاهدة «ماسترخت» للمحكمة سلطة فرض عقوبات على الدول الأعضاء إذا ما خالفت قراراتها.

هـ. البنك المركزي الاتحادي: يعتبر أحدث أجهزة الاتحاد، واختصاصاته قد حددتها معاهدة «ماسترخت» وهي الإشراف على تقويم العملة الأوروبية (اليورو)، ويشكل مجلس إدارته من ستة أعضاء دائمين بالإضافة إلى عدد ١١ من محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء المنضمة إلى نظام العملة الموحدة، ويصدر قراراته بالأغلبية مع المساواة في أصوات كل الأعضاء.

هذا وقد قرر اجتماع القمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي الخامس عشر في «نيس» والذي عقد في السابع من ديسمبر عام ٢٠٠٠ اتخاذ خطوة جديدة في اتجاه توسيع قاعدة الاتحاد وزيادة عدد أعضائه، وقد وافقت الدول

الأعضاء على استراتيجية لضم عدد ١٢ دولة أوروبية أخرى ليصبح بالاتحاد الأوروبى ٢٧ دولة عضوًا كما تقرر إحداث تغيير طفيف فى مقاعد مجلس الوزراء الأوروبى.

وفى إطار تناول آليات الاتحاد الإفريقى المناظرة فأنه يمكن القول إن القانون التأسيسى للأتحاد قد تناوله على الوجه التالى:

أ - مؤتمر الاتحاد: ويتألف من رؤساء الدول والحكومات، وهو كما أسلفنا يعد الجهاز الأعلى فى الاتحاد ويتولى رئيس دولة بالانتخاب رئاسة المؤتمر لمدة عام.

هذا ويتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع وإن تعذر فبموافقة أغلبية الثلثين، أما المسائل الإجرائية والبت فيها تتم بالأغلبية البسيطة، ويتكون النصاب القانونى لأى اجتماع للمؤتمر من كافة الدول الأعضاء فى الاتحاد، وسلطاته تتمثل فى تحديد السياسات المشتركة للاتحاد واعتماد ميزانية الاتحاد.

ب - المجلس التنفيذى: ويشكل من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من أى وزراء تعينهم حكومات الدول الأعضاء وقد أوضحنا سلفًا اختصاص هذا المجلس.

جـ - برلمان عموم إفريقيا: ويتم تشكيل البرلمان وسلطاته ومهامه فى بروتوكول خاص به.

د - محكمة العدل الإفريقية: ويتم تشكيل هذه المحكمة أيضًا وفقًا لبروتوكول خاص بها.

هـ - اللجنة وأمانة الاتحاد: وتتشكل من الرئيس ونائبه أو نوابه من أعضاء الاتحاد.

د - لجنة الممثلين الدائمين: وتتشكل من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد.

ن - اللجان المتخصصة: وتتشكل على أساس قطاعى، وتتكون من الوزراء أو كبار المسئولين المعينين بهذه القطاعات والتى تقع فى اختصاصاتهم.

و- المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى: ويتشكل من مختلف المجموعات المهنية ويعد بمثابة هيئة استشارية.

ومن ثم يمكن القول إن هناك تشابه وتماثل كبير فى الهيكل التنظيمى لكل من الاتحاد الإفريقى والأوروبى ولكن تبقى الحاجة إلى ضرورة تفعيل هيكل الاتحاد الإفريقى استلهاما بالتجربة الأوروبية حتى يمكن للاتحاد الإفريقى أن يواجه التحديات الإقليمية والدولية.

ونتعرض أخيرًا فى هذا المبحث إلى التحديات التى تواجه الاتحادين الإفريقى والأوروبى فى إطار دراسة مقارنة(٤).

التحديات التى تواجه الاتحادين:

هناك العديد من التحديات التى تواجه الاتحادين الإفريقى والأوروبى والتى تمثل قاسمًا مشتركًا وتماثلاً فى أوجه الشبه بينهما نتعرض لبعض جوانبها على الوجه التالى:

أ - التحديات المتعلقة بالهيكل التنظيمى فبالنظر إلى الاتحاد الأوروبى نجد أن توسيع العضوية يمثل تحديًا هيكليًا ومؤسسيًا، إذ إنه بخلاف تركيا فقد تقدمت عدد ١٢ دولة بطلبات للانضمام لعضوية الاتحاد استنادًا إلى شرعية جغرافية بانتماء هذه الدول إلى شرق أوروبا باستثناء تركيا وقبرص ومالطة، كما يوجد بينهم الكثير من التناقضات فى الأوضاع الاقتصادية والمساحة وعدد السكان والتى يتعين على الاتحاد الأوروبى التعامل معها ذلك أن انضمام هذه الدول سوف يزيد من مساحة الاتحاد وعدد سكانه بنسبة تصل إلى ٣٣٪ و٢٩٪ على الترتيب، كما سيترتب على ذلك زيادة الأعباء الاقتصادية للاتحاد، إذ يقدر البعض أن انضمام عدد ٦ دول جديدة للاتحاد سوف يعنى تكاليف إضافية مقدارها ٤٦ مليار يورو سنويًا، وذلك إذا ما تم تطبيق نظام الدعم الحالى فى مجالى السياسية الزراعية والهيكلية على دول وسط وشرق أوروبا ذات الطابع الزراعى من حيث اقتصاداتها، إضافة إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى من المتوقع أن تتزايد مع تدفق المهاجرين من الدول الجديدة

التى ترغب فى الانضمام للاتحاد الأوروبى. وقد تباينت الأراء حول هذا التحدى، فبينما تؤيد دولة ألمانيا الاتجاه إلى التوسع لأنه سيحسن من موقعها داخل الاتحاد بأن تكون فى موقع رئيسى ومركزى من الناحية الجغرافية والسياسية والاقتصادية والحضارية، فأن دولاً أخرى مثل إسبانيا وبريطانيا والبرتغال ترى ضرورة إصلاح الاتحاد قبل التوسع فيه، كما أن استطلاعات الرأى تشير وتنوه إلى انخفاض نسب الجماهير المؤيدة للتوسع خاصة من بين فئات العمال وأصحاب المشروعات الصغيرة ودافعى الضرائب، ولعل رفض الشعب الأيرلندى لتوسيع العضوية خلال الاستفتاء الشعبى الذى تم فى يونية ٢٠٠١م أبرز مثال على ذلك.

كما أن التوسع فى عضوية الاتحاد الأوروبى يثير إشكالية مهمة تتعلق بالصيغة التى يمكن أن يكون عليها الاتحاد الأوروبى بعد توسيعه، حيث ترى ألمانيا تحويل الاتحاد إلى كيان فيدرالى له برلمان ورئيس دستورى منتخب وذلك على غرار النموذج الأمريكى مع بعض الفوارق الطفيفة التى تتطلبها اعتبارات المواءمة.

كما أن هناك إشكالية ثانية وهى مشكلة تمسك الدول بسيادتها والتى يترتب عليها خلافات حول المدى الزمنى اللازم لتحقيق الوحدة الأوروبية، حيث يختلف الرأى فى هذا الإطار بين فريق تقوده ألمانيا وفرنسا ويدعو إلى الإسراع بتطبيق خطوات الوحدة، وفريق ثان تقوده بريطانيا ويدعو إلى التدرج بالإضافة إلى معارضة بعض الدول لتدخل الاتحاد فى مجالات عمل معينة بشكل يزيد من تدخل الاتحاد فى شئون الحياة اليومية لدول الاتحاد، ويؤدى إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعى بها خاصة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعى وتحديد ساعات العمل والأجور، ويفسر ذلك رفض بريطانيا التوقيع على بيان مشترك يدعو لتحسين حقوق العمال داخل الاتحاد الأوروبى، وكذلك رفضها التوقيع على بروتوكول الميثاق الاجتماعى أو إجراء أية تعديلات على الفصل الاجتماعى فى إتفاقية روما، وأيضًا تمسكها بحذف كلمة الفيدرالى من مشروع معاهدة الاتحاد

ووضع عبارة بديلة تفيد تحقيق علاقات أكثر تقاربًا بين الدول الأعضاء بشكل لا يسمح بتآكل السيادة الوطنية لصالح سياسات التكامل.

ومن ثم نخلص إلى أن مسألة السيادة الوطنية تمثل تحديًا أمام الاتحاد الأوروبى ذلك أن إصرار كل دولة عضو على حماية سيادتها سوف يترتب عليه وجود العديد من التوجهات داخل مؤسسات صنع القرار بشكل يعرقل عملية صنع واتخاذ القرارات وهو ما يبرز عند اتخاذ القرارات المعنية بتطوير نظم عمل وقواعد الاتحاد وزيادة سلطاته وإختصاصاته إزاء الدول الأعضاء، هذا ومن المتوقع أن تزداد حدة تلك الإشكالية مع انضمام دول شرق أوروبا لعضوية الاتحاد، نظرًا لأن الاستقلال الحديث للعديد من هذه الدول قد يدفعها إلى التمسك الشديد بالسيادة.

على الجانب الإفريقى تتمثل أهم هذه التحديات فى عدم اكتمال الهيكل التنظيمى والمؤسسى للاتحاد فبالنسبة إلى المؤتمر هناك إشكالية لرؤساء الدول والحكومات الذين وصلوا إلى السلطة بطرق غير دستورية، فهل سيتم إعمال المادة الثلاثين من القانون التأسيسى التى تحظر مشاركتهم فى أنشطة الاتحاد أم أن الحرص على تجنب الانقسام وتثبيت أقدام الاتحاد سوف يؤدى إلى عدم إعمال هذه المادة، وكذلك لم تتشكل مؤسسات الاتحاد الأخرى، المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ومحكمة العدل الإفريقية والمؤسسات المالية، بل أن مهام وصلاحيات بعض الآليات لم تتحدد بعد مثل المؤسسات المالية ومحكمة العدل، كما أن هناك إشكالية أخرى وهى كيفية تنظيم العلاقات مع التجمعات الاقتصادية القائمة وكيفية دعمها وتنسيق العلاقات فيما بينها بحيث تتمكن من إنجاز أهدافها المرحلية تمهيدًا لقيام الجماعة الاقتصادية الإفريقية، هذا وترجع صعوبة هذه الإشكالية إلى التباينات التى توجد بين هذه التجمعات سواء فى الأهداف أو مستويات التطور أو مراحل التكامل الاقتصادى، بالإضافة إلى إشكالية ثالثة ألا وهى تداخل العضوية التى تنبع من مشاركة الكثير من دول الاتحاد الإفريقى فى عضوية منظمات دولية أخرى مثل جامعة الدول العربية أو

منظمة المؤتمر الإسلامى أو الفرانكفونية وهو ما قد يفرض عليها التزامات وقيود قد تتعارض مع إلتزاماتها فى إطار الاتحاد الإفريقى[٥].

ب ـ هناك أيضًا تحديات سياسية وأمنية، فبالنسبة للاتحاد الأوروبى توجد تحديات تعترض عملية صياغة سياسية خارجية ودفاعية أوروبية مشتركة ومستقلة، فعلى الجانب السياسى ينقسم أعضاء الاتحاد بين اتجاهين، حيث يطالب الاتجاه الأول بصياغة سياسية خارجية أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة، على حين ينادى الاتجاه الثانى بضرورة توافق السياسة الخارجية للاتحاد مع المواقف الأمريكية خاصة فى القضايا الدولية المهمة.

هذا وقد ظهر هذا التباين على مستوى السياسة الخارجية بين أعضاء الاتحاد فى أكثر من قضية، من أهمها المسارعة الألمانية بالاعتراف باستقلال جمهوريات الاتحاد اليوغسلافى السابق بدون تنسيق مسبق مع باقى أعضاء الاتحاد، وكذلك اعتراف فرنسا وألمانيا وبريطانيا وهولندا والدنمارك بمقدونيا اليوغسلافية وإقامة علاقات دبلوماسية معها، رغم محاولة اليونان إثناء هذه الدول عن ذلك، والجدير بالذكر أن هذا الاعتراف قد جاء قبل أيام قليلة من تسلم اليونان رئاسة الاتحاد الأوروبى وذلك كنوع من إقرار الأمر الواقع، وأيضًا يوجد نوع من التنافس الفرنسى الألمانى حول الرغبة فى لعب دور مهيمن فى إطار الاتحاد الأوروبى وذلك استنادًا إلى وضع فرنسا كدولة نووية وكعضو دائم فى مجلس الأمن واستنادًا أيضًا إلى القوة الاقتصادية لألمانيا التى تسهم بنحو ٥٠٪ من ميزانية الاتحاد الأوروبى.

وعلى الجانب الأمنى والدفاعى هناك العديد من التحديات أهمها افتقاد الإدراك المشترك لطبيعة وأبعاد المشكلات الأمنية والتهديدات الخارجية والذى كان بمثابة حجر الزاوية فى التحالف الغربى، مع عدم القدرة على بناء صناعات دفاعية موحدة أو تشكيل قوات عسكرية مشتركة، وفضلاً عن ذلك هناك تحديات أمنية أخرى أهمها تفجر الصراعات ذات الطبيعة العرقية والإثنية فى العديد من الدول الأوروبية، كما هو الحال بالنسبة لصراعات البوسنة والهرسك

وكوسوفو، وهى الصراعات التى أظهرت العجز الأوروبى عن مواجهة التحديات الأمنية الأوروبية بشكل مستقل عن حلف الأطلنطى والولايات المتحدة الأمريكية، هذا إلى جانب تحديات أمنية أخرى من قبيل مشكلة الجيش الجمهورى الانفصالى فى أيرلندا الشمالية ومشكلة إقليم الباسك فى إسبانيا إلخ.

وأيضًا بالنسبة للاتحاد الإفريقى، هناك العديد من التحديات ذات الطبيعة السياسية والأمنية والتى يخشى من تأثيراتها السلبية على مسيرة الاتحاد، وفى مقدمة هذه التحديات وعلى قمتها تأتى الصراعات والحروب الأهلية التى اندلعت فى أنحاء القارة بشكل لم يسبق له مثيل سواء من حيث عدد هذه الصراعات، أو عدد الأطراف المشاركة فيها أو تشابك أبعادها أو حجم الخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها، وهو ما يزيد من صعوبة احتوائها ومن ثم تسويتها خاصة فى ضوء تنامى ظاهرة التدخل الإقليمى فى الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة كما هو الحال فى ليبيريا والكونغو الديمقراطية وسيراليون وإفريقيا الوسطى وليسوتو.. إلخ. وذلك إما لتحقيق مكاسب سياسية أو لإشباع حاجات أمنية أو المشاركة فى اقتسام ثروات الدول محل النزاع أو لهذه الأسباب مجتمعة وهو ما يساعد على زيادة حدة هذه الصراعات.

كما توجد أيضًا العديد من النزاعات بين الدول الإفريقية ببعضها البعض وذلك إما لأسباب حدودية مثل النزاع الأثيوبى الأريترى أو لأسباب تعود لاختلاف توجهات النظم الحاكمة أو لدعم إحدى الدول لمعارضى النظام الحاكم فى دولة أخرى كما هو الحال بالنسبة للخلافات السياسية بين السودان وكل من إريتريا وأوغندا وأثيوبيا، فضلاً عن أسباب عديدة ترتبط بالتناقض سواء على المستوى الإقليمى أو القارى، وهو ما يؤدى فى نهاية الأمر إلى توتر العلاقات بين دول القارة بعضها البعض بشكل قد يصعب معه الحديث عن إمكانية تحقيق التكامل السياسى بين دول القارة أو بناء مواقف جماعية موحدة إزاء القضايا محل الاهتمام المشترك.

جـ - وهناك كذلك تحديات اقتصادية فعلى الجانب الأوروبى يوجد تحديات اقتصادية ممثلة فى مسألة استكمال الوحدة النقدية الأوروبية إذ ما زالت هناك

أربع دول خارج نطاق الوحدة النقدية إما للرغبة فى التحلل من أعباء الانضمام للوحدة النقدية أو للحرص على حماية عملة الدولة مما قد يحدث من تقلبات فى أسعار صرف العملة الموحدة، أو لعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الانضمام وفقًا لمعاهدة «ماستريخت»، وتأتى بريطانيا فى مقدمة الدول التى لا ترغب فى الانضمام للعملة الموحدة (اليورو) حيث أعلن رئيس وزرائها «تونى بلير» أن حكومته لا تتعجل الانضمام للعملة الموحدة وأنها سوف تنضم إليها عندما تحين الظروف المناسبة.

هذا وتشير التقارير إلى أن هذه المشكلة ربما تزداد مستقبلاً مع انضمام دول شرق أوروبا للاتحاد، وذلك فى ضوء الصعوبات التى يحتمل أن تواجهها هذه الدول فى سبيل الوفاء بمتطلبات الوحدة النقدية، وهو ما قد ينذر بازدياد عدد الدول التى تقع خارج نظام العملة الموحدة من بين أعضاء الاتحاد الأوروبى.

وبجانب مشكلة الوحدة النقدية توجد مشكلات أخرى أهمها التباين الواضح فى الإمكانيات الاقتصادية والموارد ونظم الإنتاج بين أعضاء الاتحاد الأوروبى، فلا يمكن مقارنة بريطانيا وألمانيا وفرنسا بالبرتغال واليونان على سبيل المثال، ومن المتوقع أن تزداد حدة هذه المشكلة أيضًا بانضمام دول شرق أوروبا لعضوية الاتحاد.

وبالنسبة لدول الاتحاد الإفريقى، فأن معظم الدول الإفريقية تعانى من اختلالات هيكلية فى الأوضاع الاقتصادية حيث تتخصص هذه الدول فى إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو اثنتين، وفى الغالب تكون هذه السلعة من المواد الأولية الزراعية أو المعدنية، كما هو الحال بالنسبة لأوغندا التى يمثل البن ٦٨٪ من صادراتها، وزامبيا التى يمثل النحاس ٨٢٪ من صادراتها، والواقع أن أسعار هذه المواد الأولية تتحدد فى بورصات الدول المستوردة، كما أن إنتاجها يكون عرضة للتقلبات من عام لآخر وهو الأمر الذى يؤدى إلى تقلبات حادة فى اقتصادات الدول الإفريقية التى تعتمد على حصيلة صادراتها فى تحقيق النسبة الأكبر من دخلها القومى، وهو ما يجعلها غير قادرة على استيراد ما تحتاجه من سلع

مصنعه ضرورية لدفع عجلة التنمية، مما يتسبب فى تعثر خطط التنمية واللجوء إلى الاستدانة نظرًا لانخفاض مستويات الادخار عن مستويات الاستثمار، أو تطبيق برامج التثبيت والتكييف الهيكلى التى تعتبر بمثابة وصفات علاجية تتعامل مع أعراض الأزمة الاقتصادية ولا تمس جذورها.

بالإضافة إلى انخفاض الإنتاجية لدى معظم دول القارة وذلك لاتباع أساليب إنتاجية منخفضة التقنية ونقص العمالة المدربة وهو ما يؤدى إلى انخفاض فى الناتج المحلى الإجمالى إلى العالمى حيث يبلغ نصيبها ١٪ فقط وانخفاض نصيبها فى التجارة الدولية عن ٢٪ فى أغلب الأحوال.

أضف إلى ذلك أن الروابط الاقتصادية بين الدول الإفريقية والعالم الخارجى أقوى منها فيما بين الدول الإفريقية وبعضها، وعلى سبيل المثال فإن نسبة كبيرة من تجارة الدول الإفريقية «استيرادًا وتصديرًا» تتركز مع عدد محدود من الدول الأجنبية، وغالبًا ما تكون الدول المستعمرة السابقة هى الشريك التجارى الأول للدول التى كانت تخضع لاحتلالها، فى حين تنخفض نسب التجارة البينية فيما بين الدول الإفريقية وبعضها البعض وهو ما يعكس سوء التوزيع الجغرافى للتجارة الإفريقية، كما يزداد اعتماد الاقتصاد الإفريقى على رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية وهو ما يؤثر سلبيًا على درجة الاستقلالية فى صنع القرارات الاقتصادية فى القارة.

هذا وقد تركت هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة آثارها على الأوضاع الاجتماعية فى القارة وذلك بالنظر إلى المستويات المتدنية المعيشية والتعليمية والصحية .وبالإضافة إلى ذلك توجد الكثير من التباينات بين الدول الإفريقية بعضها البعض سواء من حيث الموارد والمساحة أو عدد السكان أو نظم الانتاج إذ لا يمكن مقارنة مصر وجنوب إفريقيا ونيجيريا وراوندا وسيشل وجزر القمر.

ومن ثم يتعين على الاتحاد الإفريقى تقريب الفوارق بين هذه الدول بعضها البعض حتى يتيسر له تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والنقدية فيما بينها فضلاً عن ذلك فالاتحاد مطالب بتحقيق الوحدة النقدية الإفريقية رغم

العقبات الاقتصادية والمالية المرتبطة بذلك وهو ما يتطلب جهدًا أكبر وموارداً كافية لوضع سياسات الاتحاد وقراراته موضع التطبيق، وفى هذا الإطار ينبغى على الاتحاد الإفريقى دراسة إمكانية إيجاد مصادر عديدة للميزانية الاتحادية على اعتبار أن اقتصار موارد الاتحاد على مساهمات الدول الأعضاء لن يكفى لتحقيق طموحاته فى الارتقاء بالقارة.

د ـ وهناك تحديات أمام الاتحادين تفرضها البيئة الدولية، فبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبى تمثل أهم هذه التحديات ضرورة القيام بدور فاعل ومستقل على المستوى الدولى والارتقاء بالمكانة الدولية للاتحاد، وذلك فى ظل النظام الدولى الجديد والظروف الدولية المتغيرة وفرص ومخاطر العولمة، غير أن تحقيق ذلك يصطدم بطموحات ومصالح الفاعلين الدولين المنافسين وفى مقدمتهم الولايات المتحدة واليابان وروسيا والصين خاصة فى ظل تنامى قوة المنافسين وترابط مصالحهم وتقارب العلاقات بينهم، ومن ذلك التقارب الصينى اليابانى والصينى الروسى، وكذلك وجود العديد من القضايا الخلافية بين الاتحاد ومنافسيه، ومنها مشكلة الفائض التجارى اليابانى مع دول الاتحاد والاتفاق اليابانى الأمريكى حول أشباه المواصلات الذى يثير قلق الاتحاد، هذا فضلاً عن المقاومة الأمريكية لوجود دور دولى فاعل ومستقل للاتحاد الأوروبى، نظرًا لما قد يعنيه ذلك من تهديد لمكانة الولايات المتحدة ومصالحها وهو ما يفسر تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من المساعى الأوروبية لتطوير سياسة خارجية وأمنية مستقلة.

والجدل أيضًا إزاء بعض قضايا حقوق الإنسان مثل التأييد الأمريكى لتطبيق عقوبة الإعدام فى الوقت الذى يعارض فيه الاتحاد الأوروبى ذلك، هذا فضلا عن الرغبة الأوروبية الأكيدة فى الدفاع عن الهوية والثقافة الأوروبية فى مواجهة التأثيرات الثقافية الأمريكية، حيث ظهرت أطروحات نظرية عديدة تطالب الاتحاد الأوروبى بتقديم خيار أوروبى يضاهى العقيدة الليبرالية الإنجلو سكسونية المتطرفة لمواجهة الأمركة بآثارها وسلبياتها المدمرة، مع التأكيد على أهمية تأييد مواطنى دول الاتحاد لذلك الخيار، بينما دعا البعض الآخر إلى

مواجهة ما أطلق عليها الاستعمار الأمريكى السياسى والاقتصادى والثقافى لأوروبا.

وبالنسبة للاتحاد الإفريقى لعل أهم التحديات الدولية هى ضرورة العمل على بناء موقف جماعى إفريقى يستهدف الارتقاء بالقارة الإفريقية ومساعدتها على احتلال مكانة دولية مناسبة والتصدى لمحاولات تهميش القارة واستغلالها لصالح الغرب ومواجهة المخططات الغربية الرامية لإدماج القارة فى إطار عمليات وسياسات العولمة بدون تقديم الدعم اللازم لحماية القارة، مما قد ينتج عن ذلك من أخطار وسلبيات، ومن ثم تقع على الاتحاد مسئولية استحداث أدوات للضغط من أجل إسقاط المديونية الخارجية الإفريقية وفتح الأسواق الدولية أمام الصادرات والمنتجات الإفريقية، والحصول على أفضل شروط ممكنة فى إطار المفاوضات مع الدول والمؤسسات الدولية المانحة، وكذلك مع منظمة التجارة العالمية، مع السعى لدعم العلاقات بين الاتحاد الإفريقى والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى(٦).

وهذا ما سنتناوله فى المبحث القادم فى إطار التعاون بين الاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى.

●●●

المبحث الثانى
التعاون بين الاتحاد الأوروبى والاتحاد الإفريقى

يجدر بنا أن نتناول بداية جهود الاتحاد الأوروبى فى دعم التنمية الإفريقية على المستوى الإقليمى والمستوى الوطنى، كما هو معروف هناك تجمعات إقليمية فرعية تغطى القارة الإفريقية، وقد تعامل الاتحاد الأوروبى مع هذه التجمعات باعتبارها وحدة إقليمية واحدة تستفيد بجهود دعم التنمية، ومن ناحية ثانية فإن الاتحاد الأوروبى قد قدم الدعم التنموى للعديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء ومن ثم نتناول أهم الجهود المبذولة فى هذا السياق على المستوى الإقليمى والمستوى الوطنى وذلك على الوجه التالى.

أولاً: الجهود التنموية على المستوى الإقليمى:

١ ـ إقليم غرب إفريقيا:

يضم إقليم غرب إفريقيا الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب إفريقيا وهو يضم ثمانى دول من دول الإقليم، وقد حقق هذا الاتحاد خطوات متقدمة على طريق التكامل الاقتصادى، حيث أعلن عن قيام الاتجاه الجمركى بين دوله اعتبارًا من أول يناير عام ٢٠٠٠، وقد استفاد هذا الاتحاد من خلال تعضيد

برنامج pari 2 (وهو البرنامج المخصص لدعم عملية التكامل، بما قيمته ٦٥٥ مليون يورو) كما استفاد الاتحاد من المساعدات المقدمة لبناء المؤسسات على المستوى الوطنى للدول داخل الاتحاد والمستوى الإقليمى فى صورة مؤسسات الاتحاد، كما يضم الإقليم تجمع الإيكواس Ecowas. ويتخذ هذا التجمع فى الوقت الحالى خطوات جادة نحو إقامة الاتحاد الجمركى، وقد تم التوقيع على برنامج جديد لتحديث مؤسسات سكرتارية الإيكواس، وقد تم التوقيع على هذا البرنامج فى أول أكتوبر ٢٠٠٠، ومن ثم فإن كلا التجمعين يعملان فى السنوات الأخيرة نحو تحقيق التكامل بينهما من خلال تنسيق التعريفة الجمركية.

٢ - إقليم وسط إفريقيا:

لأسباب عديدة سياسية واقتصادية لم يحظ هذا الإقليم بدعم كاف من تسهيلات التنمية الأوروبية، والتجمع الاقتصادى الرئيسى فى هذا الإقليم هو الاتحاد الاقتصادى والنقدى لإفريقيا الوسطى، وتقوم استراتيجية التنمية الأوروبية تجاه هذا الإقليم فى الوقت الحالى على تعضيد التكامل الاقتصادى، وتقديم المساعدات الفنية بهدف تعزيز عملية التكامل التجارى والحفاظ على البيئة.

٣ - الشرق والجنوب الإفريقى:

إن التجمع الأساسى فى هذا الإقليم هو السوق المشتركة للشرق الجنوب الإفريقى (الكوميسا) وتضم هذه السوق عشرين دولة من دول الإقليم، وقد أنشأت فيما بين دولها منطقة تجارة حرة فى أكتوبر ٢٠٠٠، ويهدف التجمع لإقامة الاتحاد الجمركى فى عام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨. وكان محددًا له عام ٢٠٠٤، وقد قدم الاتحاد الأوروبى برنامجًا لدعم عملية التكامل الاقتصادى فى هذه السوق يقدر بمبلغ ٤٦,٧ مليون يورو، وفضلاً عن ذلك فقد قامت المفوضية الأوروبية بتقديم الدعم الفنى لمنظمة «إيجاد» وكذلك إلى East African Community E A C.

تجمع شرق إفريقيا الذى يضم كينيا وأوغندا وتنزانيا وهم من دول الكوميسا فيما عدا تنزانيا التى انسحبت من عضوية الكوميسا عام ٢٠٠٠، وفضلاً عن

ذلك فأن هناك تجمعًا آخر لا يقل أهمية عن تجمع الكوميسا وهو تجمع سادك SADC وقد تقرر فى شأنه خلال عام ٢٠٠٠ اعتماد مشروع لبناء القدرات يتكون من خمسة أقسام هى التكامل الإقليمى، توقيع على بروتوكول للتجارة والنقل، تعزيز التجارة البنية، نظام جديد لإدارة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وأخيرًا الإحصاء.

ثانيًا: الجهود التنموية على المستوى القومى:

- إلى جانب الدعم الذى تقدمه المفوضية الأوروبية للتجمعات الإقليمية فى إفريقيا فأن الدعم فى مجال مشروع بناء المؤسسات قد لمس دولاً عديدة نذكر منها على سبيل المثال الحالات التالية:

- بوركينا فاسو: قدم الاتحاد الأوروبى حوالى ١٦ مليون يورو - لبوركينا فاسو لبناء مؤسساتها السياسية ونظامها الانتخابى والجمعيات الأهلية لتغطية حقوق الإنسان والإعلام على الأخص، ومساهمة المرأة فى الحياة العامة وقد بدأ التنفيذ فى مايو ٢٠٠٠.

- مالى: وقد اعتمد الاتحاد الأوروبى خلال عام ٢٠٠٠ برنامجًا خماسيا تكلفته ٣٩ مليون يورو بهدف تحسين الخدمات داخل مناطق التجمعات السكانية والتى تخضع لنظام لا مركزية الإدارة الحكومية.

- جنوب إفريقيا: وقع الاتحاد الأوروبى مع جمهورية جنوب إفريقيا اتفاقًا للتعاون التجارى والتنمية فى أول يناير ٢٠٠٠، وبمقتضى هذا الاتفاق فإن دعمًا للديمقراطية وأجهزة الإدارة العامة وحقوق الإنسان، قد تقرر من قبل الاتحاد الأوروبى بمقدار ٣٦٠ مليون يورو كحد أدنى لدعم هذه الأغراض يستخدم خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢م.

- مالاوى: تجرى مالاوى إصلاحًا للمؤسسات القانونية مثل وزارة العدل، القضاء، كلية الحقوق، لجنة القانون وخدمة السجون، مكتب محكمة الفساد والمحكمة القومية، وقد طلبت مالاوى مساعدات إنمائية لهذه الأغراض وتتم هذه الإصلاحات حاليًا فى نطاق مشروع موقع مع الاتحاد الأوروبى قيمته ٨,٥ مليون يورو.

ثالثًا: جهود التنمية للاتحاد الأوروبى على المستوى القطاعى فى إفريقيا:

١ - قطاع الصحة:

إن جهود الاتحاد الأوروبى تركز على عمليات الوقاية والرعاية الصحية وتقديم الدواء ومكافحة مرض نقص المناعة (الإيدز)، إذ قام الاتحاد الأوروبى فى عام ٢٠٠٠ بتنفيذ مائة وعشرين مشروعًا فى دول ACP قيمتها ٧٦٠ مليون يورو ركزت هذه المشروعات على وضع أسس لأنظمة صحية طويلة المدى تخدم الغالبية العظمى من الشعوب وعلى سبيل المثال فقد قدم الاتحاد الأوروبى مساعداته الصحية لحوالى ٦٠٪ من سكان ليبيريا، وقد تم إنفاق حوالى ٢٥,٨٣ مليون يورو على مشروعات الصحة المستهدفة لمجموعات عريضة من السكان هى الأكثر تأثرًا (النساء - الأطفال - المعوقين) خلال عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠١م.

٢ - قطاع التعليم والتدريب:

أن هناك أكثر من ١٢٠ مشروعًا للتعليم تم إحراز تقدم ملموس فى شأنها، وقد تعدلت أساليب مساندة نظم التعليم منذ عام ٢٠٠٠ حيث أصبح متاحًا تخصيص مبالغ لمساندة موازنات الحكومات مثلما حدث فى أوغندا، فقد تم تخصيص ٣١ مليون يورو كدعم خاص للموازنة العامة، غير أن الحكومة الأوغندية ترى أن ذلك المبلغ يعد ضئيلاً إذا ما استهدفت الوصول بنسبة الملتحقين بالمدارس إلى ١٠٠٪ وهى نسبة تستهدفها الحكومة الأوغندية بحلول عام ٢٠٠٢، كما تستهدف الوصول بنسبة الطلبة إلى المدرسين لتصبح ٥٠ : ١.

أما فى جنوب إفريقيا فأن هناك عدد ١٢ مشروعًا لدعم التعليم والتدريب منذ عام ٢٠٠٠ وتم تقديم مساهمات بشأنها بحوالى عدد ١٨٠ مليون يورو تركز هذه المشروعات على التعليم الأساسى واكتساب المهارات الأساسية.

٣ - قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات:

بالرغم من أن هذه المشروعات غير مؤهلة للاستفادة بشكل فعال من دعم التنمية إلا أن هناك دعمًا بما قيمته ٧٩ مليون يورو وقد اعتمد لهذا القطاع، وقد وجهت اعتمادات هذا الدعم لمشروعات فى بعض الدول مثل بوركينا فاسو وغينيا وهناك نماذج لمشروعات حققت نجاحات فى هذا السياق.

٤ - قطاع البحث والتطوير:

قدم الاتحاد الأوروبى مساعدات تنموية لبحوث المحاصيل والمزارع الحيوانية سواء كان ذلك الدعم على المستوى الإقليمى أو على المستوى القومى، فعلى المستوى الإقليمى فقد خصص مبلغ ٢٩ مليون يورو للبحوث الزراعية فى إقليم شرق إفريقيا عام ٢٠٠٠ ومبلغ ١٢ مليون يورو لإقليم غرب إفريقيا، وتستهدف هذه المشروعات تعزيز البعد الإقليمى للبحوث الزراعية على نطاق الأنظمة القومية للبحوث، أما على المستوى القومى فقد حصلت كينيا على دعم للبحوث الزراعية والمائية قدره ٨,٣ مليون يورو، وقد أثبتت المشروعات نجاحًا مبكرًا كما تم تخصيص ٦,٤ مليون يورو لدعم مشروع بحوث زراعية فى نيجيريا.

٥ - قطاع الأمن الغذائى:

قدم الاتحاد الأوروبى معونات غذائية للمناطق التى تحتاج للمساعدات الإنسانية فى دول ACP وعلى سبيل المثال فقد حصلت أثيوبيا على ٨٠٠ ٠٠٠ طن معونات أكثر من نصفها كان مساهمة من الاتحاد الأوروبى، كما تم تقديم معونة مباشرة للحكومة الأثيوبية لتمويل شراء ١٠٠٠٠ طن من الحبوب بقيمة قدرها ٢٧,٥ مليون يورو تم شراؤها من الأسواق المحلية.

وفى أريتريا ومع استمرار الجفاف فى عام ٢٠٠٠ كان هناك حوالى ١,١ مليون شخص بدون مأوى وهم يعانون من النقص الحاد فى المواد الغذائية، لذلك فقد دشن الاتحاد الأوروبى برنامجًا للأمن الغذائى بتكلفة ١٥ مليون يورو استخدم منها عشرة مليون يورو كسداد لفواتير الواردات من الخارج، فقد بلغت المساعدات الإنمائية المقدمة فى عام ٢٠٠٠ ما قيمته ١٧٨ و١٧٠ مليون يورو كان نصيب أنجولا منها ١٥,٧ مليون يورو، بوروندى ١٣,٧ مليون يورو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ٢٠ مليون يورو، أثيوبيا وأريتريا ٢٢,٤ مليون يورو، كينيا ٤,٤ مليون يورو، الصومال ٦,٥ مليون يورو، والسودان ١١ مليون يورو، زامبيا وزيمبابوى ٤,٥ مليون يورو، سيراليون وغينيا وليبيريا ١٦,١ مليون يورو

موريتانيا ٩,٧ مليون يورو.

هذا ومما هو جدير بالذكر أن إتفاقية «كوتونو/ بنين» تسمح بعمل مراجعة منتظمة لاستراتيجيات الدعم بهدف التأكد من جدواه الاقتصادية والاجتماعية، كما أن هذه الاتفاقية بها من المرونة ما يسمح بإعادة توجيه الموارد وفقًا لأداء السياسات وتقييم الإنجازات، إن الدول الشريكة (دول ACP) عليها أن تلعب دورا رائدًا فى ترشيد استخدام الموارد التى تصل إلى يديها، إن كفاءة استخدام هذه الموارد سوف يسمح بزيادة المخصصات من قبل الاتحاد الأوروبى ومن ثم سوف يترتب عليه أيضًا ورود تسهيلات أخرى من مجتمع المانحين(٧).

رابعًا: آفاق تطوير العلاقات الأوروبية الإفريقية:

سيطرت اعتبارات ثلاثة أساسية على طبيعة المصالح الأوروبية فى القارة الإفريقية، الاعتبار الأول ويتمثل فى المصلحة الاقتصادية للدول المانحة كمبرر أساسى لدفع المعونات إلى الدول الإفريقية والاعتبار الثانى هو تفاوت واختلاف درجات المصلحة تجاه إفريقيا فى داخل الجماعة الأوروبية حيث إن بعض الدول ترتبط فى دوافعها بدفع المعونات بمصالح الدول المانحة وبعضها الآخر ترتبط باحتياجات الدول المتلقية، وأخيرًا فأن من بين العلاقات الثنائية لمنح المساعدات تأتى فرنسا كأهم دولة أوروبية مؤثرة داخل الجماعة الأوروبية وبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبى باستثناء دول الشمال الأوروبى لا يعتبر التعاون فى مجال التنمية أولوية سياسية متقدمة.

وبالإضافة إلى أن إفريقيا تأتى فى مرتبة متأخرة من قائمة الأولويات السياسية الأوروبية، وفى إطار توجه دول القارة الأوروبية نحو إعادة تشكيل وتوجيه مصالحها تأتى إفريقيا جنوب الصحراء فى مرتبة تالية بعد دول أوروبا الشرقية والدول المتوسطية الجنوبية ثم دول شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية، ولذا فأن التعاون الأوروبى الإفريقى فى مجالات التجارة والاستثمار يعد ثانويًا مقارنة بالمناطق الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبى.

في حين تركز برامج المساعدات الثنائية للدول الأوروبية على دول إفريقية معينة، فإن إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا والمحيط الهادى والكاريبي يوفر فرصة فريدة لكل الدول الأعضاء للتفاعل والتعاون، ولا تستطيع دولة مانحة أن تزعم أنها تمتلك علاقات تعاونية تنموية كثيفة مع هذا العدد من الدول النامية خارج هذا الإطار، ولكن تفوق العلاقات الثنائية وبرامج تقديم المعونات على المستوى الثنائي في إطار التعاون الجماعي ما زال يؤثر سلبًا على فعالية التعامل مع مشكلات التنمية الملحة في إفريقيا، كما أن التفضيلات الجغرافية والسياسية والقطاعية لتقديم المعونات ما زالت تؤثر أيضًا على تلك الفعالية.

ومن ناحية أخرى فإن تطوير التعاون بين الدول الأوروبية والقارة الإفريقية وتطوير سياسة جديدة للمعونات الأوروبية تجاه إفريقيا قد يواجه بعقبة الرأى العام الأوروبي، حيث تسيطر مشاعر الاستعلاء والعنصرية التى تجد لها جذورًا عميقة في أوروبا ويتم النظر إلى إفريقيا على أنها قارة في حالة أزمة مستمرة تحتاج إلى معونات تنموية هائلة ولا يتم الالتفات في الغالب إلى إمكانيات القارة، وفي مواجهة هذا التحدى لابد لإفريقيا أن تؤكد دورها في مستقبل العلاقات الأوروبية الإفريقية.

وغالبًا ما يتخذ صانعو القرار الأوروبيون الرأى العام الأوروبي تجاه الدول النامية ذريعة لتبرير انخفاض الدعم التنموى لإفريقيا في الوقت الذى يبدو فيه أن التجارة والاستثمار والتحالفات العسكرية مع دول أوروبا الشرقية والتعاون مع دول الاتحاد المغاربي هي القضايا التى تسيطر على الأجندة الأوروبية، ولكن رغم أن اتجاهات الرأى العام الأوروبي تجاه قضايا الدول النامية تتطور إلى الأسوأ إلا أنه في الوقت نفسه لم تكن هناك محاولات جادة من الحكومات الأوروبية للتصدى لهذه الاتجاهات، بل أن بعض الحكومات عملت على تدعيمها، وفي الغالب تسيطر المصالح الاقتصادية للدول الأوروبية على أية اعتبارات أخرى، وما لم تقترن هذه النظرة إلى المصالح الاقتصادية بدرجة من الالتزام السياسي للحكومات الأوروبية بدفع العلاقات مع إفريقيا، فإن آفاق تطوير

العلاقات بين الجانبين لن تكون مبشرة، وإذا كانت دول مثل بريطانيا وألمانيا بصفة خاصة تعطى أولوية متقدمة لمصالحها الاقتصادية على أية اعتبارات أخرى وتعطى قضايا مثل التعاون فى مجال التنمية وتقديم المعونات أولوية متأخرة فإن تركيزها قد يتجه إلى دول أوروبا الشرقية.

هذا وتلعب التغطية الإعلامية الأوروبية للأزمات الإفريقية من ناحية أخرى دورًا فى انتشار المدركات السلبية عن القارة ومشكلاتها فنادرًا ما يوجد صورة موضوعية تقدم كافة أبعاد الحياة فى القارة، كما أن الإعلام لا يلعب دورًا فى تقديم واقتراح اقتراحات جديدة لبناء علاقة قائمة على المصالح المشتركة بين إفريقيا وأوروبا، وقد يرجع ذلك فى جانب منه إلى انتقاد الرؤية الإستراتيجية بين الأوروبيين المتخصصين فى مجال التنمية حول كيفية دعم هذه العلاقات، إلا أن فشل صانعى القرار فى عرض رؤية متطورة للتعاون الدولى على الأجندة السياسية لدولهم هو السبب الأساسى للأولوية المتأخرة التى تعطيها أوروبا لهذا التعاون مع إفريقيا.

هذا ولا يبدو أنه يمكن أن يكون هناك دور للفاعلين غير الرسميين لتغيير هذا الاتجاه، فالأفراد والمؤسسات المدركة للحاجة إلى دعم التعاون يتراجع دورها عند مناقشة بدائل السياسات والبحث عن وسائل لدعم العلاقات، وأية محاولة للتأثير على الرأى العام وعلى صانعى القرار أثبتت أنها أمر غير يسير حتى أن المناقشات التى دارت بين صانعى القرار من الدول الأوروبية لتحديد الملامح المستقبلية للمعونات الأوروبية وأطر التعاون المؤسسية مع العالم الخارجى طغت عليها قضايا الأمن المشترك وتوسيع العضوية والاتحاد النقدى، إلا أن المنظمات التنموية غير الحكومية فى أوروبا قد صاغت خطة عمل للقارة الإفريقية كمبادرة لجعل التعاون التنموى وتقديم المعونات ذى أهمية محورية فى علاقات أوروبا الخارجية.

وخلاصة ما سبق أن المصالح الاقتصادية تأتى فى قمة أولويات سياسات الجماعة الأوروبية تجاه إفريقيا خاصة فى إطار اتفاقيات «لومى» التى انتهى العمل بها مع نهاية القرن العشرين والتى سيطرت عليها علاقات

التعاون الاقتصادى والمعونات والمنح المالية فى إطار من الاعتماد المتبادل والشراكة.

ومما هو جدير بالذكر أن فرنسا هى الدولة الأوروبية التى تخالف باقى دول الجماعة الأوروبية من حيث مصالح كل منها فى إفريقيا، حيث تأتى فى قمة أولويات السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا المصالح الأمنية والسياسية من أجل دعم توسيع القاعدة الاقتصادية والثقافية التى نجحت فرنسا فى إرسائها فى إفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية ثم خلال الحرب الباردة.

هذا وقد ظل البعد الاقتصادى مسيطرًا وسائدًا حتى تم توقيع إتفاقية كوتونو/ فى بنين فى يونية ٢٠٠٠ بين الاتحاد الأوروبى وبين سبع دول من دول إفريقيا جنوب الصحراء ودول المحيط الهادى والبحر الكاريبى وقد وضعت هذه الاتفاقية أبعادًا سياسية للعلاقات بين أوروبا والدول الإفريقية فى إطار من الشراكة ليس هذا مجال دراستها(٨).

خامسًا: آفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبى والاتحاد الإفريقى:

بداية تتناول الدراسة التعاون بين الاتحاد الأوروبى ومنظمة الوحدة الإفريقية، وفى هذا الإطار فقد عقد فى القاهرة يومى الثالث والرابع من إبريل عام ٢٠٠٠ أول مؤتمر قمة أوروبى/ إفريقى تحت رعاية الاتحاد الأوروبى ومنظمة الوحدة الإفريقية بمشاركة خمس عشرة دولة أوروبية من دول الاتحاد الأوروبى واثنين وخمسين دولة إفريقية، وتبرز أهمية انعقاد هذا المؤتمر فى إرساء بعد إستراتيجى جديد للشراكة بين الجانبين، كما أنه يعبر عن تأكيد من جانب الاتحاد الأوروبى على وحدة القارة الإفريقية وسقوط دعاوى تقسيمها إلى شمال وجنوب الصحراء.

هذا وقد صدر عن القمة وثيقتان الأولى هى إعلان القاهرة والثانية هى خطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الإفريقى ـ الأوروبى، وتناولت الوثيقتان العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففى المجال الاقتصادى تناولت الوثيقتان دعم التكامل الإقليمى فى إفريقيا ودعم اندماج إفريقيا فى الاقتصاد

العالمى ومواجهة تحديات التنمية وزيادة حجم الاستثمارات وخفض معدلات الفقر وتعزيز الرعاية الصحية والتعليم والأمن الغذائى.

أما فى المجال السياسى فقد تضمنت الوثيقتان مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد حيث نصت على إتفاق الطرفين على دعم احترام حقوق الإنسان، وتبنى اقتراب شامل للحد من انتهاكات حقوق الإنسان، ودعم المؤسسات والمنظمات التى تعمل فى هذا المجال، كما نصت على اتفاق الطرفين على دعم المؤسسات الديمقراطية واستقلال القضاء ودعم دور المجتمع المدنى ودعم إقامة انتخابات حرة ونزيهة وفيما يتعلق بالحكم الرشيد نصت الوثيقتان على إتفاق الطرفين على اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الفساد.

وفى مجال بناء السلام ومنع الصراعات وتسويتها نصت الوثيقتان على اتفاق الطرفين على التعامل مع الجذور الأساسية للصراعات لمنعها ودعم آليات منع وتسوية وإدارة النزاعات ودعم برامج نزع السلاح، ويلاحظ أن هذه المبادئ لاتختلف كثيرًا عن المبادئ الواردة فى اتفاقية كوتونو للشراكة بين الاتحاد الأوروبى ودول إفريقيا جنوب الصحراء ودول المحيط الهادى والكاريبى.

وبصفة عامة فإنه رغم أهمية ودلالة انعقاد هذا المؤتمر وتشعب القضايا التى تناولتها الوثائق الصادرة عنه إلا أنها لا تتعدى أن تكون مجرد مجموعة من المبادئ العامة التى تحتاج إلى برنامج عمل يتسم بالوضوح والقابلية للتنفيذ والمتابعة والتقويم، وهذا ما جعل القمة فى النهاية لا تخرج بإنجازات حقيقية ملموسة رغم أهميتها فى تقريب وجهات النظر وخلق إطار للحوار السياسى بين الجانبين، فالمشكلة الأساسية التى كانت تشغل القادة الإفريقيين هى مشكلة الديون خاصة وأن حجم المديونية الخارجية للقارة الإفريقية قد بلغ آنذاك ٣٧٥ بليون دولار أمريكى بما يعادل ثلاثة أرباع الناتج المحلى الإجمالى للقارة وأربعة أمثال حصيلة صادراتها السنوية، رغم هذه الحقائق التى يدركها الجانب الأوروبى إلا أن رؤيته كانت تتمثل فى أن هذه المؤشرات السابقة هى دليل على

سوء الإدارة والفساد واستنزاف الموارد والمساعدات فى الحروب المزمنة داخل القارة!

هذا وقد عبرت قمة القاهرة عن هذا التناقض فى وجهات النظر بين الجانبين الأوروبى والإفريقى، ففى حين اتهم وزير الخارجية الأثيوبى الجانب الأوروبى بالتخاذل وعدم تقديم الدعم الكافى لأثيوبيا لمواجهة المجاعات، أعلن مفوض الاتحاد الأوروبى لشئون التنمية عن خشية أوروبا من توجيه هذه المساعدات للحرب الأثيوبية الإريترية.

ومما هو جدير بالذكر أن الخلافات بين الدول الإفريقية قد تمنع حضور قادة بعض الدول لمثل هذه المؤتمرات، وهو ما حدث فى قمة القاهرة حيث لم يحضر كل من الرئيس الراوندى والرئيس الأثيوبى، وفسر ذلك على أنه تجنب للمواجهة مع الكونغو وأريتريا وهو ما يشير إلى مشكلة مهمة وهى ضرورة تسوية الدول الإفريقية لخلافاتها حتى تستطيع اتخاذ موقف تفاوض موحد فى حوارها مع الأطراف الخارجية الأخرى.

هذا وقد تم الاتفاق خلال هذه القمة على وجود آلية الاجتماعات المقررة على مستوى الخبراء وبناء على ذلك انعقدت على المستوى الوزارى بين الجانبين فى أكتوبر ٢٠٠١ لمراجعة التقدم الذى أحرز منذ قمة القاهرة، وقد ناقشت هذه الاجتماعات قضايا منع وتسوية الصراعات والتكامل الإقليمى وإدماج إفريقيا فى الاقتصاد العالمى والبيئة ومكافحة الأمراض المعدية وغيرها والأمن الغذائى والديمقراطية وحقوق الإنسان والثروات والديون الإفريقية.

وبالإضافة إلى هذه القضايا المحددة سلفا استجدت قضايا جديدة لتفرض نفسها على أجندة الاجتماعات مثل الاتحاد الإفريقى والمبادرة الإفريقية الجديدة، وقد رحب الجانب الأوروبى خلال الاجتماعات بإنشاء الاتحاد الإفريقى كخطوة أكثر تقدمًا للتكامل الاقتصادى والسياسى فى إفريقيا، كما رحب بالمبادرة الإفريقية الجديدة كواحدة من أسس التعاون المستقبلى بين أوروبا وإفريقيا وأعلن تأييده لمثل هذه الخطوات.

هذا وقد أعلن الاتحاد الأوروبى عن ترحيبه بقيام الاتحاد وأكد دعمه الكامل للقادة الإفريقيين فى بناء هذا المشروع الطموح خاصة أن الدول الإفريقية تسعى إلى بناء نموذج للتكامل على غرار الاتحاد الأوروبى، وقد قام رئيس المفوضية الأوروبية بتوجيه كلمة إلى رئيس دولة جنوب إفريقيا خلال قمة ديربان فى يوليو ٢٠٠٢م أكد خلالها على ثقته فى أن الاتحاد الجديد سوف يكون له دور أساس فى دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والسياسات الاقتصادية الفعالة فى القارة.

كما أن القانون التأسيسى للاتحاد يكشف عن الاهتمام بدعم السلام والأمن وهى شروط لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة فى القارة ومكافحة الفقر، ومن الناحية الديمقراطية يرى الاتحاد الأوروبى أن الاتحاد الإفريقى يمكن أن يدعم من محاسبة الحكومات أمام شعوبها ودعم مشاركة المجتمع المدنى فى عملية المحاسبة. وفى نهاية كلمته أكد «رومانو برودى» رئيس المفوضية الأوروبية على استعداد الاتحاد الأوروبى لتطوير الحوار السياسى مع إفريقيا ككل بمؤسساتها السياسية الجديدة لتحقيق أهداف الاتحاد الإفريقى والمشاركة فى تنفيذ مبادرة «نيباد» ودعم الشراكة الأوروبية الإفريقية مع التأكيد على اعتقاد الاتحاد الأوروبى أن الإطار بدأ بين الطرفين فى قمة القاهرة ويمكن أن يمثل منبرًا مناسبًا للحوار، كما أكد «برودى» أنه نظر لاعتقاد الاتحاد الأوروبى بأن عملية إنشاء الاتحاد الإفريقى هى عملية معقدة تتطلب إرادة سياسية وتطويرات مؤسسية كما تتطلب وقتًا طويلاً لتنفيذها، فإن الاتحاد الأوروبى يؤكد التزامه بتقديم الدعم لهذه العملية خاصة فيما يتعلق بآلية حفظ الأمن الجديدة التى اقترحها الاتحاد الإفريقى ودعمه مؤسسيًا فى المرحلة الانتقالية، كما أعلن الاتحاد الأوروبى استعداده لتمويل مشروعات بناء القدرات المرتبطة بمبادرة «نيباد».

وفى هذا الإطار يبرز التساؤل بشأن الدوافع الحقيقية وراء التأييد الأوروبى للاتحاد الإفريقى ودعمه وهل هى دوافع تفسر رغبة حقيقية من قبل الجانب الأوروبى فى تحقيق نهضة إفريقية أم أن القضاء على منظمة الوحدة الإفريقية

يحقق للجانب الأوروبى هدف القضاء على أى رمز يؤدى إلى تذكير الإفريقيين بالحقبة الاستعمارية الأوروبية وبمرحلة كفاح الدول الإفريقية ضد الاستعمار ومساندة منظمة الوحدة الإفريقية لها، على أى الأحوال حتى وإن كان هذا هو الدافع الحقيقى وراء التأييد الأوروبى الداعم للاتحاد الإفريقى الجديد، فالأمر المهم هو الحصيلة النهائية وهى وجود دعم ومرحلة جديدة للعلاقات الأوروبية الإفريقية والأهم هو أن تدرك الدول الإفريقية كيف تستفيد من هذا الدعم المعنوى فى إطار التصريحات الرسمية وتحوله إلى دعم مادى ملموس حيث إن دول القارة الأوروبية مكلفة بتقديم نماذج متعددة لبدائل تختار من بينها دول إفريقيا كى تأخذ بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وقد يكون ذلك من قبيل التعويض الذى تقدمه الدول الأوروبية عن الأضرار والأثار السلبية التى لحقت بالقارة الإفريقية خلال المرحلة الاستعمارية، وإن كان الوجود الاستعمارى ليس هو المبرر الوحيد لتفسير ماآلت إليه أحوال القارة الإفريقية فى مرحلتى الحرب الباردة وما بعدها، إلا أنه أحد الأسباب الجذرية التى أسهمت فى تكريس تلك الأوضاع بالقارة الإفريقية.

ونخلص أيضًا فى دعم الاتحاد الأوروبى للتكتلات الإقليمية الإفريقية فى أنه كان الهدف فى هذا المجال تنمية ودعم القدرات المؤسسية ودعم التعاون والتكامل السياسى والاقتصادى على المستوى الإقليمى. ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك عمل الاتحاد الأوروبى على تدعيم علاقاته مع عدة منظمات إقليمية فى القارة الإفريقية.

ففى منطقة الغرب الإفريقى دعم الاتحاد الأوروبى الخطوات التى اتخذها الاتحاد المالى لدول غرب إفريقيا والذى يجمع الدول الثمانى فى منطقة الفرنك الفرنسى فى إقامة اتحاد جمركى فى يناير ٢٠٠٠، وتم الاتفاق على برنامج لدعم التكامل الإقليمى فى مارس ٢٠٠٠ وقدم نحو ٦٥ مليون يورو تقريبا لدعم ميزانية الاتحاد وقدراته المؤسسية، كذلك دعم الاتحاد الأوروبى الخطوات التى اتخذها تجمع الإيكواس لإدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية وتقديم وثيقة تعريفات

جمركية جديدة، وتم الاتفاق على برنامج لدعم القدرات المؤسسية لسكرتارية الإيكواس فى أكتوبر ألفين.

وفى منطقة الوسط الإفريقى بدأ الاتحاد الأوروبى فى زيادة دعمه للجماعات الاقتصادية والمالية لوسط إفريقيا حيث قدم الاتحاد المساعدة الفنية للجماعة لدعم التكامل التجارى فى هذه المنطقة.

وفى منطقة الشرق والجنوب الإفريقى يطبق الاتحاد الأوروبى برنامجًا للتعاون مع تجمع الكوميسا تقدر ميزانيته بحوالى ٤٦,٧ مليون يورو، كما يقدم الدعم الفنى لمنطقة الاتحاد والجماعة الاقتصادية لدول شرق إفريقيا، وقد تم الاتفاق خلال عام ٢٠٠٠ على مشروع جديد لدعم قدرات تجمع السادك فى الجنوب الإفريقى تضمن خمسة مجالات هى: التكامل الإقليمى، توقيع بروتوكول للتجارة والمواصلات، إقامة آلية لفض المنازعات التجارية ودعم إقامة نظام جديد للمعلومات والاتصالات ونظام لتوفير الإحصاءات، كذلك يدعم الاتحاد الأوروبى إقامة انتخابات حرة فى منطقة الجنوب الإفريقى بالاشتراك مع تجمع السادك ومؤسسات المجتمع المدنى فى دول الجنوب الإفريقى.

وعلى صعيد سياسات الاتحاد الأوروبى تجاه الدول الإفريقية منفردة، فأن الاتحاد الأوروبى فى قضية الدعم المؤسسى يدعو إلى توفير مبادئ الشفافية والمحاسبة والإدارة الفعالة فى المؤسسات العامة مع دعم حكم القانون واستقلال القضاء ومكافحة الفساد، ويقدم الاتحاد الأوروبى فى هذا الصدد المساندة الفنية للدول الإفريقية المنطقية لمساعدات صندوق التنمية الأوروبى وغيرها من المعونات لدعمها فى إدارة تلك المساعدات.

ومن أمثلة الدول التى حصلت على هذا الدعم المؤسس «بوركينا فاسو» حيث يدعم الاتحاد الأوروبى البرنامج الحكومى للإصلاحات القانونية، وبعد دراسة مستفيضة لهذا البرنامج قرر الاتحاد الأوروبى توسيع دعمه لهذه الإصلاحات بإنشاء برنامج جديد للتعاون لدعم الإصلاحات القضائية يقدر بحوالى ١٦ مليون يورو لتوفير الموارد الكافية للمؤسسات السياسية والنظام الانتخابى والمجتمع

المدنى ودعم اشتراك المرأة فى الحياة العامة، وقد بدأ العمل فى هذا البرنامج فى مايو ٢٠٠٠ كذلك فقد بدأ عام ٢٠٠٠ برنامج جديد لدعم حكومة دولة مالى لإنشاء بعض الوحدات التابعة لها فى بعض المراكز الفرعية لتقديم الخدمات العامة لهذه المناطق ويدعم الاتحاد الأوروبى هذا المشروع فنيًا وماديًا.

وفى الجنوب الإفريقى كان توقيع الاتحاد الأوروبى لاتفاقية التعاون وتنمية التجارة مع دولة جنوب إفريقيا فى يناير ٢٠٠٠ خطوة مهمة فى علاقة الاتحاد الأوروبى بجنوب إفريقيا ووفرت هذه الاتفاقية حوالى ٣٦٠ مليون يورو عامى ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢ يتم توفيرها لدعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحسين الإدارة العامة.

كذلك فقد تم الاتفاق مع مالاوى على مشروع لدعم حكم القانون والعدالة وتقديم الدعم الفنى للمؤسسات القضائية ومؤسسات مكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بدور الاتحاد الأوروبى فى دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان أطلق الاتحاد الأوروبى المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان بهدف دعم حكم القانون والحكم الرشيد، ودعم مؤسسات المجتمع المدنى وحماية حقوق الأقليات والمهمشين، وتحقيق المساواة بين الجنسين ومنع الصراعات ودعم إقامة انتخابات حرة ونزيهة.

هذا ويعمل الاتحاد الأوروبى فى هذا الإطار على تدريب بعض المتخصصين فى مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع بعض الجامعات ومراكز حقوق الإنسان فى بعض الدول الإفريقية وذلك بتنظيم برنامج لتدريب عديد من الطلاب المنتمين إلى أكثر من أربع عشرة دولة إفريقية فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ورغم تلك الإنجازات التى رصدها تقرير الاتحاد الأوروبى السنوى حول تنفيذ برامج المساعدات الخارجية والتطور الذى شهده إطار إتفاقية لومى حتى وصل إلى شكله الحالى مع اتفاقية «كوتونو» إلا أن بعض المحللين يرون أن هذا التطور صار بالتدريج فى غير صالح الدول الإفريقية.

فبداية من عقد التسعينيات خضعت اتفاقية «لومى» لضغوط عديدة غيرت من محتواها لصالح الدول الأوروبية نظرًا لمتغيرات عديدة منها الإصرار على تضمين مبادئ حقوق الإنسان ،والتكييف الهيكلى فى إطار الاتفاقية، وتراجع الأهمية الاستراتيجية للقارة الإفريقية وتراجع مبادئ الشراكة لصالح مبادئ المشروطية وتراجع نصيب الدول الإفريقية مع دول المحيط الهادى والبحر الكاريبى فى مساعدات الاتحاد الأوروبى، فبينما كانت تلك الدول تستحوذ على ٦٩٪ من إجمالى مساعدات التنمية من الاتحاد الأوروبى عام ١٩٨٦م انخفضت هذه النسبة إلى ٥٨٪ عام ١٩٩٠ ثم إلى ٤٤٪ عام ١٩٩٤م ثم إلى ٢٩٪ عام ١٩٩٨م.

أما اتفاقية «كوتونو» فهى تعكس الظروف الدولية العامة، لذلك فقد كرست مبدأ المشروطية مع إدخال عنصر الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، وتضمنت انتهاء العمل بالتفضيلات التعريفية غير المتبادلة التى كانت الدول الإفريقية تتمتع بها فى إطار الاتفاقيات القديمة وإحلالها بقواعد متبادلة بين الجانبين، مع وجود نظام جديد للمساعدات يتدخل فى الكيفية التى يتم بها إنفاق هذه المساعدات.

وانطلاقًا مما سبق يتم التشكك فى أن يكون دعم وتعامل الدول الأوروبية تحت مظلة دول الثمانى مع النيباد أكثر تساهلاً من القواعد الجديدة التى وضعتها هذه الدول الأوروبية فى إطار الشراكة مع دول جنوب الصحراء(٩).

ومن ثم نخلص إلى أن احتمالات تطوير العلاقات الأوروبية الإفريقية يستوجب الدراسة حول تدعيم العلاقات الاقتصادية والتفاعل الاجتماعى بين المجتمعات والثقافات الأوروبية والإفريقية، فهذه الأبعاد هى أبعاد أساسية تفتح آفاقًا للعلاقات بين الطرفين قائمة على المنافع المتبادلة والحوار حول القضايا العالمية الملحة.

وفى هذه الإطار هناك حاجة لتطوير أشكال غير رسمية من التعاون بمساهمة القطاع الخاص الأوروبى فى الاستثمار فى القارة الإفريقية، فبدون التدفقات المالية الخاصة إلى الدول الفقيرة لا يمكن أن تؤدى المعونات الرسمية

إلى تهيئة ظروف التنمية المستدامة الحقيقية فى معظم هذه الدول، وإفريقيا لاتحتاج فقط إلى معونات إنما تحتاج إلى أطر عادلة للتعاون تتجاوز الأطر الموجودة فمبادئ الحكم الرشيد والتكيف الهيكلى هى مبادئ يتم صياغتها فى الشمال وفرضها على الجنوب دون أية مشاركة داخلية، وهذا يحتاج إلى تغيير تدريجى لتكريس بعض عمليات الإصلاح المؤسسى التى تغير الطريقة التى تدير بها الدول الإفريقية سياساتها.

ويتيح إطار الشراكة الحالى بين الاتحاد الأوروبى ودول إفريقيا جنوب الصحراء درجة أكثر لمشاركة الدول الإفريقية مقارنة بالأشكال الثنائية للتعاون مع إفريقيا لذلك يمكن توقع أن يتمتع هذا الإطار بكفاءة أعلى فى منع المعونات مع الحاجة إلى دعم الحوار وضمان أن تكون التنمية المستدامة القائمة على الممارسات الديمقراطية والنمو الاقتصادى مع تحقيق عدالة التوزيع وتخفيف حدة الفقر محورًا أساسيًا لسياسة أوروبا التنموية تجاه إفريقيا.

وعلى الجانب الإفريقى فإن القدرة على إدارة الحوار والنقاش مع الدول المانحة هى قدرة على قدر كبير من الأهمية، لا بد للدول الإفريقية من تطويرها، وإذا كانت أطر التعاون ومنح المعونات تحددها الجهات المانحة، فأن إفريقيا قد تجد نفسها غير قادرة على تحديد اتجاهات واستراتيجيات التنمية الخاصة بها، وإذا كان إطار الشراكة بين الاتحاد الأوروبى والدول الإفريقية يوفر للجانب المستقبل والمتلقى للمعونات درجة أكبر من الحوار مقارنة بالأشكال المؤسسية الأخرى للتعاون التنموى، إلا أنه بدوره قد تأثر بإعادة ترتيب الأولويات التنموية بشكل لا تحدد فيه سياسات واستراتيجيات المنح والمعونات تحديدًا دقيقًا، وأية محاولة جادة من الدول المانحة لدعم التنمية فى إفريقيا يعتمد على المدى الذى يمكن فيه لسياسة الدول المانحة أن تعكس الاحتياجات الحقيقية للدولة المتلقية للمعونات، والأهم من ذلك أن يصبح للتعاون مع إفريقيا أولوية سياسية أساسية لأوروبا، وهذا يحتاج إلى دفعة حقيقية قائمة على إدراك أن الوضع الراهن غير كافى وأن هناك حاجة لتدعيم العلاقات مع الدول والشعوب الإفريقية.

وهذا التدعيم لن يتحقق إلا من خلال اهتمام الجانب الأوروبى بتطوير الأبعاد السياسية للتنمية الإفريقية، كما وردت فى برنامج الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية NEPAD، ولذا تنحصر المهمة الأوروبية فى مساعدة الدول الإفريقية على ممارسة حكم رشيد يعتمد على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويؤدى إلى تحقيق أمن واستقرار النظم السياسية الإفريقية، ونجاح هذه المهمة يتوقف على دعم فكرة التنشئة السياسية للمواطن الإفريقى بهدف تفعيل دوره فى العملية السياسية مما يولد لديه الحرص على مصلحة النظام السياسى الذى ينتمى إليه.

ونجاح هذه المهمة قد يكون من خلال علاقة الاتحاد الأوروبى بالاتحاد الإفريقى حيث تشترك كل من المنظمتين القاريتين فى وضع الإطار التنفيذى لسياسات الحكم الرشيد فى إفريقيا، ولكن هذا لا يعنى عدم أهمية العلاقات الثنائية والإقليمية، فالسياسات الأوروبية تجاه الدول الإفريقية وتجاه التكتلات الإقليمية هى بمثابة الأداة التى تقوم بتفيذ الأطر الرسمية للتفاعل والتى يتفق عليها كل من الاتحادين.

ويمكن القول إن المصالح الاقتصادية الأوروبية فى القارة الإفريقية خاصة فى إطار الثروات الطبيعية التى تتمتع بها القارة الإفريقية تأتى على قمة دوافع الدول الأوروبية لدعم التنمية فى إفريقيا، وقد تدرك الدول الأوروبية أن حماية الثروات والموارد الطبيعية داخل القارة الإفريقية يستلزم تحقيق أهداف الأمن والاستقرار والسلام، وتلك الأهداف بالتبعية تحتاج إلى وجود حكم رشيد وممارسة ديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان، وفى هذا الإطار يصبح من مصلحة الدول الأوروبية دعم تلك الأبعاد السياسية فى القارة الإفريقية لتأمين المصالح الاقتصادية فى القارة الإفريقية.

وأخيرًا نتعرض فى الفصل القادم إلى الاستراتيجية الإفريقية للتنمية ونتناول مبادرة «نيباد» التى تبناها الاتحاد الإفريقى باعتبارها إطارًا استراتيجيًا شاملاً وخطة متكاملة لتنمية القارة الإفريقية من منظور إفريقى، حيث تنطوى المبادرة

على تعهد القارة الإفريقى بواجب القضاء على الفقر ووضع الدول الإفريقية فرديًا وجماعيًا على طريق النمو المطرد والتنمية المستدامة والمشاركة فى نفس الوقت بشكل فعال فى الاقتصاد العالمى وشئونه المتلاحقة.

●●●

المراجع

١ ـ أيمن السيد شبانه، الاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى، دراسة مقارنة بحث نشر فى ندوة الاتحاد الإفريقى ومستقبل القارة الإفريقية (جامعة القاهرة/ معهد البحوث والدراسات الإفريقية، أكتوبر ٢٠٠١) ص ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

وانظر أيضاً:

أيمن السيد عبد الوهاب، المنظمات الإقليمية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام سلسلة موسوعة الشباب السياسية العدد ١١، ٢٠٠١.

٢ ـ أمانى محمود فهمى، الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة، السياسة الدولية العدد ١١٦ أكتوبر ٢٠٠٠ ص ١٢٣.

وانظر أيضاً:

مالك عونى، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، آفاق التكامل الأوروبى الجديدة، السياسة الدولية العدد ١٢٤ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٨٩.

وعلى سبيل المثال، قدر أن إزالة عوائق التجارة بين دول الجماعة الأوروبية فى مجال صناعة السيارات وحدها سيحقق مدخرات تقدر بحوالى ٢,٦ بليون

وحدة نقد أوروبيـة، وأن نسبة النمو فى إجمـالى الناتج القومى لدول الجمـاعة سيصل إلى ٦,٥٪ إذا ما تحققت الوحدة الاقتصادية.

ولمزيد من البيانات انظر، أمانى محمود فهمى مرجع سبق ذكره ص ١٢٤.

٣ ـ انظر:

أنور الهوارى، الاتحـاد الأوروبى: تساؤلات عربيـة، السياسة الدولية العدد ١٤٢ أكتوبر ٢٠٠٠ ص ٧٥.

د، محـمود أبو العـينين، إفـريقيـا والتحـولات الراهنة فى النظام الدولى، فى مصر وإفريقيا الجذور التاريخية لمشكلات الإفريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ سلسلة تاريخ المصـريين رقم ٩٥، ١٩٩٦ ص ص ٢٨٤ وما بعدها.

نبيـه الأصـفهـانى، دور البـرلمـان الأوروبى فـى مـعـالجـة العـجـز الديمـقـراطى، السياسة الدولية العدد ١١٧ يوليو ١٩٩٤ ص ٩٤.

٤ ـ سفيـر د. مجـدى حفنى، مقـارنة الاتحـاد الإفـريقى بالاتحـاد الأوروبى من الناحيـة الهـيكليـة، بحث منشـور فى ندوة الاتحـاد الإفـريقى ومـسـتـقـبل القـارة الإفريقية / (جامعة القاهرة: معهـد البحوث والدراسـات الإفريقية، أكتوبر ٢٠٠١) ص ص ٢٤١ ـ ٢٤٣.

د/ محـمـد محـمود الإمـام/ تطور الإطـار المـؤسسى للاتحـاد الأوروبى الدروس المسـتـفـادة للتكامل العربى (القـاهرة: المنظمـة العـربيـة للتنمـيـة الإدارية، ١٩٩٩) ص ١٥٩.

د. صلاح سـالم زرنوقة، توسـيع عضـوية الاتحاد الأوروبى: الواقع والتحـديات/ السياسة الدولية العدد ١٤٢ أكتوبر ٢٠٠٠ ص ٨٣.

د. محمد محمود الإمام/ مرجع سبق ذكره ص ص ١٥٩ ـ ١٦٤.

د. محمد سعد أبو عامود، البناء المؤسسى للاتحاد الأوروبى، السياسة الدولية العدد ١٤٢ أكتوبر ٢٠٠٠ ص ٧٧.

راجع: نصوص القانون التأسيسى الإفريقى.

بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقى.

(٦) أيمن السيد شبانه الاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى مرجع سبق ذكره ص ص ١٣٩ ـ ١٤٧.

وانظر أيضاً:

أمانى محمود فهمى/ مرجع سبق ذكره ص ١٢٥.

د. صلاح سالم زرنوفة، مرجع سبق ذكره ص ٨٦.

د. محمد سعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره ص ٨٨.

د. سعيد اللاوندى أمريكا ـ أوروبا ـ العولمة ـ والعولمة المضادة السياسة الدولية العدد ١٤٢ أكتوبر ٢٠٠٠ ص ١٢٩.

٧ ـ د. فرج عبد الفتاح فرج، الإتحاد الأوروبى ودعم التنمية الإفريقية فى ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة النيباد بحث منشور مقدم فى مؤتمر «مبادرة التنمية الجديدة فى إفريقيا (NEPAD) وتنمية إفريقيا (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢) .

وانظر كذلك:

د. فرج عبد الفتاح، الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى إفريقيا وأثرها على بعض جوانب التنمية الاقتصادية، نشرة البحوث الإفريقية، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ديسمبر ١٩٩٨).

د. فرج عبد الفتاح إمكانات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية الإفريقية فى ظل الاتحاد الإفريقى، بحث منشورة فى ندوة الاتحاد الإفريقى ومستقبل

القارة الإفريقية، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية أكتوبر ٢٠٠١).

٨ ـ د. نيفين حليم صبرى مصطفى، أوروبا ودعم التنمية فى إفريقيا دراسة فى الموقف الأوروبى تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الإفريقية بحث منشور فى مؤتمر مبادرة التنمية الجديدة فى إفريقيا NEPAD وتنمية إفريقيا جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٤: ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢ ص ص ٤ ـ ٦.

وانظر كذلك:

Richard Brown "European coloniat in Africa" Africa south of the sahara (London: 1991) pp 19-23.

٩ ـ د. نيفين حليم صبرى مصطفى، أوروبا ودعم التنمية فى إفريقيا: مرجع سبق ذكره ص ص ١٩ ـ ٢٣.

وانظر: أيضًا:

د. إجلال رأفت، السياسة الفرنسية فى إفريقيا جنوب الصحراء ـ السياسة الدولية العدد ١٤٥ يوليو ٢٠٠١ ص ص ٨ ـ ٢٣.

- Europre supports the African Remaissances the covrier Acp-Evc Now dec 2001.
- African debt, European doubt European doubt Economist Vol 355 No 8 (8 /4/2000) p 46.

الفصل الخامس

الاستراتيجية الإفريقية للتنمية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية فى إفريقيا

(نيباد) NEPAD

تمهيد: -

منذ أن استقلت أغلب دول القارة الإفريقية فى بداية الستينيات من القرن الماضى فقد عملت هذه الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية، غير أن عقودًا قد مضت دون أن تتحقق التنمية المرغوبة، فالقارة قد بلغ عدد سكانها عام ٢٠٠٠ وفقًا للإحصاءات المنشورة عام ٢٠٠٢ حوالى ٧٩٧,٨ مليون نسمة ومتوسط معدل النمو السكانى فى النصف الثانى من عقد التسعينيات بلغ ٢,٦٪ سنويًا بها ٥٢ دولة متباينة بمدى متسع فى كثافتها السكانية مثل نيجيريا ١٢٦ مليون نسمة، وجزر القمر ٥٦٠ ألف نسمة ناتجها المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥ بلغ فى عام ٢٠٠٠ ٥٨٨,٤ مليار دولار، متوسط معدل نمو الناتج المحلى فى النصف الثانى من عقد التسعينيات بلغ ٢,٦٪ سنويًا (ذات المتوسط لمعدل النمو السكانى) بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى عام ٢٠٠٠ ما قيمته ٦٧١ دولارًا فى السنة.

عقود عديدة للتنمية ذهبت دون أن تحقق القارة أهدافها لقد اختلفت استراتجية التنمية المتبعة فأغلب الدول الإفريقية تبنت منذ الاستقلال وحتى بداية عقد الثمانينيات استراتيجية الإحلال محل الواردات، ثم اتجهت دول القارة للأخذ باستراتيجية تنمية الصادرات والانفتاح على العالم الخارجى فى ظل تطبيق برامج التثبت والتكيف الهيكلى المدعومة من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، غير أنه فى كلا الحالتين وحالة تطبيق استراتيجية التنمية

بالإحلال محل الواردات واستراتيجية التنمية من خلال اعتماد التصدير كقطاع قائد للاقتصاد القومى، كلاهما لم يحقق التنمية الإفريقية المنشودة.

إن مراجعة وثائق منظمة الوحدة الإفريقية (خطة عمل لاجوس، معاهدة أبوجا الاقتصادية، يمكن أن تقدم لنا منهجًا مناسبًا لاستراتيجية تنمية تتناسب مع الواقع الإفريقى، غير أن أحدث هذه الوثائق هو القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى الذى بدأ ممارسة نشاطه الفعلى منذ يوليو عام ٢٠٠١م.

إن القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى قد اعتمد معاهدة أبوجا كمنهج مناسب لتنمية القارة وحث الدول أعضاء الاتحاد على الإسراع بتنفيذها، وفضلاً عن ذلك فقد استحدث قانون الاتحاد مؤسسات أخرى تعد بمثابة أدوات لتحقيق التنمية المرغوبة.

وإن نصوص قانون الاتحاد هى النصوص الواجبة التنفيذ إذا ما اختلفت مع نصوص إنشاء الجماعة الاقتصادية (معاهدة أبوجا) إن المساعدات الإنمائية يمكن أن تفيد فى المساهمة فى عملية التنمية ولكن التنمية لا تتحقق بالمساعدات، إن التنمية المبتغاة لابد وأن تقوم على دعائم وأسس مملوكة للأفارقة والقارة لديها من الموارد ما يمكنها من البدء فى عمليات تنموية طموحة.

إن استراتيجية التنمية وفقًا للقانون التأسيسى للاتحاد تقوم على مبدأ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، تعطى للدولة دورًا لضبط حركة الأسواق ومراقبة تنفيذ القوانين دون أن يكون للدولة السيطرة على ملكية أدوات الإنتاج، إنها استراتيجية تقوم على وجود قطاع خاص رشيد تسبغ عليه الدولة حمايتها من دفاع وأمن وعدالة وتوفير بنى تحتية، فضلاً عن تواجدها فى المشروعات التى لايستطيع القطاع الخاص الاضطلاع بها أو تلك المشروعات التى تمس غالبية الجماهير أو تلك التى تمثل مشروعات استراتيجية.

إن فلسفة استراتيجية التنمية وفقًا لوثائق منظمة الوحدة الإفريقية وللقانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى تقوم على مجموعة من العناصر، لعل أهمها ما يلى:

١ ـ التكامل الإقليمى وصولاً لتكامل القارة.

٢ ـ أهمية دور القطاع الخاص فى عملية التمية.

٣ ـ الدور الإنسانى لعملية التمية/فالتمية للإنسان بالإنسان.

٤ ـ التمويل الوطنى على مستوى القارة هو المصدر الأساسى للاستثمار، أما التمويل الأجنبى فهو مكمل للدور الوطنى وله كل الحماية.

٥ ـ عدالة توزيع الدخل هى الأساس لتنويع قواعد الإنتاج.

٦ ـ محاربة الفساد.

وفيما يلى نتناول هذه العناصرعلى الوجه التالى:-

١. التكامل الإقليمى وصولاً لتكامل القارة:-

لقد اعتمد القانون التأسيسى مراحل التكامل الاقتصادى المنصوص عليها فى معاهدة أبوجا بل وطالب قانون الاتحاد بالإسراع بتنفيذ هذه المراحل وتتلخص فى ست مراحل متتالية تستغرق فى تنفيذها مدة ٣٤ عامًا، تبدأ من حيث انتهت جهود منظمة الوحدة الإفريقية فى تكوين التجمعات الاقتصادية الفرعية، إذ إن هذه التجمعات وتعزيزها هو السبيل لإقامة منطقة التجارة الحرة القارية يليها الاتحاد الجمركى على المستوى القارى ثم السوق الإفريقية المشتركة كما تهدف المعاهدة إلى الوصول للوحدة النقدية على المستوى الإفريقى فى نهاية هذه المراحل الست، غير أن القانون التأسيسى للاتحاد قد نص فى مادته التاسعة عشرة على إنشاء المصرف، المركزى الإفريقى، صندوق النقد الإفريقى، بنك الاستثمار الإفريقى، وإن إنشاء هذه المؤسسات أصبح حال للحدوث وفقًا لنص القانون، وإذا كانت هذه المؤسسات الاقتصادية عند بداية إنشائها لن تستطيع ممارسة دورها بالكامل. إلا أن البدء بالممكن هو أمر واجب التحقيق، فعلى سبيل المثال واستنادًا للخبرة الإفريقية فى التجمعات الإقليمية الفرعية، يمكن إنشاء المصرف الإفريقى ليبدأ عمله فى شكل اجتماعات دورية

لمحافظى المصارف المركزية الإفريقية، يتابعون فيها الأداء على مستوى السياسات النقدية ومراقبة هدف الاستقرار النقدى لدول القارة مع وضع معايير موضوعية لمراقبة مؤشرات الأداء الاقتصادى الكلى، مع إنشاء غرفة المقاصة على المستوى الإفريقى، وتؤجل باقى وظائف البنك لحين إتمام خطوات التكامل الاقتصادى.

٢. أهمية دور القطاع الخاص فى عملية التنمية:-

إن القطاع الخاص الرشيد الذى يسعى لتحقيق أهداف التنمية الإفريقية ويضع فى اعتباره المشكلات الاجتماعية صوب أعينه مثلما يضع هدف الربح، هو القطاع الكفيل بقيادة عملية التنمية، وإن القارة مازالت فى حاجة لوجود المنظم المبتكر الذى يقدم الجديد فى المنتجات ولديه القدرة على الابتكار ويؤمن بالأسلوب العلمى كأداة للتطوير، إن خلق هذه الكوادر مهمة قومية وإفريقية وقد تحتاج لفترة من الزمن غير أن إعطاء الفرصة لهذا القطاع هو السبيل لخلق هذه الكوادر، إن القطاع الخاص الإفريقى فى مجال الصناعة التحويلية ومجال التجارة الخارجية والتصدير وفتح الأسواق الخارجية عليه مهمة تاريخية لن تستطيع إفريقيا أن تحقق أهدافها التنموية إلا من خلال إنجاز هذه المهمة، إن الشروط اللازمة لنجاح هذه المهمة والتى تكمن، فى تعزيز المنافسة والقضاء على الاحتكار وإشاعة الشفافية ومحاربة الفساد هى شروط يجب أن تتحقق،وعلى الدولة فى إفريقيا أن تعمل صوب تحقيقها لكى تتمكن من تهيئة المناخ المناسب للابتكار.

٣. البعد الإنسانى للتنمية، فالتنمية للإنسان وبالإنسان:

إن توفير البنية الأساسية للمواطن الإفريقى على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى هى السبيل لخلق الإنسان المنتج، كما أن التعليم والتدريب والرعاية الصحية، ومراعاة حقوق المرأة والطفل جميعها عناصر للتنمية البشرية التى هى أحد مقومات التنمية الشاملة، لقد اهتمت الدولة فى إفريقيا بعملية التنمية البشرية، كما برز دور المجتمع المدنى والمنظمات غير

الحكومية فى هذا المجال والمطلوب مدى أوسع للمشاركة السياسية من خلال هيئات المجتمع المدنى، غير أن ذلك لن يكون إلا من خلال اكتساب حقوق قانونية جديدة تكفل ممارسة هذه الأنشطة التى من شأنها المساهمة الفعالة فى تحقيق التنمية.

٤. التمويل الوطنى على مستوى القارة هو المصدر الأساسى للاستثمار:

إن تهيئة المناخ السياسى وإشاعة الاستقرار السياسى والقضاء على الصراعات والحروب الأهلية وهى جميعها أمور محل اعتبار فى القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى من شأنها تهيئة البنية الاقتصادية للاحتفاظ برءوس الأموال الوطنية وعدم خروجها الى خارج إفريقيا، حيث ترتفع ربحيتها وتقل درجة المخاطرة أما استمرار حالات الصراع والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسى فقد ثبت عمليا أنها عوامل طاردة لرءوس الأموال.

٥. عدالة توزيع الدخل هى الأساس لتنويع قاعدة الإنتاج:.

إن استخدام الأدوات المالية (إنفاق عام وضرائب) من شأنها إعادة توزيع الدخل القومى بطريقة أقرب للعدالة وإن هذا الشرط يمثل أحد أهم الشروط اللازمة لتنويع قواعد الإنتاج، فالمنتج يقوم بعمليات الإنتاج بناء على ما يتوقعه من طلب على منتجاته، إن خلق الطلب فى السوق يستدعى توافر القدرة الشرائية، وفى ظل غياب عدالة التوزيع لن يكون هناك قوة شرائية فى يد الغالبية، وبالتالى لن يكون لهم طلب اقتصادى فى السوق وإن عدالة التوزيع وعلى عكس ما يذهب البعض سوف يترتب عليها زيادة فى مستويات الدخول مما يعنى زيادة فى معدلات التراكم الرأسمالى.

٦. محاربة الفساد وتبسيط الإجراءات:.

إن محاربة الفساد فى كل صوره وأشكاله والقضاء على التعقيدات البيروقراطية التى هى أحد أهم مسبباته لهو أمر ضرورى لتحقيق التنمية ويرى البعض أن توسيع الرقابة الشعبية على أجهزة الحكم وزيادة مؤسسات المجتمع

المدنى وزيادة الوعى الاجتماعى تعد بمثابة أهم شروط استراتيجية التنمية المستهدفة(1).

وبعدأن تناولنا تلك الاستراتيجية الإفريقية للتنمية نتناول مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية (نيباد) باعتبارها إطارًا استراتيجيًا شاملاً وخطة متكاملة لتنمية القارة الإفريقية من منظور إفريقى حيث تنطوى المبادرة على تعهد القارة الإفريقية بواجب القضاء على الفقر ووضع البلاد الإفريقية فرديًا وجماعيًا على طريق النمو المطرد والتنمية المستدامة، والمشاركة فى نفس الوقت بشكل فعال فى الاقتصاد العالمى وشئونه المتلاحقة.

---

(١) د. فرج عبد الفتاح فرج الاتحاد الأوروبى ودعم التنمية الإفريقية فى ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة النيباد بحث منشور فى مؤتمر «مبادرة التنمية الجديدة فى إفريقيا NEPAD وتنمية إفريقيا»
(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ٢٤ ـ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢، ص ١٢ـ ١٤

المبحث الأول

إرهاصات وأقسام وخطوات تنفيذ المبادرة وأجهزتها الرئيسية ومحافل المشاركة الدولية معها

١ - إرهاصات المبادرة: .

شهد مطلع الألفية الجديدة، ظهور مبادرتين إفريقيتين جديدتين على جانب كبير من الأهمية، تهدفان إلى إعادة صياغة مستقبل القارة الإفريقية، خلال القرن الحادى والعشرين، على أسس جديدة؛ بحيث يكون للقارة بقياداتها وشعوبها الكلمة العليا فى تحديد غاياتها وأهدافها، وفى توجيه الجهود والإجراءات نحو تلك الغايات والأهداف. هاتان المبادرتان هما: إنشاء «الاتحاد الإفريقى»، ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية فى قيادة العمل الإفريقى المشترك فى المرحلة المقبلة، وإصدار وثيقة «المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)»، تتضمن برنامج عمل تفصيلى لتحقيق أهداف القارة فى الافتكاك من إسار التخلف والفقر والتهميش فى عصر العولمة، وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك فى إطار من «مشاركة عالمية جديدة» بين إفريقيا والمجتمع الدولى، تقوم على أساس تبادل المسئوليات والالتزامات، واقتسام المنافع.

- وبالرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الوثيقة (نيباد)، فإنها منذ إقرارها فى صيغتها الأولى من جانب القادة الأفارقة فى قمة لوساكا منذ ما يقرب من عام كامل (يوليو ٢٠٠١)، مازالت مجهولة تمامًا لدى القطاعات العريضة من الجماهير والتنظيمات السياسية وهيئات المجتمع المدنى، بل والأجهزة الرسمية فى القارة الإفريقية، الأمر الذى لايتفق مع ما تدعيه المبادرة لنفسها من أنها فى صياغتها وتوجيهها وتنفيذها ملكية خالصة لشعوب القارة وقياداتها.

ويصدق هذا الموقف بالنسبة لمصر أيضًا، فبالرغم من أنها تحتل موقعًا قياديا فى عملية إعداد نيباد وفى إدارتها، حيث إنها إحدى الدول الخمس المؤسسة وتشغل مقعدا بارزا فى أجهزتها العليا، فإن المبادرة لم تنل حتى اليوم أى نصيب يعتد به من النقاش والتمحيص على أى مستوى رسمى أو مدنى أو أكاديمى، بينما الأمر يحتاج إلى جهود جادة من جانب الأجهزة الرسمية ومنظمات المجتمع المدنى معًا لدراسة نيباد وتمحيصها وإعداد خطط وبرامج عملية تكفل لمصر دورًا فعالاً فى تنفيذ المبادرة وتحقيق أهدافها ومواجهة التزاماتها، يتناسب مع مكانة مصر الرفيعة فى هياكل نيباد وأجهزتها.

إن هذه المبادرة - حال تطبيقها بجدية والتزام - سوف تفرض على الدول الأعضاء فيها التزامات ومسئوليات ذات صبغة تعاقدية، فى مجالات شديدة الحساسية والخطورة، مثل ديمقراطية الحكم وحقوق الإنسان وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها. وسوف يخضع أداء الدول الأعضاء فى هذا الخصوص لمراجعة وتقييم دورى مستقل، طبقًا لمعايير وآليات متفق عليها. ويترتب على نتائج هذه المراجعة آثار ملموسة فيما يتعلق بنصيب هذه الدول فى المساعدات الدولية وتخفيف الديون والاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة. ومن البديهى أنه قبل التقاعس عن الوفاء بتلك المعايير والالتزامات من جانب دولة إفريقية صغيرة تحتل المقاعد الخلفية، فإن ذلك لن يكون مقبولا أو مرضيا بحال فى حق الدول التى تحتل مقاعد القيادة والتوجيه وعلى رأسها مصر.

- خلفية المبادرة:.

شهد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية فى دورته العادية السابعة والثلاثين والذى انعقد فى لوساكا فى يوليو ٢٠٠١، مولد مبادرة إفريقية جديدة، تنطوى على رؤية جديدة بشأن مستقبل القارة الإفريقية فى القرن الحادى والعشرين، وخطة شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وسد الفجوة بين إفريقيا والعالم المتقدم فى عالم تتسارع فيه خطى «العولمة»، التى تفرض تحديات وضغوطًا كبيرة على جهود التنمية فى القارة. وقد أقر المؤتمر المبادرة بالإجماع وصدر بها القرار رقم: (XXXVII) 1 . تحت اسم:

"A New African Initiative: Merger of the Nillenium Partnership for African Recovery and the Omega Plan (NAI)."

وشكل المؤتمر لجنة لتنفيذ المبادرة من رؤساء ١٥ دولة إفريقية، لكى تتولى إدارة كافة الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة. وفى أول اجتماعات هذه اللجنة فى أبوجا (نيجيريا) فى أكتوبر ٢٠٠١، تم إعلان الصيغة النهائية للمبادرة، مع تغيير اسمها إلى «المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) - (NEPAD) New Partnership for Africa's Development . كما تقررت لها بعض الهياكل التنظيمية وآليات التنفيذ.

هذه الوثيقة الجديدة (نيباد) جاءت ثمرة لسعى دءوب من جانب القادة الأفارقة. مع مطلع الألفية الجديدة، بحثًا عن مناهج جديدة، وخطط وبرامج مشتركة، نابعة من أرض القارة نفسها، وتملك هى ناصيتها، تستهدف انتشال القارة من براثن أزمتها الراهنة التى تهددها بمزيد من التهميش فى عالم تتسارع خطاه نحو العولمة. وقد ظهرت فى غمار هذا السعى، وبصورة مستقلة عن بعضها البعض، ثلاث مبادرات، شكلت الروافد الرئيسية، التى تشكلت منها نيباد فى نهاية الأمر:

(١) المبادرة الأولى، أطلق عليها: «برنامج المشاركة الألفية لإنعاش إفريقيا» (ماب) - The Melliniuim Partnership for Africa's Recovery (MAP) .

وقد قادها ثلاثة من قادة إفريقيا الجدد، هم رئيس جنوب إفريقيا تابو مبيكى، والرئيس الجزائرى عبدالعزيز بوتفليقه، والرئيس النيجيرى أوباسانجو. وقد بدأ العمل فى إعدادها فى أواخر عام ٢٠٠٠ حيث شكل الرؤساء الثلاثة «لجنة تسيير»، فى سبتمبر ٢٠٠٠، لإنجاز هذه المهمة فى أسرع وقت، وقد كشف النقاب عنها لأول مرة فى عرض قدمه الرئيس مبيكى أمام المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس (سويسرا)، فى يناير ٢٠٠١. ثم قدمت فى صورتها النهائية إلى مؤتمر القمة غير العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية فى سرت (ليبيا) فى مارس ٢٠٠١.

(٢) أما المبادرة الثانية، فقد أعدها فى نفس الوقت تقريبًا الرئيس السنغالى عبد اللّه وادى، وأطلق عليها «خطة أوميجا» (OMEGA Plan). وأظهرها لأول مرة أمام مؤتمر القمة الفرنسية/ الإفريقية فى ياوندى فى يناير ٢٠٠١ أيضًا. وقد أخذت هذه المبادرة طريقها إلى قمة سرت غير العادية حيث عرضها الرئيس وادى أمام المؤتمر لتلتقى هناك بالمبادرة الأولى (MAP)، التى عرضها الرئيس أوباسانجو. وقد رحب القادة الأفارقة بالوثيقتين. إلا أنهم دعوا إلى ضرورة بذل أقصى الجهود لدمجهما فى مبادرة موحدة، تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين، وتعبر عن موقف إفريقى موحد وواضح تجاه قضايا القارة الملحة. وقد بدأ العمل فى هذا التكليف غداة انتهاء المؤتمر مباشرة، فتم ضم مصر والسنغال إلى «لجنة التسيير» التى تضم دول (ماب) الثلاثة، وانيط باللجنة إجراء الدراسات والمشاورات اللازمة لإنجاز مهمة الدمج على وجه السرعة.

(٣) أما الوثيقة الثالثة، فهى التى أطلق عليها: «التعاهد العالمى الجديد مع إفريقيا» «New Global Compact With Africa». والتى كانت سكرتارية اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA) ، عاكفة على إعدادها خلال نفس الفترة تقريبًا، وقدمتها السكرتارية فى صيغتها النهائية إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط الذى عقد بالجزائر فى مايو ٢٠٠١. فالتقت هناك بالمبادرتين السابقتين. حيث ناقش الوزراء المبادرات الثلاث، وانتهوا إلى حث الخبراء القائمين على هذه المبادرات بأن يعملوا معًا كفريق واحد، لدمجها

جميعًا فى مبادرة موحدة محكمة الصياغة. فكان هذا القرار دفعة قوية على طريق تنفيذ ما طلبته قمة سرت.

وعلى إثر ذلك تلاحقت اجتماعات «لجنة التسيير»، التى تم توسيعها بدعوة دول أخرى وخبراء من المنظمات الإفريقية للانضمام إلى مناقشاتها . وكان أهم هذه الاجتماعات، اجتماع أبوجا (٢ ـ ٤ يونيو)، ثم اجتماع القاهرة (١٨ ـ ٢١) يونيو، الذى وضع إطارًا استرشاديًا وتوجيهات واضحة بشأن أسس ومبادئ علمية الدمج المطلوبة. ثم أخيرًا اجتماع بريتوريا (٣ـ ٥ يوليو) ، الذى انتهى بالإجماع على صيغة نهائية لمبادرة إفريقية موحدة، تقدم إلى مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية الذى كان مقررًا عقدة فى لوساكا (٩ ـ ١١ يوليو) . وهى وثيقة (N AI)سالفة الذكر. وقد استقبلها المؤتمر استقبالاً حماسيًا ووافق عليها بالإجماع، كما أشرنا. ثم أخذت اسمها الجديد (نيباد)، وصياغتها الأخيرة، وآلياتها التنفيذية فى قمة أبوجا (٢٣ أكتوبر ٢٠٠١) . لكى تبدأ النيباد رحلتها الشاقة على طريق التنفيذ الوعرة، فى مواجهة اختبارات الواقع العملى المعقد.

٢ . أقسام ومضمون نيباد: .

تتقسم النيباد إلى :

أربعة أقسام هى: (ا) الرؤية المشتركة (ب) برنامج العمل (ج) فكرة المشاركة العالمية الجديدة (د) تنفيذ المبادرة.

وذلك على الوجه التالى : .

(أولاً) القسم الأول من الوثيقة الرؤية المشتركة لقادة المبادرة بشأن معطيات الواقع الإفريقى والعالمى الراهن، وما تعرضه من قيود أو ما تقدمه من فرص فيما يخص تحرك دول وشعوب القارة نحو صياغة وتنفيذ أهدافها المشتركة فى التنمية والقضاء على الفقر فى إطار من مشاركة بناءة مع المجتمع العالمى. وتنطوى هذه الرؤية المشتركة على عناصر أربعة رئيسية:

(١) مكانة إفريقيا فى المجتمع العالمى المعاصر: حيث تعتبر القارة قاعدة موارد لا غنى عنها، ظلت تخدم البشرية لقرون طويلة وما زالت تشكل أساسًا

راسخًا لوضع إفريقيا كشريك متكافئ مع غيرها للنهوض بالحضارة الإنسانية ككل.

(٢) **التشخيص التاريخى لعملية إفقار إفريقيا** على مدار قرون عديدة، وما تقدمه هذه التجربة الأليمة من دروس لابد من الاستفادة منها حتى يمكن إقامة مشاركة تتمتع بالمصداقية والقابلية للتنفيذ.

(٣) **المعالم الرئيسية للإطار العالمى** الذى تدور فيه عملية التنمية الإفريقية مع مطلع الألفية الجديدة والذى تتمثل أهم معالمه فى تسارع عملية العولمة تلك العملية التى كان نصيب إفريقيا فيها هو المزيد من مخاطر التهميش، نظرًا لوجود عوائق هيكلية تحول دول مشاركة فعالة للقارة فى عملية العولمة والاستفادة مما تتيحه من فرص ومزايا، وتدعو النيباد المجتمع الدولى والحكومات الوطنية الإفريقية إلى السعى المشترك فى سبيل إزالة هذه العوائق.

(٤) **الظروف الجديدة** التى برزت فى القارة الإفريقية، والتى يمكن أن تساعد على تنفيذ النيباد ونجاحها . وتتمثل أساسًا فى انتشار الديمقراطية فى ربوع القارة. وظهور إرادة سياسية جديدة لدى القادة الأفارقة والحكومات، تجعلهم أكثر تصميمًا على تحقيق الأهداف القارية والإقليمية فى التنمية والتكامل الاقتصادى. وهى ظروف لاقت بالفعل تفهمًا من جانب المجتمع الدولى. ولذلك يعرب القادة الأفارقة من جانبهم عن تعهدهم بتحمل المسئولية المشتركة لاتخاذ الإجراءات التى تضمن تحقيق التنمية المستدامة فى المجالات التالية: الأمن والسلم ـ الديمقراطية وحقوق الإنسان ـ الاستقرار الاقتصادى الكلى ـ تنظيم الأسواق المالية ـ التعليم والصحة ـ دور المرأة ومشاركتها الفعالة فى التنمية ـ ترسيخ قواعدالقانون والنظام ـ البيئة الأساسية والتنويع الزراعى والتصدير (الفصل الثالث ـ فقرة ٤٩).

(ثانيًا) **الجانب الثانى لنبياد** (ـ الذى يستغرق قرابة ثلثى حجم الوثيقة) هو **برنامج العمل** . وهو يعرض استراتيجية **النيباد** من أجل تحقيق التنمية المستدامة فى إفريقيا فى القرن الحادى والعشرين. فيبدأ بتحديد أهداف

الخطة ونتائجها المتوقعة، ثم يقدم برامج العمل لتحقيق تلك الأهداف، وذلك فى ثلاثة أقسام هى: شروط التنمية المستدامة والأولويات القطاعية، وتعبئة الموارد.

(أ) الأهداف: ويجملها الإطار فى نوعين:

(ا) غايات طويلة الأجل: وتتمثل فى القضاء على الفقر، ووضع الدول الإفريقية على معراج النمو المطرد والتنمية المستدامة، ووضع نهاية لتهميش إفريقيا فى عملية العولمة، وتعزيز دور المرأة فى جميع الأنشطة.

(٢) أهداف محددة بإطار زمنى: وتشمل تحقيق نمو فى الناتج المحلى الإجمالى بمعدل ٧٪ سنويًا على الأقل لمدة ١٥ سنة تقريبًا. وضمان تحقيق القارة لأهداف التنمية العالمية المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة والمتعلقة بتخفيف الفقر، والتعليم والصحة والبيئة وغيرها.

(ب) شروط التنمية المستدامة: وهى الشروط الأساسية التى يتوقف عليها نجاح النيباد فى تحقيق أهدافها.. وتطرحها الوثيقة فى شكل عدد من المبادرات التى يلتزم القادة الأفارقة فرادى ومجتمعين بالعمل على تنفيذها، وهى (١) مبادرة السلام والأمن. (٢) مبادرة الديمقراطية والحكم السياسى الجيد (٣) مبادرة الحكم الجيد للاقتصاد ولمشروعات الأعمال.

وتقترح الوثيقة إجراءات محددة فى إطار كل من هذه المبادرات وآليات لمراجعة وتقييم التزام الدول الأعضاء بالإصلاحات والإجراءات والمعايير المتفق عليها. ثم تقرر نيباد أن تنفيذ أهدافها يجب أن يرتكز على النهج الإقليمى (على مستوى القارة ككل، والأقاليم الفرعية).

والواقع أن اعتماد نيباد للنهج الإقليمى أساسًا لتنفيذ أهدافها، يعنى أن نجاحها مرهون بنجاح الحركة التكاملية الإفريقية، وأن فشل هذه الأخيرة معناه سقوط النيباد ورغم ذلك ، لم تعط الوثيقة اهتمامًا يعتد به للمعوقات التى أدت إلى ضعف أداء الحركة التكاملية الإفريقية، وكيفية مواجهتها.

(ج) الأولويات القطاعية: قدمت النيباد برامج العمل فى مختلف القطاعات ذات الأولوية ، وتغطى البرامج ستة مجالات هى:

(١) البنية الأساسية: وبصفة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة ، والنقل والمياه والصرف الصحى. (٢) تنمية الموارد البشرية: وتشمل تخفيف الفقر، والتعليم والصحة وتحويل اتجاه هجرة العقول الإفريقية.

(٣) الزراعة (٤) مبادرة البيئة (٥) الثقافة (٦) العلم والتكنولوجيا.

وفى كل من هذه المجالات ، حددت النيباد الأهداف الرئيسية المطلوب تحقيقها وعددًا من الإجراءات والسياسات المقترح اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف. وعمومًا ، فإن صياغة النيباد للأهداف ،والإجراءات القطاعية، جاءت عامة وفضفاضة إلى حد كبير، وهو أمر يبدو متوقعًا فى وثيقة مثل النيباد، تعالج نطاقًا بالغ الامتداد والاتساع من القضايا والمشكلات المتشابكة على صعيد القارة بأكملها.

(د) تعبئة الموارد: تحتوى نيباد على مبادرتين بشأن تعبئة الموارد اللازمة لوضع برامجها موضع التنفيذ:

(١) مبادرة تدفقات رأس المال: وقد تضمنت تقديرًا للموارد المالية المطلوبة لتمويل برامج النيباد، حيث قدرتها الوثيقة بنحو ٦٤ مليار دولار أمريكى سنويًا (لمدة ١٥ سنة تقريبًا) وذكرت الوثيقة أن سد هذه الفجوة يستلزم زيادة كبيرة فى المدخرات ينبغى أن يأتى من خارج القارة. ولذلك فإن النيباد أولت اهتمامًا كبيرًا للأهداف والإجراءات المتعلقة بتعبئة الموارد الخارجية مركزة على ثلاثة محاور رئيسية:

(أ) ترتيبات جديدة يتم التفاوض بشأنها بهدف تخفيف الديون الخارجية.

(ب) إصلاحات واسعة (ومبتكرة) فى إدارة المساعدات الإنسانية الخارجية وربطها بشروط والتزامات متبادلة بين إفريقيا والمانحين بغرض زيادة حجم المساعدات وتحسين كفاءتها.

(ج) تشجيع انسياب رأس المال الخاص الأجنبى حيث تعلق عليه ينباد أهمية كبيرة فى سد فجوة الموارد.

(٢) مبادرة النفاذ إلى الأسواق: تعتبر نيباد تحسين قدرة الصادرات الإفريقية على الوصول إلى الأسواق العالمية، جانبًا رئيسيًا لعملية تعبئة الموارد. وتلخص المبادرة السبيل إلى ذلك فى مبدأ واحد هو تنويع الإنتاج. ويأتى هذا التنويع من حسن استغلال قاعدة الموارد الطبيعية لإفريقيا عن طريق إجراءات وإصلاحات فى كل من قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والتعدين ،والسياحة والخدمات، وكذلك النهوض بالقطاع الخاص. فضلاً عن اتخاذ إجراءات لتشجيع الصادرات الإفريقية على الصعيدين الإفريقى والعالمى. وإزالة الحواجز غير الجمركية التى تواجهها فى أسواق البلدان الصناعية.وهنا تعود نيباد إلى تناول القطاعات المستهدفة كل على حدة، فتحدد عددًا من الأهداف لكل قطاع، ثم عددًا من الإجراءات المقترحة لهذا القطاع مع تقسيمها إلى إجراءات على المستوى الإفريقى وأخرى على المستوى العالمى. وذلك على أساس أن عملية تنويع الإنتاج ومن ثم النفاذ إلى الأسواق هى مسئولية مشتركة بين إفريقيا وشركاء التنمية.

(ثالثا) يتمثل الركن الثالث لنيباد فى دعوتها إلى قيام مشاركة عالمية جديدة بين إفريقيا وشركائها فى التنمية، تنهض على أساس تقاسم المسئولية فى تصحيح مظالم القرون الطويلة الغابرة، وتعبئة كافة الجهود للارتقاء بنوعية الحياة للشعوب الإفريقية فى أسرع وقت ممكن. وهنا تعدد نيباد المنافع التى سوف يجنيها العالم من تلك المشاركة الجديدة مع إفريقيا ، وكيف أنها سوف تصب فى النهاية فى تحقيق الاستفادة الكاملة من منجزات الثورة التكنولوجية العالمية، وتدعيم قواعد الأمن والسلم العالميين.

وبالنسبة لمضمون المشاركة العالمية الجديدة التى تطرحها نيباد فهو ينطوى على جانبين.

أولهما ـ الحفاظ على المشاركات المتعددة القائمة حاليًا بين إفريقيا وشركاء التنمية وترشيدها وتعظيم الاستفادة منها.

وثانيهما - التفاوض حول علاقة جديدة مع البلدان المتقدمة والمنظمات متعددة الأطراف - وتنطوى هذه العلاقة الجديدة على أهداف ومعايير للأداء متفق عليها بين الطرفين، وعلى مسئوليات والتزامات متبادلة، فتحمل النيباد الدول المتقدمة والمنظمات متعددة الأطراف بمسئوليات والتزامات فى مجالات معينة، عددت منها الوثيقة اثنى عشر مجالاً وتضمنها الفقرة (١٨٥) من الوثيقة. وفى مقابل هذه المسئوليات من الالتزامات، فإن القادة الأفارقة يتعهدون من جانبهم بتنفيذ الإجراءات التى وردت فى الفصل الثالث من النيباد (فقرة ٤٩). على أنه يلاحظ هنا أن نيباد سكتت تمامًا عن الجانب الخاص بالمشاركة بين الجنوب والجنوب.

(رابعًا) تنفيذ المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا، يمثل الجانب الرابع والأخير من جوانب نيباد. وقد وضعت الوثيقة بعض الأسس والمبادئ المتعلقة بهذا الجانب المهم. وقد أجملها الفصل السابع فى أربعة:

(أ) إعداد مجموعة من البرامج العاجلة. لكى يتم وضعها موضع التنفيذ على وجه السرعة بالتعاون مع شركاء التنمية. وهى البرامج الخاصة بالمجالات الأربعة التالية: الأمراض المعدية (الإيدز و الملاريا والسل) - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - تخفيض الديون - سبل الوصول إلى الأسواق. وقد أعدت مقترحات مفصلة بشأن كل برنامج فى ملاحق مستقلة.

(ب) اقتراح عدد من المشروعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية التكاملية على المستوى الإقليمى. وقد وضعت قائمة تفصيلية لهذه البرامج على موقع النيباد على شبكة الإنترنت. وأوردت الوثيقة أمثلة لها فى مجالات الزراعة والبنية الأساسية وتعزيز القطاع الخاص.

(ج) وضع الأسس لتقييم الاحتياجات، على المستويات الإقليمية والقطاعية، وصولا إلى خطة قارية شاملة .

(د) إنشاء جهاز لإدارة وتسيير شئون نيباد. وفى هذه الخصوص، نصت الوثيقة على إنشاء لجنة تنفيذ من رؤساء الدول الإفريقية تتكون من رؤساء ١٥

دولة (منها الدول الخمس المؤسسة لنيباد: الجزائر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، السنغال، مصر).

٣. خطوات تنفيذ مبادرة نيباد :.

أصدرت لجنة التنفيذ الرئاسية التى أقرها مؤتمر قمة لوساكا (يوليو ٢٠٠١)، مهامها فى اجتماع أبوجا فى أكتوبر ٢٠٠١، وثيقة نيباد فى صورتها النهائية وباسمها الحالى. ثم أقامت هيكلاً تنظيمياً لإداراتها يتكون من ثلاثة مستويات.

على رأس الهيكل لجنة التنفيذ الرئاسية؛ وهى السلطة العليا الموجهة لشئون نيباد. وتتكون من ١٥ عضواً، هم الدول الخمس المؤسسة (الجزائر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، السنغال، مصر) وعشر دول أخرى ممثلة لأقاليم القارة الفرعية الخمسة (وهى: الكاميرون ، الجابون، سارتومى، إثيوبيا، موريشيوس، رواندا ، بوتسوانا، موزمبيق، مالى، تونس). وقد تولى رئاسة اللجنة الرئيس النيجيرى أوباسانجو مع نائبين للرئيس هما الرئيس الجزائرى بوتفليقه، والرئيس السنغالى وادى.

ثم ، «لجنة التسيير» (أو «لجنة التوجيه» كما ورد فى الترجمة الرسمية للوثيقة). وتتكون من الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الخمس المؤسسة. وتتولى وضع الشروط المرجعية للمشروعات التى تتبناها نيباد، وتشرف على دراستها وإعدادها. كما تقوم بالإشراف على أعمال الأمانة (السكرتارية) وتوجيهها. وقد تولى رئاسة اللجنة البروفسور نكوهلو المستشار الاقتصادى للرئيس مبيكى.

ثم، الأمانة (السكرتارية)، وهى تتكون من عدد محدود من الموظفين، وتباشر الأعمال التنفيذية والإدارية لجهاز النيباد وقد اتخذت مقرًا لها فى مبنى بنك التنمية لجنوب إفريقيا (DBSA)، فى مدينة ميدراند بجنوب إفريقيا.

بالإضافة إلى تشكيل خمس فرق للعمل، تتولى إعداد مشروعات وبرامج مفصلة وقابلة للتنفيذ، تمهيدًا لعرضها على لجنة التنفيذ وعلى الجهات المانحة. كما تم إنشاء لجنة فرعية للسلم والأمن برئاسة (مبيكى).

وجاء الاجتماع الثانى للجنة التنفيذ الرئاسية فى أبوجا فى ٢٤ - ٢٦ مارس ٢٠٠٢. ليسفر عن عدد من النتائج ذات الأهمية على طريق تنفيذ نيباد. وعلى رأس هذه النتائج، الموافقة على ثمان لوائح بشأن قواعد ومعايير الحكم الجيد فى إطار مبادرة «الحكم الجيد للاقتصاد ومشروعات الأعمال»، التى أوردتها نيباد باعتبارها شرطًا أساسيًا من شروط التنمية المستدامة. كما تمت الموافقة على إقامة «الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء» African Peer Review Mechanism (APRM) . وسيتم عرض هذه القرارات على مؤتمر قمة المنظمة فى بريتوريا فى يوليو ٢٠٠٢. وفضلاً عن ذلك قامت اللجنة بمراجعة التقدم فى إعداد برامج العمل التى عكفت عليها فرق العمل الخمس فى القطاعات ذات الأولوية، والتى سيتم عرضها على مجموعة الثمانية وكذلك على مؤتمر قمة المنظمة.

ومن ثم نخلص إلى تناول المبادرة على الوجه التالى: .

- المبادرة وأهدافها، وأجهزتها الرئيسية ، ومحافل المشاركة الدولية معها

أولاً: المبادرة وأهدافها:

١ - النيباد هى «رؤية إفريقية» لاستراتيجية شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة، صاغها وتبناها رؤساء الدول الخمس: مصر - والجزائر - ونيجيريا وجنوب إفريقيا والسنغال، واعتمدتها قمة منظمة الوحدة الإفريقية بلوساكا فى يوليو ٢٠٠١، لتصبح بذلك «برنامج الاتحاد الإفريقى» لتحقيق التنمية الشاملة بالقارة.

٢ - تهدف المبادرة إلى التعامل مع مشكلات القارة المختلفة وإيجاد الحلول الملائمة لها للقضاء على الفقر، وتحقيق حياة أفضل للمواطن الإفريقى، من خلال التأكيد على «الملكية الإفريقية» للنيباد، ومسئولية الحكومات والشعوب الإفريقية - فى المقام الأول - عن تحقيق أهدافها، من خلال «مشاركة» جادة وفاعلة بين الدول الإفريقية بعضها البعض، والسعى فى نفس الوقت لإقامة «مشاركة بناءة» مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية

المعنية، تقوم على أساس من «المسئولية المشتركة»، والمحاسبة المتبادلة.

٣ - تطرح المبادرة برامج عمل محددة لمجموعة من الأولويات القطاعية، التى تشكل فى مجموعها مجالات عمل النيباد لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وتتمثل فى دعم الأمن والسلام فى القارة.

- تحقيق الحكم السياسى والاقتصادى الرشيد وتعميق مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان - زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائى - تعظيم حجم التجارة الإفريقية البينية، ونفاذ الصادرات الإفريقية للأسواق العالمية - تحسين البيئة - تطوير التعليم والبحث العلمى - تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات - الصحة ومكافحة الأمراض المستوطنة وخاصة الإيدز والملاريا - التنمية البشرية وبناء القدرات الإفريقية - مع العمل فى هذا السياق على توفير الموارد اللازمة لتطوير المشروعات والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

٤ - فى هذا الإطار أيضًا، أقامت مبادرة النيباد ما يسمى بـ «الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء»، وهى أداة «إفريقية خالصة» تهدف إلى مراجعة مستوى الكفاءة والأداء فى الدول الإفريقية الأعضاء بالآلية، وسبل العمل المشترك على تطويره والارتقاء به، من خلال تبادل المعرفة واستفادة الدول الإفريقية من تجارب وخبرات بعضها البعض، والتعاون فيما بينها، بعيدًا عن أية مفاهيم عقابية.

ثانيا: الأجهزة الرئيسية للنيباد، واللجان المرتبطة بها:

١) لجنة التنفيذ الرئاسية Heads of State and Government Implementation Committee:

تضم رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة، إلى جانب رؤساء ١٥ دولة أخرى يمثلون فى مجموعهم مناطق القارة الجغرافية الخمس، بواقع أربع دول عن كل منطقة. وتختص اللجنة بالترويج للمبادرة، وكسب التأييد الدولى لها، وتحديد السياسات والأولويات الخاصة ببرنامج عملها ومتابعة تنفيذها، وتقدم تقاريرًا دورية عن أعمالها لقمة الاتحاد الإفريقى.

٢) لجنة التسيير Steering Committee:

وتتشكل من ممثلى رؤساء الدول أعضاء لجنة التنفيذ، وتتولى إعداد الخطط التفصيلية لبرنامج العمل والتحرك لتنفيذ المبادرة.

٣) المحفل الرئاسى للآلية الإفريقية لمراجعة النظراء African peer Review Forum

يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالآلية، وقد انضمت مصر للآلية فى مارس ٢٠٠٤.

٤) السكرتارية: مقرها بريتوريا، وتعمل كجهاز فنى لمساعدة لجنتى التنفيذ والتسيير فى أداء مهامهما، ولمصر ممثل فيها يتولى متابعة قطاعى الزراعة والنفاذ للأسواق، اللذين تختص مصر بتنسيق ملفيهما.

ثالثا: محافل المشاركة الدولية مع النيباد:

١) الحوار مع مجموعة الدول الصناعية الثمانى. يتم الحوار على مستويين:

أ ـ لقاءات قمة سنوية بين رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة، وزعماء دول المجموعة، والتى بدأت منذ قمة جنوة فى يوليو ٢٠٠١، بهدف تدارس سبل مساندة الجهود الإفريقية فى وضع المبادرة موضع التنفيذ، وتعد قمة كاناناسكيس ٢٠٠٢ أبرز تلك اللقاءات، حيث صدر عنها ما يسمى بـ «خطة عمل إفريقيا» كبرنامج عمل مشترك لدعم تنفيذ النيباد.

ب ـ اجتماعات دورية تجمع بين ممثلى رؤساء الدول أعضاء لجنة تسيير النيباد، والممثلين الشخصيين لزعماء دول المجموعة، لبحث سبل التعاون لدعم تنفيذ برامج عمل المبادرة، ومتابعة التوصيات والقرارات الصادرة عن القمة.

٢) منتدى المشاركة مع إفريقيا Africa Partnership Forum:

أ ـ تأسيس المحفل بمبادرة من الرئيس/ شيراك، بوصفه حينئذ الرئيس الدورى لمجموعة الثمانية، حيث عقد أول اجتماع له بباريس فى نوفمبر ٢٠٠٣، بمشاركة الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول أعضاء لجنة تنفيذ النيباد،

والممثلين الشخصيين لزعماء دول مجموعة الثمانى، وبعض الدول الأعضاء بمنظمة O. E. C.D، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقى، والمفوضية الأوروبية، وممثلين عن التجمعات الإقليمية الاقتصادية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وغيرها من شركاء التنمية، لبحث سبل التعاون بين أعضاء المحفل لتنفيذ أهداف وبرامج النبياد.

ب ـ يعقد المحفل اجتماعاته مرتين سنويًا إحداهما بإفريقيا، والأخرى بإحدى الدول المتقدمة، حيث عقد اجتماعه الثانى بمابوتو فى إبريل ٢٠٠٤. والثالث بواشنطون فى أكتوبر الماضى.

٣) مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول النيباد:

قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنظيم «حوار رفيع المستوى» حول النيباد يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٠٢، ثم اعتمدت النيباد ـ فى قرارها ٧/٥٧ الصادر فى نوفمبر ٢..٢ ـ كإطار «للتنمية فى إفريقيا »، ودعت أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وغيرها من شركاء التنمية إلى مواءمة برامجها الموجهة لدعم جهود التنمية فى إفريقيا مع برامج عمل النيباد. ومتابعة لهذا القرار يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير دورى حول التقدم المحرز فى تنفيذ المبادرة، مستندا فى ذلك إلى ما يتلقاه من ردود من مختلف الأطراف ـ ومن بينها مصر ـ على الاستبيان الذى توجهه الأمانة العامة فى هذا الشأن.

رابعا: محافل دولية تدرج النيباد على قائمة أولوياتها:

١ ـ مؤتمر طوكيو الدولى حول التنمية فى إفريقيا ـ تيكاد / TICAD:

عقد هذا المحفل أول اجتماع له بطوكيو عام ١٩٩٣، بمبادرة من اليابان، وبالتعاون مع الأمم المتحدة و«الائتلاف الدولى من أجل إفريقيا ـ GLOBAL CO-ALITION FOR AFRICA» ، وانضم لهم البنك الدولى عام ٢٠٠٠، ويعقد المؤتمر اجتماعًا على مستوى القمة مرة كل خمس سنوات، كان آخرها بطوكيو فى سبتمبر الماضى، حيث رحب الإعلان الصادر عنه بالتعاون من أجل تحقيق

أهداف النيباد، باعتبارها برنامج عمل الاتحاد الإفريقى لتحقيق التنمية الشاملة.

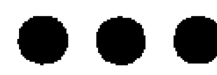
٢ . منتدى التعاون الصينى الإفريقى:

بمبادرة من الصين، تم الدعوة لعقد أول اجتماع لهذا المنتدى - على المستوى الوزارى - بيكين فى نوفمبر ٢٠٠٠، بهدف دعم التعاون الصينى - الإفريقى فى مختلف المجالات. وعقد اجتماعه الثانى بأديس أبابا فى ديسمبر ٢٠٠٣ حيث اعتمد «خطة عمل أديس أبابا » التى تحدد محاور العمل المشترك بين الجانبين، أخذًا فى الاعتبار أولويات النيباد، وبرامج عملها.

٣ . لجنة إفريقيا COMMISSION FOR AFRICA :

- تم تأسيس اللجنة بمبادرة من رئيس الوزراء البريطانى، حيث عقدت أول اجتماعاتها بلندن فى مايو الماضى، وتضم فى عضويتها - إلى جانب بلير - عددًا من الشخصيات الإفريقية والدولية المرموقة، فى مقدمتهم: رئيس الوزراء الأثيوبى زيناوى، والرئيس التنزانى مكابا.

- تهدف اللجنة إلى إجراء تقييم شامل للأوضاع القائمة فى إفريقيا فى عدد من القطاعات، وتدارس كيفية دعم مبادرات التنمية القائمة وفى مقدمتها النيباد، باعتبارها برنامج عمل الاتحاد الإفريقى . ومن المتوقع أن تصدر اللجنة تقريرًا ختاميًا عن أعمالها بحلول ربيع ٢٠٠٥، يتم رفعه للمحافل الدولية المعنية وفى مقدمتها قمة الأمم المتحدة المقرر عقدها لمراجعة التقدم المحرز فى تحقيق أهداف ألفية التنمية، وقمة مجموعة الثمانى .



المبحث الثانى

الخطوات التى اتخذت لتفعيل الأولويات القطاعية للمبادرة وإعداد برامجها التنفيذية ودور مصر فى صياغة المبادرة والترويج لها ودفع جهود تنفيذها

أولاً: دعم الأمن والسلام:

١ - يحظى هذا الموضوع بأولوية عالية على قائمة اهتمامات النيباد. وإلى جانب إنشاء «مجلس السلم والأمن» فى إطار الاتحاد الإفريقى، وبدئه فى ممارسة مهامه للتوصل إلى تسويات سلمية للنزاعات القائمة، يجرى البحث حاليا - فى إطار اجتماعات رؤساء الأركان الأفارقة - حول كيفية وضع البند الخاص بإنشاء قوة إفريقية للتدخل السريع الوارد فى بروتوكول تأسيس «مجلس السلم والأمن» موضع التنفيذ. واتفقت أجهزة النيباد مع مفوضية الاتحاد الإفريقى على خطة عمل موحدة لتحقيق الأمن والاستقرار فى القارة، تتضمن كذلك إنشاء وتطوير نظام إفريقى للإنذار المبكر، والعمل على زيادة موارد «صندوق السلام». وحشد التأييد الدولى للجهود الإفريقية فى هذا المجال.

ثانيا: البنية الأساسية:

أ - البدء فى تنفيذ بعض المشروعات المدرجة على قائمة «خطة العمل قصيرة المدى» التى اعتمدتها النيباد عام ٢٠٠٢، والإعداد حاليًا للقائمة الثانية متضمنة المشروعات متوسطة وطويلة المدى، التى تقوم التجمعات الإقليمية الاقتصادية بدور رئيسى فى صياغتها من خلال استراتيجيات التكامل الإقليمى.

ب - قيام بنك التنمية الإفريقى - الشريك الفنى للنيباد - بتأسيس صندوق خاص لتمويل إعداد دراسات الجدوى الخاص بمشروعات البنية الأساسية "In-frastructure Projects Preparation Facility"، وذلك بتمويل من كندا بمبلغ ١٠ مليون دولار كندى، يسعى البنك إلى زيادتها من خلال مساهمات الدول والمؤسسات المانحة الأخرى. كما يقوم البنك بتوفير المشورة الفنية والخبرة اللازمة لإعداد هذه الدراسات.

ج - استمرار الجهود والاتصالات مع الأطراف المانحة لحشد مزيد من التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات المطروحة فى هذا المجال، والتى تغطى قطاعات النقل والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات.

ثالثًا: الزراعة:

أ - تفعيلاً «للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية CAADP»، وتنفيذًا «لإعلان قمة الاتحاد الإفريقى» بمابوتو حول «الزراعة والأمن الغذائى فى إفريقيا»، أبرمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «الفاو»، بروتوكولات للتعاون الفنى مع عدد كبير من الدول الإفريقية - من بينها مصر - لتوفير التمويل اللازم لإعداد وصياغة مشروعات وطنية متوسطة المدى، فى مجال التنمية الزراعية.

ب - وبدعم من «الفاو» تم كذلك تشكيل مجموعة المساندة للبرنامج الشامل «CAADP Support Group» للإسهام فى حشد التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج، وتضم فى عضويتها - إلى جانب مصر، بوصفها المسئولة عن ملف الزراعة -: المنظمات الدولية المعنية بالتنمية الزراعية (الفاو - برنامج الغذاء العالمى)، المؤسسات التمويلية الدولية (البنك الدولى - بنك التنمية الإفريقى - الصندوق

الدولى للتنمية الزراعية)، ونيجيريا (بحكم رئاستها الحالية للاتحاد الإفريقى)، وجنوب إفريقيا (الرئيس الحالى لمؤتمر الفاو الإقليمى لوزراء الزراعة الأفارقة)، ومفوض الزراعة بالاتحاد الإفريقى، وعدد من الدول المتقدمة، وممثلى المنظمات غير الحكومية المعنية.

ج - وافق «مؤتمر الفاو الإقليمى لوزراء الزراعة الأفارقة» خلال اجتماعه الأخير بجوهانسبرج فى مارس الماضى، على إضافة ملفى الثروة السمكية والحيوانية إلى البرنامج الشامل للتنمية الزراعية، كما أكد على ضرورة الالتزام بما دعا إليه «إعلان قمة مابوتو» بشأن تخصيص الدول الإفريقية لنسبة ١٠٪ على الأقل من ميزانياتها لقطاع الزراعة.

رابعًا: النفاذ للأسواق:

- تم عقد عدة اجتماعات لبحث المسائل المطروحة على أجندة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف منذ تعثر مؤتمر كانكون الوزارى فى سبتمبر ٢٠٠٣، كان آخرها مؤتمر وزراء التجارة الأفارقة الذى عقد بكيجالى فى مايو الماضى. تناولت هذه الاجتماعات بصفة خاصة ملف نفاذ الصادرات الزراعية الإفريقية لأسواق الدول المتقدمة، وأكدت على ضرورة صياغة مواقف إفريقية موحدة تجاه الموضوعات المطروحة، فى إطار استراتيجية محددة تهدف لجعل تحرير التجارة العالمية أحد آليات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة.

خامسًا: تكنولوجيا المعلومات:

- تقوم اللجنة الإلكترونية لإفريقيا "E - Africa Commission" بالدور الرئيسى فى الشق الخاص بتكنولوجيا المعلومات فى إطار النيباد، خاصة فيما يتعلق بصياغة مشروعات محددة فى هذا المجال، وحشد الموارد اللازمة لتنفيذها.

- ارتباطًا بهذا الهدف، تم تنظيم عدة اجتماعات حول مشروع «المدرسة الإلكترونية»، حيث تم الاتفاق على بدء تنفيذ المرحلة التجريبية من المشروع فى

١٠٠ مدرسة تنتمى لدول إفريقية مختلفة، من بينها مصر، حيث يجرى تنفيذ المشروع فى ست مدارس بها.

- كما عقد مؤتمر وزارى بداكار فى أبريل الماضى للاتفاق على صياغة الوثيقة الخاصة بمشروع «صندوق التضامن الرقمى Digital Solidarity Fund»، بدعم من دول عديدة فى القارات الخمس، ليبدأ نشاطه فى ١٧ نوفمبر ٢٠٠٤، فى احتفال يعقد بجنيف لهذا الغرض.

سادسًا: البيئة:

- استضافت الجزائر فى ديسمبر ٢٠٠٣ اجتماعًا وزاريًا جمع وزراء البيئة الأفارقة من ناحية، وممثلى الدول والمؤسسات المانحة من ناحية أخرى، لتدارس سبل توفير التمويل اللازم لتنفيذ «مبادرة النيباد للبيئة» التى أقرتها قمة مابوتو فى يوليو ٢٠٠٣. وكانت مصر قد استضافت اجتماعًا تحضيريًا للجنة تسيير خطة العمل الخاصة بالشق البيئى للمبادرة، عقد بالقاهرة على المستوى الوزارى - فى أكتوبر ٢٠٠٣ - بهدف الاتفاق على الخطوط العريضة للمشروعات وبرامج العمل التى طرحت لاحقًا على اجتماع الجزائر المشار إليه.

سابعًا: البحث العلمى:

- عقد مؤتمر لوزراء العلوم والتكنولوجيا الأفارقة فى إطار النيباد بجوهانسبرج فى نوفمبر ٢٠٠٣، حيث تم الاتفاق على «برنامج عمل البحث العلمى»، وتشكيل لجنة وزارية ولجنة تسيير على مستوى الخبراء لصياغة مشروعات البرنامج المشار إليه. وتم اختيار الدكتور / باسم المنشاوى، نائب رئيس المركز القومى للبحوث - كمنسق إقليمى عن منطقة شمال إفريقيا - باللجنة المكلفة بتطوير برامج النيباد فى مجال البحث العلمى.

ثامنًا: الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء:

أ - تم إنشاء الآلية لتقييم أداء الدول المنضمة إليها، وفقًا للمبادئ الواردة بإعلان الديمقراطية والحكم السياسى والاقتصادى الرشيد، الذى أقرته قمة الاتحاد الإفريقى بديربان فى يوليو ٢٠٠٢، بالإضافة إلى مدونات السلوك الأخرى المتفق عليها.

ب ـ تم تشكيل أجهزة الآلية، حيث بدأت فى ممارسة المهام المنوطة بها، وأعدت سكرتارية الآلية جدولاً زمنيًا تأشيريًا لعملية المراجعة للدول الأعضاء بها، بدءًا بغانا وكينيا ورواندا وموريشوس، التى بدأت عملية المراجعة الخاصة بها فى شهر يوليو الماضى.

ج ـ انضمت مصر للآلية فى مارس ٢٠٠٤ ، بالتوقيع على «مذكرة التفاهم» الخاصة بالانضمام. ووفقًا للجدول الزمنى المقترح، يتم بدء عملية المراجعة الخاصة بمصر فى الفترة من الربع الأخير لعام ٢٠٠٦ وحتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٧. (٣).

جدول أعمال الدورة الثانية عشرة
للجنة تنفيذ النيباد بالجزائر

- تعقد لجنة تنفيذ النيباد دورتها الثانية عشرة، برئاسة الرئيس النيجيرى أوباسانجون، ظهر يوم ٢٣ نوفمبر الجارى بالجزائر.

- تضم اللجنة فى عضويتها رؤساء عشرين دولة إفريقية، يمثلون أقاليم القارة الجغرافية، وفى مقدمتهم رؤساء الدول الخمس المؤسسة للمبادرة، وهى مصر والجزائر ونيجيريا والسنغال وجنوب إفريقيا. بالإضافة إلى كل من ليبيا، ومالى، وموزمبيق، وأثيوبيا، وكينيا، والكونجو، والكاميرون، وتونس، وغانا، وأنجولا، وبوتسوانا، وموريشوس، ولواندا، والجابون، ساوتومى وبرنسيب.

- يتضمن جدول أعمال الاجتماع - فى اعقاب كلمات الترحيب الافتتاحية - الموضوعات التالية (لم تنته سكرتارية النيباد بعد من إعداد أوراق العمل الخاصة بها).

أولاً: التقرير المرحلى عن أعمال لجنة التسيير: (البند «٤» من مشروع جدول الأعمال):

١ - يقدم التقرير البروفسور نكولو رئيس لجنة التسيير (من جنوب إفريقيا)، حيث يتوقع أن يتناول فيه التقدم المحرز فى دفع تنفيذ برامج العمل الخاصة

بعدد من الأولويات القطاعية للمبادرة، وخاصة فى مجال البنية الأساسية، حيث يجرى الإعداد حاليًا - بالتعاون مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية، والشركاء الفنيين للمبادرة، وخاصة بنك التنمية الإفريقى، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة - قائمة بالمشروعات متوسطة وطويلة المدى، التى تطرحها التجمعات الإفريقية المختلفة، سواء فى مجال النقل أو الطاقة أو المياه. وفى هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن مصر طرحت على تجمع الكوميسا - الذى تنتمى إليه - مجموعة من المشروعات فى مجال النقل، فضلاً عن إدراج «مبادرة حوض النيل» مع البنك الدولى فى القائمة الأولى لمشروعات البنية الأساسية التى اعتمدتها النيباد عام ٢٠٠٢.

٢ - يتناول التقرير كذلك، الخطوات التى اتخذت لتنفيذ خطة عمل النيباد فى مجال تكنولوجيا المعلومات، سواء فيما يتعلق باستكمال الكابل البحرى الذى يغطى دول القارة كافة، أو فيما يختص بمشروع المدارس الإلكترونية، والتى اتفق فى اجتماع «لجنة إفريقيا الإلكترونية» الأخير على تطبيق هذه التجربة فى ست مدارس فى مصر، فى إطار هذا المشروع الذى تغطى مرحلته التجريبية الأولى مائة مدرسة إفريقية.

٣ - من المتوقع كذلك أن يستعرض التقرير «خطة عمل النيباد» بشأن دور القطاع الخاص ورجال الأعمال فى عملية تنفيذ المبادرة. والحاجة لتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمارات الخاصة على المشاركة فى هذه الجهود.

٤ - يعرض تقرير رئيس لجنة التسيير كذلك لنتائج الاجتماع الأخير «لمحفل المشاركة مع إفريقيا» الذى عقد بواشنطون يومى ٤، ٥ أكتوبر الماضى. ويضم المحفل فى عضويته الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية، والدول المانحة الأخرى الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ، إلى جانب ممثلى الدول الإفريقية الأعضاء بلجنة التنفيذ (ومن بينها مصر) والأمم المتحدة، والبنك الدولى، وبنك التنمية الإفريقى، والتجمعات الاقتصادية الإفريقية، وغيرها من المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية. وقد

تناول المحفل فى اجتماعه الأخير سبل التعاون بين شركاء التنمية، من ناحية والدول الإفريقية من ناحية أخرى ، من أجل تحقيق أهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وفتح الأسواق العالمية أمام الصادرات الإفريقية، وتحقيق الأمن الغذائى بالقارة. كما بحث الجانبان فرص التعاون بينهما لتحقيق الأمن والسلام فى إفريقيا، ومساندة الجهود الإفريقية لتسوية النزاعات القائمة، والدعم المادى والفنى واللوجستيكى الذى يمكن للدول والمؤسسات المانحة تقديمه فى هذا المجال.

ثانيًا: استعراض شامل لعملية تنفيذ النيباد (البند «٥» من مشروع جدول الأعمال):

- يأتى إدراج هذا البند بمناسبة مرور ثلاث سنوات على إطلاق المبادرة، وفى أعقاب اجتماعات «الحوار بين أطراف النيباد» الذى عقد بجوهانسبرج يومى ٢٢ و٢٣ أكتوبر الماضى، والذى دعى لحضور رؤساء الدول الخمس المؤسسة للمبادرة، وشارك فيه الرؤساء: أوباسانجو، وبوتفليقة، ومبيكى، وعبد الله واد.

- يستعرض هذا البند التقدم المحرز فى الترويج للمبادرة، والإعداد لبرامج عملها، تمهيدًا لبدء عملية التنفيذ، حيث يتوقع أن يتم التأكيد على ما يلى:

١ - التنويه بنجاح المبادرة فى كسب التأييد الدولى، وإقامة قنوات للحوار والتعاون مع شركاء التنمية، سواء على المستوى الرئاسى، أو على مستوى الممثلين الشخصيين.

٢ - الترحيب بالدعم الذى تلقاه المبادرة من جانب أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والإشادة فى هذا الصدد بقرار السكرتير العام بإنشاء «المجلس الاستشارى لدعم التأييد الدولى لمبادرة النيباد».

٣ - التنويه بالتقدم المحرز فى تنفيذ برامج عمل المبادرة على المستويات: الوطنية، والإقليمية، والقارية، والإجراءات التى تم اتخاذها بإنشاء «لجان وطنية» لمتابعة تنفيذ المبادرة، ومواءمة استراتيجيات التخطيط والتنمية الوطنية مع أهداف النيباد وأولوياتها القطاعية.

٤ - إبراز النجاح الذى تحقق فى إنهاء عدد من النزاعات الإفريقية (إريتريا/ إثيوبيا - سيراليون - ليبيريا - جزر القمر.. وغيرها)، والدور المنوط بمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى فى هذا المجال، مع تأكيد الحاجة لبذل مزيد من الجهود لتسوية باقى المنازعات القائمة بالقارة، ودعم الأمن والاستقرار، لتوفير المناخ الملائم للتمية والاستثمار.

٥ - الإشادة بنجاح إفريقيا فى إنشاء «آلية مراجعة النظراء» باعتبارها آلية إفريقية خالصة لتقييم الأداء تنضم إليها الدول الأعضاء بالاتحاد الإفريقى طواعية، وتتعهد بموجبها بتبنى سياسات ومعايير تحقق الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمى، وترسى قواعد الديمقراطية والحكم السياسى والاقتصادى الرشيد،وذلك من خلال تبادل الخبرات وتحديد أوجه القصور لمعالجتها.

٦ - التنويه بانتهاء أجهزة النيباد - بالتعاون مع الشركاء الفنيين - من وضع القوائم الأولى للمشروعات والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة فى عدد من الأولويات القطاعية،وخاصة فى مجالات البنية الأساسية والزراعة وتكنولوجيا المعلومات.

ثالثاً: مراجعة مسار «المشاركة الدولية» مع النيباد: (البند «٦» من مشروع جدول الأعمال):

١ - فى الوقت الذى تحظى به المبادرة بتأييد سياسى واسع من جانب المجتمع الدولى عامة، والأمم المتحدة، والدول المتقدمة على وجه الخصوص، وعلى الرغم من التقدم الذى أحرزته المبادرة،خلال هذه الفترة القصيرة، إلا أن هناك شعورًا عامًا، وخاصة لدى المواطن الإفريقى، بأن النيباد لم تنجح حتى الآن فى توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج عمل المبادرة ومشروعاتها فى القطاعات المختلفة، خاصة فى ضوء تقاعس شركاء التنمية عن الوفاء بالتزاماتهم، سواء فيما يتعلق بتخفيف عبء المديونية، أو الوصول بمساعدات التنمية إلى نسبة ٧ر٪ من الناتج القومى، والتخلى عن السياسات الحمائية

وسياسات دعم المنتجين والمصدرين الزراعيين، الأمر الذى يضعف القدرة التنافسية للصادرات الإفريقية الزراعية، ونفاذها للأسواق العالمية، فضلاً عن عدم تقديم الشركاء للدعم الكافى فيما يتعلق بمكافحة الأمراض المتوطنة،وخاصة الإيدز والملاريا.

٢ـ فى ضوء ذلك، يتعين التأكيد مجددًا على أهمية تعميق مفهوم «الملكية الإفريقية» للمبادرة،ومسئولية أبناء القارة عن تنفيذها،والعمل على زيادة المدخرات الوطنية،لتوفير جانب من الموارد اللازمة لتمويل مشروعات المبادرة، بالتوازى مع الاتصالات الجارية والجهود المبذولة مع شركاء التنمية، من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المانحة، وحثهم على الوفاء بالتزاماتهم، سواء تلك الواردة فى «إعلان ألفية التنمية»، أو «مؤتمر مونتيرى»، أو «خطة عمل إفريقيا» التى اعتمدها زعماء مجموعة الدول الصناعية الثمانية بكاناناسكيس بكندا فى يونيو ٢٠٠٢، وظلت فى معظمها ـ حتى الآن ـ دون تنفيذ.

٣ ـ التأكيد ـ فى هذا الإطار ـ على الدور الرئيسى «لبنك التنمية الإفريقى» لتوفيرالتمويل اللازم لعدد من المشروعات المدرجة على قوائم النيباد، والدعوة لقيامه بمراجعة برامجه، والعمل على مواءمتها بصورة شاملة مع برامج النيباد.

٤ ـ الدعوة للتعاون والتنسيق بين عناصر المجتمع الإفريقى كافة ـ الرسمية منها والشعبية ـ من أجل الإسهام فى تفعيل النيباد ومتابعة تنفيذها ، والتأكيد فى هذا الصدد على أهمية دور القطاع الخاص، والمجتمع المدنى، والنقابات المهنية وغيرها، مع حث الحكومات الإفريقيةعلى توفير المناخ اللازم لقيام هذه المؤسسات بدورها فى تنفيذ أهداف المبادرة وبرامجها.

٥ ـ ضرورة تعظيم دور المرأة فى عملية التنمية، وإشراكها بشكل جاد فى مختلف الأولويات القطاعية للنيباد، مع إيلاء مزيد من الاهتمام لدور الشباب وتنمية قدراتهم للمشاركة فى جهود التنمية، فضلاً عن الحاجة لتعميق التعاون والتنسيق مع إفريقى المهجر فى جهود تنفيذ المبادرة.

رابعًا: اندماج النيباد فى هياكل الاتحاد الإفريقى: (البند «٧» من مشروع جدول الأعمال):

١ ـ فى ضوء الاتفاق العام على أن «النيباد» ليست منظمة مستقلة بذاتها، بل هى «برنامج» الاتحاد الإفريقى لتحقيق التنمية بالقارة، اعتمدت قمة الاتحاد الثانية التى عقدت بمابوتو فى يوليو ٢٠٠٣ قرارًا بإدماج سكرتارية النيباد ضمن مفوضية الاتحاد الإفريقى، وحدد القرار لهذا الاندماج فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، أو حين استكمال تشكيل أجهزة مفوضية الاتحاد، أيهما أقرب.

٢ ـ تنفيذًا لهذا القرار عقدت سلسلة من الاجتماعات بينممثلى مفوضية الاتحاد الإفريقى وممثلى سكرتارية النيباد، لمواءمة برامج عمل الطرفين، تمهيدًا لإدماج السكرتارية ضمن أجهزة المفوضية. كما أعد رئيس المفوضية «ألفا عمر كونارى» تقريرًا حول رؤيته لتحقيق هذا الاندماج، عرضه على قمة الاتحاد بأديس أبابا، وتضمن ما يلى:

ـ تشكيل لجنة التنفيذ الرئاسية من ثلاثة رؤساء عن كل إقليم جغرافى، تقوم قمة الاتحاد الإفريقى باختيارهم كل سنتين، وذلك إلى جانب رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة، بحيث يظل عدد أعضائها عشرين عضوًا.

ـ إعادة تشكيل لجنة التسيير، بحيث تسند رئاستها لرئيس المفوضية، وتتشكل من كافة مفوضى الاتحاد، والأمناء العامين للتجمعات الإقليمية الاقتصادية، والممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الأعضاء بلجنة التنفيذ، والمدير التنفيذى للسكرتارية، فضلاً عن ممثلين عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى التابع للاتحاد. وتعمل اللجنة بصفة أساسية على صياغة برامج النيباد بما يتواءم مع برامج الاتحاد الإفريقى والتجمعات الإقليمية الاقتصادية. وفيما يتعلق بسكرتارية النيباد. يكون مقرها جنوب إفريقيا، كمكتب تابع للمفوضية، وتعمل كوحدة دعم فنى لكل من لجنتى التنفيذ والتسيير. ويرأس السكرتارية مديرتنفيذى يعينه رئيس مفوضية الاتحاد ويكون مستشارًا له فى نفس الوقت، على أن يتم توقيع اتفاقية مقر بين الاتحاد الإفريقى وحكومة إفريقيا، يعاد النظر فيها كل ثلاث سنوات، إذا ما كان ذلك ضروريًا.

- لم تتخذ قمة الاتحاد أو لجنة التنفيذ أية قرارات بشأن هذه المقترحات،فى ضوء ما أثارته مقترحات رئيس المفوضية من اختلاف فى وجهات النظر مع رؤية الرئيس النيجيرى أوباسانجو، الذى يتولى رئاسة الاتحاد ورئاسة اللجنة فى آن واحد.

خامسًا: أية موضوعات أخرى:

قد تثار ـ تحت هذاالبند ـ الموضوعات التالية:

١ ـ المساهمات الإفريقية فى ميزانية النيباد:

- حتى وقت قريب، كان يتم تمويل ميزانية سكرتارية النيباد من خلال المنح المقدمة من عدد من الدول المتقدمة، والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة، إلى جانب مساهمة جنوب إفريقيا، التى تتمثل بشكل أساسى فى توفير المقر والخدمات اللوجستيكية والمؤتمرات الأخرى، مع تحمل مرتبات عدد محدود من العاملين بها.

- اعتاد الرئيس «أوباسانجو» رئيس لجنة تنفيذ النيباد، على إثارة موضوع إسهامات الدول الإفريقية ـ وخاصة الدول الخمس أصحاب المبادرة ـ فى ميزانية السكرتارية، لتمويل أنشطة النيباد المختلفة.

- كانت مصر قد استجابت للدعوة التى وجهها الرئيس النيجيرى للدول الخمس المؤسسة للمبادرة ـ خلال اجتماع لجنة التنفيذ بروما فى يونيو ٢٠٠٢ ـ لإيفاد ممثلين عنها لدعم طاقم السكرتارية فى بريتوريا،حيث أوفدت أحد دبلوماسييها للعمل كمنسق للملفين اللذين تتولى مصر إدارتهما (الزراعة، والنفاذ للأسواق)، وهو ما قامت به أيضا كل من الجزائر ونيجيريا ـ حيث تتحمل الدول الثلاث بنفقات إيفادهم.

-أعيد طرح الموضوع مجددًا خلال اجتماعات الدورة التاسعة للجنة تنفيذ النيباد التى عقدت بكيجالى فى منتصف فبراير الماضى، حيث وافقت اللجنة على اقتراح الرئيس أوباسانجو بمساهمة الدول الأعضاء بمبلغ ١٠٠ ألف دولار ـ كحد أدنى ـ فى ميزانية السكرتارية، ومثلها لميزانية «الآلية الإفريقية لمراجعة

النظراء»، ضماناً لاستقلاليتها وعدم الاعتماد على الأطراف غير الإفريقية فى تمويل أنشطتها. بينما وعد الرئيس النيجيرى من جانبه، بأن تسهم بلاده بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار، تقسم مناصفة بين الجهازين، معربًا عن أمله فى أن تحذو الدول الأربع الأخرى الرئيسية فى المبادرة (مصر - الجزائر - السنغال - جنوب إفريقيا) حذو نيجيريا.

- استجابة لهذاالقرار، بلغت مساهمات الدول الإفريقية - حتى شهر سبتمبر الماضى - ما يزيد عن عشرة ملايين دولار، موزعة كالآتى:

أ - الدول الأربع الأخرى التى تشكل مع مصر مجموعة الدول المؤسسة للمبادرة:

- جنوب إفريقيا: ٦ مليون و٨٩٣ ألف دولار(تشمل كذلك نفقات المقر والتسهيلات الأخرى التى تقدمها حكومة جنوب إفريقيا لسكرتارية النيباد) -الجزائر: مليون ونصف مليون دولار- نيجيريا: نصف مليون دولار - السنغال: مائتا ألف دولار.

ب - باقى الدول الأعضاء بلجنة التنفيذ:

- قامت كل من:مالى، موزمبيق، ورواندا، والكونجو بسداد الحد الأدنى المطلوب وقدره ٢٠٠ ألف دولار، بينما أسهمت كل من: غانا وأنجولا وكينيا بمبلغ ١٠٠ ألف دولار لسكرتارية النيباد.

- تأكيداً لدور مصر وحرصها على النهوض بمسئولياتها فى إطار النيباد، قامت - فى أكتوبر ٢٠٠٤ - بسداد مبلغ مائتى ألف دولار(وهوالحد الأدنى المطلوب) مناصفة بين سكرتاريتى النيباد، والآلية الإفريقية لمراجعة النظراء.

٢ - اقتراح الرئيس السنغالى عبد الله واد بعقد قمة عربية/ إفريقية حول النيباد:

● خلال اجتماعات الدورة العاشرة للجنة تنفيذ النيباد التى عقدت بمابوتو بموزمبيق فى ٢٣ مايو الماضى،ذكر الرئيس عبد اللهّ واد أنه تحدث مع الرئيس

مبارك وقيادات السعودية والكويت، وكذا مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، حول إمكانية عقد قمة عربية/ إفريقية من أجل دعم تنفيذ النيباد»، على غرار ما هو قائم مع «مجموعة الثمانية»، وغيرها من المحافل الأخرى. أضاف أنه يتوقع طرح الاقتراح على القمة العربية (التى كانت منعقدة حينئذ بتونس) وأنه يأمل أن توافق لجنة التنفيذ من جانبها على هذه الفكرة.

• عبر الرئيس أوباسانجو عن أمله فى أن يقوم الرئيس بوتفليقة - بوصفه رئيسا إفريقيا وعربيًا فى نفس الوقت - بحلقة الوصل مع الجانب العربى فى هذا الشأن.

• أشار الرئيس بوتفليقة إلى أنه يفضل أن يحتفظ بموقعه «على الجانب الإفريقى» باعتباره أحد الرؤساء المتبنين للمبادرة، وأن يترك أمر متابعة الاقتراح السنغالى للأمانة العامة للجامعة العربية.

• عقب الرئيس أوباسانجو بأنه لا تعارض بين عضوية الرئيس بوتفليقة فى لجنة تنفيذ النيباد، ومسعاه لدفع الاقتراح باسمها لدى الجانب العربى، وهو ما أمن عليه الرئيس واد، مضيفًا أنه يود أن يؤكد كذلك على أهمية مشاركة الرئيس حسنى مبارك فى هذه الجهود.

• لم تتناول اللجنة هذا الموضوع فى اجتماعها التالى الذى عقد بأديس أبابا - على هامش قمة الاتحاد الإفريقى فى يوليو الماضى - وإن كان الرئيس عبدالله واد عاود الإشارة إلى اقتراحه هذا، خلال البيان الذى ألقاه فى جلسة الحوار التى جرت بجوهانسبرج يوم ٢٢ أكتوبر الماضى، بمناسبة مرور ثلاث سنوات على إطلاق النيباد.

سادسًا: مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة:

- يتناول هذا البند تحديد موعد ومكان الدورة الثالثة عشرة للجنة تنفيذ النيباد، والتى يتوقع أن تعقد فى ربيع العام القادم، ومن المحتمل كذلك أن يطرح البعض - جريًا على السوابق

ـ عقد اجتماع للجنة على هامش الاتحاد الإفريقى العادية التى تعقد بأبوجا فى يناير القادم.

ـ وإذا ما استقر الرأى على استضافة مصر لاجتماع اللجنة فى الربيع القادم بالقـاهرة، فقد يرى النظر فى طرح هذا الاقتراح ـ بالتنسيق مع رئيس اللجنة ـ خلال اجتماع الجزائر(٤).

ومن ثم نتعرض إلى التقرير الصادر حول الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة تنفيذ النيباد التى تعقد يوم ٢٠٠٤/١١/٢٣ بالجزائر.

تقرير حول الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة تنفيذ النيباد التى تعقد يوم ٢٠٠٤/١١/٢٣ بالجزائر

- تضم اللجنة فى عضويتها رؤساء عشرين دولة، يمثلون أقاليم القارة الجغرافية الخمسة، فى مقدمتهم رؤساء الدول المؤسسة للمبادرة، (مصر - الجزائر - نيجيريا - السنغال - جنوب إفريقيا). بالإضافة إلى كل من ليبيا، مالى، موزمبيق، أثيوبيا، كينيا، الكونغو، الكاميرون، تونس، غانا، أنجولا، بوتسوانا، موريشوس، رواندا، الجابون، ساوتاومى وبرنسيب).

- يتضمن جدول أعمال الاجتماع الموضوعات التالية (لم تنته سكرتارية النيباد بعد من إعداد أوراق العمل الخاصة بها).

أولاً: التقرير المرحلى عن أعمال لجنة التسيير: (البند «٤» من مشروع جدول الأعمال)

١ - يقدم التقرير البروفسور نكولو رئيس لجنة التسيير (من جنوب إفريقيا)، حيث يتوقع أن يتناول فيه التقدم المحرز فى دفع تنفيذ برامج العمل الخاصة

بعدد من الأولويات القطاعية للمبادرة، وخاصة فى مجال البنية الأساسية، والمياه، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات، ودور رجال الأعمال فى دعم النيباد.

٢ - يعرض التقرير كذلك لنتائج الاجتماع الأخير «لمحفل المشاركة مع إفريقيا»، الذى عقد بواشنطون يومى ٤، ٥ أكتوبر الماضى، بحضور الممثلين الشخصيين لرؤساء دول مجموعة الثمانية، والدول المانحة الأخرى الأعضاء بمنظمة OECD من ناحية، والدول الإفريقية الأعضاء بلجنة التنفيذ (ومن بينها مصر) من ناحية أخرى، لبحث سبل التعاون بين الجانبين - فى إطار النيباد - فى مجالى «التنمية الزراعية»، ودعم «الأمن والسلام» بالقارة.

ثانياً: استعراض مسار عملية تنفيذ النيباد: (البند «٥» من مشروع جدول الأعمال):

١ - يأتى إدراج هذا البند بمناسبة مرور ثلاث سنوات على إطلاق المبادرة، وفى أعقاب اجتماعات «الحوار بين أطراف النيباد» الذى عقد بجوهانسبرج يومى ٢٢ و٢٣ أكتوبر الماضى، لاستعراض التقدم المحرز فى الترويج للمبادرة والإعداد للمشروعات التنفيذية لبرامج العمل المطروحة فى مختلف الأولويات القطاعية.

٢ - تشير هذه المراجعة إلى أنه، فى الوقت الذى نجحت فيه النيباد فى كسب التأييد الإفريقى والدولى لها، وفى الاتفاق على برامج عمل تنفيذية فى مختلف القطاعات، فضلاً عن «إنشاء الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء» والبدء فى ممارسة مهامها، إلا أنها عجزت حتى الآن عن توفير التمويل اللازم لتمويل هذه البرامج، الأمر الذى يؤكد الحاجة إلى تعميق مفهوم «الاعتماد على الذات» وزيادة المدخرات الوطنية، وتشجيع القطاع الخاص الإفريقى والمجتمع المدنى للمشاركة مع الحكومات الإفريقية فى تحقيق أهداف المبادرة، وذلك بالتوازى مع تواصل الحوار مع شركاء التنمية لدعم الجهود الإفريقية فى هذا الاتجاه.

ثالثاً: مراجعة مسار المشاركة الدولية، مع النيباد: (البند «٦» من مشروع جدول الأعمال) :

- فى الوقت الذى تحظى فيه المبادرة بتأييد سياسى واسع من جانب المجتمع الدولى عامة، والأمم المتحدة، والدول الصناعية والمتقدمة على وجه الخصوص، وعلى الرغم من التقدم الذى أحرزته المبادرة، فإن هناك شعورًا متناميًا بتقاعس شركاء التنمية عن الوفاء بالتزاماتهم، سواء فيما يتعلق بتخفيف عبء المديونية، أو الوصول بمساعدات التنمية إلى نسبة الـ٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وفتح الأسواق العالمية أمام الصادرات الإفريقية،وعدم تقديم الدعم اللازم لمكافحة أمراض الإيدز والملاريا، رغم التعهدات الواردة فى إعلان « ألفية التنمية»، وفى «مؤتمر مونتيرى»، فضلاً عن «خطة عمل إفريقيا» التى اعتمدها زعماء مجموعة الدول الصناعية الثمانية بكاناناسكيس بكندا منذ يونيو ٢٠٠٢، وظلت فى معظمها - حتى الآن - دون تنفيذ.

رابعًا: اندماج النيباد فى هياكل الاتحاد الإفريقى:(البند «٧» من مشروع جدول الأعمال):

١ - اعتمدت قمة الاتحاد الإفريقى الثانية التى عقدت بمابوتو فى يوليو ٢٠٠٣،قرارًا بإدماج سكرتارية النيباد ضمن مفوضية الاتحاد الإفريقى، خلال فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.

٢ - تنفيذاً لهذا القرار، طرح رئيس المفوضية «ألفا عمر كونارى» على لجنة تنفيذ النيباد وقمة الاتحاد الإفريقى الأخيرة بأديس أبابا تقريرًا حول رؤيته لتحقيق هذا الاندماج، تضمن التأكيد على دور وتشكيل لجنة التنفيذ الرئاسية،مع اقتراح إعادة تشكيل لجنة التسيير،بحيث تسند رئاستها لرئيس المفوضية، وتتشكل من كافة مفوضى الاتحاد، والأمناء العامين للتجمعات الإقليمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الأعضاء بلجنة التنفيذ. كما دعا للإبقاء على سكرتارية النيباد فى مقرها الحالى بجنوب إفريقيا، ولكن كمكتب تابع للمفوضية، بحيث تعمل كوحدة دعم فنى لكل من

لجنتي التنفيذ والتسيير ويرأسها مدير تنفيذى يعينه رئيس مفوضية الاتحاد، ويكون مستشارًا له فى نفس الوقت.

٣ لم تتخذ قمة الاتحاد أو لجنة التنفيذ أية قرارات بشأن هذه المقترحات، فى ضوء ما أثارته من اختلاف فى وجهات النظر، ولا زالت المشاورات جارية بشأنه.

خامسًا: أية موضوعات أخرى:

من المحتمل أن تثار ـ تحت هذا البند ـ الموضوعات التالية:

أ ـ المساهمات الإفريقية فى ميزانية النيباد:

١ـ حتى وقت قريب، كان يتم تمويل ميزانية سكرتارية النيباد من خلال المنح المقدمة من عدد من الدول المتقدمة، والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة، إلى جانب مساهمة جنوب إفريقيا، التى تتمثل بشكل أساسى فى توفير المقر والخدمات اللوجستيكية والمؤتمرية الأخرى.

٢ ـ اعتمد اجتماع لجنة التنفيذ الذى عقد بكيجالى فى فبراير الماضى، اقتراحًا للرئيس أوباسانجو بمساهمة كل دولة عضو بالاتحاد الإفريقى بمبلغ ١٠٠ ألف دولار ـ كحد أدنى ـ فى ميزانية سكرتارية النيباد، ومثلها لميزانية سكرتارية «الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء»، ضمانا لاستقلاليتها، وعدم الاعتماد على الأطراف غير الإفريقية فى تمويل أنشطتها. بينما وعد الرئيس النيجيرى بإسهام بلاده بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار، تقسم مناصفة بين الجهازين، داعيًا الدول الأربع الأخرى الرئيسية فى المبادرة، لأن تحذو حذو نيجيريا.

٣ ـ استجاب لهذا القرار اثنتا عشرة دولة إفريقية، بلغ مجموع مساهماتها مايزيد عن عشرة ملايين دولار، منها حوالى سبعة ملايين دولار من جنوب إفريقيا (تشمل كذلك نفقات المقر والتسهيلات المؤتمرية الأخرى) ومليون ونصف من الجزائر، ونصف مليون من نيجيريا، بينما سدد معظم باقى الدول ـ بما فيها مصر ـ الحد الأدنى المطلوب، وهو مائتى ألف دولار.

ب ـ اقتراح الرئيس السنغالى عبد الله واد بعقد قمة عربية/ إفريقية حول النيباد:

١ ـ خلال اجتماعات الدورة العاشرة للجنة تنفيذ النيباد التى عقدت بمابوتو فى مايو الماضى، ذكر الرئيس «عبد الله واد» أنه تحدث مع الرئيس مبارك وقيادات السعودية والكويت، وكذا مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، حول إمكانية عقد قمة عربية/ إفريقية من أجل دعم «تنفيذ النيباد» على غرار ما هو قائم مع «مجموعة الثمانية»، وغيرها من المحافل الأخرى، وإنه يأمل أن توافق لجنة التنفيذ على هذا الاقتراح.

٢ ـ طلب الرئيس أوباسانجو من الرئيس بوتفليقة القيام بحلقة الوصل مع الجانب العربى فى هذا الشأن ـ رغم محاولة الأخير إقناع اللجنة بأن توكل هذه المهمة للأمانة العامة للجامعة العربية ـ بينما أكد الرئيس السنغالى كذلك على أهمية مشاركة السيد الرئيس فى هذه الجهود.

٣ ـ من غير المستبعد أن يعاود الرئيس السنغالى متابعة اقتراحه خلال اجتماع اللجنة القادم بالجزائر.

سادساً: مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة:

١ ـ من المتوقع أن يطرح البعض ـ جرياً على السوابق ـ عقد دورة قادمة للجنة على هامش قمة الاتحاد الإفريقى العادية التى تعقد بأبوجا فى يناير القادم.

٢ ـ إذا ما استقر الرأى على استضافة مصر لدورة تالية للجنة ـ تعقد فى ربيع العام القادم ـ، فقد يرى النظر فى طرح هذا الاقتراح ـ بالتنسيق مع رئيس اللجنة ـ خلال الاجتماع القادم بالجزائر(٥).

رابعًا . الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء

AFRICAN PEER R´EVIEW MECHANISM

١ . أولاً: خلفية الآلية وأهدافها:

١ . أنشئت هذه الآلية فى إطار مبادرة المشاركة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا المعروفة اختصارا باسم «نيباد» كآلية إفريقية للمراجعة الذاتية: تختص بتقييم أداء وبرامج الدول الإفريقية الأعضاء بها . وفقًا للمبادئ الواردة بإعلان «الديمقراطية والحكم السياسى والاقتصادى الرشيد»: الذى أقرته قمة الاتحاد الإفريقى فى ديربان . يوليو ٢٠٠٢، ومدونات السلوك الأخرى المتفق عليها، وذلك بهدف الوقوف على نقاط الضعف والقوة فى هذا الأداء، والتعاون لحل المشاكل التى قد تواجه بعض الدول فى هذا الصدد، بعيدًا عن أية عقوبات أو مساءلة، ولتبادل الخبرة والمعرفة بين الدول الإفريقية من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية، ودعم أسس الحكم السياسى والاقتصادى الرشيد، وترسيخ مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد، واحترام حقوق الإنسان.

٢ . أقرت لجنة تنفيذ النيباد فى دورتها السادسة بأبوجا فى مارس ٢٠٠٣ الوثائق الخاصة بالآلية، وفى مقدمتها : «مذكرة التفاهم» الخاصة بالانضمام للآلية، ووثيقة تنظيم عملية المراجعة ومراحلها، وتلك الخاصة «بالأهداف

والمستويات والمعايير» التى يسترشد بها «فريق المراجعة» ثم مذكرة تفاهم حول «الترتيبات الخاصة بزيارة فريق المراجعة للدول الأعضاء».

ثانيًا: هيكل الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء:

أ ـ محفل الآلية: يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء بالآلية، ويمثل أعلى سلطة بها، ويتولى مهمة تعيين أعضاء ورئيس لجنة الشخصيات البارزة، واعتماد القرارات الصادرة عنها، وإقرار القواعد الإجرائية لكل من المحفل واللجنة، وإبلاغ رئيس الدولة العضو بتوصيات المحفل، للعمل على مواءمة سياستها مع هذه التوصيات من خلال «حوار النظراء البناء».

ب ـ لجنة الشخصيات البارزة: تضم سبعة أعضاء: وتتمثل أهم اختصاصاتها فى الإشراف على إدارة الآلية، مع الالتزام بالاستقلالية ، والمهنية والمصداقية ، وتعيين فرق المراجعة، ودراسة التقارير الصادرة عنها، تمهيدًا لرفعها لمحفل الآلية للنظر فيها واعتمادها.

ج ـ سكرتارية الآلية: مقرها بريتوريا، وتعمل كوحدة للدعم الفنى لمعاونة اللجنة فى مهامها.

ثالثًا: مراحل عملية المراجعة:

أ ـ المرحلة الأولى: وهى مرحلة تمهيدية تقوم فيها السكرتارية بموافاة الدولة العضو باستبيان يتناول موضوعات المراجعة الأربعة: الديمقراطية والحكم السياسى الرشيد، والحكم الاقتصادى الرشيد والإدارة الجيدة، والمؤسسات والكيانات الاقتصادية والمالية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تقوم كل دولة بموافاة السكرتارية بتقييمها الذاتى لأدائها فى الموضوعات المشار إليها، وطرح خطة عمل مبدئية، استنادًا إلى عناصر هذا التقييم، والسياسات والمشروعات القائمة من ناحيتها تقوم السكرتارية بإعداد أوراق بحثية حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدولة التى يتم مراجعة آدائها ، وذلك بالاستعانة بالشركاء الفنيين للآلية (الاتحاد الإفريقى ـ بنك التنمية الإفريقى ـ اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة)، وفى ختام هذه

المرحلة يتم إعداد Issues paper استنادا إلى برنامج العمل الذى أعدته الدولة وإلى الأوراق البحثية التى جمعتها السكرتارية، كأساس لعملية المراجعة.

ب. المرحلة الثانية: يقوم فيها فريق المراجعة بزيارة الدولة المعنية لإجراء مشاورات مع ممثلى الحكومة، والأحزاب السياسية والبرلمانيين، وممثلى المجتمع المدنى حول موضوعات المراجعة، ومواقفهم تجاه القضايا التى يمكن أن تثار، فى ضوء الأوراق المعدة بواسطة السكرتارية، وتدارس كيفية معالجتها.

ج. المرحلة الثالثة: إعداد مشروع التقرير الخاص بمراجعة الدولة المعنية، فى ضوء زيارة فريق المراجعة والأوراق التى أعدتها السكرتارية، أخذًا فى الاعتبار التعهدات التى قطعتها الدولة على نفسها فى البرنامج المقدم منها، بحيث يتضمن التقرير أوجه النقص الواجب معالجتها فى إطار برنامج عمل منقح ويتم. فى وقت لاحق. تداول مشروع التقرير مع حكومة الدولة المعنية لإتاحة الفرصة لها لطرح وجهة نظرها بشأنه، والاتفاق على برنامج العمل النهائى الذى يعالج أوجه النقص التى تم تحديدها، أخذا فى الاعتبار توصيات فريق المراجعة.

د. المرحلة الرابعة: يتم رفع التقرير متضمنًا برنامج العمل النهائى إلى لجنة الشخصيات البارزة، ومحفل رؤساء الدول الأعضاء بالآلية لاعتماده أو اتخاذ الإجراءات الملائمة وفقًا لما جاء به. وفى هذا الإطار، ورغبة فى معالجة أوجه النقص التى يبرزها التقرير، يعمل رؤساء الدول المنضمة للآلية على توفير الدعم المالى والفنى اللازم لمساعدة الدولة المعنية على ذلك أما فى حالة عدم توافر الإرادة السياسية لدى حكومة الدولة المعنية للتعاون فى هذا الشأن، يتعين على رؤساء الدول الأعضاء للآلية التحاور مع تلك. الدولة لإقناعها بذلك، قبل اتخاذ أية إجراءات إضافية.

هـ. المرحلة الخامسة: يتم تداول التقرير بعد ستة أشهر من النظر فيه بواسطة رؤساء الدول المنضمنة للآلية، وذلك فى المحافل الإفريقية الإقليمية والقارية: كبرلمان عموم إفريقيا، واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والتجمعات الإقليمية الاقتصادية، ومجلس السلم والأمن، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى التابع للاتحاد الإفريقى.

رابعًا: بدء الآلية لمهامها:

١ - بلغ عدد الدول المنضمنة للآلية حتى الآن (٢٤) دولة (مرفق بيان بها) من بينها مصر، حيث تفضل السيد الرئيس بالتوقيع على «مذكرة التفاهم» الخاصة بالانضمام فى مارس ٢٠٠٤.

٢ - بدأت الآلية فى يوليو الماضى، ممارسة مهامها، بمراجعة أداء أربع دول هى: غانا - كينيا - رواندا - موريشوس، حيث أرسلت إليها «بيعثات مساندة» للإعداد لعملية المراجعة، ومساعدتها على وضع البرامج الخاصة بها.

٣ - أعدت سكرتارية الآلية جدولاً زمنيًا تأشيريًا لعملية المراجعة لباقى الأعضاء وفقا لتاريخ انضمامها للآلية واستعدادها لبدء عملية المراجعة، وتضمن الجدول بدء عملية المراجعة الخاصة بمصر فى الفترة من الربع الأخير لعام ٢٠٠٦ وحتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٧.

الموضوعات المدرجة على مشروع جدول أعمال الدورة الثانية «لمحفل الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء»

أ - تعقد اللجنة الثانية لمحفل الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء بالجزائر صباح يوم ٢٠٠٤/١١/٢٣، برئاسة الرئيس أوباسانجو. ويضم المحفل فى عضويته رؤساء الدول الأربع والعشرين التى انضمت للآلية حتى الآن، ومن بينها مصر (مرفق بيان بها).

ب - يتضمن جدول الأعمال الموضوعات التالية:

أولاً: استعراض مسار عمل الآلية: (البند الرابع من مشروع جدول الأعمال):

١ - أنشئت الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء بهدف تقييم أداء وبرامج عمل الدول الإفريقية الأعضاء بها، وذلك وفقًا للمبادئ الواردة بإعلان الاتحاد الإفريقى حول «الديمقراطية والحكم السياسى والاقتصادى الرشيد»، وفى إطار مدونات السلوك المتفق عليها، بهدف الوقوف على نقاط الضعف والقوة فى الأداء ولتبادل الخبرة والمعرفة بين الدول الإفريقية من أجل تعزيز الممارسة

الديمقراطية ، ودعم أسس الحكم السياسى والاقتصادى الرشيد، وترسيخ مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد، واحترام حقوق الإنسان.

٢ ـ قطعت الآلية ـ منذ اعتماد الوثائق الخاصة بها خلال اجتماع أبوجا فى مارس ٢٠٠٣، وتوقيع عدد كبير من رؤساء الدول الأعضاء بلجنة التنفيذ على «مذكرة التفاهم» المنشئة لها ـ شوطا طويلاً للأمام، حيث تم تشكيل «لجنة الشخصيات الإفريقية البارزة» التى ستتولى القيام بعمليات المراجعة فى الدول الأعضاء بالآلية، واعتماد اللوائح الداخلية المنظمة لعملها. وانضمت مصر للآلية. بتفضل السيد الرئيس بالتوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بذلك، فى مارس ٢٠٠٤.

٣ ـ بدأت لجنة كبار الشخصيات فى ممارسة مهامها منذ مايو ٢٠٠٤، استهلتها بالمجموعة الأولى من الدول التى أبدت استعدادها للمراجعة، وهى غانا ورواندا وموريشوس، وكينيا. كما وضعت اللجنة برنامجًا زمنيًا تأشيريًا لعملية المراجعة فى باقى الدول الأعضاء. وفقًا لتاريخ انضمام كل منها للآلية ومدى استعدادها لبدء عملية المراجعة. وتضمن البرنامج المقترح بدء عملية المراجعة الخاصة بمصر فى الفترة من الربع الأخير لعام ٢٠٠٦ وحتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٧.

٤ ـ يعكس التقدم المحرز فى تفعيل عمل الآلية، وبدئها فى ممارسة مهامها، مدى التزام إفريقيا بتطوير مستوى الأداء السياسى والاقتصادى فيها، وحرصها على تعميق الممارسة الديمقراطية، والارتقاء بمستوى الكفاءة فى الإدارة. مع الالتزام بمعايير الشفافية والمسئولية الوطنية، وترسيخ دعائم الحكم السياسى والاقتصادى الرشيد، لتوفير المناخ اللازم لتحقيق التنمية الشاملة.

٥ ـ على الرغم من أن إنشاء هذه الآلية ليس موجهًا للعالم الخارجي، وإنما يأتى ـ فى المقام الأول ـ كخيار إفريقى خالص، انطلاقًا من إرادة واعية بمصالح شعوب القارة ومستقبل أجيالها القادمة، إلا أنه يمثل ولا شك عنصرًا جاذبًا للمؤسسات والمنظمات الدولية المعنية والدول المتقدمة. سواء على المستوى

الحكومى أو على مستوى القطاع الخاص ـ لتوسيع دائرة التعاون مع إفريقيا، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، دعما لجهودها فى تحقيق أهداف النيباد، فى مختلف الأولويات القطاعية.

ثانيًا: تمويل أنشطة الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء: (البند الخامس من مشروع جدول الأعمال):

١ ـ إلى جانب إسهامات الدول الإفريقية فى تمويل أنشطة سكرتارية الآلية، اتخذت لجنة تنفيذ النيباد خلال اجتماع دورتها العاشرة بكيجالى فى فبراير الماضى، قرارًا بإنشاء صندوق ائتمان Trust Fund «لتلقى المساهمات الإفريقية ـ الحكومية والخاصة على حد سواء ـ إلى جانب المساهمات الطوعية لشركاء التنمية من المنظمات الدولية والإقليمية والدول المانحة.

٢ ـ من المتوقع أن يتناول الرؤساء ـ خلال اجتماع الجزائر ـ المعايير التى يتعين الالتزام بها للحصول على هذه المساهمات ، والاتفاق على النظم الخاصة بتحديد مصارفها، مع التأكيد مجددًا على ضرورة التمسك بالطابع الإفريقى للآلية، والحفاظ على «استقلاليتها» بعيدًا عن أية تدخلات أو ضغوط خارجية تؤثر على مسار عملها، أو تضر بالمبادئ والأسس التى تقوم عليها.

ثالثًا: الخبرات المكتسبة من بدء عملية المراجعة: (البند السادس من مشروع جدول الأعمال):

ـ من المتوقع أن يتم ـ فى إطار هذا البند ـ عرض نتائج زيارات «بعثات المساندة» التابعة للآلية للدول الأربع التى تجرى مراجعتها، والدروس المستفادة من هذه الزيارات باعتبارها أولى المهام التى تقوم بها لجنة كبار الشخصيات. فى إطار عمليات المراجعة الجارية حاليًا[٦].

دور مصر فى صياغة المبادرة
والترويج لها، ودفع جهود تنفيذها

١ ـ شاركت مصر منذ البداية مع الجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا، فى تبنى مبادرة MAp. وحرصت على حضور كافة الاجتماعات التحضيرية لها. ونجحت ـ خلال اجتماع للجنة التسيير عقد بالقاهرة فى يونيو ٢٠٠١ - فى التوصل إلى اتفاق لدمج هذه المبادرة مع مبادرة Omega التى طرحها الرئيس السنغالى، بحيث تطرح إفريقيا رؤية موحدة، وهو ما عرف فيما بعد «بالمشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا ـ النيباد».

٢ ـ فى أعقاب اعتماد قمة منظمة الوحدة الإفريقية بلوساكا للمبادرة المقدمة من الرؤساء الخمسة، وجه السيد الرئيس رسالة فى يوليو ٢٠٠١ إلى رئيس وزراء إيطاليا ـ بوصفه رئيس مجموعة الدول الصناعية الثمانية حينئذ ـ ومن خلاله إلى باقى رؤساء دول المجموعة، لحثهم على دعم المبادرة وبذل التأييد والمساندة لها.

٣ ـ رأس السيد الرئيس وفد مصر فى اجتماع دعا إليه الرئيس الفرنسى شيراك، بباريس فى ٢٨ فبراير ٢٠٠٢، وحضره ١٣ رئيس دولة إفريقية بهدف

الترويج للمبادرة، والإعداد لعرضها على قمة مجموعة الثمانية بكندا فى يونيو ٢٠٠٢.

٤ ـ كما شارك سيادته فى اجتماعات قمة أيفيان يوم الأول من يونيو ٢٠٠٣، بين مجموعة الدول الصناعية الثمانية والدول الخمس أصحاب المبادرة ورؤساء «الدول الناهضة»، حيث أكد سيادته فى بيانه على أولويات النيباد لتحقيق التنمية الشاملة فى القارة، مشدداً على أهمية زيادة نفاذ الصادرات الزراعية الإفريقية للأسواق العالمية، وخفض أسعار الأدوية، وإتاحتها للدول المحتاجة وتطوير إدارة واستخدام الموارد المائية.

٥ – شاركت مصر ـ على المستوى الوزارى ـ فى اجتماعات لجنة التنفيذ التى عقدت منذ إطلاق المبادرة، وكذا فى فعاليات «الحوار رفيع المستوى» الذى نظمته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٢، وصدر فى أعقابها قرار الجمعية العامة رقم ٥٧/٧، الذى اعتمد النيباد «كإطار للتنمية فى إفريقيا».

٦ ـ وبالإنابة عن السيد الرئيس، حضر وزير الخارجية اللقاء الذى عقد بين رؤساء الدول أصحاب المبادرة وزعماء مجموعة الثمانية، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك فى سبتمبر ٢٠٠٣، وتناول سبل التعاون المشترك لدعم تنفيذ المبادرة.

٧ ـ شارك وفد من مجلس الشعب المصرى برئاسة السيد الدكتور رئيس المجلس فى أعمال منتدى البرلمانيين الأفارقة حول النيباد، الذى عقد بكوتونو فى أكتوبر ٢٠٠٢، حيث أكد دعم مصر للمبادرة، وحرصها على الإسهام الجاد فى وضع برامجها موضع التنفيذ.

٨ – فى إطار توزيع المهام بين الدول الخمس المؤسسة للمبادرة – تولت مصر مسئولية ملفى الزراعة ـ والنفاذ للأسواق، حيث أسهمت بشكل فاعل فى إعداد خطط العمل الخاصة بهما، كما استضافت عدداً من الاجتماعات الوزارية، وورش العمل الفنية بشأنهما، أهمها: اجتماع لوزراء الزراعة الأفارقة فى مارس ٢٠٠٢ ـ وآخر لوزراء التجارة الأفارقة بشرم الشيخ فى يونيو ٢٠٠٣ –

اجتماع لكبار المسئولين والخبراء فى إبريل ٢٠٠٣ لبحث الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المفاوضات التجارية الدولية متعددة الأطراف، وتم كذلك تنظيم عدد من ورش العمل الفنية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة «الفاو»، لتفعيل ملف الزراعة وإعداد مشروعات زراعية وطنية، فى إطار «البرنامج الشامل للتنمية الزراعية فى إفريقيا»، والتى انتهت بتوقيع بروتوكول مع «الفاو» فى ديسمبر ٢٠٠٣ لتمويل إعداد دراسات الجدوى الخاصة بهذه المشروعات، بقيمة ١٢٠ ألف دولار أمريكى.. كما طرحت مصر عددًا من مشروعات التنمية الزراعية بالقارة، وتعد حاليًا لاستضافة ورشة عمل لتنمية الثروة السمكية فى إفريقيا، للتحضير لقمة تعقد لهذا الغرض بأبوجا فى مايو من العام القادم.

٩ ـ حرصت مصر كذلك على الإسهام النشط فى فعاليات الأولويات الأخرى، حيث تقدمت بمجموعة من مشروعات «النقل» ـ فى مجال البنية الأساسية لخدمة منطقتى الشمال والشرق الإفريقى.. فضلاً عن إدراج مبادرة حوض النيل ضمن قائمة المشروعات التى اعتمدتها النيباد فى مجال البنية الأساسية ـ كما استضافت القاهرة ـ فى أكتوبر الماضى ـ اجتماع لجنة التسيير الوزارية المعنية بالبيئة، وطرحت عددًا من المشروعات فى هذا المجال، من بينها مشروع استخدام مياه الصرف المعالجة فى زراعة الغابات. وفى مجال تكنولوجيا المعلومات، تشارك مصر فى عضوية «لجنة إفريقيا الإليكترونية»، كما تسهم فى تنفيذ البرنامج التجريبى للمدارس الإليكترونية حيث يجرى تطبيقه فى ست مدارس مصرية. كذلك تم اختيار مصر كمنسق لإقليم الشمال الإفريقى، لإعداد البرامج الخاصة بتنمية وتطوير «البحث العلمى» فى إفريقيا(٧).

الموقف المصرى حول
البنود المطروحة على جدول أعمال لجنة التنفيذ

التنويه بالمبادرة، باعتبارها برنامج عمل الاتحاد الإفريقى لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالقارة، من خلال استراتيجية متكاملة، تطرح حلولاً عملية، لمشكلات القارة وهمومها.

- الإشادة بالدور القيادى الذى تقوم به لجنة التنفيذ فى توجيه عمل أجهزة المبادرة ومتابعة تنفيذ أولوياتها ، الأمر الذى أتاح الفرصة لإحراز تقدم ملموس فى الإعداد لعملية التنفيذ سواء من خلال الاتفاق على برامج العمل الخاصة بالأولويات القطاعية المختلفة، وبدء تنفيذ عدد من مشروعات البنية الأساسية ، وتفعيل «البرنامج الشامل للتنمية الزراعية»، أو فيما يختص بإنشاء الآلية «الإفريقية لمراجعة النظراء» وشروعها فى ممارسة المهام المنوطة بها.

- الاعتراف فى نفس الوقت - انطلاقا من سياسة النقد الذاتى - بأنه، على الرغم من التقدم المحرز خلال السنوات الثلاث التى مضت منذ اعتماد المبادرة - وفى فترة قصيرة فى عمر الشعوب - فما زال الطريق طويلاً، ولا زلنا فى حاجة لبذل مزيد من الجهود لدفع عملية تنفيذ المشروعات المطروحة فى القطاعات المختلفة، سواء من خلال الاعتماد على الذات، أو بالتعاون مع شركاء التنمية،

بما يجسد مفهوم «المشاركة» الذى تطرحه النيباد، ويدعم الجهود المبذولة، لتحقيق مستوى معيشى أفضل للشعوب الإفريقية.

- الترحيب بما لقيته النيباد من تأييد دولى، والتأكيد على أهمية الإبقاء على قنوات الحوار مفتوحة مع شركاء التنمية، سواء كان ذلك فى إطار الأمم المتحدة، أو اللقاءات السنوية التى تجرى على مستوى القمة مع زعماء مجموعة الثمانية، أو اجتماعات الممثلين الشخصيين للرؤساء الأفارقة ورؤساء الدول المتقدمة الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنميةOECD، فى إطار «محفل المشاركة مع إفريقيا».

- على الرغم من ذلك، واستنادًا إلى مفهوم «المسئولية المشتركة»، ومبدأ «المحاسبة المتبادلة»، اللذين تم الاتفاق عليهما فى حوار النيباد مع شركاء التنمية، فما زالت هناك حاجة لتجاوب أكبر من جانب الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية المانحة، من أجل ترجمة التعهدات والالتزامات الواردة فى برامجها الموجهة للدول الإفريقية - بما فى ذلك « إعلان ألفية التنمية»، ومؤتمر «مونتيرى»، و«خطة عمل إفريقيا» الصادرة عن قمة كاناناسكيس بكندا إلى خطوات محددة وملموسة، تدعم جهود القارة فى تنفيذ برامج عمل النيباد ومشروعاتها.

وفى هذا السياق، فإننا نأمل أن يأتى التقرير الذى تقوم بإعداده حاليًا اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (E. C. A) حول مدى التزام الدول المتقدمة الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) بتنفيذ تعهداتها الخاصة بمساعدات التنمية، داعمًا لهذا المفهوم، وأن يتم طرحه للمناقشة - إفريقيا ودوليًا - عقب صدوره فى منتصف العام القادم.

- التأكيد على حرص مصر على مواصلة دورها الطليعى فى تفعيل المبادرة، والإسهام فى وضع برامج عملها موضع التنفيذ، وخاصة فيما يتعلق بقطاعى الزراعة والنفاذ للأسواق، اللذين تتولى مصر مسئولية تنسيقهما، والإشارة - فى هذا الصدد - إلى دور مصر فى مجموعة المساندة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية فى إفريقيا «Group CAADP Support»، التى تعمل على حشد الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج[٨].

الموقف المصرى حول توسيع مجلس الأمن

بمناسبة قمة النيباد

١ - تلتزم مصر التزاما تاما بالموقف الإفريقى الوارد بإعلان هرارى عام ١٩٩٧، والذى يطالب بتخصيص خمسة مقاعد غير دائمة للقارة، ومقعدين دائمين يتم شغلهما بالتناوب بين الدول الإفريقية وفقا لمعايير يتم الاتفاق عليها.

٢- فى هذا الإطار، جاء إعلان مصر فى الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠و ٢٠٠٤ عن استعدادها للمشاركة فى تمثيل القارة بالمجلس وتحمل مسئوليات العضوية الدائمة.

٣- يستند إعلان مصر إلى الركائز التالية:

أ - جهودنا فى حفظ السلم والأمن على مستوييّ القارة والشرق الأوسط.

ب - دعم مصر الدائم لقضايا الدول النامية، وحرصها على توحيد كلمتها من خلال تأسيس المنظمات والتجمعات الرئيسية لتلك الدول، ومنها: حركة عدم الانحياز، منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقى، الجامعة العربية، منظمة المؤتمر الإسلامى.

ج - ما قدمته مصر لسنوات طويلة من دعم واستضافة لحركات التحرر الإفريقية.

د - دور مصر الحالى فى دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالقارة، من خلال البرامج العديدة التى يوفرها الصندوق المصرى التعاون الفنى مع إفريقيا.

هـ - أهمية تحقيق التوازن فى مجلس الأمن وزيادة فاعليته، من خلال ضمان تواجد الدول النامية بشكل يؤمن تمثيل كافة الحضارات والثقافات بالمجلس الموسع.

٤ - لاترغب فى القيام بأية تحركات منفردة فى هذا الشأن، ونهتم بتنسيق المواقف مع كافة أشقائنا الأفارقة، درءًا للخلافات وحفاظًا على وحدة ومصالح القارة.

٥ - سيكون مفيدًا إبقاء الحوار على المستوى الإفريقى وعدم تدخل أطراف خارجية فيه، ويجب البت فى المسألة فى إطار من الصراحة والحوار الإفريقى الجاد(٩).

الموقف المصرى
حول البنود المطروحة على جدول أعمال
«محفل آلية المراجعة الإفريقية»

- الترحيب بإنشاء «الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء» فى خلال فترة زمنية قصيرة، وبدئها بالفعل فى النهوض بمسئولياتها، واستهلالها لعملية المراجعة فى أربع دول إفريقية (وهى غانا، وكينيا، ورواندا، وموريشوس)، بما يعكس جدية إفريقيا وحرصها على الارتقاء بمستوى الأداء فيها، والاستفادة من تجارب بعضها البعض، لتطوير قدراتها وكفاءاتها فى إدارة شئون البلاد، سياسيًا واقتصاديًا، على أسس علمية، ومعايير فنية، فى إطار من الشفافية والمسئولية الوطنية.

- التنويه بأن إنشاء هذه الآلية، إنما يؤكد تمسك إفريقيا بقيم الديمقراطية والحكم السياسى والاقتصادى الرشيد، من خلال تطوير الممارسة السياسية والاقتصادية والمالية، ويعكس وعيًا إفريقيًا بأن برامج الإصلاح والتطوير التى تأتى نابعة من الإدارة الوطنية، ومتسقة مع الظروف السياسية والاقتصادية والتقاليد الاجتماعية والموروثات الثقافية لكل دولة، إنما هى خيار وطنى إفريقى، التزم به القادة الأفارقة لتوفير حياة أفضل لشعوب القارة، كما يؤكد

إيمان إفريقيا بالعلاقة التبادلية الوثيقة بين ترسيخ قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من ناحية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.

- إن انضمام ما يقرب من نصف دول القارة - حتى الآن - إلى عضوية الآلية، واختيارهم - طواعية - القبول بمراجعة أدائهم، إنما يكشف عن قناعة قادة إفريقيا وشعوبها بأن الآلية لا تخاطب العالم الخارجي، بقدر ما تهدف إلى تحقيق الصالح الإفريقي، وتوفير المناخ الصحى اللازم لدفع جهود التنمية فى مختلف دول القارة، وتحقيق التكامل الإقليمى المنشود.

- إن حرص قادة إفريقيا على التأكيد على الطابع «الإفريقى» للآلية، والتزامهم بالإسهام فى تغطية نفقاتها، إنما يأتى انعكاسًا للرغبة فى الحفاظ على استقلاليتها، وتعميق مفهوم التعاون الإفريقى، وتبادل الخبرة والمعرفة بين دول القارة بعضها البعض، للارتقاء بمستوى الأداء، فى إطار من المشاركة البناءة والمسئولية، بعيدًا عن سياسات المساءلة والعقاب.

APRM MEMBER COUNTRIES

No.	Country	• Country
1	Algeria	09 March 2003
2	Burkina Faso	09 March 2003
3	Republic of Congo	09 March 2003
4	Ethiopia	09 March 2003
5	Ghana	09 March 2003
6	Kenya	09 March 2003
7	Cameroon	03 March 2003
8	Gabon	14 March 2003
9	Mali	28 March 2003
10	Mauritius	09 March 2004
11	Mozambique	09 March 2004
12	Nigeria	09 March 2004
13	Rwanda	09 March 2004
14	Senegal	09 March 2004
15	South Africa	09 March 2004
16	Uganda	09 March 2004
17	Egypt	09 March 2004
18	Benin	31 March 2004
19	Malawi	08 July 2004
20	Lesotho	08 July 2004
21	Tanzania	08 July 2004
22	Angola	08 July 2004
23	Sierra Leone	08 July 2004
24	Zambia	

ـ الدول المشتركة أعضاء الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء.

المصدر/ وزارة الخارجية فى مصر

ومن ثم يخلص الموقف المصرى
حول مبادرة « المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا»
(NEPAD)

إلى الآتى:

تعتبر مصر إحدى الدول الخمسة المؤسسة لمبادرة NEPAD كما أنها هى المسئولة عن ملف الزراعة والنفاذ إلى الأسواق، ومن هذا المنطلق فإن مصر بما لها من تجارب فى مجال التنمية الريفية سيكون لها دور رائد فى أنشطة ملف الزراعة والنفاذ إلى الأسواق من خلال:

١- إتاحة الخبرة الفنية والخبراء فى مجال التوسع فى الزراعة المروية واستصلاح وإدارة وصيانة الأراضى والمياه وكذلك نظم توزيع المياه وطرق الرى من أجل تنمية مستدامة أخذاً فى الاعتبار الجانب الاجتماعى والاقتصادى وتعتمد هذه الخبرة على المراكز البحثية وما حققته مصر فى هذا المجال حيث إن ما يقرب من ثلث المساحة الزراعية فى مصر هى أراضى تم استصلاح معظمها خلال العقدين السابقين. هذا بالإضافة إلى تاريخ مصر فى الزراعة المروية والذى يمتد إلى ما يزيد عن خمسة آلاف عام.

٢ ـ التكثيف الزراعى والتنوع الحيوى وفى هذا المجال فإن الخبرة الزراعية فى مصر لزراعة محصولين خلال العام والأنشطة الحالية لزيادة هذا التكثيف الزراعى ليصل إلى حوالى ٢٥٠٪ بالإضافة إلى استنباط أصناف المحاصيل المتحملة للجفاف والملوحة وإدخال محاصيل جديدة فى الدورة الزراعية بمصر. هذا بالإضافة إلى وجود مناطق مناخية متعددة كل ذلك سيتيح للدول الإفريقية الاستفادة سواء بالنسبة لأصناف المحاصيل المناسبة لنوعية الأرض والمناخ وكذلك نقل خبرات العاملين فى هذا المجال إلى الدول الإفريقية من أجل تنمية زراعية مستدامة بالإضافة إلى أن زيادة الإنتاج وتنوعه طبقًا للظروف البيئية لكل دولة سوف يعمل على زيادة التبادل التجارى، وخاصة للمنتجات الزراعية وفتح أسواق الدول الإفريقية لزيادة التجارة البينية بين دول القارة، وكذلك إمكانية النفاذ إلى الأسواق خارج القارة مثل الدول الأوروبية وأمريكا واليابان عند الأخذ فى الاعتبار متطلبات مثل هذه الأسواق.

٣ ـ تطوير وتعظيم الإنتاج الحيوانى وذلك من خلال مقاومة الأمراض وإمكانية إنتاج والحصول على اللقاحات والأدوية البيطرية ويتواجد فى مصر المؤسسات العلمية والخبرة العملية فى هذا المجال حيث يمكن تزويد الدول الإفريقية بما يلزمها من لقاحات والمساعدة على إنتاجها فى بعض هذه الدول طبقًا لإمكانياتها كما يمكن المساهمة بإيفاد الأطباء البيطريين عند الحاجة إليهم وكذلك المساعدة على وضع نظام موحد للحجر البيطرى حتى يمكن سهولة نقل وحركة الحيوانات عبر حدود الدول الإفريقية المختلفة.

٤ ـ المساعدة فى تدريب الفنيين والإخصائيين فى الدول الإفريقية فى المجالات المختلفة للزراعة، وكذلك التعاون مع الدول الإفريقية فى المجالات البحثية للقطاع الزراعى ومن المعروف أن مصر لها ما يمكن من اعتباره أكبر قاعدة لعلماء الزراعة بالإضافة إلى المؤسسات البحثية المختلفة فى المجال الزراعى والإمكانيات والبنية التحتية لعقد دورات التدريب بالإضافة إلى الخبرة المتميزة التى تمتد إلى أكثر من ٢٥ عامًا (ربع قرن) فى عقد الدورات التدريبية للفنيين والإخصائيين من الدول الإفريقية فى مجالات الزراعة من خلال المركز الدولى المصرى للزراعة.

وفى هذا السياق خطت أجهزة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المصرية بعض الخطوات فى التعامل مع قضايا الملف الزراعى يمكن إيجازها فى التالى:

١ـ تقوم مصر بالتعامل مع بنك التنمية الإفريقى ومنظمة الفاو فى المجال الزراعى بدور المنسق من الناحية الفنية والإدارية للمشروعات الزراعية المطروحة من خلال نيباد.

٢ـ تنسق مصر جهودها مع سكرتارية ولجنة التسيير ومع التجمعات الاقتصادية الإقليمية بهدف تحقيق البرنامج الذى يعكس رؤية نيباد فى مجالى الزراعة والأمن الغذائى.

٣ـ تقدمت مصر لسكرتارية نيباد فى اجتماعها بالجزائر فى فبراير ٢٠٠٣ بقائمة مشروعات تتضمن تسعة وستين مشروعًا يخدم كل منها أكثر من دولتين، تتعلق نسبة كبيرة منها بقضايا تحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية: الأرز، الذرة، القطن، ومحاصيل الفاكهة وتحسين إنتاج الثروة الحيوانية والسمكية، وكذلك نظم الرى وغيرها من القضايا.

٤ـ قدمت وزارة الزراعة المصرية كخطوة أولية تجربة «المزارعة المصرية المشتركة مع النيجر» باعتبارها نموذجًا للتنمية المشتركة يمكن أن يتطور ويتكرر مع دول أخرى.

٥ ـ تعد وزارة الزراعة برنامجًا للتعاون مع السودان بناءً على اتصالات متبادلة بين خبراء الجانبين (إبريل ٢٠٠٢)، ويعتبر ذلك مقدمة لتفعيل برامج التكامل فى المجال الزراعى.

٦ـ تسعى وزارة الزراعة للربط بين تشجيع الاستثمارات الأوروبية فى المجال الزراعى وبين محاولات وقف الهجرة غير الشرعية للعمالة الإفريقية إلى الدول الأوروبية.

كما قامت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بالأنشطة التالية:

ـ حضر ممثلون عن الوزارة اجتماع النيباد المنعقد فى جنوب إفريقيا فى الفترة من ١٣ ـ ٢٠٠٢/٥/١٥، وفى هذا الاجتماع تشكلت ثلاث مجموعات

ناقشت كل منها موضوعات عن تنمية موارد الأرض والمياه والبنية الريفية الأساسية والنفاذ إلى الأسواق، والأمن الغذائى بإفريقيا، وفى هذا الاجتماع تقرر أن تكون مصر هى المسئولة عن الملف الزراعى والنفاذ إلى الأسواق وكذلك التنسيق والمتابعة للنشاط الزراعى على مستوى القارة.

- تم مناقشة المبادرة ودور مصر على جميع مستويات معاهد ومعامل مركز البحوث الزراعية حيث قسمت إلى مجموعات عمل لوضع المشاريع المطلوبة للمبادرة.

- تشكلت مجموعة عمل ضمت العناصر التى شاركت فى أعمال مبادرة النيباد وعناصر أخرى ذات الخبرة فى الموضوع وذلك لتنظيم أعمال الاتصال الداخلى والخارجى ودراسة الموضوعات والتقارير الخاصة بالمبادرة.

- تم مقابلة ممثل منظمة الأغذية والزراعة فى ٢٠٠٢/٦/١٧ بالقاهرة حيث اقترح مشروعًا لدعم النفاذ إلى الأسواق بالدول الإفريقية فى إطار النيباد بتمويل من المنظمة بلغ ٤٠٠ ألف دولار.

- نظمت الوزارة فى ٢٠٠٣/٣/٩ ورشة عمل لمناقشة المبادرات المقترحة فى نطاق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية فى إفريقيا فى إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، واقترحت هذه الورشة ١٦ مشروعًا قدمت من الهيئات التابعة للوزارة.

- حضر ممثل وزارة الزراعة اجتماعين فى جنوب إفريقيا فى الفترة من ٣/٣١ - ٢٠٠٣/٤/٩ وورشة عمل حول التنبؤ بالأحوال الجوية والتغير المناخى وإدارة الأزمات وعلاقتها بالأمن الغذائى وذلك فى إطار مبادرة النيباد.

وبناءً على ذلك فقد تم الاتفاق على أن تتقدم مصر بالمشروعات التالية:

١ - مشروع فى مجال التغيرات المناخية وتأثيرها على إدارة الموارد الطبيعية الزراعية فى شمال وشرق إفريقيا.

٢ - مشروع فى مجال التكامل لإنتاج الحاصلات عالية القيمة فى شمال وجنوب إفريقيا والذى من المتوقع أن يغطى المحاصيل البستانية والمحاصيل عالية القيمة.

٣ ـ مشروع فى مجال تشخيص وتحديد الأمصال واللقاحات للأمراض الحيوانية التى تخدم القارة الإفريقية.

٤ ـ مشروع رفع إنتاجية بعض الحاصلات البستانية المهمة بإفريقيا.

وقد تم تقديمها إلى سكرتارية النيباد فى قمة الاتحاد الإفريقى فى موزمبيق الذى عقد يومى ٩، ٢٠٠٣/٧/١٠.

ومن جانب منظمة الأغذية والزراعة

قامت بتمويل مشروع «المعاونة فى إعداد برامج متوسطة الأجل لإعداد وصياغة مشروعات قابلة للتمويل تدعى (Bankable Projects) بغرض تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية لإفريقيا من اعتمادات برنامج التعاون الفنى للمنظمة (TCP).

استهدف هذا المشروع المعاونة فى إعداد برامج متوسطة الأجل لبرامج التنمية الزراعية والتنمية الريفية للأمن الغذائى تعكس إعلان مابوتو لوزراء الزراعة الأفارقة بتخصيص نحو ١٠٪ من الدخل القومى للحكومات خلال خمس سنوات للتنمية الزراعية ـ كما استهدف المشروع إعداد مشروعات قابلة للتمويل فى إطار الأولويات (التحكم فى المياه ـ البنية التحتية الريفية) ووفقًا لاحتياجات وبرامج كل دولة تعمل على التنمية الزراعية.

تم إعداد المشروعات التالية فى إطار هذا المشروع وإرسالها إلى منظمة الأغذية والزراعة:

أ) مشروعات وزارة الموارد المائية والرى:

ـ مشروع تحسين الرى بغرب الدلتا.

ـ الإدارة المائية المتكاملة لجنوب السكان فى واحة الفرافرة.

ـ استغلال الطمى فى بحيرة ناصر.

ـ تطوير الرى بمنطقة بحر الملاح.

ـ مشروع إحلال وتجديد ٣ محطات طلمبات عائمة بمحافظة أسوان.

- مشروع تطوير منظومة الرى فى قرية المعصرة بمحافظة بنى سويف.

ب) مشروعات وزارة الزراعة:

- المركز المصرى لتحسين وحفظ الأصول الوراثية الحيوانية الصحراوية.

- تحسين إنتاجية المراعى والإنتاج الحيوانى للساحل الشمالى الغربى من مصر.

- مشروع تنمية البيئة المتزنة لبعض المواقع المتأثرة بالملوحة والمتاخمة لبحيرة قارون بمحافظة الفيوم.

- مشروع الزراعة العضوية الحيوية لإنتاج حاصلات خضر نظيفة للتصدير.

- مشروع التحكم فى الأمراض المتوطنة.

- مشروع التحكم فى مرض البروسيلا فى مصر.

- مشروع تنمية التجارة والصادرات الزراعية(١٠).

وأخيرًا نتعرض للخاتمة فى تقييم مبادرة «نيباد» من خلال الواقع الإفريقى والدولى.

تقييم لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

(NEPAD) نيباد

واجهت نيباد منذ إعلانها، ردود فعل متباينة داخل إفريقيا وخارجها. ونشير في البداية إلى أن قادة نيباد قاموا بتحرك واسع النطاق لحشد التأييد والدعم للمبادرة الجديدة، على الصعيد العالمي، وخصوصًا لدى الدول المتقدمة والمنظمات الدولية. وقد بدأ هذا التحرك منذ المراحل المبكرة للتفكير في المبادرة وازداد كثافة بعد الإقرار الرسمي للمبادرة الإفريقية الجديدة (NAI)، في مؤتمر قمة لوساكا (يوليو ٢٠٠١). حيث تم عرضها ومناقشتها في محافل دولية كثيرة، وفي اجتماعات بين قادة المبادرة الأفارقة وبين عدد من قادة الدول الصناعية الكبرى. وجاءت تصريحات هؤلاء المسئولين بصفة عامة في صالح المبادرة.

كما أن قادة المبادرة قاموا، بعد أيام قليلة من قمة لوساكا، بعرض المبادرة الجديدة في مؤتمر القمة لمجموعة الثمانية الذي عقد في مدينة جنوا (إيطاليا) في ٢٠ يوليو ٢٠٠١. وقد رحب المؤتمر بالمبادرة، وأعلن موافقته على دعمها. وأصدر بيانًا في هذا الخصوص، حث فيه القادة الأفارقة على الالتزام بمبادئ

أساسية بشأن: منع المنازعات وإدارتها وتسويتها، وتعزيز الديمقراطية وترسيخ الحكم السياسى الجيد. وطلب منهم إعداد خطة عمل مفصلة ومحددة المعالم، تكون جاهزة للعرض على مؤتمر القمة التالى لمجموعة الثمانية فى كندا عام ٢٠٠٢. وقرر المؤتمر قيام دول المجموعة بتعيين ممثلين شخصيين على مستوى عالٍ، للمشاركة فى إعداد هذه الخطة مع القادة الأفارقة. وقد تم تعيين هؤلاء الممثلين فعلاً، وشاركوا فى اجتماعات موسعة «للجنة التسيير»، كان آخرها اجتماع مابوتو (١٤ ـ ١٧ مايو ٢٠٠٢)، الذى تم فيه مناقشة خطة العمل التفصيلية التى ستعرض على مؤتمر قمة المجموعة فى كندا (فى ٢٧ يوليو ٢٠٠٢).

أما على الصعيد الإفريقى، فمن الغريب حقًا، أن نيباد، لم تحظ حتى اليوم باهتمام يعتد به على المستويات الرسمية والشعبية معًا، فى معظم أنحاء القارة. التى يفترض أن هذه المبادرة ملك خالص لها، وتحتوى على برامج وخطط تستهدف تغير حياة شعوبها. بل إن نيباد تكاد تكون مجهولة تمامًا بالنسبة للغالبية العظمى من أبناء القارة، سواء فى الأجهزة والمؤسسات الرسمية أم فى التنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدنى، ناهيك عن المواطنين العاديين.

وفى المحافل الإفريقية (القليلة نسبيًا)، التى طرحت فيها نيباد للمناقشة والحوار، تباينت ردود الفعل تجاه المبادرة، ما بين التأييد الكامل، والقبول المتحفظ، والمعارضة القوية.

• ويرى مؤيدو نيباد، أن هذه المبادرة الجديدة، تملك كل عناصر النجاح التى ينبغى أن تتوفر فى أى برنامج إفريقى شامل للنهضة والتنمية. فهى فى نظر هؤلاء مبادرة إفريقية خالصة، صنعت فى إفريقيا ويملكها الأفارقة. ولم تأت ـ شأن غيرها من خطط ومبادرات سابقة ـ من خارج القارة. بما يوحى بأن إفريقيا بقياداتها الجديدة قد بدأت تأخذ زمام المبادرة فى صياغة تصورها ورؤيتها الخاصة لمستقبلها. كما يرى المؤيدون أن نيباد فى صياغتها الجديدة لعلاقة إفريقيا مع الدول المتقدمة، قد أقامتها على أساس «المشاركة» وليس «المعونة»

وعلى أســـاس المنفعة المتبادلة والمسئولية المشتركة، وليس اسـتـجـداء «التعاطف الإنسانى». كذلك، يحسب لنيـبـاد أنها تأتى بمثابة الخطة التفصيلية العـمليـة لتـحـقـيق أهداف الاتحاد الإفريقى فى مجال التنمية المستدامة، والتعجيل بقـيام الجماعة الاقتصادية الإفـريقيـة. وهى فى ذلك لا تقدم فقط برامج العمل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف فى القطاعات كافة، بل وتضع أيضًا آليات مـحـددة للتنفـيذ وهياكل تنظيـمـيـة تتولى تعبئة الجـهـود والموارد لنجاح التنفيذ.

• هذا وقـد انتقدت نيباد أصوات إفريقية عديدة من الأكاديميين والناشطين فى محافل المجتمع المدنى، بالرغم من تسليم بعضهم بأهميتها وبسلامة مبدأ «المشـاركة» الذى تنهض عليه. وهذه بعض الأمثلة لتلك الطائفة من الانتقـادات دون تفاصيل لا يتسع لها هذا المقام:

- إن النيـبـاد جاءت كبرنامج مفروض من أعلى، تمت صياغته دون تشاور مع الشعـوب الإفـريقيـة أو هيـئـات المجتـمع المـدنى، بل قـامت بصيـاغتـهـا «نخبـة» إفريقية محدودة جدًا، وتوجهت بها أول ما توجهت إلى «نخبة» أخرى محددة على المـسـتوى الدولى لكى تحـصـل على تأييـدهـا ودعـمـهـا قـبل أن تتـوجـه بهـا إلى الشعوب الإفريقية لنيل تأييدها ومساندتها.

- إن المبادرة، تبدو مفرطة فى الطموح، بشكل يشكك فى واقعيتها. ويشار فى هذا الخصوص إلى معدل النمو الاقتصادى الكلى الذى استهدفته (٧٪ سنويا). والذى يبدو مبـالغا فيه بالنظر إلى ما حققته القارة فى السنوات الأخيرة من نمو متواضع جدا، وبالنظر أيضـا إلى الموارد الاسـتثـمـارية الهائلة اللازمة لتحقيقه، سواء من المصـادر الداخلية أم الخـارجية. وقد كانت النيـبـاد بعـيـدة عن الواقع أيضـا فى تقـدير تلك المـوارد وإمكانات الحصـول عليهـا فى ظل الإطار الراهن للتمويل والتنمية على الصعيد العالمى (وخصوصا بعد أحداث سبتمبر وتوابعه).

- إن برنامج العمل الذى تضمنته النيباد افتقر إلى توصيف واضح للأولويات، كـمـا سـكت عن عـدد من الأهداف والإجـراءات ذات الأهمـيـة الكبـرى فى بعض القطاعات.

- إن هناك غموضًا يثير القلق فى عـلاقة النيـبـاد بالاتحـاد الإفريقى. فبـالرغم من أن النيباد نشـأت فى كنف منظمـة الوحـدة الإفـريقيـة، ومواكبـة لنشأة الاتحـاد

الإفريقىْ. باعتبارهما مبادرتين إفريقيتين خالصتين تهدفان إلى إيجاد أطر جديدة للعمل الإفريقى المشترك، فإن الأمور سارت فى اتجاه يشوبه بعض الغموض بشأن العلاقة بينهما. فلا توجد حتى الآن علاقة تنظيمية واضحة بين المنظمتين، بل إن هناك خشية من تداخل الاختصاصات وازدواج العمل بين أجهزة الاتحاد (وخصوصًا المجلس الاقتصادى والاجتماعى، واللجان المتخصصة، وآلية منع الصراعات، وكذلك أمانة الاتحاد أو ما يسمى «باللجنة»)، وبين أجهزة النيباد واختصاصاتها. فما زالت العلاقة بين هذه الأجهزة جميعا غير واضحة من الناحيتين الهيكلية والوظيفية. على أن ذلك يبدو أمرا مفهوما فى هذه المرحلة الانتقالية. إلا أن الحاجة ماسة إلى وضع أسس جديدة وواضحة هيكليا ووظيفيا للعلاقة بين النيباد والاتحاد الإفريقى.

- إن «الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء»(APRM)، المقترحة فى إطار النيباد، والتى تحتل مكانة بالغة الأهمية فى عملية تنفيذ المبادرة، تبدو محوطة بالمحاذير. ففضلاً عن الصعوبات الجمة التى تكتنف التزام الدول الإفريقية بمعايير الآلية وأحكامها، فإن البعض يرى أن الآلية لن يقيض لها أن تواصل عملها إلا حيث تتوافق أحكامها مع أحكام وتقديرات الدول والجهات المانحة. أما إذا تعارضت تلك الأحكام أو تعذر الالتزام بها فى حالة دولة إفريقية ما، فإن خطر توقف المساعدات وتقييد التجارة يصبح ماثلاً. وفى هذه الحالة، وطبقًا لآليات المشاركة التى تطرحها نيباد فإن النقد والاتهام ومن ثم الإجراءات العقابية لن توجه صوب الدولة التى لا تفى بمعايير المانحين فحسب، بل قد تشمل القارة كلها أو الإقليم الذى تنتمى إليه الدولة. ويسوق الناقدون حالة الأزمة الراهنة حول انتخابات زيمبابوى مثلا يؤيد مذهبهم.

• وأخيراً، فقد علت أصوات إفريقية، تدعو إلى رفض نيباد ومعارضتها كلية، بل والدعوة إلى إسقاطها. حيث وصفها بعض المعارضين «بالغموض» وبأنها لا تحقق الآمال والطموحات الإفريقية فى التنمية المستقلة والاعتماد على النفس. بل «ترمى بإفريقيا فى براثن الاستغلال الرأسمالى العالمى» «وتبيعها رخيصة فى أسواق العولمة». وأن «المشاركة» التى تدعو إليها هى أشبه شىء «بمشاركة

الفارس والجواد». ومن أهم ما يثيره المعارضون، هو التشكيك فى «الهوية الإفريقية» لنيباد. إذ فضلاً عن تسليمهم تمامًا بأنها مشروع «نخبوى علوى»، لم يؤخذ فيه رأى أو مشورة أى «مجتمع مدنى أو حزب سياسى أو برلمان أو أية مؤسسة ديمقراطية فى إفريقيا»، فإن الوثيقة فى رأيهم، قد تبنت تمامًا ودون تحفظ الإطار الفكرى النيوليبرالى الذى تروج له الدول الغربية، والذى تجسد فى برامج التكيف الهيكلى المفروضة من جانب المانحين. فالنيباد تحث إفريقيا على أن تمضى فى طريق «الليبرالية»، و«التحديث»، والاندماج فى الاقتصاد العالمى، بما يوحى بأن مهندسى النيباد، قد أذعنوا للأطر الفكرية والسلوكية الغربية، بدلاً من أن يحاولوا تمحيصها وتحديها وتقديم منهج بديل ينبع من رؤية إفريقية أصيلة للعالم، حتى يحق للنيباد إن تكتسب «الهوية الإفريقية» الحقيقة[1].

إلا أنه يمكن القول أن الآمال الكبيرة التى طرحتها المبادرة تمثلت فى المحاور الآتية:

١. تعبئة الموارد المحلية وجذب الموارد الأجنبية:

بمعنى أن المبادرة قد استهدفت تحقيق معدل نمو سنوى فى المتوسط ٧٪ حتى يمكن خفض نسبة الإفريقيين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م غير أن إدراك هذا الهدف يستدعى سد العجز السنوى فى موارد القارة والبالغ ١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى GDP أى ما قيمته ٦٤ مليار دولار سنويًا، كما يتطلب هذا الهدف زيادة المدخرات المحلية الاختيارية والإجبارية.

وتنص المبادرة صراحة فى المادة ١٤٤ على أنه ينبغى الحصول على معظم الموارد المطلوبة من خارج القارة وهو أمر يعتبره الباحث تراجعًا عن مواقف إفريقية رئيسية ومعبرة عن فلسفة التنمية المستدامة المنصوص عليها فى وثائق مهمة، كخطة عمل لاجوس الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٨٠م وكذلك معاهدة أبوجا الاقتصادية عام ١٩٩١م، وأيضًا القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى عام ٢٠٠١م ، كما يتناقض أيضًا مع ما ورد فى مقدمة مبادرة «نيباد»

ذاتها والتى أفصحت عن التخلص من استمرار عوامل التبعية وأهمها المعونات، اللهم إلا إذا كان المقصود بالحصول على هذه الموارد من الخارج فى شكل استثمارات مباشرة، غير أن المبادرة قد حددت مرتكزاتها فى الحصول على هذا التمويل من خلال خفض الديون وزيادة المساعدات الإنمائية الخارجية كموارد خارجية تكميلية لازمة على المدى القصير المتوسط. أما تدفقات رأس المال الخاص فقد تناولتها المبادرة ضمن اهتماماتها على المدى الطويل، إذ أن جذب هذه الاستثمارات يحتاج إلى تحسين الإدارة كمطلب لازم لزيادة تدفقات رأس المال، وبذلك فإن تحسين كفاءة الإدارة الاقتصادية والسياسية هما شرطان أساسيان لجذب هذه الاستثمارات.

٢ . تخفيف عبء الديون :

تهدف المبادرة إلى خفض عبء الديون الخارجية، وترى المبادرة أن سداد مدفوعات خدمة الدين هى واحدة من مسببات العجز فى ميزان الموارد، وعلى ذلك فيمكن تحديد الحد الأقصى لنسبة خدمة الدين كنسبة من الإيرادات المالية، مع مراعاة الاختلافات فيما بين الدول الإفريقية من حيث حصولها أو عدم حصولها على مساعدات تنمية دولية.

إن مبادرة نيباد قد اعتمدت على مبادرة هيبك فى هذا المجال، غير أنها أضافت إلى مصادر هيبك آلية جديدة لتحسين استراتيجيات تخفيض عبء الديون وهى قيام قادة الشراكة الجدد لتنمية إفريقيا بإنشاء محفل يمكن البلدان الإفريقية من تبادل التجارب والخبرات.

٣ . تدفقات راس المال الخارجى:.

تهدف الشراكة الجديدة إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية للقارة، غير أن المبادرة تدرك تصور المستثمرين عن القارة بأنها قارة المخاطر العظمى خاصة فيما يتعلق بحق الملكية والإدارة والأسواق، لكن المبادرة تؤكد على أن ما تحويه من مبادرات فرعية خاصة بحفظ السلام والأمن، والإدارة السياسية والاقتصادية والهياكل الأساسية وتخفيف حدة الفقر من شأن هذه المبادرات الفرعية أن تهيئ مناخ الاستثمار فى إفريقيا وتخفيض حجم المخاطر.

ومن ناحية أخرى فإن هذه المبادرة قد غاب عنها أحد أهم العناصر المؤثرة فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو حجم السوق الذى يترجم الكثافة السكانية والناتج المحلى الإجمالى التوزيع، لقد بينت الدراسات الإفريقية فى هذا الصدد أن GDP عدد السكان من أهم العوامل المفسرة لجذب رءوس الأموال، ومن هنا تأتى أهمية المدخرات الخاصة لتلعب الدور الأساسى فى عملية التنمية، أما رأس المال الأجنبى فله كل التقدير ولكن لا ينتظر منه إلا دورًا مكملاً.

٤ . تنمية الصادرات :

أولت المبادرة أهمية خاصة لتنمية الصادرات الإفريقية للأسواق العالمية وترى المبادرة أن السبيل للنهوض بالصادرات الإفريقية يكمن فى تحسين الإجراءات الجمركية وتسهيل إجراءات الاستيراد. لما تم سداده على مكونات الإنتاج المصدرة حتى يمكن المشاركة فى النظام التجارى العالمى الجديد، كما أن تنويع الإنتاج داخل دول القارة يعد أحد الوسائل المهمة للولوج إلى الأسواق الخارجية.

. تقوية القطاع الخاص :

استهدفت المبادرة ضمان بيئة سليمة لأنشطة القطاع الخاص مع تأكيد خاص لدور المستثمر الوطنى وتهيئة المناخ الاستثمارى لجذب المستثمرين الأجانب، ومن ناحية أخرى فقد أولت المبادرة اهتمامًا خاصًا بوضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنشطة القطاع غير الرسمى.

. البنى التحتية والتكامل الاقتصادى :

استهدفت المبادرة تحديد عدد من مشروعات الطاقة لنقل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه وهى مشروعات أساسية بالنسبة للتنمية المتكاملة الإفريقية وهذه المشروعات يجب توفير التمويل اللازم لها، ولاسيما أنها فى مختلف مراحل الإعداد، وترى المبادرة فى هذا السياق أن بنك التنمية الإفريقى والبنك الدولى والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى هى أطراف مطلوب التعاون معها للتعجيل بتنمية هذه البنى التحتية، إن تنمية البنى التحتية يجب أن تتم فى إطار مخطط لربطها بالتنمية الإقليمية المتكاملة حتى تنطلق عملية تحديث

القارة، وتتطلب المبادرة من المجتمع الدولى الدعم للتعجيل بهذه التنمية، إن تحديد الاحتياجات وفقًا لهذه الخطة يتم انطلاقًا من منظور إقليمى فرعى يؤدى إلى النظر للمنطقة الفرعية كمجال واحد يجمع الدول فى المنطقة الفرعية، وعلى سبيل المثال فإنه لا ينبغى النظر لتطوير الطرق والسكك الحديدية انطلاقًا من منظور وطنى وإنما يجب النظر إليه من منظور إقليمى فرعى.

لقد عرضت المبادرة على قمة الدول الصناعية الكبرى التى انعقدت فى كندا فى الفترة ٢٦ ـ ٢٨ يونيو ٢٠٠٢م وصدر بشأنها بيانا أطلق عليه خطة العمل الإفريقية African Action Plan، حيث وعدت مجموعة الثمانية الصناعية بتوجيه نصف الزيادة السنوية المقررة فى المساعدات الإنمائية لتلك الدول التى تفى بتعهداتها الواردة فى المبادرة وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وتحقيق السلام والأمن. لقد قدرت الزيادة السنوية فى المساعدة الإنمائية الرسمية المنتظرة حتى عام ٢٠٠٦م بما قيمته ١٢ مليار دولار تقريبًا.

لقد ركزت خطة العمل الإفريقية على تعزيز مجالات محددة هى الأمن والسلام، تقوية المؤسسات وتعزيز الحكم السياسى الرشيد، تشجيع التجارة والاستثمار والنمو، تخفيف هذه الديون من خلال مبادرة هيب HIPCE ، تحسين التعليم، تحسين الرعاية الصحية، زيادة الإنتاجية الزراعية، الاهتمام بإدارة الموارد المائية وتنميتها.

إن خطة العمل الإفريقية الصادرة عن مجموعة الثمانية هى الحد المقبول من المجتمع الدولى للمشاركة فى التنمية الإفريقية، وأن الخطة المعلنة قد اتسمت بصيغة الوعود المستقبلية الموقوفة على شروط، وأن عدم الالتزام بهذه الوعود لا يمثل أية التزامات على مجموعة الثمانية وإذا ما قورنت هذه الوعود بما تم الاتفاق عليه فى معاهدة كوتونو ليتضح ضآلة النتائج المحققة من مبادرة النيباد، لقد قدمت إفريقيا نفسها للمجتمع الدولى بالشروط والمواصفات المطلوبة غير أن الاستجابة لم تكن على مستوى الصورة النموذجية المقدمة فى النيباد(٢).

هذا وتشير الدلائل إلى أن إفريقيا لم تحظ من قبل بمثل هذا الاهتمام المكثف على الأقل خلال الحقب الأخيرة بأكثر مما تحظى به اليوم وذلك على النحو التالى: ـ

١ـ شهد عام ٢٠٠٢م انعقاد مؤتمرين بالأمم المتحدة يرتكزان حول التنمية وهما :

ـ المؤتمر الأول حول تمويل التنمية والذى عقد فى مدينة مونتريال بكندا فى مارس ٢٠٠٢م.

٢ ـ القمة العالمية للتنمية المستدامة فى جوهانسبرج/ جنوب إفريقيا فى الفترة من ٢٦ أغسطس إلى ٤ سبتمبر ٢٠٠٢م.

وانعقاد هذين المؤتمرين فى نطاق الأمم المتحدة من شأنه أن يحث المجتمع الدولى على تناول مشكلة التنمية فى إفريقيا بصورة أكثر جدية.

هذا وقد أصبحت قضية التنمية فى إفريقيا من القضايا الرئيسية التى تشغل اهتمام مجموعة الدول الثمانى الصناعية، وقد أخذت اليابان المبادرة لتنظيم الحوار بين زعماء تلك الدول من ناحية وزعماء الجنوب من ناحية أخرى وذلك بعقدها مؤتمر قمة «أوكيناوا» فى يوليو وتوجيهها الدعوة لثلاثة من الرؤساء الأفارقة (جنوب إفريقيا ـ نيجيريا ـ الجزائر) كما تعمل الدول المانحة كل منها فرادى من أجل تقديم خطتها الخاصة بإفريقيا، وكانت كندا هى التى قادت مجموعة الثمانية بإعلانها إنشاء «الصندوق الكندى لإفريقيا»، أما المملكة المتحدة فتسعى لتنفيذ فكرة إنشاء «صندوق طوارئ البنية الأساسية لإفريقيا»، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة اعتماد معونة التنمية الرسمية «ODA» الى خمسة بلايين دولار بحلول عام ٢٠٠٦م وأعلن الاتحاد الأوروبى زيادة اعتمادات «ODA» إلى ٦ بلايين دولار بحلول عام ٢٠٠٦م.

وفيما يتعلق باليابان فقد اقترحت وزيرة خارجيتها تخصيص عام ٢٠٠٣ ليكون عام تعظيم التعاون مع إفريقيا، وذلك بمناسبة مشاركة اليابان فى قمة مجموعة الدول الثمانية الصناعية التى عقدت يومى ٢٦، ٢٧ يونيو ٢٠٠٢م بكندا وذلك لمناقشة ثلاثة موضوعات رئيسية مكافحة الإرهاب ـ تنشيط الاقتصاد العالمى ـ مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا EPAD حيث تم تنظيم اجتماع لرئيس وزراء اليابان مع ممثلى ٣١ دولة إفريقية حيث أوضح الأفارقة مطالبهم والتى تمثلت فى الآتى:ـ

ـ مطالبة اليابان باستمرار المساعدات والمعونات المادية والفنية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إفريقيا.

- تكثيف الاستثمارات اليابانية خاصة فى المجالات التى تساعد على خفض حدة الفقر.

- رغبة الأفارقة فى القضاء على مظاهر الفقر والجوع وكلها تحديات ضخمة فى حاجة إلى دعم الدول الصناعية الكبرى.

- فتح أسواق اليابان أمام منتجات القارة الإفريقية.

- أن تتبنى اليابان أجندة عمل طوكيو (TAA) التى وافق عليها فى تيكاد٢ عام ١٩٩٨م ووافقت عليها كذلك قمة مجموعة الثمانية فى «أوكيناوا» باليابان عام ألفين ودعى إليها ثلاثة من القادة الأفارقة وأصبح تقليدًا بعد ذلك حيث وجهت الدعوة إلى رؤساء أفارقة لحضور قمة مجموعة الدول الثمانية الصناعية فى كندا يومى ٢٠٠٢/٦/٢٧/٢٦ حضرها أربعة رؤساء أفارقة.

ومن ثم أعلن رئيس وزراء اليابان استعداد بلاده لمساعدة إفريقيا من خلال ثلاثة توجهات محددة هى :

- تخصيص مليارى دولار خلال السنوات الخمس القادمة لمساعدة الدول الفقيرة فى تنمية الموارد البشرية إضافة إلى تمويل مشروعات خاصة بالتعليم والصحة.

- فتح أسواق اليابان أمام المنتجات الإفريقية فضلا عن الاتجاه إلى زيادة الاستثمارات اليابانية فى إفريقيا.

- استمرار تقديم المساعدات والمعونات المادية والفنيه لأى احتياجات إنسانية عاجلة ولمواجهة الطوارئ والكوارث التى تواجه دول القارة الإفريقية.

ويمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية للاهتمام الحالى بإفريقيا وهى :

- يوجد ميل عام إلى العودة مرة أخرى إلى إفريقيا. وقد دفع هذا الوضع اليابان باتخاذ مبادرات عالمية لتذكير المجتمع الدولى مرة أخرى بخطورة مشاكل التنمية فى إفريقيا، وتنظيم مؤتمر طوكيو للتنمية فى إفريقيا أعوام ١٩٩٣، ١٩٩٨، ٢٠٠١م وكذا مؤتمر تحضيرى عام ٢٠٠٤م.

- بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فى إعادة تقييم علاقاتها بأفريقيا والذى ظهرت نتيجته فى صدور تشريع «قانون الفرص والنمو الإفريقى» وبالمثل قامت

روسيا بإعادة تقييم سياستها فى إفريقيا من أجل إعادة تنشيط العلاقات مع الدول الإفريقية

ـ من أجل الاستقرار والرخاء فى العالم لا يمكن الحفاظ عليه دون حل النزاعات والصراعات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسى فى إفريقيا حيث تمثل إفريقيا ١٠٪ من سكان العالم.

ـ تقديم مبادرة «نيباد» حيث تقدم إفريقيا حاليًا مبادرتين جديدتين مجددتين مع بداية القرن الحادى والعشرين وهما مبادرة نيباد والاتحاد الإفريقى وكلاهما تضع الحكم لمفهوم مركزى فى استراتيجيتها وقد استخدم تقديم نيباد كأساس قوى لعودة واهتمام المجتمع الدولى بإفريقيا.

إن المحك الأساسى والرئيسى لنجاح الاتحاد الإفريقى قد يتمثل فى قدرته على إعطاء دفعة عملية لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية فى إفريقيا «نيباد» حيث تعد هذه المبادرة الخطة التفصيلية لتحقيق أهداف الاتحاد الإفريقى فى مجال التنمية والتعجيل بقيام الجماعة الاقتصادية الإفريقية ذلك أن الفكرة الجوهرية لمبادرة «نيباد» تقوم على التفاوض حول علاقة جديدة مع بلدان العالم المتقدم والمنظمات الدولية بحيث تقوم هذه العلاقة على التزامات متبادلة ومعايير للأداء متفق عليها بين الطرفين والتى تمثلت فى :ـ

١ ـ تعهد الجانب الإفريقى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة فى مجالات واسعة النطاق حددتها المبادرة.

٢ ـ يقع على العالم المتقدم الجزء الأكبر من مسألة تعبئة الموارد الخارجية التى تشتمل على ثلاثة محاور رئيسية هى :ـ

أ ـ ترتيبات جديدة يتم التفاوض بشأنها بهدف خفض الديون الخارجية.

ب ـ إصلاحات واسعة فى إدارة المساعدات الإنمائية الخارجية بغرض زيادة حجم المساعدات وتحسين كفاءتها.

ج ـ تشجيع انسياب رأس المال الأجنبى.

وفى إطار «نيباد» أصدرت القمة الإفريقية «٣٨» والتى عقدت فى جنوب إفريقيا فى يوليو ٢٠٠٢م إعلانًا حول الديمقراطية والحكم الرشيد فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية ويقضى الإعلان بقيام الدول الإفريقية بشكل

جماعى بالعمل على تطبيق حكم القانون والمساواة بين المواطنين وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات المهنية بما يتفق مع الدستور وحق وحرية انتخاب الزعماء لمدة محددة والفصل بين السلطات والحفاظ على استقلالية السلطة القضائية والشفافية ومحاربة الفساد بما فى ذلك وضع قواعد لشفافية السياسات النقدية والمالية والموازنة والمراجعة المالية والانفتاح على التجارة والاستثمار الدوليين، وهو ما يعنى التزام الحكومات الإفريقية إجمالا بتبنى سياسات عادلة واتباع المعايير المتعارف عليها للحكم، وفى هذا الصدد فقد وافقت اليابان منذ مؤتمر «نيباد» الأول عام ١٩٩٣م على أن المبدأ الأكثر إلحاحًا للتنمية فى إفريقيا هو أن تمارس إفريقيا ملكيتها ثم المجتمع الدولى يمكنه بعد ذلك مد يد التعاون من خلال الشراكة، هذا وقد ألزمت إفريقيا نفسها فى مبادرة «نيباد» بالأخذ بالحكم الرشيد والديمقراطية كأساس للتنمية.

إن مبادرة «نيباد» تواجه عددًا من التحديات التى تحتاج إلى التغلب عليها نوجزها فيما يلى:-

١ - هل «نيباد» سوف تستخدم فقط كأداة أخرى للحصول على رفع الاعتمادات (المعونة الرسمية) للتنمية (ODA).

- توجد بعض الشكوك لدى المجتمع الدولى المانح مؤداها أن «نيباد» يمكن أن تكون بعد كل هذا مجرد أداة أخرى تستخدم من أجل تحريك معونة التنمية الرسمية لإفريقيا.

وبالنظر إلى الوجه الآخر من العملة تحاول إفريقيا الآن العمل من أجل نفسها بالالتزام بمبادرات متجددة عديدة لمواجهة المشاكل الصعبة بعد ما واجهت هذه التحديات بدون فاعلية.

ومنذ عقد المؤتمر الأول فى لندن (أكتوبر ٢٠٠١) جرت عدة لقاءات واجتماعات بين مجموعة الممثلين الشخصيين لزعماء مجموعة الثمانية للمشاكل الإفريقية وممثلى «نيباد»، وخلال هذه اللقاءات حاول جانب مجموعة الثمانية - التزام الحرص تجاه جانب «نيباد» بعدم التجاوب مع التوقعات المعقولة - زيادة تمويل إضافى بينما جانب «نيباد» يحاول إقناع مجموعة الثمانية وبالعكس وبذلك يوجد نوع من التوتر بين الجانبين.

- يتردد جدل بين الأفارقة فى عملية «نيباد» مؤداه أن الأسلوب الغربى للحكم لا يتلائم فى مجمله مع الحقائق الإفريقية، فليس عمليًا أن ينتقل المفهوم الغربى للحكم كما هو إلى إفريقيا دون احترام للقواعد التقليدية للمجتمعات الريفية الإفريقية.

ومثل هذه الجدليات لها إلى حد ما من الأسس ما يبررها، فبالنظر إلى عملية التنمية اليابانية فهى تاريخ من التناغم بين نظام القيم الغربى والنظام التقليدى الذاتى اليابانى، ومن ثم حققت اليابان وطورت هويتها الذاتية من خلال عملياتها للتحديث.

إذًا فلابد من أن تكون المعايير للحكم الإفريقى والتى تستخدم من أجل التنمية الإفريقية مقنعة بما فيه الكفاية للمراقبين من المجتمع الدولى، فعندما تبنت «نيباد» الحكم كمبدأ رئيسى للتنمية وسعت للحصول على مساعدات خارجية للتنمية فإنها تقود مبدأ أن الأداء الجيد والحكم الرشيد يمكن أن يثابا بواسطة تلك المساعدات الخارجية.

فعلى مدار السنوات العشر الماضية خلال حقبة التسعينيات نجد أن حجم ODA المعتمد لإفريقيا قد جرى تخفيضه بمقدار الثلث، فربما يكون من الأفضل إما العمل على تحريك موارد ODA من الأداءات السيئة إلى الجيدة وهو ما يعنى زيادة الحجم الإجمالى أو البقاء بدرجة أو بأخرى على نفس المستوى.(١١)

إذًا يجب على مجموعة الثمانية أن تعى ذلك (العوامل السابقة، عند صياغة سياساتهم الخاصة بالتعامل مع «نيباد» وبمثل ما يجب أن تقوم به الدول الإفريقية).

وبصفة عامة فإنه لا يجب التعويل كثيرًا على وعود شركاء التنمية فى إفريقيا فالبعض استغل إطلاق «نيباد» للدعاية لنفسه ولمزيد من التغلغل الاقتصادى فى إفريقيا لتحقيق مصالحه من جهة، أما من الجهة الأخرى فقد عمل معظم شركاء التنمية فى ضوء عدم وفائهم بوعودهم، رغم إفراغ المبادرة من محتواها وتحويلها إلى مجرد مطالب بإصلاح سياسى فى إفريقيا، بل إن ما أعلنه الأفارقة فى هذه المبادرة تحول فى يد الشركاء إلى شرط أساسى يجب تحقيقه بأية صورة من الصور كى يتم تحويل المبادرة بما أعلنوه عن التزامهم به وعلى ذلك فإن على إفريقيا الاعتماد على نفسها.

الخلاصة

رغم أن «نيباد» هى رؤية إفريقية خالصة صادرة عن قادة إفريقيا ليعبروا بذلك عن آمال وآلام شعوبهم، وهى النقطة الجوهرية التى تحسب لها إلا أن عيوبًا قد شابت تلك المبادرة وآليات تحقيقها ولن نتطرق هنا إلى الجوانب السياسية للمبادرة إلا بالنذر اليسير حيث إن تحقيق الحكم الرشيد أو الديمقراطى لا يتحقق إلا فى ضوء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، ولقد تعمد القادة الأفارقة وبالتالى كافة شعوب القارة بالعديد من التعهدات والالتزامات فى المبادرة إلا أن الرؤية لم تنطلق من الواقع الإفريقى حين تعرضت للتنمية وتمويل مشروعاتها، ورغم أن المبادرة رصدت كافة صور المعاناة والقصور التى تعانى منها القارة الإفريقية، إلا أنها حين بدأت فى التصور عن كيفية تمويل تلك المشروعات التنموية لم تنطلق من واقع القارة ومن ثم اتجه فكر البعض من الأفارقة إلى:.

- تمويل شركاء إفريقيا لمشروعات التنمية (أوروبا - مجموعة الثمانية - المستوى الثنائى

- تحويل جزء أو كل مديونية إفريقيا إلى إعفاء كامل تقوم بموجبه الدول الإفريقية بسداد التزاماتها بما تراه من عملات فى صندوق يعم تخصيص عوائده للإنفاق على التنمية.

- التمويل الإفريقى الذاتى لمشروعات القارة.

إلا أن المبادرة حين لجأت بالدرجة الأولى إلى الشركاء فإنها أعطتهم ما كانوا يسعون إليه من أوراق يجيدون تحريكها للسيطرة السياسية والاقتصادية على القارة لكى تكرر بذلك إحباطات خطة الإنعاش الاقتصادى التى عانت منها إفريقيا فى ثمانينيات القرن العشرين والتى تحددت مدتها من ١٩٨٦ - ١٩٩٠، ورفض الدول الصناعية لهذه الخطة رغم ما كلف القادة الأفارقة من مشاكل كثيرة سياسية واقتصادية لتنفيذ هذه الخطة.

إن أول ما أعلنه شركاء التنمية وباستخدام المبادرة نفسها ومبادئها هو مشروطية المساعدة أى أنهم فى السياق العام لن يتعاملوا مع إفريقيا كوحدة جغرافية وطبيعية واحدة كما يريد الأفارقة بل وفقا لتقسيمات سياسية كدول وحكومات ومدى رضاء الشركاء عن نظمهم السياسية من عدمه وهو مبدأ يؤدى إلى تفتيت خطط التنمية الشاملة فى كافة أوجه التنمية التى تم إعدادها فى ظل المبادرة ودون تفرقة بين دولة وأخرى أو منطقة أو إقليم.

كما أن المبادرة قدرت حجم تمويل سنوى يصل إلى ٦ مليارات دولار سنويًا فى العام لم يتقدم الشركاء منها سوى بحوالى مليارين عام ٢٠٠٢ م وفقًا لما أعلنته دول مجموعة الثمانية.

إن المبادرة فى حد ذاتها ورغم نبل مقاصدها قدمت من الناحية السياسية فرصة للتدخل فى الشأن الإفريقى من وجهة نظرنا بل لعل هذا قد يكون مبررًا لشركاء التنمية فى عدم الوفاء بالتزاماتهم استنادًا إلى أنه لا يوجد حكم رشيد يوجب المساعدة للتنمية فى كثير من دول القارة.

إن فترة الحرب الباردة لم تنته من وجهة نظرنا كما يرى كثير من المحللين السياسيين وكل ما حدث من وجهة نظرنا أن اللاعبين فقط قد تغيروا وازداد عددهم. فبدلاً من الاتحاد السوفيتى آنذاك الذى كان يقابله الولايات المتحدة الأمريكية حلت أوروبا (أوربا العجوز – فرنسا - ألمانيا) كما أطلقت عليها الولايات المتحدة إبان أزمة غزو العراق، وبالتالى فإن الحرب الباردة مازالت

مستمرة ولم تنته ولها انعكاساتها على إفريقيا وساحل العاج (فرنسا - أمريكا) جنوب السودان (أمريكا - الصين) دار فور (أمريكا - ألمانيا - فرنسا)[٣]

إن المبادرة يجب أن يتم مطابقتها لواقع إفريقيا بحيث تنطلق عملية التنمية بالأساس اعتمادًا على موارد إفريقيا حتى نضمن استمرار التنمية فى إفريقيا اعتمادًا على الشعار القائل ربما لن ينفع إفريقيا سوى الإفريقيين أنفسهم ولا يعنى هذا أن يكون الأفارقة بمنأى عن المجتمع الدولى ولكن بشروط إفريقية تتفق والواقع الإفريقى سياسيًا واقتصاديًا حتى فى إطار منظومة شاملة للواقع الإفريقى ووفقًا لواقع ندرة الموارد التمويلية الإفريقية والعمل على اقتصاداتها فى إطار معاهدة أبوجا الاقتصادية حتى تتجنب القارة التدخل الخارجى تحت دعوة الحكم الرشيد شرطًا لازمًا لتقديم مساعدتها للتنمية.

إن ما يحدث الآن فى إفريقيا عند النظر إلى تدفقات المعونات والمساعدات الأجنبية يعطى صورة للواقع الإفريقى، فالدول الفرانكفونية تحظى بدعم مادى من فرنسا إلا أنه مشروط كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت قانون العرض والنمو الإفريقى لكى تعطى وتمنع النظم الإفريقية التابعة لها، ولا يخفى دور بريطانيا وألمانيا والصين التى استطاعت أن تحظى بامتيازات التنقيب عن البترول فى جنوب السودان.

ومن ثم فإن كل ذلك سيؤدى إلى ضعف المبادرة ما لم ينتبه الأفارقة لذلك ولعل موقف مجتمع الدائنين وشركاء التنمية ليس جديدًا فقد سبق أن رفض مجتمع الدائنين الموقف الإفريقى الموحد تجاه أزمة المديونية الخارجية لدول القارة فى ثمانينيات القرن الماضى وكذلك موقفهم من عدم تمويل خطة الإنعاش الاقتصادى لإفريقيا الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية والتى تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن ثم فإننا نرى أن مبدأ «المساعدات لإفريقيا» مقابل «التحالفات» الذى ساد القرن الماضى فى الستينيات والسبعينيات فى إفريقيا على وشك العودة مرة أخرى من جديد ومن ثم يجب أن يعتمد الأفارقة على مواردهم الذاتية وذلك بالتعاون والتكامل بين اقتصاديات

دول القارة وصولاً إلى وحدة اقتصادية شاملة تشكل موقف اقتصادى للقارة فى مواجهة شركاء التنمية لتحقيق التعاون بشكل أقوى يعبر عن القارة ويعتمدعلى الاستثمارات طويلة المدى بعيدًا عن المساعدات والمنح التى سرعان ما تزول فائدتها دون أن تحدث التنمية، ذلك أن التنمية عملية مستمرة تحتاج إلى تكاتف اقتصادات الدول الإفريقية مجتمعة ومعالجة أزمة المديونية الخارجية وذلك أنها أزمة هيكلية تحتاج إلى ردح طويل من الزمن لمعالجتها على أسس تتفق مع ظروف الواقع الإفريقى.

ويبقى لنا أن نقول إن شركاء التنمية والمجتمع الدولى لن يمدوا إياديهم بالمساعدة لإحداث التنمية ما لم يشعروا بموقف إفريقى موحد يعمل على الاستفادة من كافة الموارد الإفريقية الاقتصادية التى تحقق له وضعًا اقتصاديًا متقدمًا وسط دول العالم المتقدم حتى يتحقق لشركاء التنمية النفع المتبادل لهم من خلال استثماراتهم فى إفريقيا، وبغير ذلك لن يقدم شركاء التنمية سوى المساعدات الواهنة التى لا تحقق تنمية مستدامه لإفريقيا وهى مساعدة لالتقاط الأنفاس فقط لا غير مثل جدولة الديون والإعفاءات لبعض دول جنوب الصحراء دون أن تتحقق تنمية حقيقية لدول القارة.

ومن ثم نؤكد على عدة حقائق وهى:

- أن المبادرة هادفة فى مقاصدها ولكن لابد من الاعتماد أولاً وأخيرًا على موارد القارة فى عملية التنمية الاقتصادية الشاملة لدول القارة.

- إن اشتراط المبادرة لإحداث التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هو قيام حاكم جيد ورشيد وديمقراطى ليس بضرورة أن يكون وفقًا للنموذج الغربى ولكن وفقًا للواقع الإفريقى والظروف الإفريقية وأن يتم بالتدرج الذى يتحقق معه النموذج الإفريقى الديمقراطى.

- أن اشتراط شركاء التنمية الحكم الرشيد شرطًا لازمًا لوفائهم بالتزاماتهم تجاه التنمية فى إفريقيا وفقًا لنموذج الغربى هو مبررًا لتقاعسهم عن الوفاء بهذه الالتزامات تجاه التنمية الشاملة فى القارة.

- أن التنمية الشاملة فى القارة هى هدف الأفارقة ولا يمكن حلها بالاعتماد الكلى على شركاء التنمية فى إطار المساعدات والمنح الموقوفة ولكن لابد من الاعتماد على موارد القارة وليس بمنأى عن المجتمع الدولى وشركاء التنمية، ومن ثم فإنه لتحقيق المبادرة يستلزم أن يتحقق الحكم الرشيد وفقًا للواقع الإفريقى وليس وفقًا لنموذج الغربى وأن يقتنع شركاء التنمية بهذا وأن يتم تحقيق التنمية فى إطار من المشروعات الاستثمارية التى تعود بالنفع على الأفارقة وشركاء التنمية معا.

وبغير هذا فإن المساعدات والمنح التى تمنح لبعض دول القارة من شركاء التنمية لن تحل مشكلة التنمية ذلك أن شركاء التنمية ينظرون إليها نظرة جزئية فى إطار كل دولة على حدة بينما الأفارقة من خلال المبادرة ينظرون إليها نظرة شاملة لدول القارة مع مراعاة خصوصية كل دولة على حدة، الأمر الذى يجعلنا نؤكد على أن التنمية لن تكون فى إفريقيا إلا شاملة وباستثمارات أجنبية ومحلية تعالج الأزمة الاقتصادية وتحقق النفع المتبادل للأفارقة وشركاء التنمية معًا.

ولذا تنحصر مهمة شركاء التنمية من مساعدة الأفارقة على ممارسة حكم رشيد يعتمد على أسس ديمقراطية وحقوق الإنسان التى تتفق مع الواقع الإفريقى والظروف الإفريقية من قبلية إثنية وغيرها بحيث يصبح النموذج الأوروبى والغربى عمومًا والأمريكى خاصة غاية يتطلع إليها الأفارقة بعد تدرج وليس دفعة واحدة لا تراعى الشأن والواقع الإفريقى الأثنى وقد تكون مساعدة الأفارقة على النهوض بالتنمية الاقتصادية وتقليل الفقر والمجاعات أحد أسباب تطلعهم للنموذج الغربى للديمقراطية، ومن ثم فإن مساعدة شركاء التنمية فى هذا الشأن قد يؤدى إلى تحقيق الأمن واستقرار النظم السياسية الإفريقية ونجاح هذه المهمة يتوقف على دعم التنشئة السياسية للمواطن الإفريقى، بهدف تفعيل دوره فى العملية السياسية مما يولد لديه الحرص على مصلحة النظام السياسى الذى ينتمى إليه.

ونجاح هذه المهمة أيضًا قد يكون من خلال المنظمات الإفريقية مثل الاتحاد الإفريقى وشركاء التنمية من خلال الاتحاد الأوروبى حيث تشترك كل من المنظمتين القاريتين فى وضع الإطار التنفيذى لسياسات الحكم الجيد والرشيد

فى إفريقيا، وذلك إضافة إلى أهمية دور العلاقات الثنائية والإقليمية؛ فسياسات شركاء التنمية تجاه الدول الإفريقية وتجاه التكتلات الإقليمية هى بمثابة الأداة التى تقوم بتنفيذ الأطر الرسمية للتفاعل بينهما.

كما يمكن القول إن المصالح الاقتصادية لشركاء التنمية فى قارة إفريقيا خاصة فى إطار الثروات المعدنية والبترولية والمواد الخام جميعها تأتى على قمة دوافع شركاء التنمية وذلك لدعم التنمية فى إفريقيا، وقد يدرك شركاء التنمية أن حماية هذه الموارد الطبيعية والثروات البترولية وغيرها داخل القارة الإفريقية إنما يستلزم تحقيق الأمن والاستقرار والسلام والديمقراطية والحكم الرشيد فى إفريقيا وتلك الأهداف بالتبعية تؤدى إلى احترام لحقوق الإنسان فى إفريقيا، وفى هذا السياق يصبح من مصلحة شركاء التنمية وفقًا لمبادرة نيباد دعم الديمقراطية والحكم الرشيد وفقًا للواقع الإفريقى والنموذج الإفريقى والظروف الإفريقية وذلك لتأمين المصالح الاقتصادية لشركاء التنمية، فى إفريقيا مما يحقق النفع المتبادل للأفارقة وشركاء التنمية وبذلك تسهم إفريقيا فى نهضة الاقتصاد العالمى وتحقيق مبادرة النيباد أهدافها ومقاصدها.



المراجع العلمية

(١) د. عراقى الشربينى، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) NEPAD / مقدمة تعريف بحث مقدم لبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية / سلسلة دراسات مصرية إفريقية مايو ٢٠٠٢.

(٢) وزارة الخارجية، مجموعة وثائق وزارة الخارجية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ص ٥ - ١١ الخاصة بمبادرة نيباد وأهدافها وأجهزتها الرئيسية ومحافل المشاركة الدولية معها - (القاهرة: ٢٠٠٤).

(٣) وزارة الخارجية، وثائق وزارة الخارجية الخاصة بالخطوات التى اتخذت لتفعيل الأولويات القطاعية للمبادرة وإعداد برامجها التنفيذية. القاهرة: ٢٠٠٤.

(٤) وزارة الخارجية. جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة تنفيذ النيباد بالجزائر ٢٠٠٤ (القاهرة: ٢٠٠٤).

(٥) وزارة الخارجية، تقرير حول الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة تنفيذ النيباد التى عقدت يوم ٢٠٠٤/١١/٢٣ بالجزائر.

(٦) وزارة الخارجية، الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء / الموضوعات المدرجة على مشروع جدول أعمال الدورة الثانية: لمحفل الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء/ نوفمبر ٢٠٠٤.

(٧) وزارة الخارجية، دور مصر فى صياغة المبادرة والترويج لها ودفع جهودها (القاهر: ٢٠٠٤).

(٨) وزارة الخارجية، الموقف المصرى حول البنود المطروحة على جدول أعمال لجنة التنفيذ

(٩) وزارة الخارجية، الموقف المصرى حول توسيع مجلس الأمن بمناسبة قمة النيباد (القاهرة: ٢٠٠٤)

(١٠) وزارة الخارجية ، الموقف المصرى، حول البنود المطروحة على جدول أعمال محفل آلية المراجعة الإفريقية وحول مبادرة المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD

مراجع الفصل الختامى:

١ - د. عراقى الشربينى، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد/ NEPAD) مقدمة تعريفية مرجع سبق ذكره ص ص ١٥ - ١٨.

٢ - د. فرج عبدالفتاح، الاتجاه الأوروبى. ودعم التنمية الإفريقية فى ظل اتفاقية كوتونو ومبادرة النيباد. مرجع سبق ذكره ص ص ٦ - ٨.

وانظر أيضًا: .

د. فرج عبدالفتاح / الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى إفريقيا وأثرها على بعض جوانب التنمية الاقتصادية ، نشرة البحوث الإفريقية (جامعة القاهرة، معهد البحوث الإفريقية ديسمبر ١٩٩٨).

د. محمود أبو العينين، الاتجاه الإفريقى ومستقبل القارة الإفريقية (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ومركز البحوث الإفريقية، ٢٠٠١.

د. نيفين حليم صبرى مصطفى، أوروبا ودعم التنمية فى إفريقيا،

«دراسة فى الموقف الأوروبى تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الإفريقية. بحث مقدم فى مؤتمر مبادرة التنمية الجديده نى إفريقيا NEPAD وتنمية إفريقيا فى الفترة من ٢٤ ـ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٤ ص ص ١٤ – ١٦.

٣ ـ السفير / جلال عبدالمعز عبدالرحمن، اليابان ومبادرة نيباد الإفريقية، بحث منشور فى مجلة آفاق إفريقية العدد ١٤ صيف ٢٠٠٣ ـ الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات.

وانظر أيضًا.

عزمى عبدالفتاح/ مصر والأسواق الإفريقية/ مجلة السياسة الدولية العدد ١٣٣ يوليو ١٩٩٨.

ـ تقرير البنك الدولى، احتمالات الاقتصاد العالمى والدول النامية ٢٠٠١ منشور فى الأهرام الاقتصادى العدد ١٦٦٧ ديسمبر ٢٠٠٠.

ـ مجلة الأهرام الاقتصادى «إفريقيات» العدد ١٧٢٩ فبراير ٢٠٠٢

ـ د. نبيل بكر عمارة: العلاقات الإفريقية الصينية فى الألفية الجديدة، تحديات وآفاق مستقبلية مجلة آفاق إفريقية العدد ١٤ صيف ٢٠٠٣ الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ص ص ٨١ – ٨٨

ولمزيد من التفاصيل، وانظر كذلك:

د. جمال السيد ضلع، الفرانكفونية فى ظل التنافس الفرنسى ـ الأمريكى فى إفريقيا.

مجلة آفاق إفريقية العدد ١٤ صيف ٢٠٠٣ الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ص ص ٢٣ – ٥٤.

الختام

قدرة الاتحاد الإفريقى على مواجهة هذه التحديات فى ظل العولمة (رؤية مستقبلية)

يمكن القول إن الاتحاد الإفريقى منذ قيامه وحتى الآن وبعد مرور مايقرب من خمس سنوات تقريبًا قد خطا خطوات لابأس بها فى مجال العمل الإفريقى وخاصة إنشاء برلمان عموم إفريقيا، وطرح مشروع إنشاء مجلس أمن إفريقى للتدخل فى النزاعات الإفريقية، وإضافة إلى عدة محاولات لإجراء تعديلات على الوثيقة الأساسية للاتحاد، حيث تم الاتفاق على تعديل ست مواد تتعلق بأهداف الاتحاد وأجهزته والجهاز الأعلى للاتحاد المعروف بالمؤتمر والمفوضية واللغات المعتمدة فى مناقشات الاجتماعات الخاصة بالاتحاد، وأخيرًا لجنة الممثلين والهدف من كافة التعديلات هو تفعيل العمل داخل الاتحاد.

إلا أنه ينبغى التأكيد على أن مدى فاعلية الاتحاد تكمن أيضًا فى مواجهة التحديات والمشكلات المختلفة الإقليمية والدولية منها والتى تؤثر على فاعليته وذلك على اعتبار أن الاتحاد الإفريقى قد جاء لمواجهة هذه التطورات بجوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذه التحديات منها الداخلى والمتمثل فى الآتى:

١ - تعدد الصراعات والحروب فى القارة الإفريقية، فالقارة لاتزال تموج بالصراعات المسلحة ورغم إحراز تقدم فى بعض بلدان القارة، إلا أن الاتحاد الإفريقى مطالب بوضع استراتيجية متكاملة للتسويات المختلفة، وذلك بهدف القضاء أو الحد من تلك الصراعات التى تقف عائقًا أمام تحقيق التنمية فى القارة.

٢ - أزمة الدعم الخارجى للتنمية فى إفريقيا، فمن المشكلات المهمة التى تواجه الاتحاد الإفريقى وعليه إيجاد حل لها ذلك التحدى التقليدى فى أن الدول لاتمتلك أدوات التنمية اللازمة، ومن ثم تقع فريسة للدعم الخارجى، بل وتنتظر هذا الدعم، ومن ثم فإن قضية تمويل البرامج والمشروعات التنموية لابد أن يتم من خلال الدول الإفريقية ذاتها حتى لايفشل الاتحاد الإفريقى ويصبح مجرد وثيقة تحمل أحلامًا غير قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.(١)

٣ - التحدى المؤسس داخل الاتحاد الإفريقى بالنظر إلى المؤسسات المالية والنقدية التى استقر الرأى على إنشائها داخل الاتحاد ومنها مثلاً المصرف المركزى الإفريقى؛ فإذا كانت القارة تئن بمديونية تتجاوز ٣٥٠ مليار دولار فهل بإمكان إفريقيا توفير الأساس اللازم لتلك المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات الدولية لصندوق النقد الإفريقى وبنك الاستثمار الإفريقى، وهل هى قادرة على الاستفادة الحقيقية منها والتوظيف المناسب لها.

٤ - عدم الاستقرار السياسى فى العديد من الدول الإفريقية إضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض.

ومنها أيضًا التحديات الدولية العالمية بكافة جوانبها، كالعولمة والتى تترك تأثيرها على الدول الإفريقية على الوجه التالى(٢).

---

١ - د. عبدالله الأشعل - الاتحاد الأفريقى والقضايا الإفريقية المعاصرة (القاهرة: مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر ٢٠٠٢/٢٠٠٣) ص ص ١٤٠ - ١٤١.

٢ - د. ربيع عبدالعاطى - الاتحاد الإفريقى والتحديات الماثلة. مجلة افاق إفريقية العدد ١١ خريف ٢٠٠٢ ص٥٥.

١ - ففى النواحى الاقتصادية تظهر آثار حرية التجارة على الاقتصادات الإفريقية من إمكانية تقليص بعض الصناعات أو إغلاقها تمامًا، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة إضافة إلى هروبْ رأس المال الأجنبى إلى الخارج.

٢ - هناك أيضًا سياسات المؤسسات الاقتصادية المانحة وشروطها السياسيه والاقتصادية ومايمكن أن يترتب على مثل هذه الشروط من آثار اجتماعية سياسية واقتصادية داخل الدول الإفريقية من انتشار الفساد وارتفاع معدلات البطالة والجريمة.

ومن ثم فهناك عدد من العوامل التى يمكن من خلالها استشراف مستقبل العمل الإفريقى الجماعى فى إطار الاتحاد الإفريقى وذلك فى ضوء التحديات سالفة الذكر والتى ينبغى التعامل معها ليقوم الاتحاد الإفريقى بالدور المنوط به فى القارة الإفريقية، وهذه العوامل يمكن توضيحها فى إطار الملاحظات التالية:

١ - أن أهداف الاتحاد الإفريقى قد جاءت شاملة لكافة طموحات القارة الإفريقية وكاستجابة للتطورات الدولية الحديثة مثل سيادة مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتضامن ومناهضة الجرائم الجديدة وتسوية النزاعات بين الدول الإفريقية عن طريق محكمة العدل الإفريقية وإنشاء برلمان عموم إفريقيا فضلاً عن التقدم صوب إنشاء وإتمام الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

٢ - أن الوضع الاقتصادى للقارة الإفريقية لايزال كما هو ولم يتحسن، فإفريقيا لاتزال تمثل ١٪ من الناتج العالمى و٢٪ من نصيب التجارة الدولية وبها عدد كبير من الدول الأقل نموًا فى العالم حوالى ٣٣ دولة من ٤٨ دولة وحوالى ٤٠٪ من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، كل ذلك إلى جانب استمرار النزاعات التى تؤدى إلى تفاقم مشكلة اللاجئين والنازحين، كل تلك المشكلات ينبغى على الاتحاد الإفريقى مواجهتها، وهو مايحاوله الاتحاد بوضع خطط اقتصادية واجتماعية (مثل إطار العمل لعام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧ وخطة العمل ٢٠٠٤ / ٢٠٠٧ والتى تتضمن برامج تهدف إلى الإسراع بتكامل القارة)، ولكن هذه الخطط رغم

حماسها إلا أنها تحتاج إلى تمويل وهو ماتحاول الدول الأعضاء بحث سبل توفيره ومع انتهاء مرحلة الإعداد للبرامج والمشروعات يبدأ وقت التنفيذ وهو ماسينبئ عنه المستقبل.

٣ - لابد أن يكون الاتحاد الإفريقى مظلة للتجمعات الإقليمية الاقتصادية والمؤسسات التكاملية التى تغطى مساحات جغرافية هائلة فاشتراك الدول الإفريقية فى عدد هائل من كيانات التعاون الاقتصادى يعوق أكثر مايساعد على تحقيق التقدم نحو التكامل الإفريقى، فالاتحاد لابد أن يوحد الجهود فى هذه المنظمات والتجمعات وفى ذات الوقت ينبغى ألا يعانى هو ذاته من تضخم مؤسسى.

٤ - فاعلية الاتحاد الإفريقى تعتمد فى جزء منها على رئيس الاتحاد وكيفية رؤيته لترتيب القضايا والموضوعات بحيث يمتلك الكفاءة فى تحديد القضايا والموضوعات ذات الأهمية والأولوية لتناولها حتى لاتفقد الموضوعات أهميتها.

٥ - تمويل مجلس الأمن والسلم الذى يعد السلاح الأساسى وترسانة الاتحاد العسكرية فى مواجهة الأزمات والصراعات فى القارة، فالمجلس يحتاج إلى مائتى مليون دولار سنويًا مما يعنى ضرورة توفير التمويل اللازم لهذه الآلية لتقوم بدورها، وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى المبادرة التى طرحها الرئيس ألفا عمر كونارى بدعوة الدول الأعضاء فى الاتحاد إلى تخصيص ٠,٥٪ من ميزانياتها من أجل تمويل مخططات الاتحاد الإفريقى.

وكما يؤكد البعض أن هناك ارتباطًا وثقًا بين الواقع الاقتصادى والاجتماعى الإفريقى والمعوقات التى تواجه الاتحاد الإفريقى، والذى اتخذ خطوة للأمام سابقًا بها المتحقق فى ظل منظمة الوحدة الإفريقية، ولكن من الحكمة الاهتمام بتشكيل وبلورة هياكل ومؤسسات رسمية وغير رسمية فى إطار الاتفاقية المنشئة للاتحاد الإفريقى يكون هدفها الأساسى وضع أهداف الاتحاد محل التنفيذ مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة ألا يؤدى ذلك إلى تضخم إدارى بلا فائدة مع ضرورة مراعاة توفير التمويل اللازم للخطط والمشروعات، والوقت فقط هو الذى يحمل

الحكم، وأن العبرة والنتائج النهائية لاتقاس فى الغالب بما يصدر من قرارات غير واقعية يستحيل تنفيذها عمليًا بل بما ينفذ بالفعل أو يصلح للتنفيذ(1).

فالعبرة ليست بتغير الأسماء ولا مثالية النصوص وشمولها وإنما المحك الرئيسى هو قدرة القادة الأفارقة على محاصرة المشكلات ووضع الثروات الإفريقية فى خدمة الشعوب الإفريقية، ذلك أن إبراز المشاركة الشعبية وحقوق الإنسان وقدسية الحياة البشرية ورفض فكرة الانقلابات العسكرية هى مثاليات سوف تصطدم بالواقع الذى لابد من تغييره، وتغيير المعادلة الحاكمة فيه وأولها أن التخلف الاقتصادى والاجتماعى هو السبب الأول فى نشأة النزاعات الأثنية وتحويل التركيب الأثنى الإفريقى إلى ظاهرة عنيفة.

كذلك فإن مقاومة الانقلابات العسكرية لايمكن أن يتم عن طريق رفض الاعتراف بهذه النظم الانقلابية وإنما يتم اقتلاع هذا الداء من القارة الإفريقية عن طريق الفصل بين الجيش والسياسة وتنشئة أجيال من السياسيين والمثقفين القادرين على التعرف على المصلحة العليا فى بلادهم وإعلائها وهذا يتطلب إشاعة ثقافة السلام والتسامح والتعايش وقبول الآخر.

ومن ثم فإن الاتحاد الإفريقى يواجه مجموعة من التحديات سواء السياسية كالتدخلات الدولية والمحاولات الأمريكية الأوروبية بالأساس لإحداث تسويات إقليمية فى مناطق القارة المختلفة، كما يحدث فى السودان وبعض هذه المحاولات تهدف إلى تغيير خريطة التوازنات فى مناطق القارة المتعددة ومعظمها يهدف إلى إحداث توافق دولى وإقليمى من شأنه أن يهيئ الفرصة للشركات الغربية للاستفادة من مناجم التعدين وحقول النفط إضافة إلى التعثر الديمقراطى وانتشار الإرهاب والتطرف واستمرار النزاعات السياسية بين الدول وفى داخل الدول الإفريقية الاتهامات المتبادلة بإيواء المتمردين وجماعات المعارضة وهو مايحدث بشكل واضح فى منطقة القرن الإفريقى، ويضاف إلى

1ـ نادية عبدالفتاح ـ الاتحاد الإفريقى بين الأمل والخوف، رؤية تقويمية، بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمى فى إفريقيا، رؤى وآفاق ـ جامعة القاهرة معهد البحوث الإفريقية إبريل ٢٠٠٥ ص ص ١٨٢ ـ ١٨٧.

ذلك التحديات الاقتصادية وانتشار الأوبئة وعلى رأسها مرض نقص المناعة (الإيدز) والتحديات الاجتماعية والتى تشمل حدة أزمة اللاجئين، فضلاً عن زيادة حدة الجفاف والمجاعة.

وهذه التحديات التى يواجهها الاتحاد الإفريقى، لاشك أنها تتضاءل إلى جوارها المحاولات المستمرة لتعديل اللوائح وتفعيل أنشطة أجهزة الاتحاد الرئيسية، إلا أنه ينبغى الانتباه إلى أن الإغراق فى النواحى الإدارية والتنظيمية يؤدى إلى الحيدة عن المشكلات الرئيسية التى ينبغى التركيز عليها[1].

ولذلك فإن مواجهة هذه التحديات والخروج من تلك الضائقة يستلزم طرح بعض الأفكار التى قد تمثل محاور مستقبلية لدراسات أكثر استفادة ويمكن إيجازها فى الآتى :

أولاً : النظر إلى مشكلات القارة الإفريقية نظرة شاملة لتحقيق الاستقرار والأمن ومحاولة تسوية النزاعات فى إطار اللجان المختصة أو فى إطار مؤتمر الاتحاد، وإذا استحال ذلك ففى إطار محكمة العدل الإفريقية، ولعل آليات وأجهزة الاتحاد الإفريقى تقوم بدور فعال فى هذا المضمار خاصة فى حالات الإبادة الجماعية داخل دول القارة وتفويض الاتحاد بأن يتدخل لإنهاء هذه الحروب المتمثلة فى الجرائم ضد الإنسانية والإبادة.

وهنا نذكر الجنون العرقى فى رواندا - بورندى - السنغال - النيجر - نيجيريا ـ السودان - الصومال - أثيوبيا - أنجولا - موزمبيق - ليبيريا - الكونغو الديمقراطية.

ثانياً : العمل الجاد على تحقيق التضامن من خلال الجماعة الاقتصادية الإفريقية ذلك أن قيام هذه الجماعة يعد الأمل المتبقى أمام دول القارة الإفريقية لتحقيق التنمية المنشودة فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والتحديات المتعددة، وفى هذا الإطار سيكون أمام الاتحاد الإفريقى تحدياً كبيراً

١ـ د جمال ضلع ـ الاتحاد الإفريقى بحث منشور فى التقرير الأستراتيجى الإفريقى جامعة القاهرة معهد البحوث الإفريقية ٢٠٠٣ ص ص ٦ ـ ١٠.

لتنسيق أنشطة مختلف التجمعات الإقليمية وشبه الإقليمية الإفريقية لكى تندمج فى الاتحاد وتصبح جزءًا لايتجزأ منه.

ثـالـثًا : الدول الإفريقية فى إطار الاتحاد الإفريقى مدعوة إلى تنسيق السياسات والاتفاق على قواعد مشتركة عامة تواجه بها التحديات حتى يمكنها التعامل كقوة جماعية وليست دول فرادى، كما أنه ليس فى صالح الدول الإفريقية انفراد قوة واحدة بالنظام الدولى العالمى، ولذلك أيضًا لابد لها أن تكون قادرة على فهم مايحدث بشكل صحيح مع التحرك فى اتجاه محدد لمواجهة تقليل الخسائر المحتملة أو تعظيم المكاسب المتوقعة وذلك يتطلب قدرة فى الدول الإفريقية على بلورة مصالحها وأهدافها الوطنية.

رابعًا : وفى مجال الإصلاح الاقتصادى فإن الأمر يحتاج إلى التدرج المتزن غير المتراضى وغير المتسرع بمعنى ألا يكون الإصلاح مرة واحدة من الاقتصاد المخطط والموجه إلى الاقتصاد الحر، كما ينبغى أن يوضع فى الاعتبار بديهيات واضحة وهى أن الحرية الاقتصادية لاتعنى إلغاء دور الدولة، كما أن نجاح البرامج الاقتصادية يتطلب نوعين من البنية الأساسية هما الخدمات المادية اللازمة للإنتاج والكهرباء والطاقة، وكذلك المؤسسات الحالية والقوى البشرية المدربة لإدارة الإنتاج، وأن عدم توافرهما سوف يؤخر كثيرًا أى برامج إصلاحية وسوف يزيد من تهميش القارة، هذا ويستلزم الإصلاح الاقتصادى الاهتمام بالزراعة وتطويرها وتشجيع المزارعين على تنويع المحاصيل وكذلك وضع الأطر السياسية المشجعة للأنشطة الاقتصادية وزيادة التبادل التجارى وجذب الاستثمارات الأجنبية فى إطار خلق المنافسة بينهما، ويرتبط بذلك أيضًا استخدام وتطوير التكنولوجيا المناسبة.

خامسًا : مطالبة الدول الصناعية الكبرى بزيادة المساعدات لإفريقيا وأن يتم ذلك فى إطار الأمم المتحدة التى نص ميثاقها على أن الدول المتقدمة تقوم بتخصيص جزء من دخلها القومى لمساعدة الدول الفقيرة فى تحقيق التنمية بها ويرتبط بذلك أيضًا استخدام هذه المساعدات والقروض بصورة أكثر فاعلية.

سادساً : من الضرورى أن تتفهم الدول الإفريقية طبيعة المتغيرات الحالية العالمية وأنه من صالحها تعظيم المصالح الإفريقية لدى القوى الكبرى وإقناع هذه القوى بجدوى إفريقيا وجدوى مصالحها بإفريقيا، وذلك أيضًا يستلزم الاهتمام بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبى وكذلك القوى الصاعدة خاصة وأنها مرشحة بفضل إمكاناتها بأن تكون من الدول المانحة.

سابعًا : العمل على ممارسة كسب القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قنوات غير رسمية كالنقابات العمالية وغيرها، هذا وقد سبق أن أوضح الأمريكيون بأن الدبلوماسيين الأفارقة مطالبون بالتعرف على الوسائل التى تمكنهم من كسب التاييد عن طريق «اللوبى»، ومما لاشك فيه أن الحاجة تدعو إلى المزيد من الجهد من أجل كسب تاييد الرأى العام الأمريكى من أوساط رجال الأعمال الذين فشلوا فى تنميه القدرة على التصدير حتى من دول تصدر النفط كنيجيريا.

وأخيرًا فإنه يمكن القول إنه على الرغم من هذه المشكلات والتحديات التى تواجه القارة الإفريقية فإن الأمل معقود على قيام الاتحاد الإفريقى بديلاً عن منظمة الوحدة الإفريقية/ وذلك لوجود تغيير فى هيكله وبنيانه والياته وأجهزته عن منظمة الوحدة الإفريقية، كما أن الدول الإفريقية قد سعت قبل تأسيسها للاتحاد الإفريقى إلى الاستفادة من تجارب الاتحادات الدولية المماثلة فى تأسيس اتحادها الجديد وتطويعها للظروف والأوضاع الإفريقية الخاصة بالقارة.

ومن ثم يمكن القول إن الدول الإفريقية فى تقديرنا تدخل مرحلة جديدة ومهمة بقيام ذلك الاتحاد الذى نضع عليه آمالاً كبيرة فى حل مشكلات القارة ومواجهة التحديات التى تواجه القارة الإفريقية ووضع دولها وشعوبها على طريق التقدم والتنمية، كذلك فإن ذلك الاتحاد يمثل أمل إفريقيا لتجاوز الصراعات الحادة التى تشهدها القارة منذ عهود الاستعمار خاصة الصراعات الأثنية والعرقية والحدودية والتى أوقعت مئات الآلاف من الضحايا بما يصعب حصره من الخسائر المادية والاقتصادية والبشرية، ومن ثم فإن نجاح الاتحاد الإفريقى الجديد فى أداء المنتظر منه من مهام سيكون بلاشك رهنًا بتوافر الحماس له

من جانب الدول المشاركة فيه إلى جانب السعى إلى التعاون المشترك البناء وتجاوز كل المشكلات والحساسيات القائمة فيما بينها من أجل بناء مستقبل أفضل للقارة التى طالت معاناتها.

ولعلى أختم القول بما أكده الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الصالحى - أستاذ العلوم السياسية - جامعة الزقازيق والخبير فى الشئون الإفريقية «إن المسألة الإفريقية ليست فى تعديل ميثاق أو استحداث هياكل أو إعادة صياغة أو الخروج بنصوص ملزمة أو قيام اتحاد جديد بل مطلوب الاقتناع أولاً بضرورة الاتفاق على حد أدنى لاتحاد الإدارات وتناسقها وتوافقها وعملها الصادق حتى يكون الدفع مثمرًا وإلى الأمام، فالعمل وفق حد أدنى من الإرادة الصحيحة الفعالة بعيدًا عن شوائب الخلافات والصراعات هو الفيصل والفاصل بين الكلمة والفعل والجد وغير الجد».



ملاحق ووثائق البحث والدراسة

- الملحق الأول -

ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية

أديس أبابا محرم ١٣٨٣ هـ الموافق مايو ١٩٦٣م

ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية

نحن، رؤساء دول وحكومات إفريقيا المجتمعون بمدينة أديس أبابا، بأثيوبيا.

- مقتنعون بأن حق جميع الشعوب فى التحكم فى مصيرها إنما هو حق ثابت.

- ومقدرون بأن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هى أهداف أساسية لا غنى عنها لتحقيق الآمال المشروعة لشعوب إفريقيا.

- ومقدرون لمسئولياتنا فى توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا لتقدم شعوبنا التام فى مجالات النشاط الإنسانى.

- ومدفوعون بإرادة مشتركة لتوطيد التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لآمال شعوبنا فى تدعيم الأخوة والتضامن فى نطاق وحدة أكبر تتخطى كافة الاختلافات القومية والإقليمية.

– ومقدرون بأنه لترجمة هذا العزم إلى قوة دافعة تعمل على تحقيق التقدم الإنسانى فإنه يتعين توفير الظروف المواتية للسلام والأمن والمحافظة عليها.

– ومصممون على المحافظة على الاستقلال الذى حصلنا عليه بمشقة وعلى تدعيمه وكذلك المحافظة على سيادة دولنا وسلامة أراضينا وتدعيمها ومكافحة الاستعمار الجديد فى كافة أشكاله.

– مكرسون أنفسنا للتقدم الشامل لإفريقيا.

– مؤمنون بأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان اللذين يؤكدهما من جديد التزامنا بما تضمناه من مبادئ يهيئان أساسا متينًا لتعاون سلمى مثمر بين دولنا.

– تحدونا الرغبة بأن نرى من الآن جميع دول إفريقيا متحدة لتكفل الرفاهية والرخاء لشعوبها.

– كما عقدنا العزم على توثيق الروابط بين دولنا وذلك بإقامة منظمات مشتركة وتقويتها.

– واتفقنا فيما بيننا على مايأتى :

المنظمة

«المادة الأولى»

اتفقت الأطراف السامية المتعاقدة بهذا الميثاق على إقامة منظمة تعرف باسم «منظمة الوحدة الإفريقية». وتضم هذه المنظمة دول القارة الإفريقية ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة.

الأهداف

المادة الثانية

١ – تنحصر أهداف المنظمة فيما يلى :

(أ) تقوية وحدة دول إفريقيا وتضامنها.

(ب) تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا.

(جـ) الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها.

(د) القضاء على الاستعمار فى جميع أشكاله فى إفريقيا.

(هـ) تشجيع التعاون الدولى، آخذين فى الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

٢ - لتحقيق هذه الأهداف، ينسق أعضاء المنظمة سياستهم العامة ويعملون على التوفيق بينهما، خاصة فى الميادين التالية :

(أ) التعاون السياسى والدبلوماسى.

(ب) التعاون الاقتصادى، بما فى ذلك النقل والمواصلات.

(جـ) التعاون التربوى والثقافى.

(د) التعاون الصحى والرعاية الصحية والتغذية.

(هـ) التعاون العلمى والفنى.

(و) التعاون فى الدفاع والأمن.

المبادئ

المادة الثالثة

تحقيقا للأهداف المبينة فى المادة الثانية يؤكد أعضاء المنظمة ويعلنون ارتباطهم بالمبادئ الآتية :

١ - المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء.

٢ - عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت فى كيانها المستقل.

٤ - التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض، الوساطة، التوفيق أو التحكيم.

٥ - الاستنكار المطلق، لأعمال الاغتيال السياسى فى جميع صوره وكذلك ألوان النشاط الهدام التى تقوم بها الدول المجاورة أو أى دول أخرى.

٦ - التفانى المطلق لقضية التحرير التام للأراضى الإفريقية التى لم تستقل بعد.

٧ - تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل.

العضوية

المادة الرابعة

لكل دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة الحق فى أن تصبح عضوًا فى المنظمة.

حقوق الدول الأعضاء وواجباتها

المادة الخامسة

تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية.

المادة السادسة

تتعهد الدول الأعضاء بالالتزام الدقيق بالمبادئ المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذا الميثاق.

فروع المنظمة

المادة السابعة

تعمل المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق الفروع الرئيسية الآتية :

١ - مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

٢ - مجلس الوزراء.

٣ - الأمانة العامة.

٤ - لجنة الوساطة، التوفيق والتحكيم.

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

المادة الثامنة

إن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الأعلى للمنظمة. ويقوم وفقًا لأحكام هذا الميثاق بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لإفريقيا بغية تنسيق السياسة العامة للمنظمة.

ويجوز لها بالإضافة إلى هذا إعادة النظر فى تكوين جميع أجهزة المنظمة واوجه نشاطها أو أوجه نشاط أية وكالات متخصصة قد تنشأ وفقا لأحكام هذا الميثاق.

المادة التاسعة

يتكون المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات ومن ممثليهم المعتمدين ويجتمع المؤتمر مرة على الأقل كل عام بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة ثلثى الدول الأعضاء، ويجتمع المؤتمر كذلك فى دورات غير عادية.

المادة العاشرة

١ - لكل دولة عضو صوت واحد.

٢ - تصدر جميع القرارات بأغلبية ثلثى أعضاء المنظمة.

٣ - إجازة المسائل المتصلة بالإجراءات بالأغلبية المطلقة ويقرر ما إذا كانت مسألة ما ذات صبغة إجرائية أم لا بأغلبية مطلقة لأعضاء المنظمة.

٤ - يتألف النصاب القانونى للمؤتمر من ثلثى أعضاء المنظمة، وذلك فى أى اجتماع له.

المادة الحادية عشرة

يضع المؤتمر لائحته الداخلية.

مجلس الوزراء

المادة الثانية عشرة

١ - يتألف مجلس الوزراء من وزراء الخارجية أو أى وزراء آخرين تعينهم حكومات الدول الأعضاء.

٢ - ويجتمع مجلس الوزراء مرتين فى العام على الأقل ويجتمع فى دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة ثلثى الأعضاء.

المادة الثالثة عشرة

١ - يكون مجلس الوزراء مسئولاً أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ويعهد إليه بالأعمال التحضيرية لاجتماعات المؤتمر.

٢ - يحاط المجلس علمًا بأية مسألة محالة إليه من المؤتمر، كما يقوم بتنفيذ قرارات مؤتمر رؤساء الدول وتنسيق أوجه التعاون الإفريقى طبقًا لتوجيهات رؤساء الدول والحكومات ووفقًا للمادة الثانية (٢) من هذا الميثاق.

المادة الرابعة عشرة

١ - لكل دولة عضو صوت واحد.

٢ - تصدر جميع القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الوزراء.

٣ - يتألف النصاب القانونى من ثلثى أعضاء مجلس الوزراء وذلك فى أى اجتماع له.

المادة الخامسة عشرة

يضع مجلس الوزراء لائحته الداخلية.

الأمانة العامة

المادة السادسة عشرة

يعين مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أمينًا عاما إداريًا للمنظمة يقوم بإدارة شئونها.

المادة السابعة عشرة

يكون للمنظمة أمين عام مساعد أو أكثر يعينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

المادة الثامنة عشرة

تحدد مهام الأمين العام الإدارى وشروط خدمته وكذلك مهام الأمناء العموم المساعدين وشروط خدمتهم وغيرهم من موظفى الأمانة العامة وفقًا لأحكام هذا الميثاق واللوائح التى يقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

١ – على الأمين العام الإدارى وهيئة الأمانة العامة ألا يطلبوا أو يتلقوا فى قيامهم بواجباتهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن المنظمة. وعليهم الامتناع عن القيام بأى عمل قد يمس مراكزهم باعتبارهم موظفين دوليين مسئولين فقط أمام المنظمة وحدها.

٢ – يلتزم كل عضو فى المنظمة باحترام الصفة المطلقة لمسئوليات الأمين العام الإدارى وهيئة الموظفين، وأن يمتنع عن التأثير عليهم فى قيامهم بمسئولياتهم.

لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

المادة التاسعة عشرة

تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التى تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية، وقررت تحقيقًا لهذه الغاية، إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم، ويكون تشكيل هذه اللجنة وتحديد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ويعتبر هذا البروتوكول جزءًا لا يتجزأ من هذا الميثاق.

اللجان المتخصصة

المادة العشرون

ينشئ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التى يرى ضرورة إنشائها، بما فى ذلك مايلى :

١ – لجنة اقتصادية واجتماعية.

٢ - لجنة للتربية والثقافة.

٣ - لجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية.

٤ - لجنة الدفاع.

٥ - لجنة علمية فنية وللأبحاث.

المادة الحادية والعشرون

تتألف كل لجنة من اللجان المتخصصة المشار إليها فى المادة العشرين من الوزراء المعنيين أو من وزراء آخرين أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء.

المادة الثانية والعشرون

مباشرة اللجان المتخصصة لأعمالها وفقًا لأحكام هذا الميثاق وطبقًا للوائح التى يقررها مجلس الوزراء.

الميزانية

المادة الثالثة والعشرون

يصدق مجلس الوزراء على ميزانية المنظمة التى يعدها الأمين العام الإدارى. وتمول الميزانية بأنصبة من الدول الأعضاء طبقا لجدول الأنصبة المعمول به فى الأمم المتحدة بشرط ألا يتجاوز نصيب أية دولة عضو عشرين فى المائة من الميزانية السنوية العادية للمنظمة.

توافق الدول الأعضاء على دفع أنصبتها بصورة منتظمة.

توقيع الميثاق والتصديق عليه

المادة الرابعة والعشرون

١ - لجميع الدول الإفريقية المستقلة ذات السيادة أن توقع هذا الميثاق، وتقوم الدول الموقعة بالتصديق عليه طبقًا لإجراءاتها الدستورية.

٢ - وتودع الوثيقة الأصلية - المحررة بلغات إفريقية إن أمكن - وباللغتين الإنجليزية والفرنسية وجميع هذه النصوص التى لها حجية متساوية تودع لدى

حكومة أثيوبيا التى تقوم بإرسال نسخ معتمدة من هذه الوثيقة إلى جميع الدول الإفريقية المستقلة ذات السيادة.

٣ - وتودع وثائق التصديق لدى حكومة أثيوبيا التى تقوم بإخطار جميع الدول الموقعة على هذا الميثاق بهذا الإيداع.

دخول الميثاق دور التنفيذ

المادة الخامسة والعشرون

يدخل هذا الميثاق دور التنفيذ بمجرد استلام حكومة أثيوبيا لوثائق التصديق من ثلثى الدول الأعضاء الموقعين.

تسجيل الميثاق

المادة السادسة والعشرون

يسجل هذا الميثاق بعد التصديق عليه، لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا طبقًا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

تفسير الميثاق

المادة السابعة والعشرون

يفصل فى أية مسألة تثار بشأن تفسير هذا الميثاق بأغلبية ثلثى أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

القبول والانضمام

المادة الثامنة والعشرون

١ - يجوز لكل دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة، أن تخطر الأمين العام الإدارى فى أى وقت، برغبتها فى الانضمام إلى هذا الميثاق.

٢ - يقوم الأمين العام الإدارى عند استلام مثل هذا الإخطار بإرسال نسخة منه إلى جميع الدول الأعضاء. ويتقرر قبول العضوية بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء، وتقوم كل دولة عضو بإبلاغ قرارها فى هذا الشأن إلى الأمين العام

الإدارى الذى يقوم بدوره عند تلقى العدد اللازم من الأصوات بإبلاغ القرار إلى الدولة المعنية.

أحكام مختلفة

المادة التاسعة والعشرون

تكون اللغات التى يعمل بها فى المنظمة وفى جميع أجهزتها اللغات الإفريقية - كلما أمكن - اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

المادة الثلاثون

يجوز للأمين العام الإدارى أن يقبل - نيابة عن المنظمة - الهبات والوصايا وغيرها المقدمة إلى المنظمة بشرط موافقة مجلس الوزراء.

المادة الحادية والثلاثون

يقرر مجلس الوزراء المزايا والحصانات التى يتمتع بها موظفو الأمانة العامة فى أقاليم الدول الأعضاء.

الانسحاب من العضوية

المادة الثانية والثلاثون

أية دولة ترغب فى الانسحاب من المنظمة تقدم إخطارا كتابيا بذلك إلى الأمين العام الإدارى.

ويصبح الميثاق غير نافذ بالنسبة لها بعد انقضاء عام واحد من تاريخ الإخطار، ما لم تعدل عن طلبها خلال هذا العام وإلا انتهت عضويتها فى المنظمة.

تعديل الميثاق

المادة الثالثة والثلاثون

١ - يجوز تعديل هذا الميثاق إذا تقدمت أية دولة عضو بطلب كتابى بهذا الغرض إلى الأمين العام الإدارى بشرط ألا يعرض التعديل المقترح على المؤتمر

للنظر فيه إلا بعد إخطار جميع الدول الأعضاء به وانقضاء عام على هذا الإخطار، ويشترط لقبول هذا التعديل موافقة ثلثى الدول الأعضاء على الأقل.

٢ - وإقرارا منا بهذا قمنا، نحن - رؤساء الدول والحكومات الإفريقية - بتوقيع هذا الميثاق.

صدر بمدينة أديس أبابا فى الخامس والعشرين من مايو سنة ١٩٦٣م. (الموافق الثانى من محرم سنة ١٣٨٣ هـ).

الموقعون نيابة عن

الجزائر

جمهورية وسط إفريقيا

كونغو (ليوبولدفيل)

الجابون

ساحل العاج

مدغشقر

المغرب

رواندا

الصومال

توجو

الجمهورية العربية المتحدة

بوروندى

تشاد

داهومى

غانا

ليبيريا

مالى

النيجر

السنغال

السودان

تونس

فولتا العليا

الكاميرون

كونجو (برازافيل)

أثيوبيا

غينيا

ليبيا

موريتانيا

نيجيريا

سيراليون

تنجانيقا

أوغندا

الملحق الثانى

المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية
الموقعة من القادة الأفارقة فى مؤتمر رؤساء دول
وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية
فى دورته العادية السابعة والعشرين
(أبوجا - نيجيريا ٣ - ٦ يونيو ١٩٩١)

الديباجة :

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، إذ نضع فى الاعتبار مبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وإذ نأخذ فى الحسبان مبادئ القانون الدولى التى تنظم العلاقات بين الدول.

وإذ ندرك العوامل المختلفة التى تعوق تنمية القارة الإفريقية وتعرض مستقبل شعوبها للخطر بصورة جدية، وإذ نعى أن واجبنا يتمثل فى تنمية موارد القارة البشرية منها والطبيعية واستخدامها لتحقيق رفاهية شعوبنا فى جميع مجالات النشاط البشرى، وإذ نضع فى الاعتبار مختلف القرارات والإعلانات التى اعتمدتها مؤتمرات القمة فى الجزائر فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ وأديس أبابا فى أغسطس سنة ١٩٧٠ ومايو سنة ١٩٧٣ والتى تنص على أن التكامل الاقتصادى للقارة شرط جوهرى لتحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية، وبصفة خاصة

قرارنا الذى اتخذ فى ليبرفيل فى يوليو سنة ١٩٧٧ باعتماد إعلان كنشاسا الذى أقره مجلس وزرائنا فى ديسمبر سنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء جماعة اقتصادية إفريقية وهو الهدف الذى يجب تحقيقه على مراحل متتالية.

وإذ نأخذ فى الاعتبار أيضًا إعلان منروفيا بشأن الالتزام بالمبادئ التوجيهية والتدابير التى يتعين اتخاذها لتحقيق الاكتفاء الذاتى القطرى والجماعى فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء نظام اقتصادى دولى جديد والذى يدعو ضمن أمور أخرى، إلى إنشاء سوق إفريقية مشتركة تمهيدًا لإنشاء جماعة اقتصادية إفريقية.

وإذ نأخذ فى الاعتبار أيضًا خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى إبريل سنة ١٩٨٠ اللذين يؤكدان مجددًا التزامنا بإنشاء جماعة اقتصادية إفريقية بحلول عام ٢٠٠٠ لتعزيز التكامل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لقارتنا.

وإذ نأخذ فى الاعتبار أخيرًا الإعلان الصادر بمناسبة العيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وبصفة خاصة، التأييد مجددًا على التزامنا باتخاذ الإجراءات اللازمة وتصميمنا عليها للتعجيل بإنجاز مشروع إنشاء جماعة اقتصادية إفريقية.

وإذ نلاحظ أن الجهود التى بذلت فعلاً فى مجال التعاون الاقتصادى القطاعى الإقليمى الفرعى والإقليمى مشجعة وتبرر إقامة تكامل اقتصادى أفضل وعلى نطاق أوسع.

وإذ نسلم بالحاجة إلى توزيع ميزات التعاون بين الدول الأعضاء على نحو متصف وعادل للنهوض بتنمية اقتصادية متوازنة فى جميع أنحاء القارة الإفريقية.

نقرر إنشاء جماعة اقتصادية إفريقية تشكل جزءًا لا يتجزأ من منظمة الوحدة الإفريقية، ونتفق على مايلى :

الفصل الأول

(مادة ١)

التعريفات

فى هذه المعاهدة :

أ - تعنى كلمة «معاهدة» معاهدة تأسيس الجماعة.

ب - تعنى كلمة بروتوكول أية وثيقة تحوى وسائل تطبيق المعاهدة ولها نفس الاعتبار القانونى كالمعاهدة.

جـ - تعنى كلمة «الجماعة» الكيان العضوى للتكامل الاقتصادى الذى أنشئ بموجب أحكام المادة (٢) من هذه المعاهدة والذى يشكل جزءًا لا يتجزأ من منظمة الوحدة الإفريقية.

د - تعنى كلمة «إقليم» إقليمًا تابعًا لمنظمة الوحدة الإفريقية كما هو محدد فى القرار رقم ٤٦٤ (دورة ٢٦) لمجلس الوزراء، الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية والخاصة بتقسيم إفريقيا إلى خمسة أقاليم هى :

شمالى إفريقيا وغربى إفريقيا ووسط إفريقيا وشرقى إفريقيا والجنوب الإفريقى.

هـ - يعنى «الإقليم الفرعى» ثلاث دول على الأقل من إقليم واحد أو أكثر على نحو ما هو معرف فى الفقرة الفرعية (د) من هذه المادة.

و - تعنى عبارة «دولة عضو» الدولة العضو فى الجماعة.

ز - تعنى عبارة «دولة ثالثة» أية دولة غير الدولة العضو.

ح - تعنى كلمة «المؤتمر» مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية على نحو ما هو منصوص عليه فى المادة (٧) و(٨) من هذه المعاهدة.

ط - تعنى كلمة «المجلس» مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية على نحو ما هو منصوص عليه فى المادة (٧) و(١١) من هذه المعاهدة.

ى - تعنى عبارة «البرلمان الإفريقى» الجمعية البرلمانية المنشأة بموجب أحكام المادتين ٧ و١٤ من هذه المعاهدة.

ك - تعنى كلمة «اللجنة» الاقتصادية والاجتماعية المنشأة بموجب المادتين ٧ و١٥ من هذه المعاهدة.

ل - تعنى كلمة «لجنة» أية لجنة تقنية متخصصة تنشأ بموجب المادة ٧ و ٢٥ من هذه المعاهدة أو وفقًا لها.

م - تعنى عبارة «محكمة العدل» محكمة العدل التابعة لجماعة والمنشأة بموجب المادة ٧ و١٨ من هذه المعاهدة.

ن - تعنى عبارة «أمانة» الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية وذلك على نحو ما هو منصوص عليه فى المادة ٧ و٢١ من هذه المعاهدة.

س - تعنى عبارة «أمين عام» الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية كما هو منصوص عليه فى المادة ٢٢ من هذه المعاهدة.

ع - تعنى عبارة «رسوم جمركية» رسوم الجمارك الحمائية والرسوم المساوية الأثر التى تحصل على السلع مقابل استيرادها.

ف - تعنى عبارة «رسوم وضرائب التصدير» رسم الصادر والرسوم المساوية الأثر التى تحصل على السلع مقابل تصديرها.

ص - تعنى عبارة «رسوم وضرائب جمركية» جميع الرسوم والضرائب المحددة أنفا.

ق - تعنى الحواجز غير التعريفية العوائق أمام المبادلات التجارية والمتمثلة فى عوائق أخرى غير الحواجز الجمركية.

ر - تعنى عبارة «نظام المبادلات داخل الجماعة» النظام الذى تمنح بموجبه مزايا للسلع المذكورة فى الفقرة (١) من المادة (٣٣).

ش - تعنى عبارة بضائع عابرة، البضائع المنقولة بين دولتين عضوين أو بين دولة عضو ودولة ثالثة مارة عبر دولة عضو أو أكثر.

ت - تعنى عبارة «اتفاق مقايضة» أو تبادل بنظام المقاصة أى اتفاق تستورد بمقتضاه سلع وخدمات إلى داخل دولة عضو ويمكن تسويتها كليًا أو جزئيًا عن طريق المبادلة المباشرة للسلع والخدمات.

ث ١ - تعنى كلمة «صندوق» صندوق الجماعة للتضامن والتنمية والتعويض والمنشأ بموجب المادة (٨٠) من هذه المعاهدة.

ث ٢ - تعنى كلمة «شخص» شخص طبيعى أو معنوى.

الفصل الثانى

الإنشاء والمبادئ والأهداف والالتزام العام والإجراءات

(مادة ٢)

إنشاء الجماعة

تنشئ الأطراف السامية المتعاقدة بموجب هذه المعاهدة جماعة اقتصادية إفريقية فيما بينها يشار إليها فيما بعد بالجماعة.

(مادة ٣)

المبادئ

تؤكد الأطراف السامية المتعاقدة وتعلن رسميًا - فى إطار سعيها إلى تحقيق الأهداف الواردة فى المادة (٤) من هذه المعاهدة التزامها بالمبادئ الأساسية التالية :

١ - تكافؤ الدول الأعضاء وتكافلها.

٢ - التضامن والاعتماد الجماعى على الذات.

٣ - التعاون فيما بين الدول وتكامل البرامج ومواءمة السياسات.

٤ - تشجيع تنمية الأنشطة الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء على نحو متوائم.

٥ – الالتزام بالنظام القانونى للجماعة.

٦ – تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية والتعاون النشط فيما بين البلدان المتجاورة وتهيئة بيئة سلمية كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية.

٧ – احترام حقوق الإنسان والشعوب والدعوة لها وحمايتها بموجب أحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

٨ – المسئولية والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية فى التنمية.

(مادة ٤)

الأهداف

١ – تتمثل أهداف الجماعة فيما يلى :

أ – النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبتكامل الاقتصادات الإفريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادى على الذات وتعزيز تنمية داخلية مدعومة ذاتيًا.

ب – إنشاء إطار على المستوى القارى لتعبئة الموارد البشرية والمادية لإفريقيا بغية تحقيق تنمية معتمدة على الذات.

جـ – تعزيز التعاون والتنمية فى جميع مجالات النشاط البشرى لرفع مستوى معيشة شعوبها، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادى وتعزيزه، وتدعيم العلاقات السلمية الوثيقة بين الدول الأعضاء، والإسهام فى التقدم، والتنمية والتكامل الاقتصادى للقارة الإفريقية.

د – تنسيق ومواءمة السياسات بين التجمعات الاقتصادية القائمة حاليًا والمقبلة بغية إقامة الجماعة تدريجيًا.

٢ – بغية تيسير تحقيق أهداف الجماعة المنصوص عليها فى الفقرة (١) السابقة وبموجب الأحكام ذات الصلة الواردة فى هذه المعاهدة، تسعى الجماعة إلى أن تحقق الآتى على مراحل :

أ - تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء مجموعات أخرى حيث لا توجد.

ب - عقد اتفاقيات تهدف إلى مواءمة وتنسيق السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية والإقليمية القائمة حاليًا والمقبلة.

جـ - تعزيز ودعم برامج الاستثمار المشترك لإنتاج وتسويق المنتجات الرئيسية ومدخلات الإنتاج فى إطار دعم الاعتماد الجماعى على الذات.

د - تحرير التجارة عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية وأى رسوم أخرى مساوية الأثر للرسوم المفروضة على الواردات والصادرات بين الدول الأعضاء وإلغاء الحواجز غير التعريفية بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية.

هـ - مواءمة السياسات القطرية لتعزيز أنشطة الجماعة، ولاسيما فى مجالات الزراعة والصناعة والنقل والاتصال والطاقة والموارد الطبيعية والتجارة والنقد والمالية والموارد البشرية والتعليم والثقافة والعلم والتكنولوجيا.

و - وضع سياسة تجارية موحدة إزاء الدول الثالثة.

ز - إنشاء تعريفة خارجية موحدة والعمل بها.

ح - إقامة سوق مشتركة.

ط - العمل باطراد على إزالة العوائق التى تحول دون حرية انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورءوس الأموال، وكفالة حق الإقامة والاستقرار بين الدول الأعضاء.

ى - إنشاء صندوق تضامن وتنمية وتعويض تابع للجماعة.

ك - معاملة الدول الأعضاء المحصورة وشبه المحصورة والجزرية / أو تلك التى تنتمى إلى فئة أقل البلدان نموًا معاملة خاصة، واتخاذ تدابير خاصة لصالحها.

ل - مواءمة وترشيد أنشطة المؤسسات الإفريقية المتعددة الجنسيات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة إذا دعت الحاجة، بغية تحويلها إن أمكن إلى أجهزة تابعة للجماعة.

م - إنشاء أجهزة ملائمة لتبادل المنتجات الزراعية والثقافية والمواد التعدينية والمعادن والسلع المصنعة وشبه المصنعة داخل الجماعة.

ن - إقامة الصلات وتعزيز تبادل المعلومات بين المنظمات التجارية مثل الشركات التجارية التابعة للدولة، والمنظمات الخاصة بتنمية الصادرات والتسويق والغرف التجارية واتحاد رجال الأعمال ووكالات الإعلانات والإعلام التجارى.

س - مواءمة وتنسيق السياسات لحماية البيئة.

ع - القيام بأى أنشطة أخرى تقرر الدول الأعضاء القيام بها معًا من أجل تحقيق أهداف الجماعة.

(مادة ٥)

الالتزام العام

١ - تلتزم الدول الأعضاء بتوجيه جهودها نحو توفير ظروف مواتية لتنمية الجماعة ولتحقيق أهدافها، ولاسيما عن طريق مواءمة استراتيجياتها وسياساتها بغية تحقيق هذه الأهداف، وتمتنع عن اتخاذ أى إجراء من جانب واحد قد يعوق بلوغها.

٢ - تلتزم كل دولة عضو باتخاذ جميع التدابير الملائمة وفق إجراءاتها الدستورية لاعتماد وتعميم التشريعات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المعاهدة.

٣ - أية دولة عضو تدأب على الإخلال بالتزامها العام حيال أحكام هذه المعاهدة ومقررات ونظم الجماعة يمكن أن تتعرض لعقوبات من جانب المؤتمر بناء على توصية المجلس. وقد تشمل هذه العقوبات على وجه الخصوص تعليق حقوق هذه الدولة العضو وامتيازاتها، كما يجوز رفعها بواسطة المؤتمر بناء على توصية المجلس.

(مادة ٦)

إجراءات إقامة الجماعة

١ - تقام الجماعة بصفة تدريجية خلال فترة انتقالية أقصاها أربعة وثلاثون (٣٤) عامًا مقسمة إلى (٦) مراحل ذات آجال مختلفة.

٢ - وتخصص لكل مرحلة مجموعة معينة من الأعمال يتعين الشروع فيها وتنفيذها فى وقت واحد على النحو التالى :

أ - المرحلة الأولى :

تعزيز الإطار المؤسسى للمجموعة الاقتصادية القائمة، وإنشاء مجموعات اقتصادية جديدة حيث لا توجد، وذلك فى مدة أقصاها (٥) سنوات اعتبارًا من تاريخ بدء العمل بهذه المعاهدة.

ب - المرحلة الثانية :

١ - يتم على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية وخلال فترة أقصاها (٨) سنوات تثبيت الحواجز التعريفية وغير التعريفية والرسوم الجمركية وأى رسوم أخرى مساوية الأثر وكذلك الضرائب الداخلية السارية عند بدء العمل بهذه المعاهدة، وإعداد واعتماد دراسات تستهدف تحديد جدول زمنى للقضاء تدريجيًا على الحواجز التعريفية وغير التعريفية التى تعوق التجارة الإقليمية داخل الجماعة، ومواءمة الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى مساوية الأثر تجاه الدول الثالثة تدريجيًا.

٢ - تعزيز التكامل القطاعى على المستويين الإقليمى والقارى فى كافة قطاعات الأنشطة ولاسيما فى مجالات التجارة والزراعة والنقد والمالية والنقل والاتصالات والصناعة والطاقة.

٣ - تنسيق ومواءمة الأنشطة بين المجموعات الاقتصادية القائمة والمقبلة.

جـ - المرحلة الثالثة :

يتم على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية وخلال فترة أقصاها عشر سنوات، إنشاء منطقة تجارة حرة عن طريق تطبيق الجدول الزمنى لإزالة الحواجز

التعريفية وغير التعريفية للتجارة داخل الجماعة تدريجيًا، وإنشاء اتحاد جمركى باعتماد تعريفة خارجية موحدة.

د - المرحلة الرابعة :

يتم خلال فترة أقصاها عامين، تنسيق ومواءمة النظم التعريفية وغير التعريفية بين شتى المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية إنشاء اتحاد جمركى باعتماد تعريفة خارجية موحدة.

هـ - المرحلة الخامسة :

إقامة سوق إفريقية مشتركة خلال فترة أقصاها (٤) سنوات عن طريق مايلى :

١ - اعتماد سياسة موحدة فى عدد من المجالات مثل الزراعة والنقل والاتصالات والصناعة والطاقة والبحث العلمى. (٢) مواءمة السياسات النقدية والمالية والضريبية، (٣) تنفيذ مبدأ حرية انتقال الأشخاص وإقرار حق الإقامة والاستقرار، (٤) توفير موارد خاصة بالجماعة وعلى نحو ما تنص عليه الفقرة (٢) من المادة (٨٢) من هذه المعاهدة.

و - المرحلة السادسة :

إنجاز مشروع إقامة الجماعة فى فترة أقصاها (٥) سنوات يتم خلالها مايلى

(١) ترسيخ وتعزيز بنية السوق الإفريقية المشتركة عن طريق كفالة حرية انتقال الأشخاص والسلع ورأس المال والخدمات وإقرار حق الإقامة والاستقرار. (٢) تكامل جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عن طريق إنشاء سوق داخلية موحدة وإنشاء اتحاد اقتصادى ونقدى إفريقى. (٣) إنجاز مشروع اتحاد الصندوق الإفريقى للنقد وإنشاء بنك مركزى إفريقى وإصدار عملة إفريقية موحدة. (٤) إنجاز إقامة البرلمان الإفريقى وانتخاب

أعضائه بنظام الاقتراع العام على الصعيد القارى. (٥) إنجاز عملية مواءمة وتنسيق أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية. (٦) إنجاز إقامة هياكل المنشآت الإفريقية متعددة الجنسية فى كافة القطاعات. (٧) إنجاز إقامة هياكل الأجهزة التنفيذية للجماعة.

٣ - يتم تنفيذ جميع التدابير المنصوص عليها فى هذه المعاهدة للنهوض بتمية متناسقة ومتوازنة بين الدول الأعضاء، ولاسيما إعداد مشروعات وبرامج متعددة الجنسية فى نفس الوقت الذى تتحقق فيه أهداف المراحل المختلفة المذكورة آنفًا.

٤ - يرتهن الانتقال من مرحلة إلى أخرى بالتأكد من أن الأهداف المعنية التى حددتها هذه المعاهدة أو المؤتمر - قد تحققت - وأن التزامات قد روعيت حيث يسجل المؤتمر، بناء على توصية المجلس، إن الأهداف المخصصة لمرحلة معينة قد تحققت، ومن ثم يقرر الانتقال إلى المرحلة التالية.

٥ - لايجوز أن يترتب على تنفيذ أحكام الفقرة السابقة أن تتجاوز الفترة الانتقالية مدة أقصاها أربعون (٤٠) سنة اعتبارًا من تاريخ العمل بهذه المعاهدة.

الفصل الثالث

أجهزة الجماعة

(مادة ٧)

الأجهزة

١ - تتكون أجهزة الجماعة من الآتى :

أ - مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

ب - مجلس الوزراء.

جـ - البرلمان الإفريقى.

د - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

هـ - محكمة العدل.

و - الأمانة العامة.

ز - اللجان التقنية المتخصصة المنصوص عليها فى هذه المعاهدة أو المشكلة بموجب أحكامها.

٢ - تمارس أجهزة الجماعة مهامها وتعمل فى حدود السلطات المخولة لها بموجب هذه المعاهدة.

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

(مادة ٨)

التشكيل والصلاحيات

١ - مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية هو الجهاز الأعلى للجماعة.

٢ - يناط بالمؤتمر تنفيذ أهداف الجماعة.

٣ - ووفقًا لذلك يضطلع المؤتمر بالتالى :

أ - تحديد السياسة العامة والتوجهات السياسية للجماعة وإصدار التوجيهات وتنسيق ومواءمة السياسات الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية والاجتماعية للدول الأعضاء.

ب - اتخاذ أى إجراء بموجب أحكام هذه المعاهدة لتحقيق أهداف الجماعة.

جـ - الإشراف على أداء أجهزة الجماعة ومتابعة تحقيق أهدافها.

د - وضع نظامها الداخلى واعتماده.

هـ - إقرار الهيكل التنظيمى للأمانة.

و - انتخاب الأمين العام ومساعديه، وتعيين المراقب المالى والمحاسب ومراجعى الحسابات الخارجيين بناء على توصية المجلس.

ز - إقرار نظام العاملين فى الأمانة.

ح - اتخاذ المقررات وإعطاء التوجيهات فيما يتعلق بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بغية تحقيق أهداف الجماعة.

ط - تقرير برنامج أنشطة وميزانية الجماعة وتحديد المساهمة السنوية لكل دولة عضو، بناء على توصية المجلس.

ى - تفويض مجلس الوزراء سلطة اتخاذ المقررات.

ك - إحالة أى موضوع إلى محكمة العدل فى حالة التأكد بعد الحصول على أغلبية مسبقة من عدم وفاء دولة عضو.

الحصول على أغلبية مطلقة من عدم وفاء دولة عضو أو جهاز تابع للجماعة بأى من التزاماتهما أو تصرفهما خارج اختصاصاتهما أو تجاوز السلطات المخولة لهما بمقتضى أحكام المعاهدة أو بقرار من المؤتمر أو بمقتضى لائحة مجلس الوزراء.

ل - مطالبة محكمة العدل بإبداء رأى استشارى بشأن أى موضوع قانونى.

٤ - يمارس المؤتمر أى اختصاصات أخرى تخول له بموجب هذه المعاهدة.

٥ - يساعد مجلس الوزراء المؤتمر فى أداء واجباته.

(مادة ٩)

التنظيم

١ - يجتمع المؤتمر مرة واحدة سنويًا فى دورة عادية، ويجوز عقده فى دورة غير عادية بمبادرة من رئيسه أو بناء على طلب دولة عضو شريطة أن يؤيد هذا الطلب ثلثا أعضاء المؤتمر.

٢ - يتولى رئاسة المؤتمر كل سنة أحد رؤساء الدول والحكومات بعد التشاور فيما بين الدول الأعضاء.

(مادة ١٠)

المقررات

١ - أحكام المؤتمر تسمى مقررات.

٢ - المقررات ملزمة للدول الأعضاء وأجهزة الجماعة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية دون الإخلال بأحكام الفقرة (٥) من المادة (١٨).

٣ - تصبح المقررات نافذة تلقائيًا بعد (٣٠) يومًا من تاريخ توقيعها بمعرفة رئيس المؤتمر وتنشر فى الجريدة الرسمية للجماعة.

٤ - تعتمد مقررات المؤتمر بالتوافق العام فى الرأى، وإلا فبأغلبية ثلثى الدول الأعضاء مالم ينص على غير ذلك فى هذه المعاهدة.

- مجلس الوزراء

(مادة ١١)

التشكيل والصلاحيات

١ - مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية هو مجلس وزراء الجماعة.

٢ - يناط بالمجلس تسيير الجماعة وتنميتها.

٣ - يضطلع وفقًا لذلك بما يلى :

أ - تقديم توصيات إلى المؤتمر بشأن أى عمل يهدف إلى تحقيق أهداف الجماعة.

ب - توجيه أنشطة الأجهزة الأخرى التابعة فى الجماعة.

جـ - تقديم مشاريع برامج أنشطة وميزانية الجماعة إلى المؤتمر وتقديم مقترحات بشأن قيمة المساهمة السنوية لكل دولة عضو.

د - وضع نظامه الداخلى واعتماده.

هـ - ممارسة أى اختصاص يسند إليه بموجب هذه المعاهدة أو أية صلاحيات يخولها له المؤتمر.

ز - مطالبة محكمة العدل بإبداء رأى استشارى بشأن أى موضوع قانونى.

(مادة ١٢)

التنظيم

١ - يجتمع المجلس مرتين فى السنة فى دورة عادية، على أن يسبق إحدى الدورتين عقد الدورة العادية للمؤتمر، ويجوز له عقد دورة غير عادية بمبادرة من رئيسه أو بطلب من دولة عضو شريطة موافقة ثلثى الأعضاء.

٢ - يتولى رئاسة المجلس وزير دولة عضو ينتخب بعد التشاور بين أعضائه.

(مادة ١٣)

القرارات

١ - أحكام المجلس تسمى قرارات.

٢ - القرارات ملزمة للدول الأعضاء والأجهزة التابعة فى الجماعة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بعد أن يعتمدها المؤتمر دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (٥) من المادة (١٨) غير أن هذه القرارات تكون ملزمة تلقائيًا فى حالة تفويض المؤتمر اختصاصه للمجلس.

٣ - تصبح القرارات نافذة بعد ثلاثين يومًا من تاريخ توقيعها بمعرفة رئيس المجلس وتنشر فى الجريدة الرسمية للجماعة.

٤ - تعتمد القرارات بالتوافق العام فى الرأى وإلا فبأغلبية الثلثين مالم ينص على غير ذلك فى هذه المعاهدة.

(مادة ١٤)

البرلمان الإفريقى

لكفالة مشاركة الشعوب الإفريقية مشاركة كاملة فى تنمية القارة وتكاملها :

١ - ينشأ برلمان إفريقى كجهاز للجماعة.

٢ - يحدد تشكيل البرلمان الإفريقى واختصاصاته وكيفيات تنظيمه فى بروتوكول مرفق بهذه المعاهدة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

(مادة ١٥)

الإنشاء والتكوين والمشاركة

١ - تنشأ لجنة اقتصادية واجتماعية للجماعة.

٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية جهاز تابع لمنظمة الوحدة الإفريقية على نحو ما تنص عليه المادة ٢٠ من الميثاق.

٣ - تتكون اللجنة من الوزراء المسئولين عن التنمية والتخطيط والتكامل الاقتصادى فى كل من الدول الأعضاء ويمكن أن يساعدهم وزراء آخرون عند الحاجة.

٤ - يشارك ممثلو المجموعات الاقتصادية الإقليمية فى اجتماعات اللجنة والأجهزة المتفرعة عنها. ويحكم إجراءات وشروط مشاركتهم البروتوكول الخاص بعلاقات الجماعة مع المنظمات الإقليمية الفرعية والإقليمية الإفريقية ومع الدول الثالثة والملحق بهذه المعاهدة. كما تجوز دعوة ممثلى المنظمات الأخرى إلى المشاركة فى أعمال اللجنة بصفة مراقب.

(مادة ١٦)

الصلاحيات

تضطلع اللجنة بالمهام التالية :

أ - وضع مشروعات برامج وسياسات واستراتيجيات التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما بين البلدان الإفريقية من جهة وبين إفريقيا والمجتمع الدولى من جهة أخرى، وتقديم توصيات إلى المؤتمر عن طريق المجلس، وذلك وفقًا لروح خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى.

ب - تنسيق ومواءمة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية للأمانة واللجان الفنية المتخصصة وأى جهاز فرعى آخر والإشراف عليها بالإضافة إلى كفالة متابعتها.

جـ - تدارس تقارير وتوصيات اللجان الفنية المتخصصة وعرضها - من خلال المجلس - على المؤتمر مقرونة بملاحظاتها وتوصياتها.

د - تقديم توصيات إلى المؤتمر عن طريق المجلس بهدف تنسيق ومواءمة أنشطة مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

هـ - الإشراف على إعداد المفاوضات الدولية وتقييم نتائج هذه المفاوضات وتقديم تقرير عنها إلى المؤتمر عن طريق المجلس.

و - أداء أية مهمة أخرى يكلفها بها المؤتمر أو المجلس.

(مادة ١٧)

التنظيم

١ - تجتمع اللجنة مرة فى السنة على الأقل فى دورة عادية، ويجوز أن تجتمع فى دورة غير عادية إما بمبادرتها الخاصة أو بناء على طلب المؤتمر أو المجلس.

٢ - تعقد الدورة العادية للجنة مباشرة قبل دورة المجلس التى تسبق عقد المؤتمر وفى نفس المكان.

٣ - تضع اللجنة نظامها الداخلى وتعتمده.

محكمة العدل

(مادة ١٨)

الإنشاء والصلاحيات

١ - تنشأ محكمة عدل للجماعة.

المقدمة إليها بموجب أحكام هذه المعاهدة.

٣ – ووفقًا لذلك تضطلع محكمة العدل بما يلى :

أ – الفصل فى القضايا المرفوعة من دولة عضو أو من المؤتمر لانتهاك أحكام هذه المعاهدة أو مقرر أو لائحة، أو للتصرف خارج الاختصاص أو لتجاوز السلطة.

ب – تقديم آراء استشارية بشأن أية مسألة قانونية بناء على طلب المؤتمر أو المجلس.

٤ – يجوز للمؤتمر – بموجب هذه المعاهدة – تخويل المحكمة صلاحيات للفصل فى منازعات أخرى.

٥ – محكمة العدل مستقلة فى أداء مهامها عن الدول الأعضاء وأجهزة الجماعة.

(مادة ١٩)

قرارات المحكمة

قرارات محكمة العدل ملزمة للدول الأعضاء ولأجهزة الجماعة.

(مادة ٢٠)

التنظيم

يحدد المؤتمر تشكيل المحكمة وإجراءاتها ونظامها الأساسى والمسائل الأخرى المتعلقة بها.

الأمانة العامة

(مادة ٢١)

الإنشاء والتكوين

١ – الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية هى أمانة الجماعة.

٢ – يرأس الأمانة أمين عام يساعده العاملون اللازمون لحسن سير عمل الجماعة.

(مادة ٢٢)

الأمين العام واختصاصاته

١ – يدير الأمين العام أنشطة الأمانة وهو ممثلها القانوني.

٢ – ووفقًا لذلك، فإنه مضطلع بالمهام التالية :

(أ) تنفيذ مقررات المؤتمر والسهر على تطبيق قرارات المجلس، (ب) النهوض ببرامج التنمية ومشاريع الجماعة، (جـ) إعداد مشاريع برامج أنشطة وميزانية الجماعة وكفالة تنفيذها، (د) تقديم تقرير عن أنشطة الجماعة إلى جميع اجتماعات المؤتمر والمجلس واللجنة، (هـ) التحضير لاجتماعات المؤتمر والمجلس واللجنة واللجان وتزويدها بالخدمات الفنية اللازمة، (و) إجراء دراسات بغية تحقيق أهداف الجماعة وتقديم مقترحات من شأنها الإسهام فى تشغيل الجماعة وتنميتها المتسقة وتحقيقًا لهذه الغاية، فإنه يجوز له أن يطلب من أية دولة عضو أن تزوده بجميع المعلومات اللازمة، (ز) تعيين موظفى الجماعة وإجراء تعيينات لجميع الوظائف ماعدا الوظائف المبينة فى الفقرة ٣ – ومن المادة (٨) من هذه المعاهدة.

(مادة ٢٣)

التعيينات

١ – ينتخب الأمين العام ومساعدوه وفقًا للأحكام ذات الصلة المنصوص عليها فى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والنظام الداخلى للمؤتمر.

٢ – يعين المؤتمر كلا من المراقب المالي والمحاسب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

٣ – عند تعيين موظفى الجماعة يؤخذ فى الاعتبار، فضلاً عن شرطى النزاهة التامة والكفاءة، التوزيع العادل للوظائف بين رعايا جميع الدول الأعضاء.

(مادة ٢٤)

الصلات بين موظفى الجماعة والدول الأعضاء

١ - الأمين العام ومساعدوه والمراقب المالى والمحاسب وموظفو الجماعة مسئولون فقط أمام الجماعة فى أدائهم مهام وظائفهم ووفقًا لذلك فإنه لا يجوز لهم طلب أو تلقى تعليمات من أية حكومة أو من أية جهة قطرية أو دولية خارج الجماعة، وعليهم أن يمتنعوا عن أى تصرف لا يتفق مع طبيعة واجباتهم بوصفهم موظفين دوليين.

٢ - تلتزم كل دولة عضو بعدم التأثير على موظفى الجماعة فى أدائهم واجباتهم واحترام الصفة الدولية لوظائف الأمين العام والأمين العام المساعد والمراقب المالى والمحاسب وأى موظف آخر فى الجماعة.

٣ - تلتزم الدول الأعضاء بالتعاون مع الأمانة وسائر أجهزة الجماعة مساعدتها فى تأدية المهام الموكلة إليها بموجب هذه المعاهدة.

اللجان الفنية المتخصصة

(مادة ٢٥)

الإنشاء والتكوين

١ - تنشأ اللجان الفنية المتخصصة التالية :

(أ) لجنة الشئون الاقتصادية، (ب) لجنة الشئون النقدية والمالية، (جـ) لجنة التجارة والجمارك والهجرة، (د) لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعة والبيئة.

هـ - لجنة النقل والاتصالات والسياحة.

و - لجنة الصحة والعمل والشئون الاجتماعية.

ز - لجنة التربية والثقافة والموارد البشرية.

٢ - يجوز للمؤتمر أن يقرر فى أى وقت إنشاء أية لجنة أخرى جديدة، إذا ما ارتأى ضرورة لذلك.

٣ - تتكون كل لجنة من ممثل واحد لكل دولة عضو ويجوز أن يساعد هؤلاء الممثلين خبراء استشاريون.

٤ - يجوز لكل لجنة تكوين لجان فرعية تحدد تشكيلها لمساعدتها فى أداء أعمالها، إذا لزم الأمر.

(مادة ٢٦)

الاختصاصات

تضطلع كل لجنة بالمهام التالية :

أ - إعداد مشروعات وبرامج الجماعة التى تندرج ضمن اختصاصاتها وعرضها على اللجنة.

ب - مراقبة ومتابعة وتقييم تنفيذ مقررات الجماعة فى مجالات اختصاصها.

جـ - تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الجماعة فى مجالات اختصاصها.

د - تقديم التقارير والتوصيات إلى اللجنة سواء بمبادرتها الخاصة أو بطلب من اللجنة بشأن تنفيذ أحكام هذه المعاهدة فى إطار اختصاصاتها.

هـ - القيام بأية مهمة أخرى توكل إليها بموجب أحكام هذه المعاهدة.

(مادة ٢٧)

التنظيم

مع مراعاة التوجيهات التى قد تصدرها اللجنة، تجتمع كل لجنة متخصصة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وتضع نظامها الداخلى الذى تعرضه على اللجنة للموافقة عليه.

الفصل الرابع

المجموعات الاقتصادية الإقليمية

(مادة ٢٨)

١ - تلتزم الدول الأعضاء - خلال المرحلة الأولى - بتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء مجموعات جديدة حيث لا توجد، وذلك لإقامة الجماعة تدريجيًا.

٢ - تلتزم الدول الأعضاء أيضًا باتخاذ كل التدابير اللازمة لتشجيع قيام تعاون تتوطد أركانه باطراد فيما بين هذه المجموعات ولاسيما عن طريق تنسيق ومواءمة أنشطتها فى جميع القطاعات والمجالات، بغية تحقيق أهداف الجماعة.

الفصل الخامس

الاتحاد الجمركى وتحرير التجارة

(مادة ٢٩)

الاتحاد الجمركى

تتفق الدول الأعضاء فى كل مجموعة اقتصادية إقليمية على أن تقيم فيما بينها تدريجيًا خلال فترة انتقالية كما هو منصوص عليه فى المادة (٦) من هذه المعاهدة اتحادًا جمركيًا يكفل مايلى :

أ - إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم مساوية الأثر ونظام الحصص وفرض القيود والحظر وكذلك العراقيل الإدارية وأى حواجز غير تعريفية أخرى فى التجارة بين الدول الأعضاء فى كل مجموعة اقتصادية إقليمية.

ب - إقرار الدول الأعضاء تعريفة جمركية خارجية موحدة.

(مادة ٣٠)

إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء

فى كل مجموعة اقتصادية إقليمية

١ – تتفق الدول الأعضاء – خلال المرحلة الثانية وعلى مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية – على الامتناع عن فرض رسوم جمركية جديدة أو رسوم مساوية الأثر فيما بينها أو زيادة تلك الرسوم التى تطبقها فى علاقتها التجارية المتبادلة.

٢ – تعمل الدول الأعضاء – خلال المرحلة الثالثة – على تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم مساوية الأثر بصورة تدريجية وإلغائها نهائيًا على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية ووفق برنامج وطرق تحددها كل دولة على حدة.

٣ – يتخذ المؤتمر – بناء على توصية المجلس – التدابير اللازمة خلال كل مرحلة بهدف تنسيق ومواءمة أنشطة المجموعات الاقتصادية الإفريقية المتصلة بإلغاء الرسوم الجمركية والرسوم مساوية الأثر فيما بين الدول الأعضاء.

(مادة ٣١)

إزالة الحواجز غير التعريفية أمام التجارة

فيما بين دول الجماعة

١ – تلتزم كل دولة عضو – مع بدء العمل – بهذه المعاهدة وعلى مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية ومع مراعاة أحكام هذه المعاهدة – بأن تخفض تدريجيًا وتلغى تمامًا خلال فترة أقصاها نهاية المرحلة الثالثة ووفقًا للفقرة (٢) من هذه المادة، نظام الحصص وفرض القيود أو الحظر أو أى حواجز غير تعريفية أخرى سارية ومطبقة على الصادرات إلى هذه الدولة من سلع منشؤها دول أعضاء أخرى، وتلتزم كل دولة عضو بأن تمتنع – من ثم – عن فرض أى قيود أو حظر على مثل هذه السلع مالم يكن منصوصًا على غير ذلك فى هذه المعاهدة أو مصرحًا به بموجب أحكامها.

٢ – تعتمد كل مجموعة اقتصادية إقليمية – مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة – برنامجًا يستهدف التخفيف التدريجى والإلغاء النهائى لجميع نظم الحصص وفرض القيود أو الحظر وأية حواجز غير تعريفية أخرى مطبقة فى دولة عضو على استيراد سلع من دول أعضاء أخرى خلال فترة أقصاها نهاية المرحلة

الثالثة على أنه يجوز لكل مجموعة أن تقرر فيما بعد تخفيف نظم الحصص وفرض القيود أو الحظر أو إلغائها فى موعد مبكر عن الموعد المنصوص عليه فى أحكام هذه الفقرة.

٣ - ترد الأحكام الخاصة بشأن القيود والحظر والقيود المفروضة على الحصص وإغراق السوق ودعم السلع والممارسات التمييزية فى بروتوكول خاص بالحواجز غير التعريفية مرفق بهذه المعاهدة.

(مادة ٣٢)

إقرار تعريفة جمركية خارجية موحدة

١ - تتفق الدول الأعضاء - خلال المرحلة الثالثة وعلى مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية - على إقرار تعريفة جمركية خارجية موحدة بصورة تدريجية تطبق على السلع المستوردة للدول الأعضاء من دول ثالثة.

٢ - تعمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية خلال المرحلة الرابعة على إزالة الفروق الموجودة.

فى تعريفاتها الجمركية الخارجية وفقًا لبرنامج تضعه هذه المجموعات.

٣ - يقترح المجلس على المؤتمر - خلال هذه المرحلة - اعتماد قائمة جمركية وإحصائية موحدة لكافة الدول الأعضاء على مستوى الجماعة.

مادة (٣٣)

نظام التبادل التجارى فيما بين دول الجماعة

١ - لا يجوز لأية دولة عضو - فى نهاية المرحلة الثالثة - أن تفرض على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية رسومًا جمركية أو رسومًا مساوية الأثر على بضائع مصدرة من إحدى الدول الأعضاء لدولة عضو أخرى، وينسحب هذا الحكم على البضائع الواردة من دولة ثالثة ويجرى تداولها فى الدول الأعضاء وتصدر من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى.

٢ - يرد تعريف مفهوم المنتجات التى منشؤها الدول الأعضاء والقواعد التى تحكم السلع القادمة من الدول الثالثة والتى يجرى تداولها فى الدول الأعضاء فى بروتوكول مرفق بهذه المعاهدة.

٣ - السلع القادمة من دول ثالثة يجوز تداولها بحرية فى دولة عضو إذا استوفت شروط الاستيراد ودفعت عنها الرسوم الجمركية أو الرسوم مساواة الأثر التى تحصل فى تلك الدولة العضو وإذا لم تكن قد استفادت من إعفاء جزئى أو كلى من دفع هذه الرسوم.

٤ - تلتزم الدول الأعضاء بالامتناع عن إصدار أية تشريعات تتضمن تمييزًا مباشرًا أو غير مباشر للمنتجات المتماثلة أو الشبيهة لدولة عضو أخرى.

(مادة ٣٤)

الضرائب الداخلية

١ - تلتزم الدول الأعضاء - خلال المرحلة الثالثة - بالامتناع عن فرض ضريبة مباشرة أو غير مباشرة على بضائع مصدرة من الدول الأعضاء إلى أية دولة عضو تزيد عن الضريبة الداخلية المفروضة على منتجات محلية مماثلة.

٢ - تلغى الدول الأعضاء - على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية - تدريجيًا أية ضريبة داخلية تستهدف حماية المنتجات المحلية. وإذا تعذر على أية دولة عضو الالتزام بأحكام هذه المادة بسبب التزامات ناجمة عن اتفاق سبق ووقعته، فإن هذه الدولة تقوم بإبلاغ المجلس بذلك على ألا تمد أو تجدد أجل هذا الاتفاق بعد انتهائه.

(مادة ٣٥)

الاستثناءات وبنود الحماية

١ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٣٠) و(٣١) من هذه المعاهدة فإنه لكل دولة عضو أهلية فرض قيود أو أشكال حظر أو الاستمرار فى فرضها بخصوص مايلى، وذلك بعد نقل نواياها إلى الأمانة التى تقوم بدورها بإبلاغ الدول الأعضاء :

(أ) تطبيق قوانين وقواعد الأمن، (ب) وضع قواعد خاصة بالأسلحة والذخيرة وغير ذلك من المواد والمعدات العسكرية، (جـ) حماية صحة وحياة الإنسان

والحيوان والنبات، وحماية الأخلاق العامة، (د) تطوير المجالات الصناعية والتجارية والفكرية، (و) إصدار تشريعات خاصة بالنفايات الخطرة والمواد النووية والمواد المشعة أو أية مواد أخرى تستعمل فى تطوير أو استغلال الطاقة النووية، (ز) حماية الصناعات الناشئة، (ح) سن قوانين خاصة بالمواد الاستراتيجية، (ط) السلع المستوردة من دولة ثالثة والتى تفرض عليها دولة عضو حظرًا تامًا بالنسبة لبلد المنشأ.

٢ – إلا أنه ينبغى ألا يكون مثل هذا الحظر أو القيود وسيلة لتمييز تعسفى أو قيود مقنعة على التجارة بين الدول الأعضاء بأى حال من الأحوال.

٣ – إذا واجهت أية دولة عضو صعوبات فى ميزان المدفوعات بسبب تطبيق أحكام هذا الفصل، فإنه يجوز للأجهزة المختصة فى الجماعة أن تسمح لهذه الدولة – وبشرط أن تكون قد اتخذت الخطوات المعقولة للتغلب على هذه الصعوبات – بأن تفرض قيودًا أو حظرًا كميًا أو ما شابه ذلك على السلع المصدرة من سائر الدول الأعضاء، على أن يكون الغرض من ذلك تذليل هذه الصعوبات فقط خلال فترة معينة تحددها أيضًا الأجهزة المختصة فى الجماعة.

٤ – يجوز للأجهزة المختصة فى الجماعة – من أجل حماية صناعة ناشئة أو استراتيجية – أن تسمح لدولة عضو، وبشرط أن تتخذ جميع الخطوات المعقولة واللازمة لحماية مثل هذه الصناعة، بأن تفرض قيودًا أو حظرًا كميًا أو ماشابه ذلك على سلع مماثلة منشؤها دول أعضاء أخرى بهدف واحد هو حماية هذه الصناعة لفترة معينة تحددها الأجهزة المختصة فى الجماعة.

٥ – عندما تنمو واردات دولة عضو من منتج معين من دولة عضو أخرى بشكل يلحق ويمكن أن يلحق أضرارًا خطيرة باقتصاد الدولة المستوردة فإنه يجوز للأجهزة المختصة للجماعة أن تسمح لهذه الدولة أن تطبق بنود الحماية لفترة معينة.

٦ – يراقب المجلس باستمرار عمليات القيود الكمية أو القيود المماثلة أو

إجراءات الحظر التى تفرض بموجب الفقرات ١و٣و٤ من هذه المادة ويتخذ التدابير اللازمة فى هذا الشأن، ويقدم تقريرًا سنويًا بشأن هذه المسائل إلى المؤتمر.

(مادة ٣٦)

إغراق السوق

١ - تلتزم الدول الأعضاء بالامتناع عن ممارسة أسلوب «إغراق الأسواق» داخل الجماعة.

٢ - بمقتضى هذه المادة تعنى عبارة «إغراق السوق» نقل سلع منشؤها دولة عضو إلى دولة عضو أخرى لبيعها هناك :

أ - بسعر أقل من السعر المعتاد الذى حدد لسلع مماثلة فى الدولة العضو التى وردت منها هذه السلع (مع المراعاة الواجبة للفروق فى ظروف البيع والضرائب وتكاليف النقل أو أى عامل آخر مؤثر فى حالة المقارنة بين الأسعار).

ب - فى ظروف يمكن أن تضر بإنتاج السلع المماثلة فى هذه الدولة العضو.

(مادة ٣٧)

معاملة الدولة الأولى بالرعاية

١ - فيما يتصل بالنشاط التجارى داخل الجماعة، فإن الدول الأعضاء تتبادل حق معاملة الدول الأولى بالرعاية، ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تكون الامتيازات التعريفية الممنوحة لدولة ثالثة بمقتضى اتفاق مبرم مع دولة عضو أفضل من الامتيازات المطبقة بمقتضى أحكام هذه المعاهدة.

٢ - ترسل الدول الأعضاء الأطراف نصوص الاتفاقات المذكورة فى الفقرة (١) من هذه المادة إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى عن طريق الأمانة العامة وذلك للإحاطة.

٣ - لا يجوز أن يتعارض أى اتفاق بين دولة عضو ودولة ثالثة تمنح بموجبها امتيازات تعريفية مع الالتزامات التى تفرضها أحكام هذه المعاهدة.

(مادة ٣٨)

إعادة تصدير السلع وتسهيلات العبور فى إطار الجماعة

١ - تلتزم الدول الأعضاء - خلال المرحلة الثالثة - بتسهيل إعادة تصدير السلع فيما بينها وفقًا لأحكام بروتوكول الجماعة بشأن إعادة تصدير السلع والمرفق بهذه المعاهدة.

٢ - تتبادل الدول الأعضاء حرية مرور السلع عبر أراضيها سواء كانت قادمة من أو منقولة إلى دولة عضو أخرى وفقًا لأحكام بروتوكول الجماعة الخاص بالتجارة العابرة فيما بين دول الجماعة والمرفق بهذه المعاهدة ووفقًا لما يعقد من اتفاقات فيما بين دول الجماعة.

(مادة ٣٩)

التعاون والإدارة فى المجال الجمركى

تقوم الدول الأعضاء وفقًا لأحكام البروتوكول الخاص بالتعاون الجمركى المرفق بهذه المعاهدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواءمة وتوحيد قواعدها وإجراءاتها الجمركية لكفالة التطبيق الفعال لأحكام هذا الفصل وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر حدودها.

(مادة ٤٠)

الإجراءات والمستندات التجارية

تتفق الدول الأعضاء على تبسيط ومواءمة إجراءاتها ومستنداتها التجارة وفقًا لأحكام البروتوكول الخاص بتبسيط ومواءمة الإجراءات والمستندات التجارية المرفق بهذه المعاهدة بحيث يسهل تبادل السلع والخدمات فيما بين دول الجماعة.

(مادة ٤١)

تحويل التجارة نتيجة اتفاقات

المقايضة أو المقاصة

١ - إذا حدث - نتيجة اتفاق مقايضة أو مقاصة بشأن فئة معينة من السلع طرفه الأول دولة عضو أو شخص طبيعى أو معنوى من هذه الدولة وطرفه الثانى دولة أخرى أو شخص طبيعى أو معنوى تابع لها - إذا حدث تحويل جوهرى فى مسار هذه السلع يضر بالسلع المستوردة من دولة عضو والمصنوعة فيها لصالح السلع المستوردة بمقتضى اتفاق المقايضة فإن على الدولة العضو المستوردة لهذه السلع اتخاذ التدابير الفعالة لتصحيح هذا التحويل.

٢ - ولتحديد ما إذا كان قد حدث تحويل فى مسار التجارة فى إطار أحكام هذه المادة تراعى جميع الإحصاءات التجارية ذات الصلة وغيرها من البيانات بشأن فئة السلع المتوافرة خلال فترة الشهور الستة السابقة على شكوى الدولة العضو المتضررة من تحويل مسار السلع وأخذ متوسط فترتين كل منهما ستة شهور تقعان فى فترة الـ (٢٤) شهرًا السابقة على بداية استيراد السلع بمقتضى اتفاق المقايضة أو المقاصة.

٣ - يحيل الأمين العام المسألة إلى المجلس بغية بحثها وعرضها على المؤتمر للبت فيها.

(مادة ٤٢)

تشجيع التجارة

١ - تلتزم الدول الأعضاء - بموجب أهداف الجماعة المنصوص عليها فى الفقرة الفرعية (٢) (م) من المادة (٤) من هذه المعاهدة - بتشجيع الأنشطة التجارية فى المجالات التالية :

أ - التجارة فيما بين دول الجماعة :

١ - تشجيع استخدام المواد الأولية والسلع الوسيطة وعناصر الإنتاج وكذلك المنتجات تامة الصنع الواردة من الجماعة.

٢ - تطويع «المعرض التجارى الإفريقى لمنظمة الوحدة الإفريقية» ليصبح أداة للجماعة لتشجيع التجارة.

٣ - المشاركة فى المعارض التى تنظم دوريًا تحت إشراف المعرض التجارى الإفريقى وفى المعارض التجارية القطاعية والمعارض التجارية الإقليمية وسائر الأنشطة الرامية إلى النهوض بالمبادلات التجارية داخل الجماعة.

٤ - إقامة شبكة للإعلام التجارى فيما بين دول الجماعة تربط بين أنظمة الإعلام التجارى المعالجة آليًا التابعة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الحالية والمقبلة وبين أنظمة الإعلام التجارى بالدول الأعضاء فى الجماعة.

٥ - دراسة اتجاهات العرض والطلب فى الدول الأعضاء ونشر نتائج هذه الدراسة داخل الجماعة بمساعدة الأمانة.

ب - التجارة فيما بين بلدان الجنوب :

١ - تعزيز وتنويع الأسواق الإفريقية وتسويق منتجات الجماعة.

٢ - المشاركة فى المعارض التجارية خارج الجماعة ولاسيما فى إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣ - المشاركة فى المبادلات التجارية خارج الجماعة وفى محافل المستثمرين.

٤ - التجارة بين الشمال والجنوب :

١ - تشجيع أفضل معدلات للتبادل التجارى فى السلع الأساسية الإفريقية وتحسين فرص وصول منتجات الجماعة إلى الأسواق.

٢ - المشاركة كمجموعة فى المفاوضات الدولية مع «الجات» ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو فى أى محفل آخر للمفاوضات التجارية.

* * *

٢ - ترد تفاصيل تنظيم الأنشطة المتصلة بتشجيع التجارة داخل الجماعة والنظام الإعلامى التجارى فى بروتوكول مرفق بهذه المعاهدة.

الفصل السادس

حرية انتقال الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار

(مادة ٤٣)

١ - تلتزم الدول الأعضاء بأن تتخذ - على المستوى الفردى - التدابير اللازمة على الصعيدين الثنائى أو الإقليمى لتحقيق حرية انتقال رعاياها وإقرار حقهم فى الإقامة والاستقرار داخل الجماعة وذلك على نحو تدريجى.

٢ - تتفق الدول الأعضاء على أن تعد لهذا الغرض بروتوكولا بشأن حرية انتقال الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار برفق بهذه المعاهدة.

الفصل السابع

النقد والمالية والمدفوعات

(مادة ٤٤)

١ - بمقتضى أحكام البرتووكولات ذات الصلة المرفقة بهذه المعاهدة تتفق الدول الأعضاء على القيام وفقا لجدول زمنى يحدده المؤتمر - بمواءمة سياساتها فى مجال النقد والمالية والمدفوعات بغية تشجيع تجارة السلع والخدمات داخل الجماعة تحقيقًا لأهدافها وتعزيزًا للتعاون النقدى والمالى فيما بينها.

٢ - ولتحقيق هذا الغرض تلتزم الدول الأعضاء بالآتى :

(أ) استخدام عملاتها الوطنية فى تسوية المعاملات التجارية والمالية فيما بينها بغية التقليل من استخدام النقد الأجنبى فى معاملاتها المتبادلة. (ب) إنشاء الآليات الملائمة لوضع نظم مدفوعات متعددة الأطراف، (جـ) التشاور دوريًا بشأن المسائل النقدية والمالية، (د) تشجيع إقامة سوق مالية على المستوى القطرى والإقليمى الفرعى والإقليمى عن طريق إنشاء بورصات للأوراق المالية ومواءمة النصوص القانونية التى تحكم البورصات الموجودة بهدف تعزيز فعاليتها، (هـ) التعاون على نحو فعال فى مجالى التأمينات والبنوك،

(و) تشجيع رفع القيود عن المدفوعات وإزالة ما قد تتعرض له من قيود بين الدول الأعضاء وتسهيل دمج كافة ترتيبات المقاصة والمدفوعات القائمة بين مختلف المناطق فى اتحاد إفريقى للمقاصة والمدفوعات، (ز) إنشاء اتحاد نقدى أفريقى عن طريق مواءمة المناطق النقدية.

(مادة ٤٥)

انتقال رأس المال

١ - تكفل الدول الأعضاء حرية انتقال رأس المال داخل الجماعة بإلغاء القيود المفروضة على تحركه فيما بين الدول الأعضاء طبقًا لجدول زمنى يحدده المجلس.

٢ - تعنى رءوس الأموال المشار إليها فى الفقرة (١) السابقة تلك التى تخص إما الدول الأعضاء أو أشخاصها الطبيعيين أو المعنويين.

٣ - وبما يتصل برءوس الأموال غير تلك المشار إليها فى الفقرة (٢) من هذه المادة يقرر المؤتمر شروط انتقالها داخل الجماعة بناء على توصية اللجنة وبعد موافقة المجلس مع الأخذ فى الاعتبار أهداف التنمية المتضمنة فى الخطط القطرية والإقليمية والقارية.

٤ - وفيما يتصل بانتقال رأس المال بين الدول الأعضاء والدول الثالثة يتخذ المؤتمر بناء على توصية اللجنة وبعد موافقة المجلس، تدابير تستهدف التنسيق المطرد بين السياسات القطرية والإقليمية فى مجال مراقبة أسعار الصرف.

الفصل الثامن

الأغذية والزراعة

(مادة ٤٦)

١ - تتفق الدول الأعضاء على التعاون فى مجالات تنمية الزراعة والحراجة والثروة الحيوانية والثروة السمكية وتتمثل أهداف هذا التعاون فيما يلى :

(أ) تحقيق الأمن الغذائى (ب) زيادة الإنتاج والإنتاجية فى الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية والحراجة، وكذلك تحسين ظروف العمل وتوفير فرص عمل فى المناطق الريفية. (جـ) استغلال الإنتاج الزراعى من خلال تصنيع المنتجات الحيوانية والنباتية محليًا. (د) حماية أسعار سلع التصدير فى الأسواق الدولية عن طريق إنشاء بورصة إفريقية للسلع الأساسية.

٢ - وتحقيقًا لها ولتعزيز تكامل هياكل الإنتاج، تتعاون الدول الأعضاء فى المجالات التالية :

(أ) إنتاج المدخلات الزراعية : الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة والمعدات والآلات الزراعية والمنتجات البيطرية. (ب) استغلال أحواض الأنهار والبحيرات. (جـ) تنمية وحماية الثروة البحرية والسمكية. (د) حماية النبات والحيوان. (هـ) مواءمة الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الزراعية على المستوى الإقليمى وعلى مستوى الجماعة ولاسيما بالنسبة لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية الأساسية والمدخلات. (و) مواءمة سياسات الأمن الغذائى لضمان مايلى :

(١) تخفيض الفاقد فى المنتجات الغذائية. (٢) تعزيز المؤسسات القائمة فى مجال إدارة الكوارث الطبيعية ومكافحة الآفات والأمراض الزراعية. (٣) إبرام اتفاقات إقليمية أو قارية فى مجال الأمن الغذائى. (٤) توفير المساعدات الغذائية، بغية مساعدة الدول الأعضاء التى تواجه نقصًا خطيرًا فى الأغذية. (٥) حماية الأسواق الإقليمية والقارية ولاسيما لصالح الزراعة الإفريقية.

(مادة ٤٧)

لأغراض هذا الفصل، تلتزم الدول الأعضاء بالتعاون طبقًا للبروتوكول الخاص بالأغذية والزراعة المرفق بهذه المعاهدة.

الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة

والموارد الطبيعية والبيئة

(مادة ٤٨)

الصناعة

١ - تتفق الدول الأعضاء - من أجل تحقيق تنميتها الصناعية وتكامل اقتصاداتها - على مواءمة سياساتها فى مجال التصنيع داخل الجماعة.

٢ - وفى هذا الصدد تلتزم بمايلى :

أ - تعزيز القاعدة الصناعية للجماعة بهدف تحديث القطاعات ذات الأولوية والنهوض بتنمية مستمرة ومعتمدة على الذات.

ب - النهوض بالمشاريع الصناعية المشتركة على المستوى الإقليمى وعلى مستوى الجماعة وبالمنشآت الإفريقية المتعددة الجنسية فى القطاعات الصناعية الفرعية ذات الأولوية والتى من شأنها أن تساهم فى تنمية الزراعة والنقل والاتصالات والموارد الطبيعية والطاقة.

(مادة ٤٩)

من أجل إنشاء قاعدة متينة لعملية التصنيع وتعزيز الاعتماد الجماعى على الذات تلتزم الدول الأعضاء بما يلى :

أ - كفالة تنمية الصناعات الأساسية التالية التى تعد رئيسية فى تحقيق الاعتماد الجماعى على الذات وتحديث القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية :

(١) الصناعات الغذائية والصناعات الزراعية. (٢) صناعات البناء والتشييد. (٣) الصناعات المعدنية. (٤) الصناعات الميكانيكية. (٥) الصناعات الكهربائية والإلكترونية. (٦) الصناعات الكيمائية والبيتروكيماوية. (٧) الصناعات الحرجية. (٨) صناعات الطاقة. (٩) صناعات النسيج والجلود. (١٠) الصناعات الخاصة بالنقل والاتصالات. (١١) الصناعات الخاصة بالتكنولوجيا الحيوية.

ب - تنمية الصناعات الصغيرة لتشجيع توفير فرص العمل فى الدول الأعضاء.

جـ - تشجيع الصناعات الوسيطة التى لها علاقة مهمة بالاقتصاد بغية زيادة المكونات المحلية فى الناتج الصناعى داخل الجماعة.

د - وضع خطط توجيهية على المستوى الإقليمى وعلى مستوى الجماعة لإنشاء صناعات إفريقية متعددة الجنسية ولاسيما تلك التى تتجاوز كلفة إنشائها وحجم إنتاجها قدرات التمويل والاستيعاب القطرية.

هـ - دعم الهيئات المتخصصة لتمويل المشروعات الصناعية الإفريقية المتعددة الجنسية وإنشاء مؤسسات جديدة حيث لاتوجد.

و - تسهيل إقامة المنشآت الإفريقية المتعددة الجنسية عن طريق تشجع أصحاب المشروعات الإفريقيين ودعمهم ماليًا وتقنيًا.

ز - تحفيز بيع واستهلاك المنتجات الصناعية الاستراتيجية المصنوعة فى الدول الأعضاء.

ح - تعزيز التعاون الفنى وتبادل الخبرات فى مجال التكنولوجيا الصناعية وتنفيذ برامج التدريب التقنى فى الدول الأعضاء.

ط - دعم المؤسسات متعددة الجنسية القائمة وخاصة الصندوق الإقليمى الإفريقى للتكنولوجيا والمركز الإقليمى الإفريقى للتصميم والتصنيع والصندوق الإفريقى للتنمية الصناعية.

ى - إنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات الإحصائية تكون فى خدمة التنمية الصناعية على المستويين الإقليمى والقارى.

ك - تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب من أجل تحقيق أهداف التصنيع فى إفريقيا.

ل - تشجيع تخصص يأخذ فى الاعتبار مدى توافر الموارد على المستويين القطرى والإقليمى بغية تحقيق مزيد من التكامل بين الاقتصادات الإفريقية وتوسيع قاعدة المبادلات فيما بين دول الجماعة.

م - اعتماد معايير موحدة ونظم ملائمة لمراقبة الجودة، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للتعاون والتكامل الصناعيين.

(مادة ٥٠)

لأغراض هذا الفصل تتفق الدول الأعضاء على التعاون وفقًا للبروتوكول الخاص بالصناعة المرفق بهذه المعاهدة.

(مادة ٥١)

العلم والتكنولوجيا

تتفق الدول الأعضاء على مايلى :

أ - تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الكفيلة بتحقيق التحول الاجتماعى والاقتصادى اللازم لتحسين نوعية حياة سكانها ولاسيما سكان المناطق الريفية.

ب - ضمان التطبيق الملائم للعلم والتكنولوجيا على تطوير الزراعة والنقل والاتصالات والصناعة والصحة العامة والطاقة والتعليم والموارد البشرية وحماية البيئة.

جـ - تقليص تبعيتها وتشجيع اعتمادها الفردى والجماعى على الذات فى مجال التكنولوجيا.

د - التعاون فى مجال تطوير وحيازة وتعميم التكنولوجيا الملائمة.

هـ - تدعيم مؤسسات البحث العلمى القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة حيث لا توجد.

٢ - فى إطار هذا التعاون، تلتزم الدول الأعضاء بمايلى :

أ - مواءمة سياساتها فى مجال البحث العلمى والتكنولوجى، بغية دمجها فى خططها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية القطرية.

ب - تنسيق برامجها فى مجال البحوث التطبيقية والبحوث والتطوير والخدمات العلمية والتكنولوجية.

جـ مواءمة خططها الإنمائية التكنولوجية القطرية عن طريق إيلاء اهتمام خاص للتكنولوجيا المحلية، ومواءمة التشريعات فى مجال الملكية الصناعية ونقل التكنولوجيا.

د - تنسيق مواقفها بشأن القضايا العلمية والتقنية المطروحة فى المفاوضات الدولية.

هـ - تبادل المعلومات والوثائق وإقامة شبكات وبنوك معلومات تتصل ببلدان الجماعة.

و - وضع برامج تدريب موحدة للأطر العلمية والتقنية بحيث تشمل تدريب القوى العاملة الماهرة ورفع.

ز - تشجيع تبادل الباحثين والإحصائيين فيما بين الدول الأعضاء بغية الإفادة - على أكمل وجه - من الكفاءات التقنية المتاحة فى الجماعة.

ح - إعادة النظر فى نظم التعليم القائمة بغية تطويع البرامج التعليمية وبرامج التدريب العلمى والتقنى - على نحو أفضل - للاحتياجات الإنمائية الخاصة بالبيئة الإفريقية.

(مادة ٥٢)

تلتزم الدول الأعضاء بكل التدابير اللازمة لإعداد وتنفيذ برنامج مشترك للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى.

(مادة ٥٣)

لأغراض هذا الفصل تتفق الدول الأعضاء على التعاون وفقًا للبروتوكول الخاص بالعلم والتكنولوجيا المرفق بهذه المعاهدة.

(مادة ٥٤)

الطاقة والموارد الطبيعية

١ - تتفق الدول الأعضاء على تنسيق ومواءمة سياساتها وبرامجها فى مجالى الطاقة والموارد الطبيعية.

٢ - ولتحقيق هذا الغرض تلتزم بالآتى :

أ - استغلال الموارد الطبيعية وموارد الطاقة فى القارة بصورة فعلية.

ب - إنشاء أجهزة التعاون الملائمة لضمان تزويدها المنتظم بالهيدروكربورات.

جـ - تشجيع الطاقات الجيدة والمتجددة فى إطار سياسة تنويع مصادر الطاقة.

د - مواءمة خططها القطرية لتنمية الطاقة.

هـ - وضع سياسة مشتركة فى مجال الطاقة خاصة فى مجالات البحث والاستغلال والإنتاج والتوزيع.

و - وضع إطار ملائم للتشاور والتنسيق لتهيئة حلول مشتركة لمشاكل تنمية الطاقة داخل الجماعة ولاسيما تلك المتصلة بنقل الطاقة وعدم كفاية الكوادر والتقنيين المؤهلين والافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات الطاقة.

ز - تشجيع التدريب المستمر للقوى العاملة الماهرة.

(مادة ٥٥)

١ - تتفق الدول الأعضاء على المزيد من التعاون فى المجالات التالية :

أ - الموارد المعدنية والمائية.

ب - الطاقة النووية.

جـ - الطاقة الجديدة والمتجددة.

٢ - كذلك تتفق على النهوض بما يلى :

أ - التعرف على نحو أفضل على إمكاناتها من الموارد الطبيعية.

ب - السعى المطرد إلى تقليص اعتمادها على الشركات غير الوطنية فى استغلال هذه الموارد ولاسيما عن طريق امتلاك ناصية تقنيات استخدامها.

ج - تحسين وسائل تسعير المواد الأولية وتسويقها.

(مادة ٥٦)

لتعزيز هذا التعاون فى مجال الموارد الطبيعية وموارد الطاقة، تلتزم الدول الأعضاء بما يلى :

أ - تبادل المعلومات بشأن التنقيب ورسم الخرائط وإنتاج وتحويل الموارد المعدنية من ناحية والتنقيب على الموارد المائية واستغلالها وتوزيعها من ناحية أخرى.

ب - تنسيق برامجها فى مجال تنمية واستخدام مواردها المعدنية والمائية.

جـ - تعزيز العلاقات الصناعية الرأسية والأفقية التى يمكن أن تقوم فيما بين الدول الأعضاء نتيجة تنمية هذه الموارد.

د - تنسيق مواقفها فى كافة المفاوضات الدولية بشأن المواد الأولية.

هـ - وضع نظام لنقل الخبرة الفنية وتبادل البيانات العلمية والتقنية والاقتصادية فى مجال الاستشعار من البعد فيما بين الدول الأعضاء.

و - إعداد وتنفيذ برامج مشتركة لتدريب وتحسين مستوى الكوادر فهدف تنمية الموارد البشرية القدرات التكنولوجية المحلية الملائمة اللازمة لاستكشاف واستغلال وتحويل الموارد المعدنية والمائية.

(مادة ٥٧)

لأغراض هذا الفصل، تتعاون الدول الأعضاء بمقتضى أحكام البروتوكول بشأن الطاقة والموارد الطبيعية المرفق بهذه المعاهدة.

(مادة ٥٨)

البيئة

١ - تلتزم الدول الأعضاء بتهيئة بيئية سليمة. ولهذا الغرض تقر على الصعيد القطرى والإقليمى والقارى سياسات واستراتيجيات وبرامج وتنشئ مؤسسات ملائمة لحماية البيئة وتنميتها.

٢ - ولأغراض الفقرة (١) من هذه المادة تتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة للتبكير بمسيرة الإصلاح والتجديد التى تفضى إلى وضع سياسات وبرامج تطوير مرشدة بيئيًا ومعمرة اقتصاديًا ومقبولة اجتماعيًا.

(مادة ٥٩)

تلتزم الدول الأعضاء - على الصعيد الفردى والجماعى - باتخاذ كافة مايلزم من تدابير من أجل حظر استيراد ودفن النفايات الخطرة فى أراضيها. كما أنها تلتزم بالتعاون فى مجال نقل هذه النفايات عبر الحدود، وإدارة ومعالجة النفايات المنتجة داخل الدول الإفريقية.

(مادة ٦٠)

لأغراض هذا الفصل تتفق الدول الأعضاء على التعاون طبقًا للبروتوكول الخاص بالبيئة المرفق بهذه المعاهدة.

الفصل العاشر

النقل والاتصالات والسياحة

(مادة ٦١)

النقل والمواصلات

١ - لتحقيق تنمية منسقة ومتكاملة لشبكة النقل والمواصلات على مستوى القارة تتفق الدول الأعضاء على مايأتى :

أ - دعم تكامل البنية الأساسية فى مجال النقل والمواصلات.

ب - تنسيق مختلف وسائل النقل لزيادة فعاليتها.

جـ - العمل باطراد على مواءمة تشريعات ونظم النقل والمواصلات.

د - تشجيع استخدام الموارد المادية والبشرية المحلية والتوحيد القياسى للشبكات والمعدات والبحوث وتعميم تقنيات إقامة البنى الأساسية والمعدات والتجهيزات المطوعة.

هـ - توسيع وتحديث البنى الأساسية للنقل والمواصلات وكفالة صيانتها بتوفير الموارد التقنية والمالية اللازمة.

و - تشجيع إقامة صناعات إقليمية لإنتاج معدات النقل والمواصلات.

ز - تنظيم وهيكلة وتعزيز أنشطة خدمات نقل الأشخاص والبضائع على الصعيد الإقليمى وصعيد الجماعة.

٢ - تحقيقاً لهذا الغرض تلتزم الدول الأعضاء بما يلى :

أ - إعداد برامج منسقة لهيكلة قطاع النقل البرى من أجل الربط بين الدول الأعضاء ومد طرق كبرى عبر القارة.

ب - إعداد خطط لتحسين وإعادة تنظيم مختلف شبكات السكك الحديدية فى الدول الأعضاء والتوحيد القياسى بينها بهدف الربط فيما بينها ومد خطوط سكة حديد جديدة كجزء من الشبكة الإفريقية العامة.

جـ - مواءمة مايلى :

١ - سياساتها فى مجال النقل البحرى وكذلك سياساتها المتصلة بالنقل عن طريق البحيرات والأنهار المشتركة فيما بين الدول.

٢ - سياساتها فى مجال النقل الجوى.

٣ - برامجها فى مجال التدريب والتدريب الراقى للكوادر المتخصصة فى النقل والمواصلات.

د - تحديث معداتها وتوحيدها قياسيًا بغية الربط بين جميع الدول الأعضاء ومع العالم الخارجى.

هـ - العمل على تحقيق تكامل أفضل للنقل الجوى فى إفريقيا وتنسيق مواعيد الرحلات.

و - تنسيق ومواءمة سياسات النقل على المستوى الإقليمى وعلى مستوى الجماعة بغية إزالة الحواجز غير الطبيعية التى تعوق انتقال السلع والخدمات والأشخاص.

(مادة ٦٢)

١ - تلتزم الدول الأعضاء بتشجيع إنشاء شركات إفريقية متعددة الجنسية تابعة للجماعة فى مجالات النقل البحرى والسكك الحديدية، والنقل البرى والجوى والمجارى المائية الداخلية.

٢ - تعريف المفهوم والصفة القانونية لمنشأة أفريقية متعددة الجنسية تابعة للجماعة محدد فى بروتوكول مرفق بهذه المعاهدة.

(مادة ٦٣)

البريد - والاتصالات

١ - تلتزم الدول الأعضاء فى مجال البريد بالآتى :

أ - إنشاء شبكة بريد إفريقية.

ب - انتهاج سياسة الترشيد وتحقيق الحد الأقصى من نقل البريد.

جـ - العمل على تزويد البريد بصفة قانونية ونظام إدارة فعال وموارد ملائمة لتقديم خدمات بريدية جيدة تفى بحاجات المستهلك.

د - توفير خدمات تجارية قادرة على المنافسة.

٢ - تلتزم الدول الأعضاء أيضًا فى مجالا للاتصالات السلكية واللاسلكية بالآتى :

أ - تطوير وتحديث وتنسيق شبكات وطنية للاصتالات السلكية واللاسلكية وتوحيدها قياسيًا بهدف الربط الجيد فيما بين الدول الأعضاء.

ب - إقامة شبكة إفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية وكفاءة استخدامها وصيانتها.

جـ - إقامة نظام إفريقى للاتصالات عبر الأقمار الصناعية بهدف تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية ولاسيما فى المناطق الريفية.

د - توفير خدمات بريد واتصالات فعالة ومنتظمة داخل الجماعة، وإقامة تعاون وثيق فيما بين هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٣ - سعيًا إلى تحقيق الأهداف سالفة الذكر، تلتزم الدول الأعضاء أيضًا بتشجيع إنشاء شركات خاصة للخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

(مادة ٦٤)

البرامج الإذاعية والتليفزيونية

تلتزم الدول الأعضاء بما يلى :

أ - تنسيق جهودها وحشد مواردها من أجل تشجيع تبادل البرامج الإذاعية والتليفزيونية على المستويات الثنائية والإقليمية والقارية.

ب - تشجيع إنشاء مراكز لتبادل البرامج على المستويين الإقليمى والقارى واتخاذ التدابير اللازمة فى هذا الشأن لتدعيم وتسهيل تنفيذ الأنشطة والعمليات التى تقوم بها المراكز الحالية لتبادل البرامج.

جـ - استخدام نظمها الإذاعية والتلفزيونية لتوطيد أركان التعاون، وتحقيق تفاهم أفضل فيما يخدم شعوبها، والسعى إلى بلوغ أهداف الجماعة.

٢ - تلتزم الدول الأعضاء أيضًا بتجميع ونشر وتبادل المعلومات المتعلقة بالأرصاد الجوية على المستوى القارى، ولا سيما بشأن إقامة نظم للإنذار المبكر للوقاية من الكوارث الطبيعية وضمان سلامة الملاحة الجوية داخل القارة وعلى طول السواحل.

(المادة ٦٥)

السياحة

لتنمية السياحة فى إفريقيا على نحو منسق والانتفاع بها، وتلتزم الدول الأعضاء بالآتى :

١ - تعزيز التعاون فيما بين البلدان الإفريقية فى مجال السياحة ولاسيما من خلال مايلى :

أ - النهوض بالسياحة فيما بين البلدان الإفريقية.

ب - مواءمة وتنسيق السياسات والخطط والبرامج الإنمائية السياحية عن طريق التشاور.

جـ - الإعداد والتعزيز المشترك للمنتجات السياحية الممثلة للقيم الاجتماعية والثقافية والطبيعية الإفريقية.

٢ - تشجيع إنشاء منشآت سياحية فعالة مطوعة لاحتياجات السكان الإفريقيين وجذابة للعالم الخارجى وذلك من خلال مايلى :

أ - اتخاذ تدابير محفزة للاستثمارات السياحية بغية إقامة منشآت سياحية إفريقية عالية الكفاءة.

ب - اتخاذ تدابير كفيلة بتعزيز وتنمية الموارد البشرية لخدمة السياحة فى إفريقية.

جـ - تعزيز مؤسسات التدريب الراقى فى مجال السياحة أو إنشائها عند الحاجة.

٣ - اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنمية سياحة إفريقية تراعى - كما ينبغى - البيئة البشرية والطبيعية وتحرص على تحقيق رفاهية للسكان الإفريقيين وتسهم بالفعل فى تحقيق التنمية والتكامل السياسى والاجتماعى والاقتصادى للقارة.

(مادة ٦٦)

لأغراض هذا الفصل، تتفق الدول الأعضاء على التعاون بموجب البروتوكول الخاص بالنقل والاتصالات والسياحة المرفق بهذه المعاهدة.

الفصل الحادى عشر

التوحيد القياسى ونظم القياس

(مادة ٦٧)

١ - تتفق الدول الأعضاء على مايلى :

أ - انتهاج سياسة موحدة بشأن التوحيد القياسى وضمان جودة المنتجات والخدمات فيما بين الدول الأعضاء.

ب - القيام بأية أنشطة أخرى فى مجال التوحيد القياسى، وإقرار نظم قياس كفيلة بتشجيع التجارة والتنمية الاقتصادية والتكامل داخل الجماعة.

جـ - تعزيز المنظمات القطرية والإقليمية والقارية الإفريقية العاملة فى هذا المجال.

٢ - لأغراض هذا الفصل تتفق الدول الأعضاء على إقامة علاقات تعاون بمقتضى أحكام البرتوكول الخاص بالتوحيد القياسى وضمان الجودة ونظم القياس المرفق بهذه المعاهدة.

الفصل الثانى عشر

التعليم والتدريب والثقافة

(مادة ٦٨)

التعليم والتدريب

١ - تتفق الدول الأعضاء على تعزيز تعاونها فى مجال التعليم والتدريب وتنسيق ومواءمة سياساتها فى هذا المجال بهدف إعداد أشخاص قادرين على تحقيق التغييرات اللازمة للتقدم الاجتماعى والتنمية فى القارة.

٢ - لأغراض الفقرة (١) من هذه المادة تلتزم الدول الأعضاء بالآتى :

أ - تحسين فعالية نظم التعليم القائمة عن طريق تشجيع تدريب المدربين واستخدام الطرق والتجهيزات الملائمة.

ب - التعاون على تعزيز مؤسسات التدريب القائمة على المستوى الإقليمى وعلى مستوى الجماعة، وإنشاء مؤسسات أخرى جديدة عند الاقتضاء، ويحبذ تحقيق ذلك من خلال تطوير المعاهد القطرية والإقليمية المناسبة القائمة.

جـ - إعداد وتنسيق ومواءمة برامج تدريبية مشتركة بغية تطويعها على نحو أفضل لحل مشاكل التنمية سعيًا إلى تحقيق اكتفاء ذاتى فى العمالة الماهرة على نحو تدريجى.

د - تعزيز التبادل المنهجى للخبرات والمعلومات فى مجال سياسة وتخطيط التعليم.

هـ - اتخاذ التدابير الملائمة لوقف هجرة الكفاءات خارج الجماعة وتشجيع عودة الكوادر العليا المغتربة والقوى العاملة الماهرة إلى بلدانهم الأصلية.

(مادة ٦٩)

الثقافة

لأغراض هذه المادة، تلتزم الدول الأعضاء بالآتى :

أ - الدعوة إلى أهداف الميثاق الثقافى الإفريقى.

ب - تشجيع القيم الثقافية الإفريقية والترويج لها.

جـ - بذل كل الجهود لصون تراثها الثقافى واستعادته.

د - الحرص على أن تعكس السياسات الإنمائية - بصورة ملائمة - قيمها الاجتماعية والثقافية بغية تعزيز ذاتيتها الثقافية.

هـ - تبادل البرامج والخبرات الثقافية ولاسيما فى مجالات الفن والأدب والترفيه والرياضة.

و - وضع وتطوير البرامج والأنشطة الرياضية على كافة المستويات باعتبار أنها عوامل للتكامل.

(مادة ٧٠)

لأغراض هذا الفصل، تتعاون الدول الأعضاء بموجب البروتوكول الخاص بالتعليم والتدريب والثقافة المرفق بهذه المعاهدة.

الفصل الثالث عشر

الموارد البشرية والشئون الاجتماعية والصحة والسكان

(مادة ٧١)

الموارد البشرية

١ - تتفق الدول الأعضاء على التعاون فى تنمية واستخدام مواردها البشرية وتخطيطها.

٢ - ولتحقيق هذا الغرض تلتزم بالآتى :

أ - انتهاج وتعزيز سياسة مشتركة بشأن التخطيط والبرمجة والتدريب المهنى ومواءمة سياساتها فى مجال العمالة والدخول.

ب - تنسيق سياساتها وأنشطتها فى مجالات التدريب والتخطيط والتوجيه المهنى.

جـ - تعزيز خدمات المعلومات والتوظيف بغية تيسير البحث عن الخبراء الإفريقيين وتعيينهم على نحو خاص.

د - تشجيع بيوت الخبرة الاستشارية على استخدام الخبراء الإفريقيين وتطوير الخدمات الاستشارية المحلية.

هـ - انتهاج سياسات عمالة تمكن من حرية تنقل الأشخاص داخل الجماعة عن طريق دعم وإقامة أسواق العمل مما ييسر تشغيل القوى العاملة الماهرة المتوافرة فى بلد عضو فى دول إفريقية أخرى تعانى من نقص فى هذا المجال.

(مادة ٧٢)

الشئون الاجتماعية

١ - تتفق الدول الأعضاء على كفالة المشاركة الكاملة فى جهود الجماعة الرامية إلى تنمية مواردها البشرية واستخدامها على نحو رشيد بغية القضاء على الآفات الأخرى التى تعانى منها القارة.

٢ - ولهذا الغرض تلتزم بالآتى :

أ - تشجيع تبادل الخبرات والمعلومات بشأن محو الأمية والتدريب المهنى والعمالة.

ب - المواءمة التدريجية بين تشريعاتها فى مجالات العمل ونظمها الخاصة بالضمان الاجتماعى بغية القضاء على الفقر والنهوض بتنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة داخل الجماعة.

جـ - اتخاذ التدابير اللازمة لبقاء الطفل وحمايته من سوء الاستغلال والإهمال وتحقيق نمائه.

د - توفير فرص التدريب الملائم للمعوقين بما يسهل اندماجهم فى المجتمع ويمكنهم من المساهمة فى تحقيق أهداف الجماعة.

هـ - تهيئة الظروف التى تتيح للشباب، ولا سيما من لا يكملون دراساتهم، التدريب بغية الحصول على عمل مجز.

و - تقرير وتنسيق ومواءمة سياساتها بغية توفير حياة لائقة للمسنين.

ز - مواءمة جهودها للقضاء على إنتاج العقاقير المخدرة والاتجار بها وتعاطيها، بما يخالف القانون، وإعداد برامج للتوعية وإعادة التأهيل فى هذا المجال.

(مادة ٧٣)

الصحة

١ - تتفق الدول الأعضاء على تعزيز وزيادة تعاونها داخل الجماعة فى مجال الصحة.

٢ - ولهذا الغرض تلتزم بالتعاون بوجه خاص فى تطوير الرعاية الصحية الأولية والأبحاث الطبية والدراسات فى مجال الطب التقليدى والعقاقير الطبية الإفريقية.

(مادة ٧٤)

السكان والتنمية

١ - تلتزم الدول الأعضاء - على نحو فردى وجماعى - بإقرار سياسات وآليات قطرية فى المجال السكانى، واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة التوازن بين النمو السكانى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - ولهذا الغرض تتفق الدول الأعضاء على مايلى :

أ - اعتبار المسائل السكانية عناصر أساسية فى وضع وتنفيذ السياسات والبرامج القطرية الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المتوازنة.

ب - وضع سياسات سكانية قطرية وإنشاء مؤسسات قطرية تعنى بالقضايا السكانية.

جـ - القيام بأنشطة تستهدف توعية السكان بعامة والمجموعات المستهدفة بخاصة.

د - جمع وتحليل وتبادل المعلومات والبيانات بشأن القضايا السكانية.

(مادة ٧٥)

المرأة والتنمية

١ - تتفق الدول الأعضاء على وضع ومواءمة وتنسيق وتنفيذ سياسات وآليات مناسبة سعيًا إلى تحقيق الازدهار الكامل للمرأة الإفريقية من خلال تحسين وضعها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

٢ - تحقيقًا لهذه الغاية، تتخذ الدول الأعضاء جميع التدابير اللازمة لكفالة مشاركة أكبر للمرأة فى الأنشطة الإنمائية داخل الجماعة.

(مادة ٧٦)

لأغراض هذا الفصل، تتفق الدول الأعضاء على التعاون فيما بينها بموجب البروتوكول الخاص بالموارد البشرية بما فيها المرأة والشئون الاجتماعية والصحة والسكان المرفق بهذه المعاهدة.

الفصل الرابع عشر

التعاون فى المجالات الأخرى

(مادة ٧٧)

مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة، تلتزم الدول الأعضاء بالتشاور فيما بينها من خلال الأجهزة المختصة فى الجماعة لمواءمة سياساتها فى المجالات الأخرى لكفالة تشغيل وتنمية الجماعة بكفاءة وتطبيق أحكام هذه المعاهدة.

الفصل الخامس عشر

أحكام خاصة بشأن بعض البلدان

(مادة ٧٨)

أحكام خاصة بشأن بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند

١ - إدراكًا من الدول الأعضاء للوضع الاستثنائى لكل من بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند داخل الجماعة وعضويتها فى الاتحاد الجمركى للجنوب الإفريقى فإنها تتفق على إعفائها - بصفة مؤقتة - من التطبيق الكامل والتام لبعض أحكام هذه المعاهدة.

٢ - ولهذا الغرض تلتزم الدول الأعضاء بإقرار بروتوكول خاص الوضع الاستثنائى لبوتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند يرفق بهذه المعاهدة.

(مادة ٧٩)

أحكام خاصة بشأن أقل البلدان نموًا

والبلدان المحصورة وشبه المحصورة والجزرية

١ - مراعاة من الدول الأعضاء للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التى قد تلاقيها الدول الأعضاء وبخاصة أقل البلدان نموًا والبلدان المحصورة وشبه المحصورة والجزرية، فإنها تتفق على معاملتها - عند الاقتضاء - معاملة خاصة

بما يتصل بتطبيق بعض أحكام هذه المعاهدة ومنحها أية مساعدات أخرى لازمة.

٢ - يمكن أن تتمثل المعاملة الخاصة والمساعدة المذكورتان فى الفقرة (١) السابقة فيما يلى، ضمن أمور أخرى :

أ - إعفاءات مؤقتة من التطبيق الكامل والتام لبعض أحكام هذه المعاهدة.

ب - مساعدات من صندوق التضامن والتنمية والتعويض التابع للجماعة وفقاً لهذه المعاهدة.

٣ - لأغراض هذه المادة، تتفق الدول الأعضاء على إقرار بروتوكول خاص بوضع أقل البلدان نموًا والمحصورة وشبه المحصورة والجزرية، يرفق بهذه المعاهدة.

الفصل السادس عشر

صندوق التضامن والتنمية والتعويض

(مادة ٨٠)

الإنشاء

ينشأ بموجب هذا صندوق التضامن والتنمية والتعويض تابع للجماعة.

(مادة ٨١)

أهداف الصندوق ونظامه الأساسى

١ - يضع المؤتمر النظام الأساسى لهذا الصندوق فى بروتوكول يرفق بهذه المعاهدة.

٢ - يحدد النظام الأساسى - بنوع خاص - الأهداف ورأس المال والموارد المصرح بها للصندوق ومساهمات الدول الأعضاء والعملات التى تدفع بها وتشغيل وتنظيم وإدارة الصندوق وأية مسائل أخرى ذات صلة.

الفصل السابع عشر

أحكام مالية

(مادة ٨٢)

الميزانية العادية للجماعة

١ - الميزانية العادية السنوية للجماعة والتى تشكل جزءًا لا يتجزأ من الميزانية العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية يعدها الأمين العام ويعتمدها المؤتمر بناء على توصية المجلس.

٢ - تمول هذه الميزانية من مساهمات الدول الأعضاء على أساس جدول الأنصبة المعمول به فى منظمة الوحدة الإفريقية ويحدد المؤتمر، بناء على توصية المجلس، للظروف التى يمكن فيها استكمال المساهمات المالية للدول الأعضاء بموارد خاصة بالجماعة، أو إبدالها بها عند الاقتضاء.

(مادة ٨٣)

الميزانيات الخاصة

تعد ميزانيات خاصة عندما يتطلب الأمر تمويل نفقات استثنائية للجماعة ويحدد المؤتمر قيمة مساهمات الدول الأعضاء فى الميزانيات الخاصة للجماعة.

(مادة ٨٤)

العقوبات المترتبة من عدم سداد المساهمات

١ - بناء على مقرر من المؤتمر، فإن الدولة العضو التى تتأخر عن سداد مساهمتها فى ميزانية الجماعة وفق التزاماتها المنصوص عليها فى هذه المعاهدة، تحرم من المشاركة فى التصويت أو فى اتخاذ قرارات الجماعة إذا ما تساوت قيمة المتأخرات المستحقة عليها أو تجاوزت مساهمتها عن السنتين الماليتين الأخيرتين. وتحرم هذه الدولة من الانتفاع بالميزات المترتبة على المعاهدة ومن حق أخذ الكلمة، كما لا يجوز لها التقدم بترشيحات لشغل وظائف

فى إطار الجماعة ولا يجوز انتخابها فى الأجهزة التشريعية للجماعة. ويجوز للمؤتمر أن يفرض - عند الاقتضاء - عقوبات أخرى على الدولة التى لاتسدد مساهماتها.

٢ - غير أنه يجوز للمؤتمر أن يعلق تطبيق الأحكام المنصوص عليها فى الفقرة (١) سالفة الذكر إذا ما لمس - على أساس تقرير حيثيات تعده الدولة العضو المعنية وتعرضه على المؤتمر بواسطة الأمين العام - للإفادة أن عدم السداد مرده ظروف خارجة عن إرادة هذه الدولة.

٣ - يحدد المؤتمر كيفيات تطبيق هذه المادة.

(مادة ٨٥)

النظام المالى

النظام المالى الذى يخضع له تطبيق أحكام هذا الفصل هو ذات النظام المعمول به فى منظمة الوحدة الإفريقية.

(مادة ٨٦)

مجلس مراجعى الحسابات الخارجيين

شروط تعيين أعضاء مجلس مراجعى الحسابات الخارجيين وكيفيات عملهم واختصاصاتهم محدد فى النظام المالى.

الفصل الثامن عشر

تسوية المنازعات

(مادة ٨٧)

إجراءات تسوية الخلافات

١ - أى خلاف حول تفسير أو تنفيذ أحكام هذه المعاهدة يسوى أولاً بالحسنى عن طريق الاتفاق المباشر بين أطرافه، وإذا لم تتوصل هذه الأطراف

إلى تسوية هذا الخلاف فإنه يجوز لأى منها رفع الأمر إلى محكمة العدل فى غضون اثنى عشر شهرا.

٢ - أحكام محكمة العدل نهائية وغير قابلة للاستئناف.

الفصل التاسع عشر

علاقات الجماعة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات القارية الإفريقية والمنظمات غير الحكومية الإفريقية والمنظمات والروابط الاجتماعية والاقتصادية

(مادة ٨٨)

علاقات الجماعة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية

١ - تقوم الجماعة بصفة خاصة على تنسيق أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومواءمتها وتكاملها المطرد.

٢ - تلتزم الدول الأعضاء بتشجيع تنسيق ومواءمة الأنشطة المتصلة بتكامل المجموعات الاقتصادية الإقليمية التى تشترك فى عضويتها، مع أنشطة الجماعة، باعتبار أن إقامة الجماعة هو الهدف النهائى الذى يجب أن تتوخى تحقيقه أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية الحاضرة أو المقبلة.

٣ - وفى هذا الصدد، يناط بالجماعة تنسيق ومواءمة وتقويم أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية الحاضرة والمقبلة.

٤ - وتلتزم الدول الأعضاء، كل فى مجموعته الاقتصادية الإقليمية، بتنسيق ومواءمة أنشطة المنظمات الإقليمية الفرعية العاملة فى نطاقها، بغية ترشيد عملية التكامل على صعيد كل إقليم.

(مادة ٨٩)

علاقات الجماعة مع المنظمات القارية الإفريقية

تقيم الجماعة علاقات تعاون وثيقة مع المنظمات القارية الإفريقية وبخاصة بنك التنمية الإفريقى والمركز الإفريقى للدراسات النقدية بغية بلوغ أهداف التكامل الإقليمى والقارى. ويجوز لها إبرام اتفاقات تعاون مع هذه المنظمات.

(مادة ٩٠)

علاقات الجماعة مع المنظمات غير الحكومية الإفريقية

١ ـ تقيم الجماعة ـ فى إطار حشد موارد إفريقيا البشرية والمادية ـ علاقات تعاون مع المنظمات غير الحكوميية الإفريقية بهدف تشجيع اشتراك سكان أفريقيا فى مسيرة التكامل الاقتصادى مساندتهم التقنية والمادية والمالية.

٢ ـ وفى هذا الشأن تنشئ الجماعة آلية للتشاور مع هذه المنظمات غير الحكومية

(مادة ٩١)

علاقات بالجماعة مع المنظمات والروابط الاجتماعية.

والاقتصادية

١ ـ تقيم الجماعة ـ فى إطار حشد شتى عناصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية ـ علاقات تعاون مع المنظمات والروابط الاجتماعية والاقتصادية مثل تلك الخاصة بالمنتجين والناقلين والعمال وأصحاب العمل والشباب والمرأة والحرفيين والتنظيمات والروابط المهنية الأخرى بهدف تشجيع وكفالة انضمامها فى مسيرة تكامل أفريقيا.

٢ ـ ولهذه الغاية، تنشئ الجامعة اليه للتشاور مع هذه المنظمات والروابط الاجتماعية الاقتصادية.

الفصل العشرون

علاقات بالجماعة مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية

(مادة ٩٢)

١ ـ يجوز للجماعة أن تبرم اتفاقات تعاون مع دول ثالثة، على أن تعرض هذه الاتفاقات سلفا على مؤتمر لإقرارها بناء على توصية المجلس.

٢ ـ تكافل الجماعة ـ بغية تحقيق أهدافها ـ إقامة علاقات تعاون مع منظومة الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومع أية منظمة دولية أخرى.

الفصل الحادى والعشرون

علاقات الدول الأعضاء مع الدول الثالثة والمنظمات الإقليمية الفرعية والإقليمية والمنظمات الدولية

(مادة ٩٣)

١ ـ يجوز للدول الأعضاء أن تبرم اتفاقات ذات طابع اقتصادى أو تقنى أو ثقافى مع دولة عضو أكثر ومع دول ثالثة ومع المنظمات الإقليمية أو أية منظمة دولية أخرى. ما لم تتعارض هذه الاتفاقات مع أحكام هذه المعاهدة، وعليها نقل هذه الاتفاقات إلى الأمين العام الذى يحيط المجلس علمًا بأمرها.

٢ ـ فى حالة تعارض الاتفاقات المبرمة قبل بدء العمل بهذه المعاهدة فيما بين دول اعضاء أو بين أعضاء ودول أخرى أو منظمات إقليمية فرعية أو إقليمية أو أية منظمة دولية أخرى مع أحكام هذه المعاهدة فإن الدولة أو الدول الأعضاء المعنية تلتزم باتخاذ ما يلزم من تدابير من أجل إزالة أسباب هذا التعارض وعند الاقتضاء تتعاون الدول الأعضاء على التوصل إلى هذه الغاية وتتخذ موقفًا موحدًا .

(مادة ٩٤)

واجب الجماعة حيال الدول الأعضاء فى المفاوضات الدولية

١ – تلتزم الدول الأعضاء بصياغة وإقرار موحدة داخل الجماعة بشأن القضايا المتصلة بالمفاوضات الدولية بغية تعزيز مصالح إفريقيا وصونها.

٢ – وهذه الغاية، تعد الجماعة دراسات وتقارير كفيلة بتمكين الدول الأعضاء من مواءمة مواقفها من هذه القضايا على نحو أفضل.

(مادة ٩٥)

تتفق الدول - فيما يتعلق بالفصل التاسع عشر والفصل العشرين والفصل الحادى والعشرين - على إبرام بروتوكول يرفق بهذه المعاهدة.

الفصل الثانى والعشرون

أحكام عامة

(مادة ٩٦)

مقر الجماعة

مقر الجماعة هو ذات مقر منظمة الوحدة الإفريقية.

(مادة ٩٧)

لغات العمل

لغات عمل الجماعة هى ذات لغات عمل منظمة الوحدة الإفريقية.

(مادة ٩٨)

الشخصية القانونية

١ - الجماعة جزء لا يتجزأ من منظمة الوحدة الإفريقية.

٢ - يمثل الجماعة الأمين العام، وفى هذا الشأن، فإنه يجوز للأمين العام أن يمارس - باسمها - السلطات التالية :

أ - التعاقد : ب - التقاضى.

٣ - مع مراعاة موافقة المجلس المسبقة، فإنه يجوز للأمين العام أن يمارس - باسم الجماعة - السلطات التالية :

أ - حيازة الأموال المنقولة أو غير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافها أو التنازل عنها، ب - الاقتراض، جـ - قبول المنح والحبوس والهبات بأشكالها كافة.

(مادة ٩٩)

المعاهدة وموفقاتها

هذه المعاهدة والبروتوكولات المرفقة بها جزء لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

(مادة ١٠٠)

التوقيع والتصديق

توقع هذه المعاهدة وبروتوكولاتها وتصدق عليها الأطراف السامية المتعاقدة، كل بمقتضى إجراءاته الدستورية، وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية.

(مادة ١٠١)

سريان العمل

يعمل بأحكام هذه المعاهدة بعد مرور ثلاثين (٣٠) يومًا على إيداع ثلثى الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية وثائق التصديق.

(مادة ١٠٢)

الانضمام والقبول

١ - يجوز لأية دولة عضو فى منظمة الوحدة الإفريقية أن تخطر الأمين العام برغبتها فى الانضمام إلى هذه المعاهدة.

٢ - يرسل الأمين العام - بعد استلامه هذا الإخطار - نسخًا منه إلى جميع الدول الأعضاء. وتتقرر الموافقة بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء ويحال القرار الخاص بكل دولة عضو إلى الأمين العام الذى يتولى إبلاغ الدولة المعنية بقبولها بعد حصول طلبها على الأصوات اللازمة.

(مادة ١٠٣)

تعديل المعاهدة وتنقيحها

١ - يجوز لأية دولة عضو أن تقدم مقترحات لتعديل هذه المعاهدة أو تنقيحها.

٢ - تقدم مقترحات التعديل أو التنقيح إلى الأمين العام الذى يحيلها إلى الدول الأعضاء فى موعد أقصاه ثلاثون (٣٠) يومًا من تاريخ استلامها فى المقر.

٣ - يبحث المؤتمر - بناء على رأى المجلس - هذه المقترحات فى دورته التالية خلال فترة سنة واحدة، بعد أن تكون الدول الأعضاء قد أحيطت علمًا بها بمقتضى أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة.

٤ - يعتمد المؤتمر التعديلات أو التنقيحات بالتوافق العام فى الرأى، وإلا فبأغلبية الثلثين، وتطرح على جميع الدول الأعضاء للتصديق عليها وفقًا للإجراءات الدستورية الخاصة بكل منها، ويبدأ العمل بها بعد مرور ثلاثين يومًا على إيداع ثلثى الدول الأعضاء لوثائق التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية.

(مادة ١٠٤)

الانسحاب

١ - أية دولة عضو ترغب فى الانسحاب من الجماعة تفصح عن نيتها - كتابة وقبل التنفيذ بسنة - للأمين العام الذى يحيط الدول الأعضاء علمًا بالأمر، وعد انقضاء هذه الفترة تتوقف عضوية الدولة فى الجماعة مالم ترجع - فى هذه الأثناء - عن انسحابها.

٢ - خلال فترة السنة المشار إليها فى الفقرة (١) من هذه المادة تلتزم الدولة العضو الراغبة فى الانسحاب من الجماعة بأحكام هذه المعاهدة وتظل مقيدة بتنفيذ التزاماتها المنصوص بالمعاهدة إلى يوم انسحابها.

(مادة ١٠٥)

الحل

يقرر المؤتمر حل الجماعة ويحدد كيفيات توزيع الأصول والخصوم.

(مادة ١٠٦)

الوديع

١ - يودع النص الأصلى لهذه المعاهدة والمحرر من نسخة واحدة باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والبرتغالية وللنصوص الأربعة نفس الحجية فى محفوظات الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية الذى يرسل نسخة موثقة طبق الأصل إلى حكومة كل دولة موقعة.

٢ - يقوم الأمين العام بإبلاغ الدول الأعضاء بتواريخ إيداع وثائق التصديق والانضمام ويعمل على تسجيل هذه المعاهدة لدى منظمة الأمم المتحدة.

إثباتًا لذلك وقعنا نحن رؤساء الدول والحكومات الإفريقيين هذه المعاهدة والبروتوكولات المرفقة بها.

تحرر فى .... فى يوم .... سنة ألف وتسعمائة وتسعون ميلادية من نسخة واحدة باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والبرتغالية، وللنصوص الأربعة نفس الحجية.

المصدر:

جمهورية مصر العربية - وزارة الخارجية، الدبلوماسية المصرية فى إفريقيا خلال خمسة عشر عامًا ١٩٧٧ - ١٩٩١.

(القاهرة : ١٩٩٢) ص ص

١٠٦٢ - ١٠٩٩

الملحق الثالث

القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى
نسخة موثقة
التوقيع
المستشار القانونى لمنظمة الوحدة الإفريقية

الملحق الثالث

القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى

نحن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية:

١ - رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

٢ - رئيس جمهورية أنجولا.

٣ - رئيس جمهورية بنين.

٤ - رئيس جمهورية بوتسوانا.

٥ - رئيس بوركينا فاسو.

٦ - رئيس جمهورية بوروندى.

٧ - رئيس جمهورية الكاميرون.

٨ - رئيس جمهورية الرأس الأخضر.

٩ - رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى.

١٠ - رئيس جمهورية تشاد.

١١ - رئيس جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.

١٢ - رئيس جمهورية الكونغو.

١٣ - رئيس جمهورية كوت ديفوار.

١٤ - رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥ - رئيس جمهورية جيبوتى.

١٦ - رئيس جمهورية مصر العربية.

١٧ - رئيس دولة إرتريا.

١٨ - رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

١٩ - رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

٢٠ - رئيس جمهورية الجابون.

٢١ - رئيس جمهورية جامبيا.

٢٢ - رئيس جمهورية غانا.

٢٣ - رئيس جمهورية غينيا.

٢٤ - رئيس جمهورية غينيا بيساو.

٢٥ - رئيس جمهورية كينيا.

٢٦ - رئيس وزراء ليسوتو.

٢٧ - رئيس جمهورية ليبيريا.

٢٨ - قائد ثورة الفاتح من سبتمبر للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

٢٩ - رئيس جمهورية مدغشقر.

٣٠ - رئيس جمهورية ملاوى.

٣١ - رئيس جمهورية مالى.

٣٢ - رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية.

٣٣ - رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

٣٤ - رئيس جمهورية موزمبيق.

٣٥ - رئيس جمهورية ناميبيا.

٣٦ - رئيس جمهورية النيجر.

٣٧ - رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

٣٨ - رئيس جمهورية رواندا.

٣٩ - رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

٤٠ - رئيس جمهورية ساوتومى وبرنسيب.

٤١ - رئيس جمهورية السنغال.

٤٢ - رئيس جمهورية سيشل.

٤٣ - رئيس جمهورية سيراليون.

٤٤ - رئيس جمهورية الصومال.

٤٥ - رئيس جمهورية جنوب إفريقيا.

٤٦ - رئيس جمهورية السودان.

٤٧ - ملك سوازيلاند.

٤٨ - رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.

٤٩ - رئيس جمهورية توجو.

٥٠ - رئيس الجمهورية التونسية.

٥١ - رئيس جمهورية أوغندا.

٥٢ ـ رئيس جمهورية زامبيا.

٥٣ ـ رئيس جمهورية زيمبابوى.

إذ نستلهم من المثل النبيلة التى استرشد بها الآباء المؤسسون لمنظمتنا القارية وأجيال من أنصار الوحدة الإفريقية الشاملة فى عزمهم على تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الشعوب والدول الإفريقية.

وإذ نضع فى الاعتبار المبادئ والأهداف المتضمنة فى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وفى المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

وإذ نذكر بالكفاح البطولى الذى خاضته شعوبنا وبلداننا من أجل الاستقلال السياسى والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادى.

وإذ نأخذ فى الاعتبار أن منظمة الوحدة الإفريقية قد لعبت، منذ إنشائها دورًا حاسمًا فى تحرير القارة وتأكيد الهوية المشتركة وعملية تحقيق وحدة قارتنا، كما هيأت إطارًا فريدًا لعملنا الجماعى فى إفريقيا وفى علاقاتنا مع بقية العالم.

وإذ نعقد العزم على التصدى للتحديات المتعددة الجوانب التى تواجه قارتنا وشعوبنا على ضوء التغيرات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التى تجرى فى العالم.

وإذ نعرب عن اقتناعنا بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى إفريقيا، والتحدى ـ بصورة أكثر فعالية ـ للتحديات التى تفرضها العولمة.

وإذ نسترشد برؤيتنا المشتركة لإفريقيا قوية ومتحدة وبالحاجة إلى بناء شراكة بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدنى وخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوبنا.

وإذ ندرك أن ويلات النزاعات فى إفريقيا تشكل عائقًا رئيسيًا أمام التنمية الاجتماعية الاقتصادية لقارتنا، وأن هناك حاجة إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسى لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل.

وإذ نعقد العزم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون.

وإذ نعقد العزم أيضًا على اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية مؤسساتنا المشتركة ومنحها السلطات والموارد اللازمة لتمكينها من أداء صلاحياتها بصورة فعالة.

وإذ نذكر بالإعلان الذى اعتمدناه خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمرنا فى سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى فى ٩٩/٩/٩ والذى قررنا بموجبه إنشاء اتحاد إفريقى طبقًا للأهداف النهائية لميثاق منظمتنا القارية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

قد اتفقنا على ما يلى :-

المادة الأولى

التعريفات

فى هذا القانون التأسيسى:

تعنى كلمة (القانون) هذا القانون التأسيسى.

تعنى كلمة (الجماعة) الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

تعنى كلمة (المؤتمر) مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد.

تعنى كلمة (الميثاق) ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

تعنى كلمة (اللجنة) أمانة الاتحاد.

تعنى كلمة (اللجنة) لجنة فنية متخصصة للاتحاد.

تعنى كلمة (المجلس) المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للاتحاد.

تعنى كلمة (المحكمة) محكمة العدل للاتحاد.

تعنى عبارة (المجلس التنفيذى) المجلس التنفيذى لوزراء الاتحاد.

تعنى عبارة (الدولة العضو) الدولة العضو فى الاتحاد.

تعنى كلمة (المنظمة) منظمة الوحدة الإفريقية.

تعنى كلمة (البرلمان) برلمان عموم إفريقيا التابع للاتحاد.

تعنى كلمة (الاتحاد) الاتحاد الإفريقى الذى ينشأ بموجب هذا القانون التأسيسى.

المادة الثانية

التأسيس

يؤسس الاتحاد الإفريقى وفقًا لأحكام هذا القانون.

المادة الثالثة

الأهداف

تكون أهداف الاتحاد كما يلى:

أ - تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية.

ب - الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.

ج - التعجيل بتكامل القارة السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

د - تعزيز مواقف إفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها، والدفاع عنها.

هـ - تشجيع التعاون الدولى مع الأخذ فى الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

و - تعزيز السلام والأمن والاستقرار فى القارة.

ز - تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.

ح - تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقًا للميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.

ط - تهيئة الظروف اللازمة التى تمكن القارة من لعب دورها المناسب فى الاقتصاد العالمى والمفاوضات الدولية.

ى - تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الإفريقية.

ك - تعزيز التعاون فى جميع ميادين النشاط البشرى لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية.

ل - تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجى لأهداف الاتحاد.

م - التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث فى كافة المجالات وخاصة مجالى العلم والتكنولوجيا.

ن - العمل مع الشركاء الدوليين ذوى الصلة للقضاء على الأوبئة التى يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة فى القارة.

المادة الرابعة

المبادئ

يعمل الاتحاد وفقًا للمبادئ التالية: -

أ - مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء فى الاتحاد.

ب - احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال.

ج - مشاركة الشعوب الإفريقية فى أنشطة الاتحاد.

د - وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.

هـ - تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء فى الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.

و - منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء فى الاتحاد.

ز - عدم تدخل أية دولة عضو فى الشئون الداخلية لدولة أخرى.

ح - حق الاتحاد فى التدخل فى دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر فى ظل ظروف خطيرة متمثلة فى جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ط - التعايش السلمى بين الدول الأعضاء فى الاتحاد وحقها فى العيش فى سلام وأمن.

ى - حق الدول الأعضاء فى طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن.

ك - تعزيز الاعتماد على الذات فى إطار الاتحاد.

ل - تعزيز المساواة بين الجنسين.

م - احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

ن - تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة.

س - احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.

ع - إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

المادة الخامسة

أجهزة الاتحاد

١ - تكون للاتحاد الأجهزة التالية:

أ - مؤتمر الاتحاد.

ب - المجلس التنفيذى.

ج - برلمان عموم إفريقيا.

د - محكمة العدل.

هـ - اللجنة.

و - لجنة الممثلين الدائمين.

ز - اللجان الفنية المتخصصة.

ح - المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

ط - المؤسسات المالية.

٢ - أى أجهزة أخرى قد يقرر المؤتمر إنشاءها.

المادة السادسة

المؤتمر

١ - يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول.

٢ - يكون المؤتمر هو الجهاز الأعلى للاتحاد.

٣ - يجتمع المؤتمر مرة فى السنة على الأقل فى دورة عادية وبناء على طلب أية دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثى الدول الأعضاء، يجتمع المؤتمر فى دورة غير عادية.

٤ - يتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء، رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة.

ماده ٧/ قرارات المؤتمر

١ - يتجه المؤتمر قراراته بالإجماع وان تعذر ذلك فبموافقة اغلبية الدول الأعضاء فى الأتحاد وغير أن البث في المسائل الإجرائية بما فى ذلك معرفه ما إذا كانت مسأله ما إجرائيه أم لا يتم بأغلبية بسيطة.

٢ - يتكون النصاب القانونى رأس إجتماع للمؤتمر من كافه أعضاء الاتحاد.

ماده٨

اللائحه الداخلية للمؤتمر

يعتمد المؤتمر اللائحه الداخلية الخاصه به.

ماده ٩

سلطات ومهام المؤتمر

١ -يكون للمؤتمر المهام التالية :

(أ) تحديد الياسات المشتركة للإتحاد

(ب) استلام وبحث التقارير والمتوصيات الصادره عن الأجهزة الأخري للإتحاد وإتخاذ القرارات بشأنها.

(جـ) بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الإتحاد.

(د) إنشاء أى جهاز للإتحاد.

(هـ) مراقبه تنفيذ سياسات وقرارات الإتحاد وضمان الالتزام بها من قبل جميع الدول الأعضاء.

(و) اعتماد ميزانية الإتحاد.

ز - إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذى حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام.

ح - تعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم.

طـ - تعيين رئيس اللجنة أو نائبه أو نوابه وأعضاء اللجنة وتحديد مهامهم ومدة ولايتهم.

٢ - يجوز للمجلس تفويض أى من سطاته ومهامه لأى من أجهزة الاتحاد.

المادة العاشرة

المجلس التنفيذى

١ ـ يتألف المجلس التنفيذى من وزراء الخارجية أو أى وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء.

٢ ـ يجتمع المجلس التنفيذى مرتين فى السنة على الأقل فى دورتين عاديتين ويجتمع فى دورة غير عادية بناء على طلب أية دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثى جميع الدول الأعضاء.

المادة الحادية عشرة

قرارات المجلس التنفيذى

١ ـ يصدر المجلس التنفيذى قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك، فبموافقة أغلبية ثلثى الأعضاء غير أن البت فى المسائل الإجرائية، بما فى ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا، يتم بأغلبية بسيطة.

٢ ـ يتكون النصاب القانونى من أغلبية ثلثى جميع أعضاء الاتحاد لأى اجتماع من اجتماعات المجلس التنفيذى.

المادة الثانية عشرة

اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذى

يعتمد المجلس التنفيذى اللائحة الداخلية الخاصة به.

المادة الثالثة عشرة

مهام المجلس التنفيذى

١ ـ يقوم المجلس التنفيذى بتنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات فى المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة الدول الأعضاء بما فى ذلك ما يلى:

(أ) التجارة الخارجية.

(ب) الطاقة والصناعة والموارد المعدنية.

(ج) الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية وإنتاج الماشية والغابات.

(د) الموارد المائية والرى.

(هـ) حماية البيئة والعمل الإنسانى الاستجابة للكوارث الطبيعية والحد منها.

(و) النقل والمواصلات.

(ز) التأمين.

(ح) التعليم، الثقافة، الصحة، وتنمية الموارد البشرية.

(ط) العلم والتكنولوجيا.

(ى) الجنسية والإقامة ومسائل الهجرة.

(ك) الضمان الاجتماعى بما فى ذلك وضع سياسات رعاية الأم والطفل وكذلك السياسات المتعلقة بالمعوقين.

(ل) وضع نظام لمنح الأوسمة والميداليات والجوائز الإفريقية.

٢ - يكون المجلس التنفيذى مسئولا أمام المؤتمر ويبحث المسائل التى تحال إليه ويراقب تنفيذ السياسات التى يضعها المؤتمر.

٣ - يجوز للمجلس تفويض أى من مهامه وسلطاته الواردة فى الفقرة الأولى من هذه المادة إلى اللجان الفنية المتخصصة التى تنشأ بموجب المادة ١٤ من هذا القانون.

المادة الرابعة عشرة

اللجان الفنية المتخصصة

الإنشاء والتشكيل

١ - تنشأ اللجان الفنية المتخصصة التالية التى ستكون مسئولة أمام المجلس التنفيذى.

(أ) لجنة الاقتصاد الريفى والمسائل الزراعية.

(ب) لجنة الشئون النقدية والمالية.

(ج) لجنة التجارة والجمارك والهجرة.

(د) لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة.

(هـ) لجنة النقل والمواصلات والسياحة.

(و) لجنة الصحة والعمل والشئون الاجتماعية.

(ز) لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية.

٢ - يجوز للمؤتمر أن يعيد تنظيم اللجان القائمة، أو يكون لجانا جديدة إذا ما رأى ضرورة لذلك.

٣ - تتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسئولين المعنيين بالقطاعات التى تقع ضمن اختصاصاتهم.

المادة الخامسة عشرة

مهام اللجان الفنية المتخصصة

تضطلع كل لجنة - فى حدود اختصاصها - بالمهام التالية:

(أ) إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها إلى المجلس التنفيذى.

(ب) كفالة رصد ومتابعة وتقييم تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد.

(ج) كفالة تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الاتحاد.

(د) تقديم تقارير وتوصيات إلى المجلس التنفيذى سواء بمبادرتها الخاصة أو بناء على طلب المجلس التنفيذى بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون.

(هـ) القيام بأية مهام أخرى تكلف بها لغرض كفالة تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة السادسة عشرة

الاجتماعات

مع مراعاة التوجيهات التى قد يصدرها المجلس التنفيذى، تجتمع كل لجنة كلما دعت الضرورة إلى ذلك وتضع نظامها الداخلى الذى تعرضه على المجلس التنفيذى للموافقة عليه.

المادة السابعة عشرة

برلمان عموم إفريقيا

١ - لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية فى تنمية وتكامل القارة اقتصاديا، يتم إنشاء برلمان لعموم إفريقيا.

٢ - يتم تحديد تشكيل برلمان عموم إفريقيا وسلطاته ومهامه وتنظيمه فى بروتوكول خاص به.

المادة الثامنة عشرة

محكمة العدل

١ - يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد.

٢ - يتم تحديد النظام الأساسى لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها فى بروتوكول خاص بها.

المادة التاسعة عشرة

المؤسسات المالية

يكون للاتحاد المؤسسات المالية التالية التى تحدد نظمها ولوائحها بروتوكولات خاصة بها:

أ - المصرف المركزى الإفريقى.

ب - صندوق النقد الإفريقى.

ج - المصرف الإفريقى للاستثمار.

المادة العشرون

اللجنة

١ - يتم إنشاء لجنة للاتحاد وتكون أمانة له.

٢ - تتكون اللجنة من الرئيس ونائبه أو نوابه ومن أعضاء اللجنة ويساعدهم العدد اللازم من العاملين لتيسير مهام اللجنة.

٣ - يحدد المؤتمر هيكل اللجنة ومهامها ونظمها.

المادة الحادية والعشرون

لجنة الممثلين الدائمين

١ - يتم إنشاء لجنة للممثلين الدائمين وتتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضى الدول الأعضاء.

٢ - تكون لجنة الممثلين الدائمين مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذى وتعمل بناء على تعليمات المجلس ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الاقتضاء.

المادة الثانية والعشرون

المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى

١ - يعتبر المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء فى الاتحاد.

٢ - يحدد المؤتمر مهام المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وسلطاته وتشكيله وتنظيمه.

المادة الثالثة والعشرون

فرض العقوبات

١ - يحدد المؤتمر العقوبات المناسبة التى تفرض على أية دولة عضو تتخلف عن سداد مساهماتها فى ميزانية الاتحاد على النحو التالى:

تحرم من حق التحدث فى الاجتماعات والتصويت وتقديم مرشحين لأى منصب فى الاتحاد أو الاستفادة من أنشطة أو التزامات الاتحاد.

٢ - علاوة على ذلك يجوز أن تخضع أية دولة عضو لا تلتزم بقرارات وسياسات الاتحاد لعقوبات أخرى مثل حرمانها من إقامة روابط للنقل والاتصالات مع دول أعضاء أخرى أو أى إجراءات أخرى ذات طابع سياسى أو اقتصادى يحددها المؤتمر.

المادة الرابعة والعشرون

مقر الاتحاد

١ - يكون مقر الاتحاد الإفريقى فى أديس أبابا، جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

٢ - يجوز إنشاء مكاتب أخرى للاتحاد الإفريقى يحددها المؤتمر بناء على توصية من المجلس التنفيذى.

المادة الخامسة والعشرون

لغات العمل

تكون لغات عمل الاتحاد وجميع المؤسسات التابعة له هى اللغات الإفريقية إذا أمكن والعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.

المادة السادسة والعشرون

التفسير

تنظر المحكمة فى المسائل المتعلقة بتفسير هذا القانون والتى تبرز عند تطبيقه أو تنفيذه وريثما يتم إنشاء المحكمة، فإن مثل هذه المسائل تحال إلى مؤتمر الاتحاد الذى يبت فيها بأغلبية الثلثين.

المادة السابعة والعشرون

التوقيع والتصديق والانضمام

١ - يكون هذا القانون مفتوحًا للتوقيع والتصديق عليه من قبل الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية والانضمام إليه طبقًا للإجراءات الدستورية المتبعة فى كل دولة.

٢ - تودع وثائق التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية.

٣ - تقوم أية دولة عضو فى منظمة الوحدة الإفريقية تنضم إلى هذا القانون بعد دخوله حيز التنفيذ، بإيداع وثائق الانضمام لدى رئيس اللجنة.

المادة الثامنة والعشرون

الدخول حيز التنفيذ

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد ثلاثين (٣٠) يومًا من قيام ثلثى الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية بإيداع وثائق التصديق عليه.

المادة التاسعة والعشرون

قبول العضوية

١ - يجوز لأية دولة إفريقية بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ، وفى أى وقت، أن تخطر رئيس اللجنة بنيتها فى الانضمام إلى هذا القانون وقبول عضويتها فى الاتحاد.

٢ - يقوم رئيس اللجنة، عند استلام هذا الإخطار، بإرسال نسخ منه إلى جميع الدول الأعضاء وتتم عملية القبول بأغلبية بسيطة للدول الأعضاء ويحال قرار كل دولة عضو إلى رئيس اللجنة الذى يقوم، بدوره، عند استلام العدد المطلوب من الأصوات، بإبلاغ الدولة المعنية بالقرار.

المادة الثلاثون

تعليق المشاركة

لا يسمح للحكومات التى تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة فى أنشطة الاتحاد.

المادة الحادية والثلاثون

انتهاء العضوية

١ - على أية دولة ترغب فى التخلى عن العضوية أن تقدم إخطارًا كتابيًا بذلك إلى رئيس اللجنة الذى يقوم بإبلاغ الدول الأعضاء بالأمر وبعد مرور عام واحد من تاريخ انتهاء مثل هذا الإخطار، إذا لم يسحب، يتوقف تطبيق القانون فيما يتعلق بالدولة المعنية التى تنتهى عضويتها بالتالى فى الاتحاد.

٢ - خلال فترة السنة المشار إليها فى الفقرة (١) من هذه المادة، تلتزم الدولة العضو الراغبة فى الانسحاب من الاتحاد بأحكام هذا القانون وتظل مقيدة بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها فى هذا القانون إلى يوم انسحابها.

المادة الثانية والثلاثون

التعديل والمراجعة

١ - يجوز لأية دولة عضو تقديم مقترحات لتعديل أو مراجعة هذا القانون.

٢ - تقدم المقترحات المتعلقة بالتعديل أو المراجعة إلى رئيس اللجنة الذى يقوم بدوره بإحالتها إلى الدول الأعضاء فى غضون ثلاثين (٣٠) يومًا من استلامها.

٣ - يقوم مؤتمر الاتحاد، بناء على توصية من المجلس التنفيذى، بدراسة هذه المقترحات فى فترة زمنية مدتها عام بعد إخطار الدول الأعضاء طبقًا لأحكام الففقرة ٢ من هذه المادة.

٤ - يتم إقرار التعديلات والمراجعة من جانب مؤتمر الاتحاد بالإجماع، أو بأغلبية الثلثين فى حالة تعذر ذلك وتقدم إلى جميع الدول الأعضاء للتصديق عليها وفقًا للإجراءات الدستورية لكل دولة وتدخل حيز التنفيذ بعد مرور ثلاثين

(٣٠) يومًا من إيداع وثائق التصديق لدى رئيس اللجنة من قبل ثلثى الدول الأعضاء.

المادة الثالثة والثلاثون

الترتيبات الانتقالية والأحكام النهائية

١ ـ يحل هذا القانون محل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية غير أن الميثاق يظل سارياً لفترة انتقالية مدتها سنة واحدة أو لمدة أخرى يحددها المؤتمر بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ وذلك لتمكين منظمة الوحدة الإفريقية/ الجماعة الاقتصادية الإفريقية من اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتحويل أصولها وخصومها إلى الاتحاد أو إحالة جميع المسائل الأخرى ذات الصلة منه.

٢ ـ تكون لأحكام هذا القانون الأسبقية على أى أحكام فى المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية لا تتفق معها أو تعارضها.

٣ ـ فور دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكامه وضمان إنشاء الأجهزة المنصوص عليها بموجبه وفقا لأى توجيهات أو قرارات قد تعتمدها الأطراف فى هذا الصدد خلال الفترة الانتقالية المذكورة أعلاه.

٤ ـ وإلى أن يتم إنشاء اللجنة، تكون الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية هى الأمانة الانتقالية للاتحاد.

٥ ـ إن هذا القانون الذى تم تحريره فى أربعة (٤) نصوص أصلية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية متساوية فى الحجية، سيودع لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، وبعد دخوله حيز التنفيذ لدى رئيس اللجنة الذى يقوم بنقل صورة موثقة طبق الأصل منه إلى حكومة كل دولة موقعة عليه، ويقوم كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئيس اللجنة بإبلاغ جميع الدول الموقعة عليه بتواريخ إيداع وثائق التصديق أو الانضمام وبعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ، يتم تسجيله لدى أمانة الأمم المتحدة.

إثباتًا لذلك، فقد قمنا باعتماد هذا القانون.

صدر فى لومى، توجو، فى اليوم الحادى عشر من شهر يوليو عام ٢٠٠٠.

الملحق الرابع

الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

المختصرات:	**أكتوبر ٢٠٠١**
قانون النمو والفرص فى إفريقيا	AGOA
الاتحاد الإفريقى	AU
المجموعة الاستشارية بشأن الأبحاث الزراعية الدولية	CGIAR
لجنة المساعدة الإنمائية	DAC
"كل شىء ما عدا الأسلحة"	EBA
اللجنة الاقتصادية لإفريقيا	ECA
المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	ECOWAS
منظمة الأغذية والزراعة	FAO
محفل الأبحاث الزراعية فى إفريقيا	FARA
إجمالى الناتج المحلى	GDP

المرفق العالمى للبيئة	GEF
المبادرة العالمية للمرافق الصحية البيئية	GESI
نظام المعلومات الجغرافية	GIS
إجمالى الناتج القومى	GNP
نظام الأفضليات المعمم	GSP
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	HIPC
المحفل الدولى للاعتماد	IAF
252تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ICT
المساعدة الإنمائية الدولية	IDA
هدف التنمية الدولية	IDG
اللجنة الدولية الكهربائية الفنية	IEC
صندوق النقد الدولى	IMF
المنظمة الدولية للمعايير	ISO
المساعدة الإنمائية الخارجية	ODA
منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	OECD
الشراكة العامة ـ الخاصة	PPP
ورقة استراتيجية لتخفيف حدة الفقر	PRSP
المنظمة الإقليمية للسياحة للجنوب الإفريقى	RETOSA
مجموعة تنمية الجنوب الإفريقى	SADC
الاتفاقية الخاصة بالحواجز الفنية أمام التجارة	TBT
الأمم المتحدة	UN

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	UNESCO
الولايات المتحدة	US
منظمة الصحة العالمية	WHD
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	WIPO
منظمة التجارة العالمية	WTO

المحتويات

- المناهجة الإقليمية الفرعية والإقليمية للتنمية.

ب. الأولويات القطاعية.

(١) سد الثغرات فى البنى التحتية.

(١) جميع قطاعات البنى التحتية.

(٢) سد القاسم الرقمى: الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(٣) الطاقة.

(٤) النقل.

(٥) المياه والمرافق الصحية.

ب (٢) مبادرة تنمية الموارد البشرية (بما فى ذلك عكس هجرة العقول).

(١) تخفيف حدة الفقر.

(٢) سد الثغرات فى التعليم.

(٣) عكس هجرة العقول.

(٤) الصحة.

ب (٣) الزراعة.

ب (٤) مبادرة البيئة.

ب (٥) الثقافة.

ب (٦) خطط العلوم والتكنولوجيا.

ج - تعبئة الموارد.

ج (١) مبادرة تدفقات رأس المال.

(١) زيادة تعبئة الموارد المحلية.

(٢) تخفيف عبء الديون.

(٣) إصلاحات المساعدة الإنمائية الرسمية.

(٤) تدفقات رأس المال الخاص.

ج (٢) مبادرة طرق الوصول إلى الأسواق.

(١) تنويع الإنتاج.

(٢) الزراعة.

(٣) التعدين.

(٤) التصنيع.

(٥) السياحة.

(٦) الخدمات.

(٧) تشجيع القطاع الخاص.

(٨) ترويج الصادرات الإفريقية.

(٩) إزالة الحواجز غير التعريفية.

سادسًا . شراكة عالمية جديدة.

ـ إقامة علاقة جديدة مع البلدان الصناعية والمنظمات متعددة الأطراف.

سابعًا . تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

ـ مشروعات.

(١) الزراعة.

(٢) تشجيع القطاع الخاص.

(٣) البنى التحتية والتكامل الإقليمى.

ـ تقييم الاحتياجات.

ـ آلية الإدارة للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

ـ لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول

ثامنًا . خاتمة

السيد/ أ. إيسى

الأمين العام،

منظمة الوحدة الإفريقية

ص. ب. ٣٢٤٣

اديس أبابا،

إثيوبيا

FAX 092511517844

عزيزى السيد/ إيسى

ترجمة الوثيقة الإطارية بشأن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

أكتب إليكم ببالغ الارتياح لكى أبلغكم بأن الوثيقة الإطارية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أصبحت أخيرًا جاهزة للترجمة إلى اللغات الرسمية الثلاث الأخرى التى تستخدمها الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية.

وإن جميع التغييرات التى وافقت عليها لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول والحكومات بشأن «الشراكة الجديدة» خلال اجتماعهم التدشينى فى أبوجا، نيجيريا، فى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠١ قد تم تحليلها فى الوثيقة، وإننا لنعرب عن تقديرنا البالغ لمساعدتكم فى العمل على ترجمة هذه الوثيقة إلى اللغات الفرنسية والبرتغالية والعربية ونرفق هنا النص الإنجليزى الذى تمت الموافقة عليه، وذلك لعناية سعادتكم.

أرجو أن تتقبلوا، السيد / الأمين العام، فائق تقديرى.

المخلص

البروفيسور وايزمان نكوهلو،

الرئيس

لجنة توجيه الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

أولاً : مقدمة

١ - إن هذه الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا هى تعهد من جانب القادة الإفريقيين يقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ ومقتسم بأن عليهم واجبًا ملحًا للقضاء على الفقر ووضع بلدانهم، بصورة فردية وجماعية، فى مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة، والمشاركة فى نفس الوقت بصورة فعالة فى الاقتصاد العالمى والمؤسسة السياسية ويتركز البرنامج على عزم الإفريقيين على تخليص أنفسهم والقارة من الضيق الناجم عن التخلف والإقصاء فى عالم يتسم بالعولمة.

٢ - إن الفقر والتخلف فى إفريقيا يتباينان تباينًا شديدًا مع الازدهار فى العالم المتقدم كما أن التهميش المستمر لإفريقيا فى عملية العولمة والإقصاء الاجتماعى للغالبية الساحقة من شعوبها يشكلان تهديدًا خطيرًا للاستقرار العالمى.

٣ - ومن الناحية التاريخية، فإنه منذ الانضمام إلى مؤسسات المجتمع الدولى قد ظلت ثنائية القرض والمساعدة بشكلان أساسًا لمنطق التنمية الإفريقية. فقد أدى القرض إلى ورطة الديون التى لاتزال موجودة، بدءًا من الأقساط وإعادة الجدولة بحيث تمثل عائقًا أمام نمو البلدان الإفريقية وقد تم الوصول

إلى حدود هذا الخيار وفيما يختص بالعنصر الآخر من هذه الثنائية وهو المساعدة، فيمكننا أيضا ملاحظة الانخفاض فى المعونة الخاصة والحد الأعلى فى المساعدة العامة مما يعتبر أقل من الهدف الذى تم تحديده فى التسعينيات.

٤ ـ هناك ٣٤٠ مليون شخص، أو نصف السكان فى إفريقيا يعيشون على أقل من دولار أمريكى واحد فى اليوم، وإن معدل الوفيات لدى الأطفال دون الخامسة من السن هو ١٤٠ فى ١٠٠٠ وأن متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو ٥٤ عاما فقط وتتوفر لدى ٥٨ فى المائة فقط من السكان طرق الحصول على المياه النقية ويبلغ معدل الأمية بالنسبة للأشخاص فوق سن ١٥ ما يعادل ٤١ فى المائة وهناك ١٨ خط هاتف رئيسى فقط لكل ١٠٠٠ شخص فى إفريقيا، بالمقارنة مع ١٤٦ بالنسبة للعالم ككل و ٥٦٧ للبلدان ذات الدخل العالى.

٥ ـ تدعو الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إلى عكس هذا الوضع الشاذ عن طريق تغيير العلاقة التى تعززه، وإن الإفريقيين لا يطلبون استمرار المزيد من التبعية عن طريق المعونات، ولا الحصول على الامتيازات الهامشية.

٦ ـ وإننا على اقتناع بأن فرصة تاريخية تعرض نفسها لإنهاء كارثة التخلف التى تؤرّق إفريقيا وإن الموارد بما فيها رأس المال، والتكنولوجيا والمهارات البشرية، المطلوبة لشن حرب شاملة على الفقر والتخلف، موجودة بوفرة، وهى فى متناول أيدينا فالمطلوب من أجل حشد هذه الموارد واستخدامها بصورة سليمة، هو قيادة جريئة وواسعة التصور وملتزمة التزامًا حقيقيًا ببذل الجهود التنموية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر، علاوة على شراكة عالمية جديدة تقوم على أساس مسئولية مقتسمة واهتمام متبادل.

٧ ـ يعلن الإفريقيون فى جميع أنحاء القارة، بأنهم لن يسمحوا لأنفسهم بعد الآن بأن يكونوا خاضعين للظروف وسوف نحدد مصيرنا ونطلب من بقية العالم أن يكمل جهودنا فهناك بالفعل علامات من التقدم والأمل، وإن الأنظمة الديمقراطية الملتزمة بحماية حقوق الإنسان والتنمية المرتكزة على المواطنين

والاقتصاديات الموجهة نحو السوق، هي كلها آخذة في ازدياد، ولقد بدأت الشعوب الإفريقية في إبداء رفضها لقبول القيادات الاقتصادية والسياسية الهزيلة ومع ذلك فإن هذه التطورات غير متوازية وغير ملائمة وتحتاج إلى المزيد من التعجيل بها.

٨ - إن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تتمثل في توحيد هذه المكاسب والتعجيل بها وإنها دعوة إلى إقامة علاقة جديدة من الشراكة بين إفريقيا والمجتمع الدولى، وبصفة خاصة البلدان المصنعة بدرجة عالية، من أجل تخطى فجوة التنمية التى اتسعت عبر قرون من العلاقات غير المتكافئة.

ثانيًا - إفريقيا فى عالم اليوم: بين الفقر والازدهار:

٩ - إن مكان إفريقيا فى المجتمع العالمى يتم تحديده بأن القارة هى قاعدة موارد لا غنى عنها خدمت البشرية قاطبة للعديد والعديد من القرون.

١٠ - يمكن تقسيم هذه المصادر إلى العناصر التالية:

- المركب الثرى من الرواسب المعدنية والنفط والغاز، وحياتها النباتية وحيواناتها، وموئلها الطبيعى الواسع الذى لا يزال بكرًا والذى يهيئ الأساس للتعدين والزراعة والسياحة والتنمية الصناعية (العنصر الأول).

- الرئة البيئية التى توفرها الغابات الاستوائية فى القارة، والوجود الأدنى من الانبعاثات والتدفقات الضارة بالبيئة - وهى منفعة عامة شاملة يستفيد منها كل الجنس البشرى (العنصر الثانى).

- المواقع الخاصة بعلم الحاثة وعلم الآثار القديمة التى تحتوى على الدليل على تطور الأرض والحياة والأنواع البشرية، والموائل الطبيعية التى تحتوى على سلسلة واسعة من الحياة النباتية وحيوانات المنطقة والأنواع الفريدة من الحيوانات والأماكن المفتوحة غير المأهولة والتى هى سمة من سمات القارة (العنصر الثالث).

- ثراء الثقافة الإفريقية وإسهامها فى تنوع الثقافات للمجتمع العالمى (العنصر الرابع).

١١ - إن العنصر الأول من هذه العناصر، العنصر الأول، هو الذى يألفه العالم على نحو أكثر والثانى، العنصر الثانى لم يسترع الانتباه إلا فى الآونة الأخيرة فقط حيث بدأت البشرية فى فهم الأهمية الحاسمة لمسألة البيئة، والثالث، العنصر الثالث يكتسب أهمية انطلاقًا من ذاته حيث يبرز كأمر ذى اهتمام ليس فقط بالنسبة لمجال ضيق من العلوم أو ذى اهتمام فقط بالنسبة للمتاحف والمحافظين عليها والرابع من هذه العناصر، العنصر الرابع، يمثل الروح الإبداعية للشعوب الإفريقية التى تظل فى عدة وجوه غير مستغلة وغير مطورة بما فيه الكفاية.

١٢ - إن لإفريقيا دورًا مهمًا للغاية ينبغى أن تلعبه فيما يتعلق بالمسألة الحاسمة لحماية البيئة وتشتمل الموارد الإفريقية على الغابات الاستوائية المطيرة، والمناخ الذى هو بالفعل خال من ثانى أكسيد الكربون فوق القارة، وقلة وجود التدفقات السامة فى الأنهار والتربة التى تتفاعل مع المحيطين الأطلنطى والهندى والبحرين الأبيض المتوسط والأحمر إن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا سوف تحتوى على استراتيجية لرعاية هذه الموارد واستخدامها لتنمية القارة الإفريقية، بينما تحتفظ بها فى نفس الوقت للبشرية جمعاء.

١٣ - من الواضح أنه مالم تمنح المجتمعات فى المنطقة المجاورة للغابات الاستوائية وسائل بديلة لكسب العيش، فإنها ستتعاون فى تدمير الغابات وبما أن الحفاظ على هذه الأصول البيئية يندرج ضمن مصلحة البشرية، فإنه من الضرورى أن توضع إفريقيا فى مسار تنمية لا يعرض هذه الأصول إلى الخطر.

١٤ - يدرك العلم الحديث أن إفريقيا هى مهد الجنس البشرى وكجزء من عملية إعادة بناء الشخصية والثقة بالنفس لدى شعوب إفريقيا، فمن الضرورى أن يتم فهم وتقييم هذا الإسهام للوجود البشرى، بواسطة الإفريقيين أنفسهم وينبغى أن يظل وضع إفريقيا كمولد للبشرية محل اعتزاز للعالم بأسره بوصفه

الأصل لجميع شعوبها، وطبقًا لذلك يجب على الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أن تحافظ على هذا التراث المشترك وأن تستخدمه لبناء إدراك شامل للحاجة التاريخية إلى إنهاء التخلف والتهميش للقارة.

١٥ - إن لإفريقيا أيضا دورًا رئيسيا ينبغى أن تلعبه فى الحفاظ على الرابطة المتينة بين بنى البشر والعالم الطبيعى وتميل التطورات التكنولوجية إلى التأكيد على دور بنى البشر كعامل للإنتاج يتنافسون على احتلال مكانهم فى عملية الإنتاج مع وسائلهم المعاصرة أو المستقبلية إن الأماكن المفتوحة غير المأهولة، وحيواناتها وحياتها النباتية، والأصناف المتنوعة من الحيوانات التى تعتبر فريدة بالنسبة لإفريقيا، تهيئ فرصة للبشرية للاحتفاظ برابطتها مع الطبيعة.

١٦ - لقد قدمت إفريقيا بالفعل إسهامًا هائلاً فى الثقافة العالمية عن طريق الأدب والموسيقى والفنون المرئية والأشكال الثقافية الأخرى، ولكن إمكانياتها الحقيقية لا تزال غير متشفة بسبب اندماجها المحدود فى الاقتصاد العالمى سوف تمكن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا سوف تمكن هذه الأخيرة من زيادة إسهامها لصالح العلم والثقافة والتكنولوجيا.

١٧ - وفى هذه الألفية الجديدة حيث تبحث البشرية عن طريقة جديدة لبناء عالم أفضل، فمن المهم أن تحشد أوصاف هذه الخاصيات وقوى الإرادة البشرية لوضع القارة على أساس من الشراكة المتساوية للنهوض بالحضارة البشرية.

الإفقار التاريخى للقارة:

١٨ - إن إفقار القارة الإفريقية قد تأكد بصورة رئيسية عن طريق التراث الاستعمارى، والحرب الباردة ودواليب النظام الاقتصادى الدولى وجوانب الضعف وأوجه القصور فى السياسات التى انتهجتها العديد من البلدان فى عهد ما بعد الاستقلال.

١٩ - ظلت إفريقيا مدمجة فى الاقتصاد العالمى - لقرون - بصورة رئيسية كمورد للعمالة الرخيصة والمواد الخام وبالضرورة فقد كان هذا يعنى استنزاف موارد إفريقيا بدلاً من الاستفادة منها لتنمية القارة وإن الحملة التى كانت فى

تلك الفترة ترمى لاستخدام المعادن والمواد الخام لتطوير الصناعات الإنتاجية وإيجاد قوى عاملة عالية المهارات لدعم النمو والتنمية، قد كانت مفقودة وعليه فإن إفريقيا تظل أفقر قارة على الرغم من أنها من أكثر المناطق الزاخرة بالثراء فى العالم مواهب.

٢٠ ـ وفى بلدان أخرى وفى قارات أخرى كان العكس هو الحال فقد كان هناك تسريب للثروة فى شكل استثمارات، الشىء الذى أوجد قدرًا أكبر من الثروة عن طريق تصدير منتجات القيمة المضافة ولقد آن الأوان لتسخير الموارد الإفريقية لخلق ثروة لرفاهية شعوبها.

٢١ ـ لقد خرب الاستعمار حتى الآن الهياكل والمؤسسات والقيم التقليدية أو جعلها خاضعة للاحتياجات الاقتصادية والسياسية للقوى الإمبريالية كما أنه قد أعاق تنمية طبقة من المقاولين بالإضافة إلى طبقة متوسطة تتوفر لديها المهارات والمقدرة الإدارية.

٢٢ ـ وعند الاستقلال، كانت جميع الدول الجديدة تتميز من الناحية العملية بالنقص فى عدد المهنيين المهرة وطبقة رأسمالية ضعيفة، مما نتج عنه ضعف فى عملية التراكم، اوقد ورثت إفريقيا ما بعد الاستعمار دولاً ضعيفة واقتصاديات تتسم بالاختلال الوظيفى زادت من تفاقمها القيادة الضعيفة والفساد والحكم الردىء فى العديد من البلدان وإن هذين العاملين الاثنين، إلى جانب الانقسامات التى سببتها الحرب الباردة، قد أعاق تطوير الحكومات المسئولة عبر القارة.

٢٣ ـ لم تخول العديد من الحكومات الإفريقية شعوبها السلطة لكى تشرع فى مبادرات التنمية لتحقيق إمكاناتها الخلاقة وتبقى اليوم الدولة الضعيفة عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة فى عدد من البلدان وفى الواقع، فإن أحد التحديات الرئيسية أمام إفريقيا هو تعزيز المقدرة على الحكم وتطوير السياسات طويلة المدى وفى نفس الوقت، هناك أيضًا الحاجة الماسة لتنفيذ إصلاحات وبرامج بعيدة المدى فى العديد من الدول الإفريقية.

٢٤ - لقد هيأت برامج التعديل الهيكلى للثمانينيات حلاً جزئيًا فقط فقد شجعت الإصلاحات التى كانت تميل إلى إزالة التحريفات الخطيرة فى الأسعار ولكنها أولت اهتماما غير ملائم لتوفير الخدمات الاجتماعية ونتيجة لذلك، فقد تمكنت بلدان قليلة فقط من تحقيق نمو أعلى ومستدام وفقًا لهذه البرامج.

٢٥ - وفى الواقع، فإن تجربة إفريقيا توضح أن معدل التراكم فى فترة ما بعد الاستعمار لم يكن كافيا لإعادة بناء المجتمعات فى أعقاب التخلف الاستعمارى، أو لدعم التحسن فى مستوى المعيشة وقد كان لهذا عواقب وخيمة على العملية السياسية وأدى إلى المحسوبية والفساد المستمرين.

٢٦ - ظل الأثر الصافى لهذه العمليات هو استمرار حلقة مفرغة يعزز فيهما الهبوط الاقتصادى والمقدرة المنخفضة والحكم الردىء، بعضها البعض، مما يؤكد بالتالى الدور السطحى والمتضائل لإفريقيا فى الاقتصاد العالمى، ومن ثم فقد أصبحت إفريقيا، عبر القرون، هى القارة المهمشة.

٢٧ - تسعى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إلى الاعتماد على إنجازات الماضى والاحتفال بها بالإضافة إلى عكس الدروس المستقاة من خلال التجربة الأليمة حتى يمكن إقامة شراكة ذات مصداقية وقابلة للتنفيذ وفى القيام بذلك، فإن التحدى الماثل أمام شعوب وحكومات إفريقيا هو أن تفهم أن التنمية عملية تفويض للسلطة والاعتماد الذاتى وطبقا لذلك، يجب على الإفريقيين أن لا يكونوا أوصياء للحراس الخيرين، بل يجب عليهم - بالأحرى - أن يكونوا هم المخططين للنهوض المستمر بأنفسهم.

إفريقيا والثورة العالمية:

٢٨ - لقد دخل العالم الألفية الجديدة فى وسط اندلاع ثورة اقتصادية؛ ويمكن لهذه الثورة أن توفر كلاً من السياق والوسائل لتجديد حيوية إفريقيا، وفى حين أن العولمة قد زادت تكلفة قدرة إفريقيا على التنافس، فإننا نعتقد أن الفوائد الناجمة عن تكامل تتم إدارته بصورة فعالية، تقدم أفضل الإمكانات لازدهار اقتصادى فى المستقبل وتخفيف حدة الفقر.

٢٩ - لقد أصبحت الثورة الاقتصادية الحالية ممكنة جزئيًا، من خلال التطورات فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى خفضت من تكاليف الاتصالات وزادت من سرعتها فى جميع أنحاء العالم، كما ألغت حواجز سابقة للزمان والمكان، وأثرت على جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما جعلت من الممكن إدماج الأنظمة الوطنية للإنتاج والشئون المالية، حيث تجلت من خلال نمو دليلى فى جدول تدفقات السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود.

٣٠ - إن إدماج الأنظمة الوطنية للإنتاج قد جعل من الممكن «تشريح سلسلة القيمة» إلى عديد من عمليات التصنيع وإنتاج قطاع الخدمات وفى نفس الوقت، فإن التحركات المدعومة لرأس المال تعنى أن المقترضين، سواء كانوا حكومات أو كيانات خاصة، يجب عليهم التنافس فيما بينهم من أجل رأس المال فى الأسواق العالمية بدلا من الأسواق الوطنية، إن هاتين العمليتين قد زادتا من التكاليف على تلك البلدان التى لا تتمكن من التنافس بصورة فعالة وقد تحملت إفريقيا إلى حد كبير هذه التكاليف بصورة غير متكافئة.

٣١ - بينما لم تسلم أية بقعة فى العالم من تأثيرات العولمة، فإن إسهامات مختلف المناطق والأمم قد اختلفت بصورة ملحوظة، وإن محرك أوجه التقدم الرئيسية هذه، يتمثل فى الأمم ذات التصنيع العالى فخارج نطاق هذا الميدان، تلعب بلدان قليلة فقط فى العالم النامى دورًا أساسيًا فى الاقتصاد العالمى فالعديد من البلدان النامية، وخاصة فى إفريقيا، تسهم بصورة غير فعالة، وبصفة رئيسية على أساس ما تزخر به من موهباتها البيئية والخاصة بالموارد.

٣٢ - وفى توزيع الفوائد، يبرز اختلال التوازن العالمى بصورة صارخة للغاية وعلاوة على ذلك، فقد ازدادت الفرص لخلق الثروة أو توسيع نطاقها، واكتساب المعرفة والمهارات، وتحسين طرق الوصول إلى السلع والخدمات. وبإيجاز، لتحسين نوعية الحياة وفى بعض أنحاء العالم، فإن متابعة الانفتاح بدرجة أكبر للاقتصاد العالمى قد خلقت فرصًا للارتقاء بملايين الأشخاص من دائرة الفقر.

٣٣ - ومن ناحية أخرى، فإن المزيد من الاندماج قد أدى أيضًا إلى زيادة تهميش تلك البلدان التى لا تتمكن من المنافسة بصورة فعالة وفى حالة عدم توفر قوانين عالمية عادلة ومنصفة، فقد زادت العولمة من مقدرة الأقوياء على تقديم مصالحهم على حساب الضعفاء، وبصفة خاصة فى مجالات التجارة والشئون المالية والتكنولوجيا، كما أنها قد ضيقت المجال أمام البلدان النامية للتحكم فى التنمية الخاصة بها، حيث إن النظام لا ينص على دفع تعويض للضعفاء وإن ظروف أولئك الذين تم تهميشهم فى هذه العملية قد ازدادت سوءًا بالمعنى الحقيقى كما برز انشقاق بين الإدماج والإقصاء داخل الأمم وفيما بينها.

٣٤ - إن عدم مقدرة إفريقيا على تسخير عملية العولمة مرده - جزئيًا - هو العوائق الهيكلية أمام النمو والتنمية فى شكل تدفقات الموارد وشروط التجارة المناوئة، وفى نفس الوقت، فإننا ندرك أن الإخفاقات فى القيادة السياسية والاقتصادية فى العديد من البلدان الإفريقية تعوق تعبئة واستخدام الموارد النادرة بصورة فعالة فى أنشطة المجالات الإنتاجية بغية اجتذاب وتسهيل الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٣٥ - إن المستوى المنخفض للنشاط الاقتصادى يعنى أن الوسائل اللازمة للإدخال الحقيقى للأموال الخاصة والتعرض إلى الخطر، غير متوفرة، والنتيجة هى حدوث مزيد من الهبوط فى هذه الدائرة الذاتية الدوام، فإن مقدرة إفريقيا على المشاركة فى عملية العولمة تضعف بصورة حادة مما يؤدى إلى مزيد من التهميش، وإن الاستقطاب المتزايد للثروة والفقر هو واحد من عدة عمليات صاحبت العولمة وهى تهدد استمراريتها.

٣٦ - شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضى انهيارا ماليًا خطيرًا فى الكثير من بلدان العالم النامى، الأمر الذى لم يهدد استقرار النظام المالى العالمى فحسب، بل هدد أيضًا استقرار الاقتصاد العالمى ككل وقد تمثل أحد الآثار المباشرة للأزمة المالية فى تفاقم المستويات الحالية للفقر الهيكلى العميق الذى يعيش فيه حوالى نصف سكان العالم على أقل من اثنين دولار أمريكى فى اليوم، ويعيش الخمس (١/٥) منهم على أقل من دولار أمريكى واحد فى اليوم.

٣٧ ـ توجد هناك أيضًا عوامل أخرى تشكل أخطارا بالغة وطويلة المدى؛ وتشمل الزيادة السريعة فى أعداد أولئك الذين يتم استبعادهم اجتماعيًا فى مختلف أنحاء العالم، مما يسهم فى عدم الاستقرار السياسى، والحروب الأهلية والنزاعات العسكرية من جهة، وفى نمط جديد من الهجرة الجماعية من وجهة أخرى، وإن توسيع نطاق الإنتاج الصناعى وتزايد الفقر يسهمان فى التدهور البيئى لمحيطاتنا ومناخنا ونباتاتنا الطبيعية وإذا لم تتم معالجة هذه الأشياء؛ فإنها سوف تشرع فى عمليات تفلت بصورة متزايدة عن سيطرة الحكومات فى كل من البلدان المتقدمة والنامية.

٣٨ ـ إن الوسائل الكفيلة بعكس هذا السيناريو الكئيب لا تزال بعيدة عن متناولنا، وإن تحسين مستوى المعيشة لأولئك المهمشين، تهيئ إمكانيات ضخمة لنمو الاقتصاد العالمى بأسره عن طريق خلق أسواق جديدة وعن طريق تسخير المقدرة الاقتصادية المتزايدة، وإن هذا سيجلب استقرارا أكبر على الصعيد العالمى، مصحوبًا بشعور من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٩ ـ وعليه، فإن حتمية التنمية لا تشكل تحديًا للشعور المعنوى فحسب، بل تعتبر فى الواقع من الأمور الأساسية لاستمرارية عملية العولمة، ونحن نقر تماما بأن العولمة هى نتيجة لأوجه التقدم العلمى والتكنولوجى والتى قد فرضت السوق العديد منها وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومات ـ وبصفة خاصة تلك الموجودة فى العالم المتقدم ـ قد لعبت، بالشراكة مع القطاع الخاص، دورًا مهمًا فى صياغة شكلها وفحواها ومسارها.

٤٠ ـ إن الحجة المقدمة لصالح دور السلطات الوطنية والمؤسسات الخاصة فى توجيه برنامج العولمة عبر مسار مستدام تكون بالتالى فوائدها فيه منتشرة بصورة متساوية على نحو أكثر، تظل هى القوية، وتوضح التجربة أنه بالرغم من الفرص غير المتوازية التى هيأتها العولمة لبعض البلدان الفقيرة سابقًا، فليس هناك أى شىء ملازم للعملية يخفف بصورة تلقائية من حدة الفقر والظلم.

٤١ ـ إن المطلوب هو التزام الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى، بالدمج الحقيقى لجميع الأمم فى الاقتصاد العالمى والجهاز السياسى وهذا يتطلب الاعتراف بالترابط العالمى فيما يتعلق بالإنتاج والطلب، والقاعدة البيئية التى تدعم الكون، والهجرة عبر الحدود، وبنية مالية عالمية تكافئ الإدارة الاجتماعية ـ الاقتصادية الرشيدة، وحكمًا عالميًا يعترف بالشراكة فيما بين كافة الشعوب ونحن نعتقد أنه فى مقدرة المجتمع الدولى أن يهيئ ظروفًا منصفة وعادلة يمكن فيها لإفريقيا أن تشارك بصورة فعالة فى الاقتصاد العالمى والحياة السياسية العالمية.

ثالثا ـ الإرادة السياسية الجديدة للقادة الإفريقيين:

٤٢ـ تدرك الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أنه قد كانت هناك محاولات فى السابق لوضع برامج تنمية على نطاق القارة ولمجموعة من الأسباب، داخلية وخارجية، بما فيها قيادات وملكيات مشكوك فيها من جانب الإفريقيين أنفسهم، فإن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح بيد أن هناك اليوم مجموعة جديدة من الظروف تساعد على التنفيذ العملى المتكامل.

٤٣ ـ تزامنت المرحلة الجديدة من العولمة مع إعادة صياغة العلاقات الدولية فى أعقاب الحرب الباردة ويرتبط هذا ببروز مفاهيم جديدة للأمن والاهتمام الذاتى، تشمل الحق فى التنمية والقضاء على الفقر ولقد تمت إعادة تعريف الديمقراطية وشرعية الدولة بما يتضمن الحكومة الخاضعة للمساءلة وثقافة حقوق الإنسان والمشاركة الشعبية كعناصر مركزية.

٤٤ ـ ومن الأهمية بمكان أن أعداد القادة الإفريقيين المنتخبين بصورة ديمقراطية هو فى ازدياد، وقد أعلنوا من خلال أعمالهم، أن آمال شعوب إفريقيا فى حياة أفضل لا يمكن أن تترك بعد الآن لشهامة الآخرين.

٤٥ ـ وتنتشر الآن الديمقراطية فى جميع أنحاء القارة يدعمها الاتحاد الإفريقى الذى أبدى عزمًا جديدًا على معالجة النزاعات، وانتقادًا لأى انحراف

عن المبادئ، ويتم تعزيز هذه الجهود بواسطة أصوات فى المجتمع المدنى، بما فى ذلك اتحادات المرأة والشباب ووسائل الإعلام المستقلة، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومات الإفريقية هى أكثر تصميمًا بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالأهداف الإقليمية والقارية للتعاون والتكامل الاقتصاديين، وهذا يعمل على تعزيز مكاسب التحول الاقتصادى وعلى دعم فوائد الترابط المتبادل.

٤٦ - إن الظروف المتغيرة فى إفريقيا قد تم إدراكها بالفعل من جانب الحكومات فى جميع أنحاء العالم، كما أن إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذى تم إقراره فى سبتمبر ٢٠٠٠ يؤكد استعداد المجتمع العالمى لدعم جهود إفريقيا لمعالجة التخلف والتهميش فى القارة ويؤكد الإعلان مساندة عملية منع النزاعات وتهيئة الظروف للاستقرار والديمقراطية فى القارة، علاوة على التحديات الرئيسية للقضاء على الفقر والمرض ويشير الإعلان أيضا إلى التزام المجتمع العالمى بتعزيز تدفقات الموارد على إفريقيا عن طريق تحسين المعونات والتجارة وعلاقات الديون بين إفريقيا وبقية العالم، وعن طريق زيادة تدفقات رأس المال الخاص على القارة ومن المهم الآن ترجمة هذه الالتزامات إلى واقع.

٤٧ - تتمركز الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا حول الملكية والإدارة الإفريقية ومن خلال هذا البرنامج يضع القادة الإفريقيون خطة لتجديد القارة وتقوم الخطة على أساس الأولويات الوطنية والإقليمية وخطط التنمية التى يجب إعدادها عن طريق العمليات القائمة على المشاركة والتى تشمل المواطنين، وإننا نعتقد أنه بينما يستمد القادة الإفريقيون صلاحياتهم من مواطنيهم، يتمثل دورهم فى توضيح هذه الخطط علاوة على قيادة عمليات التنفيذ نيابة عن مواطنيهم.

٤٨ - إن البرنامج هو إطار جديد للتفاعل مع بقية العالم، بما فى ذلك البلدان الصناعية والمنظمات متعددة الأطراف وهو يقوم على أساس الخطة التى

وضعتها الشعوب الإفريقية عن طريق مبادراتها الخاصة بها وبمحض إرادتها، للعمل على تحديد مصيرها الخاص بها.

٤٩ ـ وبغية تحقيق هذه الأهداف يتولى القادة الإفريقيون مسئولية مشتركة فيما يختص بالتالى:

ـ تعزيز الآليات الخاصة بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها على الأصعدة الإقليمية الفرعية والقارية، وضمان استخدام هذه الآليات لإعادة السلام وحفظه.

ـ تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان فى بلدانهم ومناطقهم عن طريق وضع معايير واضحة للمساءلة والشفافية والحكم القائم على المشاركة على الصعيدين الوطنى ودون الوطنى.

ـ استعادة الاستقرار الاقتصادى الكلى والحفاظ عليه، وخاصة عن طريق وضع معايير وأهداف ملائمة للسياسات المالية والنقدية، وإدخال أطر مؤسسية ملائمة لتحقيق هذه المعايير.

ـ إنشاء أطر قانونية وتنظيمية شفافة للأسواق المالية ومراجعة حسابات الشركات الخاصة والقطاع العام.

ـ إحياء وتوسيع عملية توفير التعليم والتدريب الفنى والخدمات الصحية، مع إيلاء أولوية قصوى لمعالجة فيروس العوز المناعى البشرى/ الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى.

ـ دعم دور المرأة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تعزيز مقدرتها فى ميادين التعليم والتدريب، وعن طريق تنمية الأنشطة المدّرة للدخل من خلال تسهيل طرق الوصول إلى الاقتراض، وعن طريق تأكيد مشاركتهن فى الحياة السياسية والاقتصادية للبلدان الإفريقية.

ـ بناء قدرات الدول فى إفريقيا على وضع وتعزيز الإطار القانونى، علاوة على الحفاظ على القانون والنظام.

- تشجيع تنمية البنى التحتية والزراعة وتنويعها بحيث تشمل صناعات ومنتجات زراعية لتخدم كلاً من الأسواق المحلية والتصديرية.

رابعًا - مناشدة موجهة إلى شعوب إفريقيا:

٥٠ - إن مشروع النهضة الإفريقية، الذى ينبغى أن يسمح لقارتنا التى عانت من النهب والسلب لعدة قرون، بأن تتبوأ مكانها الصحيح فى العالم، يعتمد على بناء اقتصاد قوى وتنافسى فى وقت ينتقل فيه العالم نحو المزيد من تحرير التجارة المنافسة.

٥١ - إن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا سوف تصبح ناجحة فقط إذا ما امتلكتها الشعوب الإفريقية متحدة فى تنوعها.

٥٢ - إن إفريقيا، وهى تعانى من الفقر جراء العبودية والفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، تنطلق فى وضع صعب، بيد أنه إذا ما تم تسخير واستخدام مواردها الطبيعية والبشرية الضخمة بصورة سليمة، فيمكن أن يقود هذا إلى نمو منصف ومستدام للقارة علاوة على تعزيز دمجها السريع فى الاقتصاد العالمى.

٥٣ - ولهذا السبب، يجب على شعوبنا، على الرغم من الصعاب الحالية، أن تستعيد الثقة فى عبقريتها ومقدرتها على مواجهة العوائق وأن تشارك فى بناء إفريقيا الجديدة، وإن المبادرة الحالية هى تعبير عن التزام القادة الإفريقيين بترجمة الإرادة الشعبية العميقة إلى عمل ملموس.

٥٤ - غير أن الكفاح الذى سيشنونه لن يحالفه النجاح إلا إذا كانت شعوبنا هى سيدة مصيرها الخاص بها.

٥٥ - ولهذا السبب فإن القادة السياسيين فى القارة يناشدون جميع شعوب إفريقيا، بكل تنوعاتها لكى تدرك خطورة الوضع والحاجة إلى تعبئة أنفسها بغية وضع نهاية للمزيد من التهميش للقارة وضمان تنميتها عن طريق سد الفجوة بين إفريقيا والبلدان المتقدمة.

٥٦ ـ وعليه، فإننا نطلب من الشعوب الإفريقية أن تقبل التحدى المتمثل فى التعبئة دعمًا لتنفيذ هذه المبادرة عن طريق إقامة هياكل للتنظيم والتعبئة والعمل، على جميع الأصعدة.

٥٧ ـ يدرك قادة القارة أن العبقرية الحقيقية لأى شعب «تقاس بمقدرته على التفكير الجرىء الواسع التصور، والتصميم على دعم تنميته.

٥٨ ـ ويجب علينا أن لا نتوانى فى تنفيذ هذا البرنامج الطموح لبناء اقتصاديات سليمة ومرنة، ومجتمعات ديمقراطية، وفى هذا الصددفإن القادة الإفريقيين لعلى اقتناع بأن إفريقيا، وهى قارة اتسمت عملية تنميتها ببدايات خاطئة وإخفاقات، سوف تنجح مع هذه المبادرة.

خامسا ـ برنامج العمل: الاستراتيجية الخاصة بتحقيق تنمية مستدامة فى القرن الحادى والعشرين:

٥٩ ـ إن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تختلف فى منهاجها واستراتيجيتها عن جميع الخطط والمبادرات السابقة دعمًا لتنمية إفريقيا، على الرغم من أن المشاكل التى يتعين معالجتها تبقى إلى حد كبير، هى نفس المشاكل.

٦٠ ـ إن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا يتم تصورها على أنها رؤية طويلة المدى لبرنامج تنمية تملكه وتقوده إفريقيا.

٦١ ـ يشتمل برنامج العمل على الأولويات القصوى التى تمت هيكلتها بنفس الطريقة الخاصة بالاستراتيجية التى تم تحديدها، ويمكن مراجعة هذه الأولويات من حين لآخر بواسطة لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول، ويغطى البرنامج الأمور التى تدعو الحاجة إلى القيام بها على المدى القصير رغم اتساع مجال الأعمال التى يتعين القيام بها.

٦٢ ـ على الرغم من تصور التمويل طويل المدى وفقًا للمبادرة، فإن المشروعات يمكن بالتالى التعجيل بها للمساعدة فى القضاء على الفقر فى إفريقيا ووضع البلدان الإفريقية، منفردة وجماعية، فى مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة، ومن ثم وقف تهميش إفريقيا فى عملية العولمة.

٦٣ ـ على الرغم من أن هناك أولويات عــاجلة أخــرى، فــإن تلك التى تم اختيارها هنا ستكون بمثابة عامل حفاز للتدخل فى مجالات الأولوية الأخرى فى المستقبل.

٦٤ ـ بينما تعتبر معدلات النمو مهمة، فهى ليست كافية فى حد ذاتها لتمكين البلدان الإفريقية من تحقيق الهدف الرامى إلى تخفيف حدة الفقر، وعليه؛ فإن التحدى بالنسبة لإفريقيا هو تطوير المقدرة على دعم النمو فى المراحل المطلوبة لتحقيق عملية تخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة وهذا بدوره يتوقف على عوامل أخرى مثل البنى التحتية، وتراكم رأس المال ورأس المال البشرى، والمؤسسات والتنوع الهيكلى والقدرة التنافسية والصحة والإدارة الجيدة للبيئة.

٦٥ ـ إن هدف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا هو توفير قوة دافعة لتنمية إفريقيا عن طريق سد الثغرات الموجودة حاليًا فى قطاعات الأولوية بغية تمكين القارة من اللحاق بالأجزاء المتقدمة من العالم.

٦٦ ـ إن الرؤية الجديدة طويلة المدى سوف تتطلب استثمارًا ضخمًا وكبيرًا لسد الثغرات الموجودة حاليا، وإن التحدى الماثل أمام إفريقيا هو أن تتمكن من حشد التمويل المطلوب وفقًا لأفضل الشروط الممكنة، وعليه فإننا ندعو شركاءنا فى التنمية إلى المساعدة فى هذا المسعى.

٦٧ ـ الأهداف طويلة المدى:

ـ القضاء على الفقر فى إفريقيا ووضع البلدان الإفريقية، منفردة وجماعية، فى مسار من النمو المطرد والتنمية المستدامة، ومن ثم وقف تهميش إفريقيا فى عملية العولمة.

ـ تعزيز دور المرأة فى جميع الأنشطة.

٦٨ ـ الأهداف:

ـ تحقيق ودعم معدل نمو يزيد على ٧ فى المائة فى العام لمتوسط إجمالى الناتج المحلى بخصوص الـ ١٥ سنة القادمة.

ـ ضمان تحقيق القارة لأهداف التنمية الدولية المتفق عليها، والمتمثلة فى :

ـ تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون فى فقر مدقع، إلى النصف فيما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

ـ تسجيل جميع الأطفال الذين هم فى سن الدراسة فى المدارس الأولية بحلول عام ٢٠١٥.

ـ إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق القضاء على التفاوت بين الجنسين فى التسجيل للتعليم الأولى والثانوى بحلول عام ٢٠٠٥.

ـ خفض نسب معدلات الوفيات لدى الأطفال بنسبة الثلثين بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥.

ـ خفض نسب معدلات الوفيات عند الوولادة بنسبة ثلاث أرباع بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٥.

ـ توفير سبل الوصول إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إلى خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥.

ـ تنفيذ استراتيجيات وطنية لتنمية مستدامة بحلول عام ٢٠٠٥ بغية عكس الخسائر فى الموارد البيئية بحلول عام ٢٠١٥.

٦٩ ـ تكون للاستراتيجية النتائج المتوقعة التالية:

ـ نمو وتنمية اقتصادية وعمالة متزايدة.

ـ تخفيف حدة الفقر والحد من الظلم.

ـ تنويع الأنشطة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية وزيادة حجم الصادرات.

ـ زيادة التكامل الإفريقى.

٧٠ ـ إدراكًا أنه مالم يتم عمل شىء جديد وجذرى، فإن إفريقيا لن تحقق أهداف التنمية الدولية وال ٧ فى المائة سنويًا من معدل النمو فى إجمالى الناتج

المحلى، فإن رؤساء الدول الإفريقيين يقترحون البرنامج الموصوف أدناه ويرتكز هذا البرنامج على مواضيع رئيسية وهو مدعوم ببرامج عمل تفصيلية.

أ ـ شروط لتحقيق تنمية مستدامة:

أ ـ (١) مبادرات السلام والأمن والديمقراطية والإدارة السياسية

٧١ ـ تعلم القادة الإفريقيون من تجاربهم الخاصة أن السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة هى شروط لازمة لتحقيق تنمية مستدامة. وهم يتعهدون بالعمل، فرادى وجماعات على تعزيز هذه المبادئ فى بلداتهم ومناطقهم الفرعية وفى القارة.

(١) مبادرة السلام والأمن:

٧٢ ـ تتكون مبادرة السلام والأمن من ثلاثة عناصر هى:

ـ تعزيز الظروف طويلة المدى المواتية للتنمية والأمن.

ـ بناء قدرة المؤسسات الإفريقية للإنذار المبكر، علاوة على دعم مقدرة المؤسسات الإفريقية على منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.

ـ إضفاء الصفة المؤسسية على الالتزام بالقيم الجوهرية للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا وذلك عن طريق القيادة.

٧٣ ـ إن الشروط طويلة المدى الكفيلة بالسلام والأمن فى إفريقيا تتطلب تدابير سياسية لمعالجة مواطن الضعف السياسية والاجتماعية التى ترتكز عليها النزاعات. وتتم معالجة هذه الأمور بواسطة مبادرات الإدارة السياسية والاقتصادية ومبادرات تدفقات رأس المال وطرق الوصول إلى الأسواق ومبادرة التنمية البشرية.

٧٤ ـ إن الجهود الرامية إلى بناء قدرات إفريقيا على إدارة كافة جوانب النزاع يجب أن تركز على الوسائل اللازمة لتعزيز المؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية القائمة حاليًا، وبصفة خاصة فى أربعة مجالات رئيسية:

ـ منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.

ـ صنع السلام وحفظ السلام وتعزيز السلام.

ـ المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة البناء فيما بعد النزاعات.

ـ مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة والألغام الأرضية.

٧٥ ـ ستنظر قيادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا خلال ستة أشهر من إنشائها، فى أمر الشروع فى اتخاذ التدابير المفصلة. والمرفقة بتكلفتها اللازمة فى كل من المجالات الأربعة المذكورة أعلاه. وسوف تشتمل العملية أيضًا على الإجراءات المطلوبة من جانب الشركاء، وطبيعة ومصادر تمويل هذه الأنشطة.

٧٦ ـ إن محفل رؤساء الدول المزمع إنشاؤه سيعمل كبرنامج لقيادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا للسعى إلى دعم مقدرة المؤسسات الإفريقية على تعزيز السلام والأمن فى القارة، واقتسام التجارب وتعبئة العمل الجماعى. وسيضمن المحفل الوفاء بالمبادئ والالتزامات المفهومة ضمنيًا فى المبادرة.

٧٧ ـ وإدراكًا منهم لذلك المتطلب يجب على الإفريقيين خلال بذل كافة الجهود لإيجاد حل دائم للنزاعات القائمة حاليًا، وتعزيز أمنهم الداخلى وتدعيم السلام فيما بين البلدان.

٧٨ ـ قرر الاتحاد الإفريقى خلال مؤتمر قمة لوساكا، اتخاذ تدابير صارمة لتنشيط الأجهزة المسئولة عن منع النزاعات وتسويتها.

(٢) مبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية:

٧٩ ـ من المعترف به عمومًا أن التنمية يستحيل تحقيقها فى غياب الديمقراطية الحقيقية، واحترام حقوق الإنسان والسلام والحكم الرشيد. ومع

وجود الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تتعهد إفريقيا باحترام المعايير العالمية للديمقراطية التى تشتمل عناصرها الجوهرية على التعددية السياسية التى تسمح بوجود العديد من الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية وتنظيم انتخابات عادلة وصريحة وديمقراطية يتم تنظيمها بصورة دورية لتمكين الجماهير من اختيار قادتها بطريقة حرة.

٨٠ - إن الغرض من مبادرة الديمقراطية والحكم السياسى هو المساهمة فى تعزيز الإطار السياسى والإدارة للبلدان المشاركة، تمشيًا مع مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون. فهى مدعومة بواسطة مبادرة الإدارة الاقتصادية التى تؤيدها والتى تشترك فى السمات الرئيسية. وسوف تسهم هذه المبادرات معًا فى تسخير طاقات القارة من أجل التنمية والقضاء على الفقر.

٨١ - تتكون المبادرة من العناصر التالية:

- سلسلة من الالتزامات بواسطة البلدان المشاركة باستحداث أو تعزيز عمليات وممارسات الحكم الأساسى.

- تعهد من جانب البلدان المشاركة بلعب دور طليعى فى دعم المبادرات التى تشجع الحكم الرشيد.

- إضفاء الصبغة المؤسسية على الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا لضمان الالتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة.

٨٢ - ستتولى دول الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أيضًا التعهد بسلسلة من الالتزامات من أجل تلبية المعايير الأساسية للحكم الرشيد والسلوك الديمقراطى بينما تقدم فى نفس الوقت، الدعم لبعضها البعض. وسيتم دعم الدول المشاركة فى القيام بمثل هذه الإصلاحات المؤسسية المرغوب فيها حيثما لزم الأمر. وخلال ستة أشهر من إضفاء الصفة المؤسسية عليها فإن قيادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا سوف تحدد توصيات بشأن الوسائل الملائمة للتشخيص والتقييم دعما للالتزام بالأهداف المشتركة للحكم الرشيد،

علاوة على تحديد أوجه الضعف المؤسسية والبحث عن الموارد والخبرة الفنية لمعالجة أوجه الضعف هذه.

٨٣ - وبغية تعزيز الإدارة السياسية وبناء القدرات للوفاء بهذه الالتزامات، فإن قيادة الشركمة لجديدة لتنمية إفريقيا ستتولى القيام بعملية من المبادرات المستهدفة لبناء القدرات. وسوف تركز هذه الإصلاحات المؤسسية على ما يلى:

- لخدمات الإدارية والمدنية.
- تعزيز الإشراف البرلمانى.
- تعزيز عملية صنع القرار القائمة على المشاركة.
- إقرار تدابير فعالة لمحاربة الفساد والاختلاس.
- القيام بإصلاحات قضائية.

٨٤ - تتولى البلدان المشاركة فى المبادرة القيام بدور قيادى فى دعم وبناءالمؤسسات والمبادرات التى تحمى هذه الالتزامات. كما أنها ستكرس جهودها لإيجاد وتعزيز الهياكل الوطنية والإقليمية الفرعية والقارية التى تدعم الحكم الرشيد.

٨٥ - سيعمل محفل رؤساء الدول بشأن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، كآلية تقوم من خلالها قيادة «هذه الشراكة» بالرصد والتقييم الدورى للتقدم الذى تحرزه البلدان الإفريقية فى الوفاء بالتزاماتها من أجل تحقيق الحكم الرشيد والإصلاحات الاجتماعية، وسيهيئ المحفل أيضًا برنامجًا للبلدان لاقتسام التجارب بغية تعزيز الحكم الرشيد والممارسات الديمقراطية.

(٢) مبادرة الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت:

٨٦ - إن بناء القدرات للدولة هو جانب حاسم لتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق التنمية. وتلعب الدولة دورًا رئيسيًا فى تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين، وفى تنفيذ برامج تخفيف حدة الفقر، بيد أن الواقع هو أن الكثير من الحكومات تفتقر إلى المقدرة على إنجاز هذا الدور. ونتيجة لذلك، فإن الكثير من البلدان تفتقر

إلى الأطر التوجيهية والتنظيمية اللازمة للنمو الذى يقوده القطاع الخاص. كما أنها تفتقر أيضًا إلى القدرة على تنفيذ البرامج حتى عندما يكون التمويل متوفرًا.

٨٧ ـ ولهذا السبب، ينبغى إيلاء بناء القدرات المستهدفة أولوية قصوى، ويجب أن يسبق البرامج فى كل مجاللتقييم للقدرات، يتبعه توفير الدعم الملائم.

٨٨ ـ الهدف: القيام، فى جميع أنحاء البلدان المشاركة بتشجيع مجموعة من البرامج المحددة والمرفقة بجدول زمنى ترمى إلى تعزيز نوعية الإدارة الاقتصادية والمالية العامة علاوة على إدرة المنشآت.

٨٩ ـ الإجراءات: سيتم تكليف فريق عمل من وزارات المالية والبنوك المركزية باستعراض ممارسات الإدارة الاقتصادية وإدارة المنشآت فى مختلف البلدان والأقاليم، وتقديم توصيات بشأن المعايير ومدونات الممارسات الجيدة الملائمة لدراستها بواسطة لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول خلال ستة أشهر.

ـ سوف تحيل لجنة التنفيذ توصياتها إلى الدول الإفريقية لتنفيذها.

ـ ستتولى لجنة لتنفيذ أولوية قصوى للإدارة المالية العامة وستضع لبلدان برنامجًا لتحسين الإدارة المالية العامة، كما سيتم أيضا تحديد الأهداف وآليات التقييم.

ـ ستقوم لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول بتعبئة الموارد لبناء القدرات بغية تمكين جميع البلدان من الالتزام بالحد الأدنى من المعايير ومدونات السلوك المتفق عليها بصورة متبادلة.

المناهج الإقليمية الفرعية والإقليمية للتنمية:

٩٠ ـ إن معظم البلدان الإفريقية صغيرة من حيث تعداد السكان ودخل الفرد. ونتيجة للأسواق المحدودة فإنها لا تقدم عائدات جذابة للمستثمرين المحتملين، بينما يعانى التقدم فى تنويع الإنتاج والصادرات، من الإعاقة. وهذا يقلل من الاستثمار فى البنى التحتية الأساسية التى تعتمد على وفورات الحجم لضمان القابلية للاستمرار.

٩١ - إن هذه الظروف الاقتصادية تشير إلى حاجة لبلدان الإفريقية لتجميع مواردها وتعزيز التنمية الإقليمية والتكامل الاقتصادى فى القارة، بغية تحسين القدرة التنافسية الدولية. وعليه، يجب تعزيز التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية الخمسة فى القارة.

٩٢ - تركز الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا على توفير السلع العامة الإقليمية الأساسية (مثل النقل، والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضاء على المرض وحفظ البيئة وتوفير قدرات الأبحاث الإقليمية)، علاوة على تعزيز التجارة والاستثمارات داخل البلدان الإفريقية وسيكون التركيز على ترشيد الإطار المؤسسى للتكامل الاقتصادى عن طريق تحديد المشروعات المشتركة التى تتماشى مع البرامج المتكاملة للبلاد والتنمية الإقليمية وعلى مواءمة السياسات والممارسات فى مجالى الاقتصاد والاستثمار. وهناك حاجة إلى تنسيق سياسات القطاع الوطنى والرصد الفعال للمقررات الإقليمية.

٩٣ - ستولى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أولوية لبناء القدرات بغية تعزيز فعالية الهياكل الإقليمية القائمة وترشيد المنظمات الإقليمية الموجودة. ويجب على بنك التنمية الإفريقى أن يلعب دورًا قياديًا فى تمويل الدراسات والبرامج والمشروعات الإقليمية.

٩٤ - تشتمل القطاعات التى يغطيها البرنامج الحالى على مجالات الأولوية التالية:

- البنى التحتية وبصفة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة.
- الموارد البشرية بما فى ذلك التعليم وتنمية المهارات وعكس هجرة العقول.
- الصحة.
- الزراعة.
- طرق وصول الصادرات الإفريقية إلى أسواق البلدان المتقدمة.

٩٥ - غير أن الهدف بالنسبة لكل قطاع هو سد الفجوة الحالية بين إفريقيا والبلدان المتقدمة بغية تحسين القدرة التنافسية الدولية للقارة وتمكينها من المشاركة فى عملية العولمة. كما أن الظروف الخاصة للدول الإفريقية الجزرية والدول غير الساحلية ستتم معالجتها أيضًا فى هذا السياق.

(ب١) الأولويات القطاعية:

■ سد الثغرات فى البنى التحتية:

(١) جميع قطاعات البنى التحتية:

٩٦ - تشتمل البنى لتحتية قيد النظر على الطرق والطرق العامة والمطارات والموانئ البحرية والسكك الحديدية والمجارى المائية ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية. بيد أن البنى التجية الإقليمية الفرعية أو القارية فقط التى ستكون وحدها موضع تركيز الخطة.

٩٧ - إن البنى التحتية هى واحد من المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادى وينبغى إيجاد الحلول للسماح لإفريقيا بأن ترقى إلى مستوى البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتراكم الموارد ورأس المال البشرى.

٩٨ - لو توفرت لإفريقيا نفس البنى التحتية الأساسية المتوفرة للبلدان المتقدمة لكانت فى وضع أكثر ملاءمة للتركيز على الإنتاج وتحسين الإنتاجية للتنافس الدولى. وإن الثغرة الهيكلية فى البنى التحتية تشكل عقبة خطيرة للغاية أمام النمو الاقتصادى وتخفيف حدة الفقر. وإن البنى التحتية المحسنة، بما فى ذلك تكاليف الخدمات ومدى الاعتماد عليها، سوف تفيد كلا من إفريقيا والمجتمع الدولى، الذى سيتمكن من الحصول على السلع والخدمات الإفريقية بتكلفة رخيصة.

٩٩ - وفى العديد من البلدان الإفريقية قامت القوى الاستعمارية بإنشاء البنى التحتية لدعم عملية تصدير المواد الخام من إفريقيا واستيراد السلع الصناعية إلى داخل أفريقيا.

١٠٠ ـ ونحن ندرك أيضًا أنه إن كان للبنى التحتية أن تتحسن فى إفريقيا، فإن التمويل الخارجى الخاص يعتبر ضروريًا لتكملة الأسلوبين الرئيسيين للتمويل وهما على وجه التحديد القرض والمعونات.

١٠١ ـ تتكون مبادرة البنى التحتية من عناصر مشتركة بالنسبة لجميع قطاعات البنى التحتية، كما أنها ستشتمل أيضا على عناصر محددة القطاعات.

١٠٢ ـ الأهداف:

ـ تحسين سبل الحصول على خدمات البنى التحتية وسهولة نيلها ومدى موثوقيتها بالنسبة لكل من الشركات والأسر.

ـ تعزيز التعاون الإقليمى والتجارة عن طريق التنمية الموسعة عبر الحدود للبنى التحتية.

ـ زيادة الاستثمارات المالية فى البنى التحتية عن طريق خفض المخاطر التى تواجه المستثمرين الخاصين ولاسيما فى مجال السياسة والأطر التنظيمية.

ـ بناء المعرفة والمهارات الملائمة فى مجالات التكنولوجيا والهندسة بغية تركيب وتشغيل وصيانة شبكات البنى التحتية الصلبة فى إفريقيا.

١٠٣ ـ الإجراءات:

ـ العمل بمساعدة الوكالات المتخصصة فى القطاعات على وضع أطر للسياسة وأطر تشريعية لتشجيع المنافسة. والقيام فى نفس الوقت باستحداث أطر تنظيمية جديدة علاوة على بناء القدرات للجهات المنظمة بغية تعزيز مواءمة السياسات والأنظمة لتسهيل عمليات الترابط التوسيع للأسواق عبر الحدود.

ـ زيادة الاستثمار فى البنى التحتية، خاصة أعمال التجديد وتحسين عمليات صيانة الأنظمة التى ستدعم البنى التحتية.

ـ الشروع فى تنمية مؤسسات وشبكات التدريب التى يمكن أن تطور وتخرج فنيين ومهندسين ذوى مهارة عالية فى جميع قطاعات البنى التحتية.

- تعزيز مشاركة المجتمع والمستخدمين فى إقامة وصيانة وإدارة البنى التحتية وبصفة خاصة فى المناطق الحضرية والريفية الفقيرة وذلك بالتعاون مع مبادرات الحكم التابعة للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

- العمل مع بنك التنمية الإفريقى ومؤسسات تمويل التنمية الأخرى فى القارة لتعبئة التمويل المستمر وخاصة عن طريق العمليات متعددة الأطراف والمؤسسات والحكومات المانحة بغية الحصول على منح وتمويلات امتيازية لتخفيف المخاطر متوسطة المدى.

- تعزيز الشراكة العامة - الخاصة كوسيلة واعدة لاجتذاب المستثمرين الخاصين وتركيز التمويل العام على الاحتياجات الماسة للفقراء، عن طريق بناء القدرات لتنفيذ ورصد مثل هذه الاتفاقيات.

- وبالإضافة إلى هذه المسائل العامة فإن ما يلى يمثل استراتيجيات محددة لمختلف القطاعات لمختلف أشكال البنى التحتية.

(٢) سد القاسم الرقمى: الاستثمار فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:

١٠٤ - إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وهى مدفوعة بالتقارب بين أجهزة الكومبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام التقليدية، تعتبر مهمة بالنسبة لاقتصاد المستقبل الذى يقوم على أساس المعرفة. وإن أوجه التقدم السريعة فى التكنولوجيا، والتكاليف المتناقصة للحصول على الوسائل الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد فتحت نوافذ جديدة من الفرص للبلدان الإفريقية للتعجيل بالنمو والتنمية الاقتصاديين. وإن الأهداف الخاصة بتحقيق سوق مشتركة واتحاد إفريقى يمكن أن تستفيد بصورة هائلة من الثورة فى تكنولوجيا المعلومات. وبالإضافة إلى دعم التجارة داخل الأقاليم، فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يعجل أيضًا بدمج إفريقيا فى الاقتصاد العالمى.

١٠٥ - إن الاستخدام المكثف لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن يجلب للقارة فوائد مقارنة غير مسبوقة. فيمكن له:

- تهيئة قوة دافعة لعملية الديمقراطية والحكم الرشيد.

- تسهيل عملية دمج إفريقيا فى مجتمع المعلومات الجديد وذلك باستخدام تنوعها الثقافى كوسيلة لذلك.

- يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تكون وسائل مساعدة لسلسلة واسعة من التطبيقات مثل الاستشعار عن بعد والتخطيط البيئى والزراعى والخاص بالبنى التحتية.

- إن الأوجه التكميلية الموجودة حاليا يمكن استخدامها بصورة أفضل لتوفير التدريب الذى يسمح بتخريج عدد كبير من المهنيين فى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

- وفى قطاع الأبحاث، يمكننا وضع برامج إفريقية علاوة على برامج التبادل التكنولوجى القادرة على تلبية الاحتياجات المحددة للقارة، مع اعتبار خاص لمكافحة الأمية.

- يمكن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحديد واستغلال الفرص للتجارة والاستثمار والتمويل.

- ويمكن استخدامها لوضع برامج إقليمية للتعليم عن بعد والتعليم الصحى لتحسين الوضع فى قطاعات الصحة والتعليم.

- وفى إدارة النزاعات ومكافحة الأمراض الوبائية، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستساعد فى تنظيم آلية فعالة للإنذار المبكر وذلك عن طريق توفير الوسائل الخاصة المستمر لنقاط التوتر.

١٠٦ - وفى إفريقيا، فإن البنى التحتية الضعيفة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات مقرونة بالأطر التوجيهية والتنظيمية الضعيفة والموارد البشرية المحدودة، قد أدت إلى طرق للوصول غير ملائمة للاتصالات الهاتفية التى تكون فى المتناول، وأعمال البث، والكومبيوتر والإنترنت. وإن الكثافة التليفزيونية الإفريقية لا تزال دون خط واحد لكل مائة (١٠٠) شخص. كما أن تكاليف

الخدمات مرتفعة أيضًا: فإن تكاليف التوصيل فى إفريقيا تبلغ متوسط ٢٠ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى للفرد الواحد، مقارنة مع المتوسط العالمى الذى يبلغ ٩ فى المائة، و١ فى المائة بالنسبة للبلدان ذات الدخل العالى. ولم تتمكن إفريقيا من الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كوسيلة لتعزيز سبل العيش وخلق فرص عمل جديدة، وإقامة روابط عبر الحدود داخل القارة، مع تقييد الأسواق العالمية. وعلى الرغم من أن الكثير من البلدان فى إفريقيا قد بدأ فى إصلاحات السياسة فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإن تغلغل الخدمات، والنوعيات أو التعريفات لم تتحسن بعد،

١٠٧ . الأهداف:

- مضاعفة الكثافة التليفزيونية إلى خطين بواقع مائة (١٠٠) شخص بحلول عام ٢٠٠٥، مع مستوى كاف لطرق الوصول بالنسبة للأسر.

- تخفيض التكاليف وتحسين موثوقية الخدمات.

- تحقيق الاستعداد الإلكترونى لجميع البلدان فى إفريقيا.

- وضع وتكوين مجموعة من الشباب والطلبة الماهرين فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن لإفريقيا أن تستخلص منهم مهندسين وواضعى برامج ومعدى برامج كومبيوتر متدربين على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

- إعداد محتويات محلية لبرامج الكومبيوتر، تقوم بصفة خاصة على أساس التراث الثقافى لإفريقيا.

١٠٨ . الإجراءات:

- العمل مع الوكالات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقى للاتصالات السلكية واللاسلكية، والربط بين إفريقيا لتصميم سياسات وتشريعات نموذجية لإصلاح الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبروتوكولات وطبعات لتقييم الاستعداد الإلكترونى.

- العمل مع الوكالات الإقليمية لبناء القدرات التنظيمية.

- إقامة شبكة لمؤسسات التدريب والأبحاث لبناء قوة عاملة عالية المستوى.

- تعزيز المشروعات القائمة حاليًا والتعجيل بها للربط بين المدارس ومراكز الشباب.

- العمل مع مؤسسات تمويل التنمية فى إفريقيا، والمبادرات متعددة الأطراف (فريق العمل التابع للأمم المتحدة G-8 DOT FORCE) والمانحين الثنائيين لوضع آليات مالية لتخفيف مخاطر القطاع والحد منها.

(٣) الطاقة:

١٠٩ - الأهداف:

- تلعب الطاقة دورًا حاسمًا فى عملية التنمية، أولاً بوصفها ضرورة منزلية وأيضًا كعامل للإنتاج تؤثر تكاليفه بصورة مباشرة على أسعار السلع والخدمات الأخرى، والقدرة التنافسية للمشروعات. ونظرا للتوزيع غير المتوازى لهذه الموارد فى القارة، يوصى بالبحث عن طاقات وافرة ورخيصة للتركيز على ترشيد التوزيع الإقليمى لموارد الطاقة الموجودة حاليًا والمخصصة بصورة غير متوازية. وفضلا عن ذلك، ينبغى لإفريقيا أن تكافح من أجل تنمية مواردها من الطاقة الشمسية المتاحة بصورة وافرة.

- الزيادة من ١٠ فى المائة إلى ٣٥ فى المائة أو أكثر فى سبل الوصول إلى الإمدادات بالطاقة التجارية التى يمكن الاعتماد عليها وشراؤها بواسطة الإفريقيين فى خلال عشرين عامًا.

- تحسين مدى الاعتماد على الإمدادات بالطاقة علاوة على خفض تكاليفها للأنشطة الإنتاجية بغية إتاحة النمو الاقتصادى لنسبة ٦ فى المائة فى العام.

- عكس التدهور البيئى المرتبط باستخدام الوقود التقليدى فى المناطق الريفية.

- استغلال وتطوير إمكانات الطاقة الكهربائية المائية لأحواض الأنهار فى إفريقيا.

- توحيد شبكات الإرسال وخطوط أنابيب الغاز بغية تسهيل تدفقات الطاقة عبر الحدود.

- إصلاح ومواءمة اللوائح والتشريعات النفطية فى القارة.

١١٠ - الإجراءات:

- إنشاء مخفل إفريقى لتنظيم المرافق وإقامة جمعيات تنظيمية إقليمية.

- إنشاء فريق عمل للتوصية بالأولويات واستراتيجيات التنفيذ للمشروعات الإقليمية، بما فى ذلك توليد الطاقة الكهربائية المائية، وشبكات الإرسال وخطوط أنابيب الغاز.

- تشكيل فريق عمل للتعجيل بتنمية الإمدادات بالطاقة للمناطق السكنية ذات الدخل المنخفض.

- توسيع مجال البرنامج الخاص بالحفاظ على طاقة الكتلة الإحيائية من مجموعة تنمية الجنوب الإفريقى ليشمل بقية القارة.

(٤) النقل :

١١١ - الأهداف:

- تخفيض فترات التأخير فى حركة المواطنين والسلع والخدمات عبر الحدود.

- تقليص أوقات الانتظار فى الموانئ.

- تعزيز الأنشطة الاقتصادية والتجارة عبر الحدود عن طريق تحسين روابط النقل البرى.

- زيادة عدد المسافرين جوًا وروابط الشحن عبر المناطق الفرعية لإفريقيا.

١١٢- الإجراءات:

- تشكيل فريق عمل للجمارك والهجرة لمواءمة عملية عبور الحدود وإجراءات التأشيرة.

- إنشاء وتعزيز الشراكة العامة - الخاصة علاوة على منح تنازلات من أجل بناء وتنمية وصيانة الموانئ والطرق والسكك الحديدية والنقل البحرى.

- تعزيز مواءمة المعايير واللوائح الشبكية للنقل، والاستخدام المتزايد لمرافق النقل متعدد الوسائط.

- العمل مع المنظمات الإقليمية لتطوير ممرات تنمية النقل.

- تعزيز الشراكة العامة - الخاصة فى ترشيد صناعة الخطوط الجوية وبناء القدرات لمراقبة الحركة الجوية.

(٥) المياه المرافق الصحية:

١١٣- الأهداف:

- ضمان سبل الحصول بصفة مستمرة على الإمدادات بالمياه النقية والنظيفة الملائمة والمرافق الصحية ولاسيما بالنسبة للفقراء.

- تخطيط وإدارة المياه لكى تصبح أساسًا للتعاون والتنمية الوطنية والإقليمية.

- معالجة ودعم الأنظمة البيئية والتنوع الإحيائى والحياة البرية بصورة منتظمة.

- التعاون بشأن الأنهر المقتسمة فيما بين الدول الأعضاء.

- المعالجة الفعالة للتهديد الناجم عن التغير المناخى.

- ضمان الرى المعزز والزراعة التى تسقيها الأمطار وذلك لتحسين الإنتاج الزراعى والأمن الغذائى.

١١٤ - الإجراءات:

- التعجيل بالعمل بشأن مشروعات موارد المياه متعددة الأغراض على سبيل المثال، تحقيقات أمانة المياه التابعة لمجموعة تنمية الجنوب الإفريقى حول استخدام نهر الكونغو، ومبادرة حوض النيل.

- تشكيل فريق عمل لوضع خطط لتخفيف الأثر السلبى للتغير المناخى فى إفريقيا.

- التعاون مع المبادرة العالمية للمرافق الصحية البيئية فى تعزيز أساليب ومشروعات التخلص من نفايات تصريف المياه.

- دعم برنامج الموئل التابع للأمم المتحدة بشأن الحفاظ على المياه فى المدن الإفريقية.

(ب ٢) مبادرة تنمية الموارد البشرية بما فى ذلك عكس هجرة العقول:

(١) تخفيف حدة الفقر:

١١٥ . الأهداف:

- توفير قيادة حازمة عن طريق إيلاء الأولويات لتخفيف حدة الفقر فى جميع البرامج والأولويات الخاصة بالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، علاوة على السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية والقطاعية.

- إيلاء اهتمام خاص لتخفيف حدة الفقر فيما بين النساء.

- ضمان تمكين الفقراء فى استراتيجيات تخفيف حدة الفقر.

- دعم المبادرة القائمة حاليا لتخفيف حدة الفقر على الصعيد متعدد الأطراف، مثل إطار التنمية الشاملة التابع للبنك الدولى ومنهاج استراتيجية تخفيف حدة الفقر المرتبطة بمبادرة تخفيف عبء الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١١٦ . الإجراءات :

- المطلوب أن يتم ضمن الخطط القطرية المعدة لمبادرات فى برنامج العمل هذا، إجراء تقييم للأثر الناجم عن تخفيف حدة الفقر، قبل وبعد التنفيذ.

- العمل مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبنك التنمية الإفريقى ووكالات الأمم المتحدة، للتعجيل بتنفيذ وإقرار إطار التنمية الشاملة، واستراتيجية تخفيف حدة الفقر والمناهج ذات الصلة.

ـ تشكيل فريق عمل خاص بالجنسين لضمان معالجة المسائل المحددة التى تواجهها النساء، فى استراتيجيات تخفيف حدة الفقر الخاصة بالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

ـ تشكيل فريق عمل للتعجيل بإقرار عمليات قائمة على المشاركة واللامركزية لتوفير الخدمات الخاصة بالبنى التحية والخدمات الاجتماعية.

(٢) سد الثغرات فى التعليم:

١١٧ـ الأهداف:

ـ العمل مع المانحين والمؤسسات متعددة الأطراف لضمان تحقيق أهداف التنمية الدولية الخاصة بتوفير التعليم الأولى الشامل بحلول عام ٢٠١٥.

ـ العمل من أجل التحسينات فى وضع المناهج التعليمية، والتحسينات النوعية وسبل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ـ توسيع سبل الوصول إلى التعليم الثانوى وتحسين علاقته بتنمية إفريقيا.

ـ تعزيز الشبكات الخاصة بمؤسسات الأبحاث المتخصصة والتعليم العالى.

١١٨ ـ الاجراءات:

ـ استعراض المبادرات الحالية بصورة مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والمانحين الدوليين الرئيسيين الآخرين.

ـ استعراض مستويات المصروفات على التعليم بواسطة البلدان الإفريقية، وقيادة عملية إعداد المفاهيم والمعايير لمصروفات الحكومة على التعليم.

ـ تشكيل فريق عمل للتعجيل بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى المدارس الأولية.

ـ تشكيل فريق عمل لاستعراض قدرات الأبحاث اللازمة لكل منطقة فى القارة وتقديم مقترحات بشأنها.

١١٩ـ إن المشاكل الرئيسية المطروحة على التعليم فى إفريقيا هى المرافق الهزيلة والأنظمة غير الملائمة التى تتلقى فيها الأغلبية الساحقة من الإفريقيين

تدريبها. أما الإفريقيون الذين سنحت لهم الفرصة للحصول على التدريب فى أماكن أخرى من العالم، فقد أثبتوا مقدرتهم على التنافس بصورة ناجحة.

١٢٠ ـ وتدعم الخطة عملية التعزيز المباشر للنظام الجامعى فى جميع أنحاء إفريقيا، بما فى ذلك إنشاء جامعات متخصصة حيثما لزم ذلك، والاعتماد على المدرسين الإفريقيين المتوفرين. ويتعين التأكيد بصفة خاصة على الحاجة إلى إنشاء وتعزيز معاهد للتكنولوجيا.

(٣) عكس هجرة العقول:

١٢١ ـ الأهداف:

ـ عكس هجرة العقول وتحويلها إلى «كسب العقول» لإفريقيا.

ـ القيام، داخل القارة، ببناء قدرات بشرية مهمة لتنمية إفريقيا، والحفاظ عليها.

ـ وضع استراتيجيات للاستفادة من المعرفة والمهارات العلمية والتكنولوجية لدى الإفريقيين فى الشتات من أجل تنمية إفريقيا.

١٢٢ ـ الإجراءات:

ـ تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة فى إفريقيا والتى ستستخدم كحوافز لكبح هجرة العقول واجتذاب الاستثمار المطلوب بدرجة كبيرة.

ـ إنشاء قاعدة معلومات يمكن الاعتماد عليها بشأن هجرة العقول لتحديد حجم المشكلة ولتشجيع إقامة الشبكات والتعاون بين الخبراء فى البلدان الأصلية وأولئك الذين هم فى الشتات.

ـ إقامة شبكات علمية وفنية لنقل عملية إعادة المعرفة العلمية إلى الوطن، وإقامة تعاون بين أولئك الذين هم فى الخارج والذين هم فى الوطن.

ـ ضمان الاستفادة من الخبرة الفنية للإفريقيين الذين يعيشون فى البلدان المتقدمة، فى تنفيذ بعض المشروعات المقررة وفقًا للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

(٤) الصحة:

١٢٣ ـ الأهداف :

ـ دعم البرامج الخاصة باحتواء الأمراض المعدية حتى لا تكون دون المستوى المطلوب للحد من عبء الأمراض.

ـ الحصول على نظام صحى مضمون يلبى الاحتياجات ويدعم مكافحة المرض بصورة فعالة.

ـ ضمان الدعم اللازم للتنمية المستدامة لنظام فعال بشأن توفير الرعاية الصحية.

ـ تمكين المواطنين الإفريقيين من العمل على تحسين صحتهم وتحقيق المعرفة الصحية.

ـ التخفيف بصورة ناجحة من عبء المرض على المواطنين الإفريقيين الأشد فقرا.

ـ تشجيع التعاون بين الأطباء والممارسيت التقليدين.

١٢٤ ـ الإجراءات :

ـ تعزيز مشاركة إفريقيا فى العمليات التى تهدف إلى الحصول على عقاقير سهلة المنال، بما فى ذلك تلك التى تشمل شركات الصيدلة الدولية والمجتمع المدنى الدولى، واستكشاف استخدام أنظمة التوريد البديلة للعقاقير والإمدادات الأساسية.

ـ تعبئة الموارد اللازمة للدخل بشكل فعال لمعالجة الأمراض وكفالة الأنظمة الصحية.

ـ قيادة الحملة الخاصة بالدعم المالى الدولى المتزايد من أجل الكفاح ضد فيروس العوز المناعى البشرى/ الإيدز وغيره من الأمراض المعدية.

- الانضمام إلى صفوف الوكالات الدولية الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية والجهات المانحة من أجل كفالة زيادة الدعم للقارة بما قيمته ١٠ بليون دولار أمريكى على الأقل فى السنة.

- تشجيع البلدان الإفريقية على منح أولوية قصوى للصحة فى ميزانياتها وزيادة هذا الاتفاق فى هذا المجال على مراحل للوصول إلى مستوى يتم تحديده على نحو متبادل.

- تعبئة الموارد على نحو مشترك بهدف بناء القدرات لتمكين كافة البلدان الإفريقية من تحسين هياكلها الأساسية للصحة وإدارة هذه الهياكل.

١٢٥ - إن الأمراض المعدية الرئيسية تنتشر فى إفريقيا وتتكاثر الجراثيم والطفيليات التى ينقلها الذباب وحركة الناس وغير ذلك من وسائل نقلهما، ويتفاقم الوضع من جراء السياسات البيئية الضعيفة والظروف المعيشية السيئة. ومن العقبات الرئيسية التى تعيق جهود التنمية فى إفريقيا، انتشار الإصابة بالأمراض المعدية وخاصة فيروس العوز المناعى البشرى/ الإيدز والسل والملاريا. وما لم تتم السيطرة على هذه الأمراض، فإن تحقيق مكاسب فعلية فى مجال التنمية البشرية سيبقى مجرد أمل يصعب تحقيقه.

١٢٦ - وفى قطاع الصحة، تعتبر إفريقيا فى وضع سيئ بالمقارنة مع بقية العالم. ففى عام ١٩٩٧، كانت معدلات الوفيات بين الأطفال والأحداث ١٠٥ و ١٦٩ فى الألف، مقابل ٦ و ٧ فى الألف على التوالى فى البلدان المتقدمة. وكان متوسط العمر المتوقع يبلغ ٩ و ٤٨ سنة مقابل ٧٧,٧ سنة فى البلدان المتقدمة. ويوجد ١٦ طبيبًا فقط لرعاية كل ١٠٠٠٠٠ من السكان مقابل ٢٥٣ طبيبًا فى البلدان الصناعية. ويعتبر الفقر الذى ينعكس فى المستويات المنخفضة للغاية من دخل الأفراد، من العوامل الرئيسية التى تحد من قدرة السكان على معالجة مشاكلهم الصحية.

١٢٧ - وتعتبر التغذية من المقومات المهمة للصحة الجيدة. ويتراوح متوسط السعرات الحرارية التى يمتصها الجسم يوميا بين ٢٣٨٤ سعرًا حراريًا فى

البلدان ذات الدخل المنخفض و ٢٨٤٦ سعرًا حراريًا فى البلدان ذات الدخل المتوسط إلى ٣٣٩٠ سعرًا حراريًا فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

١٢٨ ـ وتساهم الصحة، كما تعرفها منظمة الصحة العالمية كوضع للرفاهية البدنية والذهنية الكاملة، فى زيادة الإنتاجية وبالتالى فى النمو الاقتصادى. وتتمثل أكثر الآثار وضوحًا لتحسين الصحة فيما بين الفئات السكانية العاملة، فى انخفاض عدد أيام العمل الضائعة بسبب الإجازات المرضية، وفى زيادة الإنتاجية، وفى فرص الحصول على وظائف بمرتبات أفضل. وفى النهاية، فإن التحسن فى الصحة والتغذية يسهم بصورة مباشرة فى زيادة الرفاهية مع السيطرة على تفشى الأمراض وخفض معدلات الوفيات بين الأطفال وارتفاع متوسط العمر المتوقع. ويرتبط ذلك ـ بوضوح ـ بتخفيف حدة الفقر.

(ب ٣) الزراعة:

١٢٩ ـ تعيش معظم الشعوب الإفريقية فى المناطق الريفية، ومع ذلك، فإن الأنظمة الزراعية تعتبر عمومًا ضعيفة وغير منتجة. وإن هذه الأنظمة مقترنة بعقبات خارجية مثل الظروف المناخية غير المضمونة والانحرافات السياسة الاقتصادية وعدم استقرار الأسعار العالمية للسلع، قد تسببت فى تقليص الإمدادات الزراعية والدخل فى المناطق الريفية مما يؤدى إلى الفقر.

١٣٠ ـ وتقتضى الحاجة الملحة إلى تحقيق الأمن الغذائى فى البلدان الإفريقية، معالجة مشكلة الأنظمة الزراعية غير الملائمة، حتى يتسنى زيادة الإنتاج الغذائى ورفع مستويات التغذية.

١٣١ ـ ويعتبر تحسين الأداء الزراعى شرطاً مسبقًا لازمًا لتحقيق التنمية الاقتصادية فى القارة. وسوف تؤدى الزيادة الناجمة عن ذلك فى القوة الشرائية لسكان الريف، إلى طلب فعلى أكبر على المنتجات الصناعية الإفريقية، وتشكل قوة الدفع الجديدة التى تتولد نتيجة لذلك، مصدرًا مهمًا للنمو الاقتصادى.

١٣٢ ـ ويتوقف تحسين الإنتاجية فى مجال الزراعة على إزالة عدد من العقبات الهيكلية التى تؤثر على القطاع. ومن العقبات الرئيسية فى هذا الصدد، الظروف

المناخية غير المضمونة التى تؤدى إلى إثارة عامل الخطر أمام الزراعة المكثفة القائمة على تدفقات كبيرة من الاستثمارات الخاصة. وعليه، يتعين على الحكومات دعم عمليات توفير معدات الرى وتنمية الأراضى الصالحة للزراعة عندما يتقاعس وكلاء القطاع الخاص عن القيام بذلك. ومن الضرورى أيضًا تحسين الهياكل الأساسية الريفية الأخرى (الطرق، كهربة الريف إلخ).

١٣٣ ـ وتؤثر البيئة المؤسسية للزراعة كذلك على إنتاجية هذا القطاع وأدائه، ويؤدى توفير الدعم المؤسسى فى شكل مراكز ومعاهد للأبحاث، وتوسيع خدمات الدعم، وإقامة المعارض التجارية الزراعية، إلى تحقيق المزيد من التعزيز لإنتاج فائض قابل للتسويق. ويجب أيضًا الأخذ فى الاعتبار للإطار التنظيمى اللازم للزراعة، بما فى ذلك تشجيع المجتمعات المحلية فى المناطق الريفية وإشراك هذه المجتمعات فى وضع السياسات وفى توفير الخدمات.

١٣٤ ـ ولم يول المانحون الثنائيون والمؤسسات المتعددة الأطراف إلا قدرًا قليلا من الاهتمام لقطاع الزراعة والتنمية الريفية حيث يقيم أكثر من ٧٠٪ من السكان الفقراء فى إفريقيا فى الأرياف. فعلى سبيل المثال، فى البنك الدولى بلغ الإقراض والائتمان لقطاع الزراعة نسبة ٣٩٪ فى عام ١٩٧٨، غير أنه قد انخفض إلى نسبة ١٢٪ فى عام ١٩٩٦، بل وأكثر من ذلك، حتى بلغ نسبة ٧٪ فى عام ٢٠٠٠. ويتعين على مجتمع المانحين برمته أن يعمل على عكس هذه الاتجاهات السلبية.

(ب ٤) المبادرة الخاصة بالبيئة:

١٣٥ ـ تم الاعتراف بأن تهيئة بيئة صحية ومنتجة تعتبر شرطًا مسبقًا لازمًا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتم الاعتراف أيضًا بأن مجموعة المسائل اللازمة لتعزيز هذه القاعدة البيئية عريضة ومعقدة، وأنه ينبغى اتخاذ مجموعة من المبادرات المتسقة من أجل وضع برنامج بيئى متماسك. ويقتضى ذلك بالضرورة تحديد خيارات وترتيب أولويات بخصوص مسائل معينة للتدخل الأولى.

١٣٦ ـ كما تم الاعتراف بأن الهدف الرئيسى للمبادرة الخاصة بالبيئة يجب أن يتمثل فى مكافحة الفقر والإسهام فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى إفريقيا. فقد اتضح فى أرجاء أخرى من العالم أن الإجراءات التى تتخذ من أجل إقامة قاعدة بيئية سليمة يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة فى زيادة فرص العمل والتمكين الاجتماعى والاقتصادى وتخفيف حدة الفقر.

١٣٧ ـ ومن الجدير بالذكر هنا أن إفريقيا سوف تستضيف القمة العالمية حول التنمية المستدامة وذلك فى سبتمبر ٢٠٠٢، وأن الإدارة البيئية تشكل أساس القمة. وفى هذا الصدد فى سبتمبر أن يؤكد هذا الحدث بصفة خاصة على المداولات حول هذا الموضوع فى إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

١٣٨ ـ وقد ستهدفت الخاصة بالبيئة ثمانية مواضيع فرعية تحتاج إلى تدخلات ذات أولوية:

مكافحة التصحر: من المتوقع القيام بتدخلات مبدئية لإصلاح الأراضى المتدهورة والتصدى للعوامل التى أدت إلى مثل هذا التدهور. وسوف يتطلب العديد من هذه الخطوات التركيز على العمل، تمشيًا مع «برامج العمل العامة»، مما يؤدى إلى الإسهام فى سد احتياجات التنمية الاجتماعية للقارة. وسوف تكون هذه التدخلات المبدئية بمثابة أفضل الممارسات أو ممارسات نموذجية أولية تستند إليها التدخلات فى هذا المجال فى المستقبل.

حفظ الأراضى الرطبة: ينطوى ذلك على تنفيذ أفضل الممارسات الإفريقية المتعلقة بحفظ الأراضى الرطبة، حيث يتم استخلاص المزايا الاجتماعية والبيئية من استثمارات القطاع الخاص فى هذا المجال.

غزو الأصناف الغريبة: يتم السعى إلى إقامة شراكات لمنع غزو الأصناف الغريبة ومكافحتها. وتعتبر هذه الشراكات مهمة لحماية الأنظمة البيئية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. ويمكن فى هذا الصدد، اتخاذ مبادرات رئيسية كثيفة العمالة.

إدارة السواحل: من أجل حماية واستخدام الموارد الساحلية لتحقيق أقصى أثر ممكن، يقترح اتباع أفضل الممارسات التى يمكن من خلالها استخلاص برنامج أوسع.

الاحترار العالمى: يتم التركيز أساسا على مراقبة وتنظيم آثار التغييرات المناخية. ومن الضرورى والمهم الاستناد فى الإجراءات التى تتخذ إلى العمل من أجل تنفيذ مشاريع متكاملة لإدارة الحرائق.

مناطق حفظ البيئة عبر الحدود: يسعى هذا الموضوع الفرعى إلى تعزيز المبادرات الجديدة بطلب الشراكة عبر البلدان من أجل تعزيز الحفظ البيئى والسياحة ومن ثم خلق فرص للعمل.

الإدارة البيئية: يتعلق هذا الموضوع بضمان المتطلبات المتعلقة بالتخطيط المؤسسى والقانونى والتدريب وبناء القدرات من أجل دعم كافة الجوانب المذكورة آنفًا.

التمويل: هناك حاجة إلى نظام مخطط بصورة دقيقة وعادلة للتمويل.

١٣٩ ـ وتتميز المبادرة الخاصة بالبيئة بميزة واضحة تتمثل فى أن العديد من المشاريع يمكن أن تبدأ فى خلال فترات زمنية قصيرة نسبيًا، وأنها تقدم عائدا جيدا بصفة استثنائية للاستثمارات، من حيث خلق قاعدة اجتماعية وبيئية يمكن أن ترتكز عليها الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

(ب ٥) الثقافة:

١٤٠ ـ تعتبر الثقافة جزءًا لا يتجزأ من جهود التنمية فى القارة. وعليه، فمن الضرورى القيام على نحو فعال بحماية واستخدام المعارف المحلية التى تمثل بعدًا رئيسيا من أبعاد الثقافة فى القارة، وتبادل هذه المعارف لصالح الجنس البشرى. وسوف تولى الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا اهتماما خاصًا لحماية وتعزيز المعارف المحلية والتى تشمل محو الأمية القائم على التقاليد، والأعمال الفنية والعلمية والاكتشافات العلمية والتصميمات والعلامات والأسماء والرموز والمعلومات السرية وغير ذلك من ابتكارات قائمة على التقاليد وأعمال

إبداعية ناجمة عن أنشطة فكرية فى المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية. وتشمل العبارة أيضًا الموارد الوراثية والمعارف المقترنة بها.

١٤١ ـ وسوف يتخذ قادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا خطوات عاجلة من أجل ضمان حماية المعارف المحلية فى إفريقيا من خلال التشريعات المناسبة وسوف يقومون أيضًا بتعزيز هذه الحماية على المستوى الدولى بالعمل عن كثب مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

(ب ٦) خطط العمل الخاصة بالعلم والتكنولوجيا:

١٤٢ ـ الأهداف:

ـ تعزيز التعاون عبر الحدود والترابط باستخدام المعارف المتاحة حاليًا فى مراكز الدراسات المتقدمة الموجودة فى القارة.

ـ تنمية وتكييف القدرة على جمع المعلومات وتحليلها لدعم أنشطة الإنتاج وكذلك التصدير.

ـ تعزيز خبرات تكنولوجية رئيسية ومهمة فى مناطق مستهدفة تتوفر فيها إمكانات كبيرة للنمو وخاصة فى مجال التكنولوجيا الإحيائية والعلوم الطبيعية.

ـ استيعاب وتكييف التكنولوجيات القائمة بهدف تنويع الإنتاج الصناعى.

١٤٣ ـ الإجراءات:

ـ تحقيق التعاون الإقليمى فى مجال تحديد معايير المنتجات ونشرها وفى مجال أنظمة المعلومات الجغرافية.

ـ إقامة شبكات فيما بين مراكز الدراسات المتقدمة وخاصة عن طريق شبكة الإنترنت، من أجل تبادل العاملين وبرامج التدريب عبر الحدود ووضع أنظمة لمساعدة النازحين من العلماء والباحثين الإفريقيين.

ـ العمل مع اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تسخير التكنولوجيا الإحيائية لتنمية التنوع الإحيائى وقاعدة المعارف المحلية واللذين تزخر بهما القارة، وذلك من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية وتنمية المنتجات الصيدلية.

توسيع نطاق الأبحاث فى مجال العلوم الجغرافية لتعزيز استغلال الثروات المعدنية فى القارة الإفريقية.

- إقرار وتنمية هندسة للإنتاج ورقابة على الجودة تقومان على أساس المهارات، من أجل دعم التنوع فى مجال الصناعة.

(ج) تعبئة الموارد:

(ج١) المبادرة الخاصة بتدفقات رأس المال:

١٤٤ - من أجل تحقيق معدل نمو سنوى بنسبة ٧٪ التقديرية والمطلوبة لبلوغ أهداف التنمية الدولية، وخاصة الهدف المتعلق بتخفيض نسبة الإفريقيين الذين يعيشون فى الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، يتعين على إفريقيا أن تعمل على سد العجز السنوى فى مواردها والذى يبلغ نسبة ١٢٪ من ناتجها المحلى الإجمالى. أو ٦٤ بليون دولار أمريكى. ويتطلب ذلك زيادة المدخرات المحلية وكذلك تحسين أنظمة تحصيل الإيرادات العامة. غير أنه ينبغى الحصول على معظم الموارد المطلوبة من خارج القارة. وتركز الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا على خفض الديون وزيادة المساعدات الإنمائية الخارجية كموارد خارجية تكميلية لازمة على المدى القصير والمتوسط. وتتناول الشراكة تدفقات رأس المال الخاص ضمن اهتماماتها على المدى الطويل. ومن المبادئ الرئيسية للمبادرة الخاصة بتدفقات رأس المال تحسين الإدارة كمطلب لازم لزيادة تدفقات رأس المال حتى تصبح المشاركة في المبادرتين الخاصتين بالإدارة الاقتصادية والسياسية شرطًا لازمًا للمشاركة فى المبادرة الخاصة بتدفقات رأس المال.

(١) زيادة تعبئة الموارد المحلية:

١٤٥ - من أجل تحقيق مستويات نمو أعلى وتخفيف حدة الفقر بصورة أكثر فعالية، تحتاج إفريقيا إلى تعبئة موارد إضافية، محلية وأجنبية. وتشمل الموارد المحلية المدخرات الوطنية التى تحققها الشركات والأسر، والتى ينبغى زيادتها بدرجة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى أنظمة أكثر فعالية لتحصيل

الضرائب من أجل زيادة الموارد العامة، وكذلك ترشيد المصروفات الحكومية. فهناك خسارة كبيرة فى نسبة المدخرات المحلية تحدث فى البلدان الإفريقية نتيجة هروب رأس المال. ولا يمكن عكس هذا الوضع إلا بجعل الاقتصاديات الإفريقية أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بحيث تمكنهم من المحافظة على ثرواتهم. ولذلك، فهناك أيضا حاجة لتهيئة الظروف المواتية لتعزيز استثمارات القطاع الخاص من خلال المستثمرين المحليين والأجانب. فضلا عن وجود، موارد أخرى يمكن تعبئتها داخل إفريقيا، بينما يطلب فى الوقت نفسه من البلدان المتقدمة التعهد من خلال أذونات خزاناتهم بتمويل الخطة. ولدى القيام بذلك، فإنها لن تخصص أصولها السائلة بصورة مباشرة لهذا التمويل. وأخيرًا، نحن نقترح إقرار حقوق سحب خاصة لإفريقيا.

(٢) تخفيف عبء الديون:

١٤٦ - تسعى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إلى توسيع نطاق تخفيف عبء الديون لأبعد من مستوياته الحالية (على أساس دعم الديون)، والذى لا يزال يقتضى سداد مدفوعات خدمة الديون التى تشكل نسبة كبيرة من العجز فى الموارد. ويتمثل الهدف الطويل الأجل للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا فى ربط تخفيف عبء الديون بنتائج تخفيف حدة الفقر المكلفة. وفى غضون ذلك، يجب تحديد الحد الأقصى لنسبة خدمة الديون بحيث يمثل نسبة من الإيرادات المالية على أن يكون الحد الأقصى المذكور مختلفًا بالنسبة للبلدان التى تحصل على مساعدات التنمية الدولية والبلدان التى لا تحصل على مثل هذه المساعدات. ومن الحصول على أكبر قدر من الالتزامات بشروط ميسرة - تخفيف عبء الديون بالإضافة إلى المساعدات الإنمائية الخارجية - والتى تحتاج إليها إفريقيا، سوف يقوم قادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بالتفاوض بشأن هذه الترتيبات مع الحكومات الدائنة. وتستطيع البلدان أن تشترك فى هذه العملية فى إطار الآليات الموجودة لتخفيف عبء الديون - أى المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونادى باريس - قبل محاولة الحصول على المساعدة عن طريق الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا. وتتطلب المبادرة الخاصة

بالديون قيام البلدان باعتماد استراتيجيات متفق عليها بشأن تخفيف حدة الفقر واستراتيجيات بشأن الديون وكذلك المشاركة فى المبادرة الخاصة بالإدارة الاقتصادية من أجل كفالة تمكن البلدان من امتصاص الموارد الإضافية. وفضلا عن السعى إلى الحصول على قدر أكبر من تخفيف عبء الديون عن طريق الاستراتيجية المؤقتة بشأن الديون والمذكورة آنفا، سوف يقوم قادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بإنشاء محفل تتمكن البلدان الإفريقية فى إطار من تبادل التجارب والتعبئة بهدف تحسين استراتيجيات تخفيف عبء الديون.

١٤٧ . الإجراءات:

- يتولى رؤساء دول الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا مهمة ضمان التوصل إلى اتفاق يتم التفاوض بشأنه مع المجتمع لدولى من أجل تحقيق قدر أكبر من تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الأطراف فى هذه الشراكة وذلك على أساس المبادئ المذكورة آنفًا.

- يقوم قادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بإنشاء محفل تتبادل فى إطاره البلدان الإفريقية التجارب وتقوم بالتعبئة من أجل تحسين استراتيجيات تخفيف عبء الديون. وسوف يتبادلون الأفكار التى قد تؤدى إلى إنهاء عملية الإصلاح والتأهل فى ظل المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

(٣) الإصلاحات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الخارجية:

١٤٨ ـ تسعى الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا إلى زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط وكذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات الإنمائية الخارجية من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل البلدان الإفريقية المستفيدة. وسوف تنشئ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا محفلا للبلدان الإفريقية من أجل تحديد موقف إفريقى موحد بشأن إصلاح المساعدات الإنمائية الخارجية والاشتراك مع لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والجهات المانحة الأخرى فى وضع ميثاق كأساس للشراكة فى مجال التنمية. ويحدد هذا الميثاق المبادرة الخاصة بالإدارة

الاقتصادية كشرط أساسى مسبق لازم لتعزيز قدرة البلدان الإفريقية على استخدام التدفقات المتزايدة من المساعدات الإنمائية الخارجية، وسوف يقترح الميثاق آلية تقييم مستقلة وتكميلية لمراقبة آداء المانحين. وسوف تقوم الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بتشكيل مجموعة دراسة لإعداد وثيقة بشأن استراتيجية لتخفيف حدة الفقر، للاشتراك فى عملية الوثيقة المتعلقة باستراتيجية تخفيف حدة الفقر مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

١٤٩ . الإجراءات:

- إنشاء محفل للمساعدات الإنمائية الخارجية من أجل تحديد موقف إفريقى موحد بشأن الإصلاحات اللازمة فى المساعدات الإنمائية الخارجية كنظير لهيكل لجنة مساعدات التنمية المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

- الاشتراك، عن طريق محفل المساعدات الإنمائية الخارجية، مع الوكالات المانحة، فى وضع ميثاق للشراكة فى مجال التنمية يتضمن المبادئ المذكورة آنفا.

- دعم جهود اللجنة الاقتصادية لإفريقيا الرامية إلى تشكيل مجموعة دراسة حول الوثيقة المتعلقة باستراتيجية تخفيف حدة الفقر.

- إنشاء آلية مستقلة لتقييم أداء الجهات المانحة والبلدان المستفيدة.

(٤) تدفقات رأس المال الخاص:

١٥٠ - تسعى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إلى زيادة تدفقات رأس المال الخاص إلى إفريقيا كعنصر مهم لنهج طويل الأجل ومستمر يهدف إلى سد فجوة الموارد.

١٥١ - وتتمثل الأولوية القصوى فى معالجة تصور المستثمرين لإفريقيا على أنها قارة «المخاطر العظمى» وخاصة فيما يتعلق بضمان حقوق الملكية والأطر التنظيمية والأسواق. وسوف تساعد عوامل رئيسية عديدة للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا فى التقليل من هذه المخاطر تدريجيًا وهى تشمل المبادرات

المتعلقة بالسلام والأمن، والإدارة السياسية والاقتصادية، والهياكل الأساسية، وتخفيف حدة الفقر، وسوف يتم اتخاذ إجراءات مؤقتة للحد من هذه المخاطر، بما فى ذلك تحديد أنظمة لضمان الائتمان وإقامة أطر تنظيمية وتشريعية قوية.

وتتمثل الأولوية الثانية فى تنفيذ برنامج لتعزيز القدرات فيما يتعلق بالشراكة بين القطاع العام والخاص وذلك بواسطة بنك التنمية الإفريقى وغيره من المؤسسات الإنمائية الإقليمية، من أجل مساعدة الحكومات الوطنية والوطنية الفرعية على هيكلة وتنظيم العمليات عند تقديم الخدمات الخاصة بالهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية.

أما الأولوية الثالثة فتتعلق بتعزيز تعميق الأسواق المالية داخل البلدان وكذلك المواءمة والتكامل عبر الحدود عن طريق تشكيل فريق عمل بشأن التكامل بين الأسواق المالية. ويركز هذا الفريق فى المقام الأول على البيئة التشريعية والتنظيمية للنظام المالى.

١٥٢ ـ الإجراءات:

ـ تشكيل فريق عمل للقيام بمراجعة للتشريعات والنظم المتعلقة بالاستثمارات بغية الحد من المخاطر وتحقيق المواءمة داخل إفريقيا.

ـ إجراء تقييم للاحتياجات ودراسة جدوى حول الوثائق المالية للحد من المخاطر المتعلقة بتنفيذ المشاريع فى إفريقيا.

ـ اتخاذ مبادرة لتعزيز قدرة البلدان على تنفيذ الشراكة بين القطاع العام والخاص.

ـ تشكيل فريق عمل حول تكامل الأسواق المالية يساعد على تعجيل التكامل بين الأسواق المالية من خلال إقامة إطار تشريعى وتنظيمى نموذجى دولى ووضع خطة عمل تجارية إفريقية واحدة.

ـ وبنفس القدر من الأهمية ولكن على المدى القصير والمتوسط، يجب زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية وخفض عبء الديون. فهناك حاجة إلى

مساعدات إنمائية خارجية إضافية لتمكين أقل البلدان نموًا من تحقيق أهداف التنمية الدولية وخاصة فى مجال التعليم الأولى والصحة والقضاء على الفقر. كما أن تحقيق المزيد من تخفيف عبء الديون مهم أيضًا. فإن المبادرة المعززة لتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تترك عددًا كبيرًا من البلدان فى نطاقها يتحمل أعباء ديون ثقيلة للغاية، ومن ثم فهناك حاجة إلى توجيه المزيد من الموارد نحو تخفيف حدة الفقر. وفضلا عن ذلك لا تتضمن هذه المبادرة بلدانا أخرى فى حاجة إلى تخفيف عبء الديون عن كاهلها من أجل الإفراج عن الموارد نحو تخفيف حدة الفقر.

جـ ٢ . المبادرة الخاصة بطرق الوصول إلى الأسواق:

(١) تنويع الإنتاج:

١٥٣ . تعتبر الاقتصاديات الإفريقية ضعيفة بسبب اعتمادها على قطاعات الإنتاج الأساسى القائمة على الموارد مع ضيق قواعدها للتصدير. وهناك حاجة ملحة إلى تنويع الإنتاج، وتتمثل نقطة البداية المنطقية لتحقيق ذلك فى تسخير قاعدة الموارد الطبيعية لإفريقيا. كما ينبغى زيادة القيمة المضافة للصناعات الزراعية والاستفادة من المعادن وتنمية قطاع للسلع الرأسمالية من خلال استراتيجية للتنويع الاقتصادى تقوم على الربط بين القطاعات. ويجب دعم المنشآت الخاصة سواء المنشآت الصغيرة فى القطاع غير الرسمى أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى قطاع الصناعة، والتى تعتبر القوة المحركة الرئيسية لتحقيق النمو والتنمية. ويتعين على الحكومات إزالة العقبات التى تواجه الأنشطة التجارية وتشجيع المواهب الإبداعية لأصحاب المشاريع الإفريقيين.

(٢) الزراعة:

١٥٤ . الأهداف:

- تحسين الإنتاجية الزراعية مع الاهتمام بصفة خاصة بصغار المزارعين والمزارعات.

- ضمان الأمن الغذائى لجميع السكان وزيادة فرص حصول الفقراء على غذاء كاف وتغذية كافية.

- تعزيز الإجراءات التى تتخذ لمكافحة التدهور فى الموارد الطبيعية وتشجيع أساليب الإنتاج القابلة للاستمرار بيئيا.

- دمج الفقراء من سكان الريف فى اقتصاد السوق وتحسين طرق وصولهم إلى أسواق التصدير.

- تحويل إفريقيا إلى مصدرة صافية للمنتجات الزراعية.

- التحول إلى أحد العناصر الفاعلة الاستراتيجية فى مجال تطوير العلم والتكنولوجيا الزراعيين.

١٥٥ - الإجراءات:

- على المستوى الإفريقى:

- زيادة الإمدادات بالمياه اللازمة للزراعة من خلال إنشاء مرافق صغيرة للرى وتحسين إدارة مصادر المياه المحلية وزيادة تبادل المعلومات والمعارف الفنية مع المجتمع الدولى.

- تحسين فرص ضمان امتلاك الأراضى فى ظل الأشكال التقليدية والحديثة للملكية وتعزيز الإصلاح اللازم للأراضى.

- تعزيز الأمن الغذائى على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية والأسرية عن طريق تنمية وإدارة الزيادة فى الإنتاج والنقل والتخزين والتسويق للمحاصيل الغذائية وكذلك الماشية والثروات السمكية. ويجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفقراء وإنشاء أنظمة للإنذار المبكر من أجل رصد الجفاف وإنتاج المحاصيل.

- تعزيز الائتمان وأنظمة التمويل فى مجال الزراعة وتحسين فرص الحصول على الائتمان بالنسبة لصغار المزارعين والمزارعات.

- الحد من التحيز الشديد فى الإنفاق العام نحو المناطق الحضرية فى إفريقيا من خلال تحويل الموارد من الأنشطة فى المناطق الحضرية إلى الأنشطة الريفية.

- على المستوى الدولى:

- تطوير أنظمة جديدة للشراكة من أجل معالجة مسألة إعياء المانحين لصالح المشاريع الزراعية الفردية والكبيرة.

- يتعين على البلدان النامية أن تسعد إفريقيا على القيام بالأبحاث وتطويرها وتنمية قدراتها فى مجال الزراعة.

- تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق الدولية من خلال تحسين جودة المنتجات الأفريقية وخاصة المنتجات الزراعية والصناعية، للوفاء بالمعايير التى تتطلبها هذه الأسواق.

- دعم إقامة شبكات بين إفريقيا وشركاء خارجيين فى مجالات التكنولوجيا والمعارف الزراعية وتوسيع الخدمات والهياكل الأساسية الريفية.

- دعم الاستثمار فى الأبحاث فى مجالات المحاصيل ذات الغلال المرتفعة وأساليب الحفظ والتخزين الدائمين.

- توفير الدعم لبناء القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بما فى ذلك الأنظمة المتعلقة بالمرافق الصحية الغذائية وغيرها من أنظمة التجارة الزراعية.

(٣) التعدين:

١٥٦ - الأهداف:

- تحسين نوعية المعلومات المتعلقة بالموارد المعدنية.

- إقامة إطار تنظيمى يؤدى إلى تنمية قطاع التعدين.

- إقرار أفضل الممارسات التى تؤدى إلى كفالة استخراج الموارد الطبيعية والمعدنية ذات الجودة الرفيعة بصورة فعالة.

١٥٦ - الإجراءات:

على المستوى الإفريقى:

- مواءمة السياسات والنظم من أجل ضمان التمشى مع الحد الأدنى من مستويات الممارسات التشغيلية.

- مواءمة الالتزامات للحد من المخاطر المتوقعة فى مواجهة الاستثمار فى إفريقيا.

- مواءمة مصادر المعلومات بشأن فرص الأعمال المناسبة للاستثمارات.

- تعزيز التعاون بهدف تبادل المعارف وتحقيق قيمة مضافة للموارد الطبيعية.

- تعزيز المبادئ المتعلقة بإضافة القيمة (الاستفادة) للاستثمارات فى قطاع التعدين فى إفريقيا.

- إقامة مدرسة إفريقية لنظام التعدين من أجل تطوير التعليم والمهارات والتدريب على كافة المستويات. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التعاون فيما بين المدارس القائمة بالفعل.

(٤) التصنيع:

١٥٨ . الأهداف:

- زيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية والتنوع فى القطاع الخاص المحلى وخاصة القطاعات الفرعية للصناعات الزراعية والتعدين والتصنيع، مع زيادة إمكانيات التصدير وخلق فرص العمل.

- إنشاء منظمات بشأن المعايير الوطنية فى البلدان الإفريقية.

- مواءمة الأطر التنظيمية الفنية للبلدان الإفريقية.

١٥٩ . الإجراءات:

- على المستوى الإفريقى:

- تطوير صناعات جديدة أو رفع مستويات الصناعات القائمة التى تتمتع البلدان الإفريقية بمزايا نسبية فيها بما فى ذلك الصناعات القائمة على الزراعة، والطاقة، والصناعات القائمة على الموارد المعدنية.

- اكتساب العضوية فى المنظمات الخاصة بالمعايير الدولية ذات الصلة.

فالعضوية الفعالة تتيح لإفريقيا أن يكون لها صوت أقوى فى مثل هذه الأجهزة وتمكن الصناعة الإفريقية من المشاركة بصورة مفيدة فى تحديد المعايير الدولية. كما أن هذه العضوية تؤدى أيضًا إلى تحويل المعايير الدولية لحقوق النشر إلى الجمعيات الوطنية.

- إنشاء مؤسسات وطنية للمقاييس من أجل كفالة الاتفاق مع أنظمة المقاييس الدولية، على أن تبقى مثل هذه الأنشطة تحت مسئولية الحكومات.

- كفالة إنشاء معامل لإجراء الاختيارات ومنظمات لإصدار الشهادات بغية دعم النظم الفنية الوطنية ذات الصلة. وينبغى إنشاء هذه المنظمات فى أسرع وقت ممكن فى الأماكن التى لا توجد فيها مثل هذه المنظمات.

- إقامة هيكل أساسى للتصديق، مثل نظام المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس المقبول دوليًا. ويمكن أن يقع مثل هذا الهيكل على المستوى الوطنى فى أماكن الصناعات القوية التى تستطيع المحافظة عليه، وإلا فيجب النظر فى إقامة هياكل إقليمية لهذا الغرض. ويجب كذلك توفير التمويل اللازم لضمان العضوية فى هياكل دولية مثل محفل التصديق الدولى واللجنة الكهربائية التقنية الدولية. لسعى إلى الحصول على الاعتراف المتبادل بنتائج الاختبارات وشهادات التصديق مع الشركاء التجاريين الرئيسيين لإفريقيا. وعمومًا، لا يمكن تحقيق ذلك إلا بعد إقامة الإطار اللازم لتوحيد المعايير والنظم الفنية والمقاييس وطرق التصديق مع التأكز من الوفاء بالمتطلبات الدولية فى هذا الصدد.

- على المستوى الدولى:

- تسهيل الشراكة عن طريق إقامة الآليات المناسبة مثل المجالس التجارية المشتركة لتبادل المعلومات بين الشركات الإفريقية وغير الإفريقية، والعمل على إقامة مشاريع مشتركة واتخاذ ترتيبات للتعاقد من الباطن.

- المساعدة على تعزيز مؤسسات التدريب الإفريقية بهدف تحقيق التنمية الصناعية وخاصة من خلال تعزيز إقامة الشبكات مع الشركاء الدوليين.

- تعزيز عمليات نقل التكنولوجيات الحديثة والمناسبة إلى البلدان الإفريقية.

. إقامة وقبول إطار لأفضل الممارسات بخصوص النظم الفنية التى تفى بمتطلبات اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية التى تعيق التجارة وبالاحتياجات الإفريقية. فقد تكون أطر التنظيم الفنى للبلدان المتقدمة معقدة للغاية بالنسبة للعديد من البلدان الإفريقية.

. إنشاء مكاتب للمعايير تقوم بتزويد الصناعات والحكومات بالمعلومات اللازمة عن المعايير الدولية والإقليمية والوطنية مما يؤدى إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق، ويجب ربط هذه المراكز بالمراكز الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة للمعلومات الخاصة بالمعايير حتى يتسنى للأخيرة أن تكون بمثابة نقاط استعلام وطنية بخصوص اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية التى تعيق التجارة.

. كفالة تحديد معايير إقليمية ووطنية مناسبة عن طريق إنشاء هياكل للجان فنية ملائمة تمثل أصحاب المصالح فى البلدان، وكذلك إدارة مثل هذه اللجان طبقًا لتوجيهات اللجنة الكهربائية التقنية الدولية التابعة للمنظمة الدولية لتوحيد المعايير، ومتطلبات اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية التى تعيق التجارة.

(٥) السياحة :

١٦٠ . الأهداف:

. تحديد مشاريع «دعم» رئيسية على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية لخلق قوة الدفع اللازمة والمساعدة على تعزيز التكامل الاقتصادى بين الأقاليم.

. وضع استراتيجية إقليمية للتسويق.

. تعزيز القدرة على إجراء الأبحاث فى مجال السياحة.

. تعزيز الشراكات مثل تلك التى يتم تشكيلها عن طريق الأجهزة الإقليمية الفرعية. وتشمل الأمثلة على ذلك: منظمة السياحة الإقليمية للجنوب الإفريقى والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب

الإفريقى.

١٦١ . الإجراءات:

. على المستوى الإفريقى:

. إقامة شراكات تعاونية للاستفادة من مزايا تبادل المعارف وكذلك توفير قاعدة للبلدان الأخرى لتمكينها من الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالسياحة.

. تمكين الشعوب الإفريقية من الاشتراك بشكل فعال فى المشاريع السياحية المستمرة على مستوى المجتمعات المحلية.

. إضفاء صفة الأولوية على سلامة المستهلك ومسائل الأمن.

. تسويق منتجات السياحة الإفريقية، وبصفة خاصة فى سياحة المغامرات، والسياحة الأيكولوجية والسياحة الثقافية.

. زيادة التنسيق الإقليمى لمبادرات السياحة فى إفريقيا بغية توسيع المنتجات وتنوعها المتزايد.

. رفع فوائدنا إلى الحد الأقصى من الطلب الإقليمى المتبادل الشديد لأنشطة السياحة، وذلك عن طريق القيام بحملات تسويقية متخصصة تستهدف المستهلكين.

(٦) الخدمات:

١٦٢ . يمكن للخدمات أن تشكل أنشطة مهمة للغاية للبلدان الإفريقية، وخاصة تلك المزودة بصورة جيدة فى مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (الخدمات التليفزيونية).

(٧) النهوض بالقطاع الخاص:

١٦٣. الأهداف:

. ضمان بيئة سليمة ومساعدة لأنشطة القطاع الخاص مع تأكيد خاص على المقاولين المحليين.

- تعزيز الاستثمار الأجنبى المباشر والتجارة متأكيد خاص على الصادرات.

- وضع مشروعات صغيرة ومتوسطة، بما فى ذلك القطاع غير الرسمى.

١٦٤ . الإجراءات:

- على الصعيد الإفريقى:

- اتخاذ تدابير لتعزيز القدرات فى مجال تنظيم المشاريع الإدارية والتقنيات للقطاع الخاص عن طريق دعم الحصول على التكنولوجيا، وتحسين الإنتاج، والتدريب وتنمية المهارات.

- تقوية الغرف التجارية، والاتحادات التجارية والمهنية وشبكاتها الإقليمية.

- تنظيم حوار بين الحكومة والقطاع الخاص لوضع رؤية مشتركة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية وإزالة العقبات أمام تنمية القطاع الخاص.

- تقوية وتشجيع نمو الصناعات صغيرة ومتوسطة الحجم عن طريق الدعم الفنى الملائم من مؤسسات الخدمات والمجتمع المدنى، وتحسين سبل الوصول إلى رأس المال من خلال تعزيز مشروعات التمويل الصغيرة، مع اهتمام خاص بالنساء المقاولات.

- على الصعيد الدولى:

- تشجيع برامج تنمية تنظيم المشاريع لتدريب مديرى الشركات الإفريقية.

- توفير المساعدة الفنية فيما يتعلق بتنمية بيئة تنظيمية ملائمة، وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة مشروعات تمويل صغيرة للقطاع الخاص الإفريقى.

(٨) ترويج الصادرات الإفريقية:

١٦٥ . الأهداف:

- تحسين الإجراءات للجمارك ومشروعات الاسترداد.

- معالجة الحواجز التجارية فى التجارة الدولية عن طريق تحسين المعايير.

- زيادة التجارة داخل الأقاليم بواسطة التفاعل عبر الحدود فيما بين الشركات الإفريقية.

- عكس الصورة السلبية لإفريقيا عن طريق تسوية النزاعات وضمان التسويق.

- معالجة العجز قصير المدى فى المهارات عن طريق توفير الحوافز الملائمة والتدريب على صعيد الشركات.

١٦٦ - الإجراءات:

على الصعيد الإفريقى:

- ترويج التجارة داخل البلدان الإفريقية بهدف الحصول داخل إفريقيا، على السلع المستوردة التى كانت تأتى فى السابق من أجزاء أخرى من العالم.

- خلق آليات ومؤسسات تسويقية لتطوير استراتيجيات التسويق للمنتجات الإفريقية.

- الدعاية لشركات التصدير والاستيراد الإفريقية ومنتجاتها عن طريق المعارض التجارية.

- خفض تكاليف الصفقات والعمليات المالية.

- تشجيع وتحسين الاتفاقيات التجارية الإقليمية، ودعم تحرير التجارة فيما بين الأقاليم، ومواءمة قواعد المنشأ والتعريفات ومعايير الإنتاج.

- خفض الضرائب على الصادرات:

- على الصعيد الدولى:

- التفاوض حول التدابير والاتفاقيات لتسهيل سبل وصول المنتجات لإفريقية إلى الأسواق العالمية.

- تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر.

- المساعدة فى بناء القدرات فى القطاع الخاص علاوة على تعزيز القدرة القطرية والإقليمية الفرعية فى المفاوضات التجارية، وتنفيذ النظم واللوائح

الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، وتحديد واستغلال الفرص التجارية الجديدة التى تنبثق من النظام التجارى متعدد الأطراف المتطور.

- يجب على رؤساء الدول الإفريقيين ضمان المشاركة الفعالة فى النظام التجارى العالمى الذى تمت إدارته تحت رعاية منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥. وإذا ما بدأت جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فيجب عليها أن تدرك وتأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات والاحتياجات والمصالح الخاصة بالقارة الإفريقية فى النظم المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية.

١٦٧ - يجب أن تدعم المشاركة فى النظام التجارى العالمى، ما يلى:

- طرق وصول مفتوحة، وممكن التنبؤ بها، ومتنوعة من الناحية الجغرافية، إلى الأسواق بالنسبة للصادرات من إفريقيا.

- تهيئة محفل يمكن فيه للبلدان النامية أن توجه بصورة جماعية نداء للمطالبة بتعديلات هيكلية من جانب البلدان المتقدمة فى تلك الصناعات، التى تكمن فيها الآن فائدة القدرة التنافسية الطبيعية مع العالم النامى.

- الشفافية وإمكانية التنبؤ كشرطين مسبقين للاستثمار المتزايد فى مقابل دعم المقدرة على الإمداد وتعزيز المكاسب من طرق الوصول الحالية إلى الأسواق.

- المساعدة والدعم الفنيين لتعزيز القدرة المؤسسية للدول الإفريقية على الاستفادة من منظمة التجارة العالمية والمشاركة فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

١٦٨ - وبالإضافة إلى الدعم العريض القاعدة لمنظمة التجارة العالمية، يجب على رؤساء الدول الإفريقيين تحديد مجالات استراتيجية للتدخل والعمل، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولى، على تعزيز إسهام التجارة فى إنعاش القارة، وتشمل المجالات الاستراتيجية على ما يلى:

ـ تحديد المجالات الرئيسية لإنتاج الصادراتا لتى توجد فيها عوائق من ناحية الإمداد.

ـ تنويع الإنتاج والصادرات وبصفة خاصة فى المجالات الحالية والممكنة لفوائد القدرة التنافسية، والأخذ فى الاستفادة الحاجة إلى التحرك نحو إنتاج أعلى من القيمة المضافة.

ـ تقييم المجال لمزيد من تجريد التصنيع، علما بأن طرق الوصول تركز على قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة وتعوق الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، مع الإمكانيات الاقتصادية والإنمائية الأكبر.

ـ تنشيط الإجراءات السياسية من جانب البلدان الإفريقية لتكثيف وتعميق مختلف مبادرات التكامل فى القارة. وفى هذا الصدد، هناك حاجة إلى إيلاء اعتبار لما يلى:

■ نظام تجارى تفصيلى اختيارى للتجارة داخل البلدان الإفريقية.

■ تنظيم التجارة المحلية والإقليمية وأهداف السياسة الصناعية ومن ثم زيادة الإمكانيات للتجارة داخل الأقاليم التى تعتبر مهمة بالنسبة لدعم الترتيبات الاقتصادية الإقليمية.

١٦٩ ـ يجب على رؤساء الدول العمل من أجل:

ـ ضمان واستقرار معاملة تفضيلية من جانب الشركاء الرئيسيين فى البلدان المتقدمة، مثل نظام الأفضليات المعمم، واتفاقية كوتونو، ومبادرة «كل شىء ما عدا الأسلحة»، قانون النمو والفرص فى إفريقيا.

ـ ضمان عدم تأثير تحرير التجارة متعددة الأطراف على المكاسب التفضيلية لهذه الترتيبات.

ـ تحديد ومعالجة أوجه النقص فى تصميمها وتطبيقها.

(٩) إزالة الحواجز غير التعريفية:

١٧٠ ـ يعتقد القادة الإفريقيون أن تحسين طرق الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية بالنسبة للمنتجات التى تكون لإفريقيا فيها فائدة مقارنة، يعتبر أمرًا

حاسما. وعلى الرغم من أنه قد ظلت هناك تحسينات مهمة فيما يتعلق بالتعريفات المنخفضة فى السنوات الأخيرة، فلا تزال هناك استثناءات مهمة فى التعريفات، بينما تشكل الحواجز غير التعريفية أيضًا عوائق رئيسية. وأن التقدم بخصوص هذه المسألة سيعزز بصورة كبيرة النمو الاقتصادى وتنويع الإنتاج والصادرات الإفريقية كما أن الاعتماد على المساعدة الأنمائية الرسمية سينخفض، وستصبح مشروعات البنى التحتية أكثر قابلية للاستمرار نتيجة للنشاط الاقتصادى المتزايد.

سادسًا . شراكة عالمية جديدة:

١٧١ ـ تدرك إفريقيا الظلم التاريخى الدولى الذى استمر لقرون والحاجة إلى تصحيحه. ومع ذلك فإن الشراكة الجديدة تقتضى ـ أساسًا ـ تعبئة الجهود المظفرة لتحسين نوعية الحياة للشعوب الإفريقية بأسرع وقت ممكن. وفى هذا الصدد، فهناك مسئوليات مقتسمة وفوائد متبادلة بالنسبة لإفريقيا وشركائها.

١٧٢ ـ إن الثورة التكنولوجية العالمية تحتاج إلى قاعدة موسعة من الموارد، ومجال متسع من الأسواق، وحدود جديدة من المساعى العلمية، والمقدرة الجماعية للحكمة البشرية، ونظام بيئى جيد الإدارة. ونحن ندرك أن الكثير من الموارد المعدنية والموارد المادية الأخرى تعتبر مدخلات حاسمة فى عمليات الإنتاج فى البلدان المتقدمة.

١٧٣ ـ بالإضافة إلى قاعدة مواردها الأساسية، فإن إفريقيا تعرض سوقا ضخمة ومتنامية للمنتجين فى جميع أنحاء العالم. وإن إفريقيا نامية، مع أعداد متزايدة من العمال المستخدمين والمهرة، وطبقة متوسطة مزدهرة، ستشكل سوقًا متوسعة لمنتجات العلم المصنعة والسلع والخدمات الوسيطة.

١٧٤ ـ توفر إفريقيا، فى نفس الوقت، فرصة كبيرة لإفريقيا، وتخلق الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا فرصًا للجهود الدولية المشتركة فى تنمية البنى التحتية، وبصفة خاصة فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والنقل.

١٧٥ - وتهيئ إفريقيا أيضًا إمكانيات للشراكات الخلاقة بين القطاعين العام والخاص فى مجالات إثراء الموارد المعدنية، والصناعات الزراعية، والسياحة، وتنمية الموارد البشرية، وفى معالجة التحديات الخاصة بالتجديد الحضرى والتنمية الريفية.

١٧٦ - وعلاوة على ذلك فإن التنوع الإحيائى لإفريقيا - بما فى ذلك حيواناتها وحياتها النباتية الثرية والغابات الاستوائية المطيرة هو مورد شامل مهم فى مكافحة التدهور البيئى الدولى بفرضه نضوب طبقة الأوزون والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى تلوث الجو والمياه عن طريق الانبعاثات الصناعية والتدفقات السامة.

١٧٧ - إن توسع نطاق الفرص التعليمية وغيرها فى إفريقيا سيعزز إسهام القارة فى العلوم والتكنولوجيا والثقافة فى العالم لمصلحة البشرية قاطبة. وبعد كل هذا، فإن العلم الحديث يعترف بأن إفريقيا هى مهد البشرية، وأن المتحجرات والصناعات والأعمال الفنية وروايات المستوطنات البشرية القديمة توجد فى جميع أنحاء إفريقيا، وتوفر الدليل المادى على ظهور الإنسان (بوصفه نوعا بيولوجيا)، وتقدم البشرية.

١٧٨ - وكجزء من عملية إعادة بناء الذاتية والثقة فى النفس لدى الشعوب الأفريقية، فمن الضرورى أن يتم فهم هذا وتقييمه بواسطة الإفريقيين أنفسهم. وفى نفس الوتيرة فإن وضع إفريقيا كمولد للبشرية ينبغى أن يكون مبعث الاعتزاز للعالم بأسره كمنشأ لجميع شعوبه.

١٧٩ - إن التراث الثقافى الثرى لإفريقيا ينعكس فى أعمالها الفنية فى الماضى، وأدبها، وفلسفاتها، وفنها وموسيقاها، وينبغى أن تعمل هذه كلها بمثابة وسيلة لتعزيز مفخرة الإفريقيين بإنسانيتهم الخاصة بهم وللتأكيد على الإنسانية المشتركة لشعوب العالم.

١٨٠ - إن أخذ الأسس التى ترتكز عليها الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، هو توسيع الحدود الديمقراطية وتعميق ثقافة حقوق الإنسان. وإن إفريقيا

ديمقراطية ستصبح واحدة من دعامات الديمقراطية العالمية، وحقوق الإنسان والتسامح. وإن موارد العالم المكرسة حاليًا لتسوية النزاعات الأهلية والنزاعات بين الدول يمكن بالتالى تخصيصها للمزيد من المشاريع الأكثر مكافأة.

١٨١ - إن عكس مثل هذه المبادرة، أى انهيار المزيد من الدول الإفريقية، يشكل تهديدًا، ليس للإفريقيين فحسب، بل أيضًا للسلام والأمن لعالميين. فبالنسبة للبلدان الصناعية فإن التنمية فى إفريقيا ستحد من مستويات الإقصاء الاجتماعى الشامل وتخفف من مصادر رئيسية محتملة لانعدام الاستقرار الاجتماعى الرسمى.

١٨٢ - إن إفريقيا ملتزمة بتنمية وتعزيز الشراكات بين الجنوب والجنوب.

■ **إقامة علاقة جديدة مع البلدان الصناعية والمنظمات متعددة الأطراف:**

١٨٣ - يتمثل أحد الأبعاد الخطيرة لتولى الإفريقيين المسئولية عن مصير القارة، فى الحاجة للتفاوض حول علاقة جديدة مع شركائهم فى التنمية. وأن الأسلوب الدولى يتم به تسليم المساعدة الإنمائية يخلق فى حد ذاته مشاكل خطيرة للبلدان النامية، وأن الحاجة إلى التفاوض وتقديم تقارير منفصلة للمانحين الذين يدعمون نفس القطاع أو البرنامج، تعتبر مزعجة وغير فعالة. وأيضًا، فإن تقييد المساعدة الإنمائية يسبب المزيد من عدم الفعالية، وإن المناشدة هنا هى من أجل شراكة جديدة تأخذ برامج البلاد كنقطة انطلاق. وينبغى للعلاقة الجديدة أن تحدد أهداف ومعايير الأداء المتفق عليها بصورة متبادلة لكل من المانحين والمستفيدين وهناك الكثير من الحالات التى تظهر بوضوح أن فشل المشروعات ليس سببه ضعف الأداء من جانب المستفيدين فحسب، بل أيضًا من جراء النصائح الخاطئة التى يقدمها المانحون.

١٨٤ - إن الشراكات المتعددة بين إفريقيا والبلدان الصناعية، من جهة، والمؤسسات متعددة الأطراف، من جهة أخرى، سيتم الإبقاء عليها. وتشتمل الشراكات قيد النظر، بين أمور أخرى على: برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية إفريقيا فى التسعينيات، وخطة عمل القاهرة الصادر عن قمة إفريقيا - أوروبا، والشراكة الاستراتيجية مع إفريقيا بقيادة البنك الدولى، وأوراق استراتيجية

لتخفيف حدة الفقر بقيادة صندوق النقد الدولى، وخطة عمل طوكيو بقيادة اليابان، والقانون الإفريقى للنمو والفرص التابع للولايات المتحدة، والاتفاق الشامل مع إفريقيا بقيادة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وإن الهدف هو ترشيد هذه الشراكات وضمان الحصول على فوائد حقيقة منها.

١٨٥ ـ يتصور القادة الإفريقيون المسئوليات والالتزامات التالية الخاصة بالبلدان المتقدمة والمنظمات متعددة الأطراف:

ـ الدعم المادى لآليات وعمليات منع النزاعات وإدارتها وتسويتها فى إفريقيا، علاوة على مبادرات حفظ السلام.

ـ التعجيل بخفض الديون للبلدان الإفريقية المثقلة بالديون، بالتزامن مع برامج أكثر فعالية لتخفيف حدة الفقر، ومن بينها الشراكة الاستراتيجية مع إفريقيا ومبادرات أوراق استراتيجية تخفف حدة الفقر، نقطة بداية مهمة. ـ تحسين استراتيجيات تخفيف. عبء الديون للبلدان ذات الدخل المتوسط.

ـ عكس الانخفاض فى تدفقات المساعدة الإنمائية الخارجية لإفريقيا وتلبية المستوى المستهدف لتدفقات المساعدة الإنمائية الخارجية الدولى يساوى ٠,٧. فى المائة من إجمالى الناتج القومى لكل من البلدان المتقدمة، خلال فترة متفق عليها. وسيتم استخدام التدفقات المتزايدة من المعونة لتكملة الأموال التى تم الإفراج عنها جراء خفض الديون، للتعجيل بمكافحة الفقر.

ـ ترجمة الاستراتيجيات الدولية التى تم إقرارها فى مجالات التعليم والصحة، إلى التزامات ملموسة.

ـ تسهيل عملية تنمية الشراكة بين البلدان، ومؤسسات الصيدلة الدولية ومنظمات المجتمع المدنى لضمان طرق الوصول بصورة عاجلة إلى العقاقير الحالية، للإفريقيين الذين يعانون من الأمراض المعدية.

قبول السلع فى أسواق البلدان المتقدمة عن طريق المبادرات الثنائية والتفاوض بشأن شروط تجارية أكثر إنصافًا للبلدان الإفريقية ضمن الإطار متعدد لمنظمة التجارة العالمية.

- العمل مع القادة الإفريقيين على تشجيع الاستثمار فى إفريقيا بواسطة القطاع الخاص فى البلدان المتقدمة، بما فى ذلك إقامة مشروعات التأمين والاتصالات المالية التى سوف تساعد فى خفض أقساط المخاطر على الاستثمارات فى إفريقيا.

- رفع مستويات حماية المستهلك للصادرات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية حسبما ينطبق على الأسواق المحلية فى البلدان المتقدمة.

- ضمان مشاركة البنك الدولى ومؤسسات تمويل التنمية متعددة الأطراف الأخرى، كمستثمرين فى مشروعات البنى التحتية الاقتصادية الرئيسية، بغية تسهيل وضمان مشاركة القطاع الخاص.

- توفير الدعم الفنى للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل، بما فى ذلك تعزيز مقدرة إفريقيا على التخطيط وإدارة التنمية، والتنظيم المالى وفيما يتعلق بالبنى التحتية، والمحاسبة ومراجعة الحسابات، والتنمية، وإقامة وإدارة البنى التحتية.

- دعم إصلاحات الإدارة للمؤسسات المالية متعددة الأطراف أخذاً بصورة أفضل لاحتياجات واهتمامات البلدان فى إفريقيا، فى الاستفادة.

- تشكيل آليات منسقة لمحاربة الفساد بصورة فعالة، علاوة على التزامها بإعادة الأموال (العائدات) من مثل هذه الممارسات، إلى إفريقيا.

سابعاً - تنفيذ الشراكة لتنمية إفريقيا:

١٨٦ - إدراكاً للحاجة إلى التتابع والترتيب للأوليات، يقترح الرؤساء الذين اتخذوا المبادرة أن يتم العمل بصورة سريعة وبالتعاون مع شركاء التنمية على إنجاز البرامج التالية:

(1) الأمراض المعدية - فيروس العوز المناعى البشرى/ الإيدز، الملاريا والسل.

(11 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(V تخفيض الديون.

(VIII طرق الوصول إلى الأسواق.

١٨٧ ـ لقد تم بالفعل فى جميع هذه البرامج عن طريق مجموعة من الشراكات والمؤسسات الدولية. بيد أن مشاركة وقيادة إفريقيا فى حاجة إلى التعزيز من أجل إنجاز أفضل للخدمات. ونحن نعتقد أن معالجة هذه المسائل يمكن أن تقود عملية تجديد القارة بصورة سريعة. (توجد مقترحات مفصلة بشأن كل برنامج كملاحق).

مشروعات:

١٨٨ ـ بقدر ما تدرك الجهات المروجة للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، المخاطر الناجمة عن منهاج مشروع للتنمية، فإنها تقترح عددًا من المشروعات الحاسمة للتنمية الإقليمية المتكاملة حسبما تتصورها الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا. وإن هذه المشروعات لن تعزز البرامج القطرية وبرامج التنمية الإقليمية فحسب، بل إنها سوف تسهم بدرجة كبيرة فى عملية تجديد القارة.

١٨٩ ـ إن المشروعات المعروضة أدناه هى لأغراض توضيحية فقط. ويمكن وجود قائمة تفصيلية بالمشروعات فى موقع الشبكة الخاص بالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (WWW. Mapstrategy. com).

(١) الزراعة :

١٩٠ ـ توسيع نطاق وتفعيل خطة العمل المتكاملة لإدارة الأرض والمياه لإفريقيا. ويعالج المشروع صيانة قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية الهشة فى إفريقيا ورفع مستواها. تعمل الكثير من الحكومات الإفريقية بالفعل على تنفيذ هذه المبادرات كجزء من هذا البرنامج. ويشمل الشركاء المرفق الرسمى للبيئة، البنك الدولى، بنك التنمية الإفريقى، والفاو والوكالات المانحة الثنائية الأخرى.

١٩١ ـ تعزيز مقدرة أنظمة البحث والإرشاد الزراعى لإفريقيا وإعادة التركيز عليها. ويعالج المشروع مسألة رفع مستوى البنى التحتية الطبيعية والمؤسسية التى تدعم الزراعة فى إفريقيا. وتوفر الابتكارات التكنولوجية ونشر التكنولوجيا إمكانيات ضخمة للتعجيل بالإنتاج والإنتاجية الزراعية، ولكن القارة تفتقر إلى قدرات الأبحاث اللازمة لتحقيق أوجه تقدم رئيسية. وتشتمل العناصر الفاعلة

الرئيسية على محفل الأبحاث الزراعية فى إفريقيا والبنك الدولى، والفاو، والمجموعة الاستشارية بشأن الأبحاث الزراعية الدولية.

(٢) تعزيز القطاع الخاص:

١٩٢ ـ تقترح التجربة الدولية أن إحدى أفضل الممارسات لتشجيع المشروعات فى المجالات ذات الابتكارات العالية، هى إقامة مراكز لتدريب رجال الأعمال. وسيقوم هذا المشروع بصياغة الخطوط التوجيهية والسياسات اللازمة لإقامة كل مراكز التدريب هذه على الصعيد الوطنى، مع الاعتماد على التجربة الدولية وأفضل الممارسات المعتمدة، المكيفة مع الاحتياجات والظروف الإفريقية.

(٣) البنى التحتية والتكامل الإقليمى:

١٩٣ ـ لقد قامت عملية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بتحديد العديد من مشروعات الطاقة، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه التى تعتبر حاسمة بالنسبة للتنمية المتكاملة لإفريقيا. وينبغى توفير التمويل للمشروعات التى تعتبر الآن فى مختلف مراحل الإعداد. وتتمثل الخطوة التالية فى التعجيل بتنميتها المتواصلة بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقى، والبنك الدولى والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى.

١٩٤ ـ ويرى الرؤساء الذين اتخذوا المبادرة أنه مالم تتم معالجة مسألة تنمية البنى التحتية على أساس مخطط ـ أى ربطها بالتنميةالإقليمية المتكاملة ـ فإن عملية تجديد القارة لن تنطلق، وعليه، فالمطلوب من المجتمع الدولى دعم إفريقيا فى التعجيل بتنمية البنى التحتية. ويمكن وجود مشروعات البنى التحتية المفصلة فى موقع الشبكة الخاص بالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

.(WWW.mapstrategy. com)

تقييم الاحتياجات:

١٩٥ ـ كجزء من تقييم الإجراء المطلوب فى القطاعات ذات الأولوية، سيتم القيام بتقييم للاحتياجات، متدرجًا من الصعيد الوطنى النامى الصعيدين

الإقليمى الفرعى والإقليمى. والهدف هو تقييم الاحتياجات فى قطاعات الأولوية الخمسة فيما يتعلق بالهياكل والعاملين.

١٩٦ ـ سيبدأ تقييم الاحتياجات الإقليمية الفرعية القطاعية، من تقييم الاحتياجات الوطنية. ومن المقترح أن يجتمع الخبراء والوزراء من كل قطاع إقليمى فى إحدى العواصم الإقليمية الفرعية. وبالنسبة لكل قطاع يتم تجميع البيانات الوطنية واستخدامها لوضع خطة إقليمية فرعية قطاعية. وبمجرد أن يتم تقييم الاحتياجات الإقليمية الفرعية القطاعية فى القطاعات الخمسة، فيمكن تجميعها لصياغة خطة إقليمية شاملة.

١٩٧ ـ ينبغى التأكيد على أنه لا يتعلق الأمر فقط بجمع الاحتياجات الإقليمية الفرعية القطاعية، بل لابد أن تتمثل نقطة البداية فى منظور إقليمى فرعى يؤدى إلى عنصرين جديدين على الأقل:

ـ الاحتياجات المحددة للمنطقة الفرعية التى ينظر إليها كمجال واحد لجميع الدول فى المنطقة الفرعية. فعلى سبيل المثال، لا ينبغى تصور الطرق والسكك الحديدية انطلاقًا من منظور وطنى بدلاً من منظور إقليمى فرعى.

ـ الاحتياجات التى ينبغى ترشيدها على أساس إقليمى فرعى، فعلى سبيل المثال، ينبغى توزيع الجامعات طبقًا لمنظور إقليمى فرعى.

ـ فى الختام، سيتم تقييم احتياجات القارة فى القطاعات الخمسة التى تعتبر قطاعات ذات أولوية، على ضوء الخطط الإقليمية الفرعية الشاملة. ويمكن إيجاد لتفاصيل فى موقع الشبكة الخاص بالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ـ (www.Mapstrategy).

آلية الإدارة للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا:

١٩٨ ـ إن رؤساء الدول القائمين بترويج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا سينصحون الاتحاد بشأن آلية ملائمة لتنفيذها.

١٩٩ ـ ستكون هناك حاجة إلى دعم فنى أساسى للآلية المنفذة فى مجالات الأبحاث وصياغة السياسة.

لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول:

٢٠٠ ـ سيتم تعيين لجنة تنفيذ لرؤساء الدول تتكون من رؤساء الدول الخمسة، الذين يروجون للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وعشرة آخرين (اثنين عن كل إقليم)، للقيام بالتنفيذ.

٢٠١ ـ ستتمثل مهام لجنة التنفيذ فيما يلى:

ـ تحديد المسائل الاستراتيجية التى تحتاج إلى إجراء البحوث والتخطيط والإدارة بشأنها على الصعيد القارى.

ـ تشكيل آليات لاستعراض التقدم المحرز فى تحقيق الأهداف المتفق عليها على نحو متبادل أو الالتزام بالمعايير المتفق عليها بصورة مشتركة.

ـ استعراض التقدم المحرز فى تنفيذ المقررات السابقة واتخاذ الخطوات الملائمة لمعالجة المشاكل والتأخيرات.

ثامنًا ـ خاتمة:

٢٠٢ ـ إن هدف الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا هو تعزيز الديمقراطية والإدارة الاقتصادية السليمة فى القارة. ويتعهد القادة الإفريقيون، من خلال البرنامج، بالتزام تجاه الشعب الإفريقى والعالم للعمل جنبًا إلى جنب على إعادة بناء القارة. وهو تعهد بتعزيز السلام والاستقرار، والديمقراطية، والإدارة الاقتصادية السليمة والتنمية التى تركز على المواطنين، واعتبار كل فرد مسئولا فيما يتعلق بالاتفاقيات المحددة فى البرنامج.

٣٠٢ ـ وتدرك إفريقيا فى اقتراحها للشراكة، أنها تمسك بزمام تنميتها. ونحن نؤكد أن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تهيئ فرصة تاريخية للدول المتقدمة فى العالم لكى تدخل فى شراكة حقيقية مع إفريقيا، تقوم على أساس المصلحة المتبادلة، والالتزامات المقتسمة والاتفاقيات الملزمة.

٢٠٤ - إن إقرار استراتيجية تنموية، كما هو موضح فى المنهاج العريض المحدد أعلاه، إلى جانب برنامج عمل مفصل سوف يشهد بداية مرحلة جديدة فى الشراكة والتعاون بين إفريقيا والعالم المتقدم.

٢٠٥ - ويجب على هذا البرنامج، عند إنجاز الوعود المتضمنة فيه، أن يعطى الأمل للطفل الإفريقى الهزيل فى أن القرن الحادى والعشرين سيكون بالفعل قرن إفريقيا.

أبوجا، نيجيريا، أكتوبر ٢٠٠١.

الباحث فى سطور

الباحث/ يشغل وظيفة مدير عام الإدارة العامة للتعاون مع المنظمات والمجتمعات الإفريقية بقطاع التعاون الدولى بوزارة الخارجية، وقد مثل مصر فى كثير من المؤتمرات الدولية.كما حضر بعض هذه المؤتمرات بدعوة من منظمة الأمم المتحدة.

وشغل الباحث أيضاً العديد من الوظائف منها مدير عام برئاسة الجمهورية وأيضاً مدير عام بمجلس الوزراء، كما أن نشاطه العلمى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - أستاذ من الخارج لتقييم البحوث العلمية المقدمة من الدارسين بالكلية وتقديمه للبحوث العلمية العديدة فى كثير من الندوات التى تعقد بهذه الكلية وبمعهد البحوث والدراسات الإفريقية واشتراكه فى إعداد التقرير الاستراتيجى الإفريقى بمركز البحوث الإفريقية/ جامعة القاهرة وله العديد من المؤلفات العلمية التى تعنى بالشأن الإفريقى والصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المحتويات

إصدارات المؤلف

إصدارات في إطار التنظيم الدولي والعلوم السياسية :

١ ـ دور مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية.

٢ ـ دور منظمة الوحدة الأفريقية فى مواجهة المشكلات الإقتصادية فى أفريقيا من عام ١٩٦٣ ـ ٢٠٠٢م.

٣ ـ بؤر التوتر والنزاع حول المياه فى حوض النيل والعالم العربى والاستراتيجية المصرية للسياسة المائية فى حوض النيل.

٤ ـ المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية فى أفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق «رؤية مستقبلية».

٥ ـ أفريقيا ما بين منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقى ـ رؤية مستقبلية ـ دراسة وثائقية وتحليلية فى إطار العلاقات السياسية الدولية.

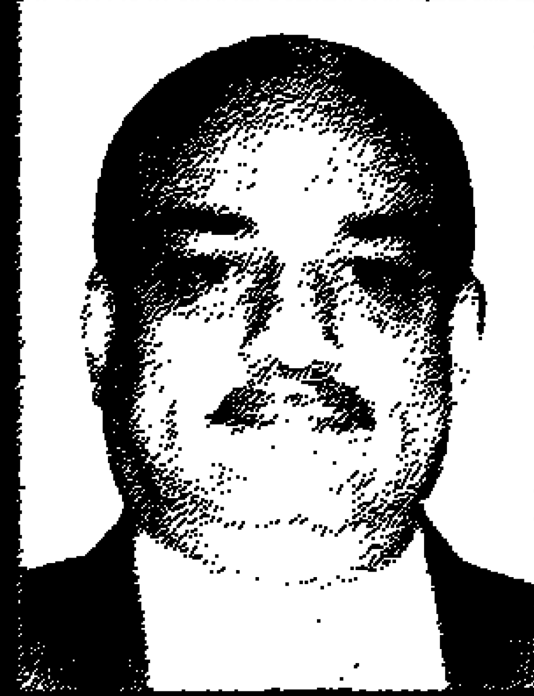
إصدارات أخرى فى إطار القانون الجنائى :

٦ ـ التماس إعادة النظر فى أحكام المحاكم بكافة أنواعها.

٧ ـ شرح قانون الإجراءات فى ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض.

٨ ـ شرح قانون العقوبات فى ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض مع دراسة خاصة لأحكام وقواعد قانون الشيك الجديد.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
WWW. egyptianbook. org
E - mail : info @egyptianbook.org



هذا الكتاب عبارة عن دراسة موثقة عن مجمل الأحوال الإفريقية أمس، واليوم مع رؤية جلية وتحليلية للغد، حيث يأخذنا الكاتب فى مؤلفه الذى يعتنى بالشأن الإفريقى وتداعياته من وجهة نظر مصرية خاصة ومايتصل بمنظمة الوحدة الإفريقية، وإرهاصات التواجد الإفريقى وصولا إلى أحدث أشكال الأمل الإفريقى فى التوحد، والذى يتمثل فى الاتحاد الإفريقى وأجهزته وكذلك أيضا يتطرق للأوضاع فى القارة السمراء، وما يحيط بها من أحداث وتفاعلات سياسية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب


ISBN# 9774195876
6 221149 000742

١٢ جنيه